

٢١  
تاريخ المصريين

معركة  
الجلال  
ووحدة وادى النيل  
(١٩٤٥ - ١٩٥٤ م)

د. محمد عبد الحميد أحمد الحناوى







( ١٤١ )

• تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة :

د. سمير سرهان

رئيس التحرير :

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير :

محمود الجزار

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب





# مَعْرَكَة

## الجلال، وَوَحْدَة وادي النيل

(١٩٤٥ - ١٩٥٤م)

د. محمد عبد الحميد أحمد الحناوي



المكتبة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٨



## تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب عن « معركة الجلاء » ووحدة وادى النيل » الذى كتبه د. محمد عبد الحميد الحناوى ، وهو فى الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها على درجة الدكتوراه من كلية الآداب جامعة الزقازيق ، وبالتالى فهو تنطبق عليه مقاييس الدراسة العلمية التاريخية .

ولعل القارئ المتتبع لهذه السلسلة عن « تاريخ المصريين » قد لاحظ حرصى على نشر الرسائل العلمية التى تصدر عن جامعاتنا المصرية فى تاريخ مصر ، حتى أصبحت هذه السلسلة أحفل السلاسل التى صدرت من هيئة الكتاب بالرسائل العلمية ، ولا توجد سلسلة تضاهيها فى هذا الصدد مما يصدر فى مصر أو غيرها فى العالم العربى .

ويرجع اهتمامى بذلك الى رغبتي فى إتاحة الفرصة لسبب الباحثين فى التاريخ لنشر رسائلهم العلمية بصورة كريمة دون الوقوف بها على أبواب ناشرى القطاع الخاص بشروطهم المجحفة ، ومعاملاتهم الاستغلالية . وقد سبق لى أن عانيت نفسى من ذلك فى مستهل حياتى ، فلا أحب لغيرى أن يعانى نفس ما عانيت .

ثانيا أن نشر الرسالة العلمية فى سلسلة تصدر عن هيئة محترمة تتولى قيادة حركة النشر الثقافى والعلمى فى مصر مثل هيئة الكتاب فى عهد رئيسها الأستاذ الدكتور سمير سرحان ، هو أمر كان مفروضا أن يحدث منذ وقت طويل ، وقد حدث بالفعل منذ ثلاثين عاما فى مشروع نشر الرسائل العلمية الذى كان يصدر من المجلس

الأعلى للفنون والآداب ( المجلس الأعلى للثقافة حاليا ) ، ولكنه  
توقف لضيق الميزانية !

ثالثا ، أن الرسائل العلمية في التاريخ تتوافر فيها مقاييس  
الدراسة العلمية التاريخية ومنهج البحث العلمى التاريخى ، وهو  
أمر يهم هذه السلسلة على المستوى المحلى والعربى والعالمى .

والدراسة التى بين أيدينا تتناول معركة من أهم المعارك  
التاريخية التى شغلت الحياة السياسية فى مصر ، وشكلت جوهر  
الحركة الوطنية فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى المعركة  
التي خاضها الشعب المصرى من أجل جلاء القوات البريطانية فى  
مصر الموجودة بحكم معاهدة ١٩٣٦ ، ومن أجل وحدة وادى النيل .  
وهى معركة ازدحمت بالشهداء من الشباب المصرى على طول الفترة  
الزمنية التى احتلتها من ١٩٤٥ - ١٩٥٤ .

وقد أستند فيها الباحث الى الوثائق المنشورة وغير المنشورة  
والدوريات والمذكرات والمقابلات الشخصية مع صانعى الأحداث .

وتنقسم الى ثلاثة أبواب : الباب الأول وهو بعنوان :  
المفاوضات الأولى وفتشها من ١٩٤٥ - ١٩٤٧ . والثانى ، ويقع  
تحت عنوان : استمرار المباحثات والغاء المعاهدة ١٩٤٨ - ١٩٥٢ ،  
أما الباب الثالث ، فهو بعنوان : الثورة والاتفاق مع بريطانيا  
١٩٥٢ - ١٩٥٤ ، وينتهى بتوقيع اتفاقية الجلاء وبذلك يكون الكتاب  
قد غطى الفترة الخاضعة للبحث تغطية علمية فى إطار منهج السرد  
الذى التزم به الباحث .

وأملى أن يفيد من هذا الكتاب القارئ المثقف والمتخصص .

والله الموفق

رئيس التحرير  
٠١ د عبد العظيم رمضان

## المقدمة

ان وحدة وادى النيل قديمة قدم الانسان الذى عاش على ارض هذا الوادى من شماله الى جنوبه ، واكدتها عوامل الطبيعة التى ساعدت على الحياة فوق تلك البقعة الطيبة من الارض الامريكية ، ودعمتها الهجرات البشرية المتتالية عبر آلاف السنين ، القادمة الى ارض الوادى من الجنوب عبر المضيق الجنوبى للبحر الاحمر وافدة من شبه الجزيرة العربية ، ومن الشمال عبر شبه جزيرة سيناء ومصر ، فاختلطت هذه الأمواج المهاجرة بأهل الوادى الأصليين .

وتأصلت وحدة وادى النيل التاريخية بدخول المسيحية مصر ومنها الى الجنوب ثم مجيء العرب المسلمين وانتشار الاسلام فى وادى النيل شماله وجنوبه ، وتوالى هجرات القبائل العربية مصاحبة للفتوحات الاسلامية منذ القرن الأول الهجرى مما أدى بما لا يدع مجالا للشك الى تبلور عناصر الوحدة بين شعب الوادى ووضوحها من خلال الارض واللغة الواحدة والدين الواحد والمصير المشترك .

اما قضية الجلاء عن وادى لنيل فتدعونا الى العودة الى عام ١٨٨٢ م عندما قامت انجلترا باحتلال مصر ، وكان السودان حينئذ وهو الجزء الجنوبى من وادى النيل يقع تحت الادارة المصرية منذ

عهد محمد على ، اذ أرادت انجلترا أن تمد نفوذها داخل قلب القارة الأفريقية لتصل ما بين مستعمراتها الجنوبية والبحر المتوسط في الشمال ، ومن هنا جاءت الفرصة لتحقيق ما تصبو اليه اثر حوادث الثورة المهدية عام ١٨٨٢ م للقضاء على الحكم التركى فى السودان ومصر على السواء .

وكان من نتيجة هذه الثورة تقلص النفوذ المصرى فى السودان فأوعزت الى خديو مصر بمساعدته على اعادة السيادة المصرية على السودان وهى بذلك تبغى التدخل فى السودان من باب الشرعية المصرية عليه ، اذ أرسلت حملة عسكرية قوامها الجند المصريون تحت قيادة كوشنر ، استطاعت فتح السودان واعادة النفوذ المصرى اليه بعد القضاء على المهدي وثورته .

ولكن بريطانيا بهذا التدخل خلقت لنفسها ظروفًا جديدة بالسودان أتاحت لها التغلغل فى شئونه ومنحت لنفسها كذلك أحقية فى حكم السودان مع مصر حكما مشتركاً بعد ابعاد أى نفوذ أوروبى منافس لها ، وعليه فقد وقعت مع مصر اتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩ التى بمقتضاها أصبح السودان يحكم حكما مشتركاً بين الدولتين عن طريق حكم عام يتم تعيينه بمرسوم ملكى مصرى ومرشح من الحكومة البريطانية وكان من نتيجة أن الحاكم انجليزى على الدوام أن توطد النفوذ البريطانى بالسودان على حساب السيادة المصرية مما أدى الى تقلص النفوذ المصرى بصورة واضحة .

قد ظلت مصر تنادى بضرورة جلاء القوات البريطانية عن وادى النيل منذ دخولها مصر عام ١٨٨٢ وقضائها على الثورة العربية ، الا أن مناداتها بالجلاء ذهبت أدراج الرياح بعد أن تلاشت التأكيدات البريطانية بأن احتلالها لمصر ما هو الا احتلال مؤقت باعادة الهدوء والنظام والشرعية الخديوية وحماية الأجانب المقيمين بمصر .

وتأكد للوطنيين المصريين منذ أوائل القرن العشرين أنه لا مفاوضة مع بريطانيا إلا بعد الجلاء التام عن البلاد ، وتبنى الزعيم مصطفى كامل هذه الدعوة بل أن الحزب الوطنى الذى أسسه كان يطلق عليه « حزب الجلاء » ، واستمر الحزب الوطنى ينادى بالجلاء حتى انتهاء أحداث الحرب العالمية الأولى اذ ارتبطت قضية الجلاء ووحدة وادى النيل بقضية الاستقلال المصرى ارتباطا وثيقا وصارت قضية واحدة لا يمكن الفصل بينها ، تبناها الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول بغية عرضها امام مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٩م ولم تكن قضية الجلاء عن السودان مطروحة آنذاك من جانب زعماء ثورة ١٩١٩ م كهدف منفصل عن أهداف الحركة الوطنية المصرية ، ولهذا فقد عمت المظاهرات مختلف المدن السودانية تؤيد الثورة المصرية ومطالبها القومية فى وحدة الوادى شماله وجنوبه على السواء .

فى محادثاته مع اللورد ملزر أشار سعد زغلول عام ١٩٢٠ الى أنه لا يجوز التحدث فى موضوع السودان منفصلا عن قضية مصر ، لأن السودان ومصر قطر واحد ، وكلاهما مكمل للآخر ولا يمكن الفصل بينهما بأى حال من الأحوال . وأكد على هذا المعنى عدلى باشا فى مفاوضاته مع كيرزون عام ١٩٢١ حين أشار الى التحفظات الخاصة بالسودان معترضاً على لفظ أن السودان ملك مشترك بين مصر وبريطانيا ، قائلاً ان السودان أرض مصر ، وحق مصر فى السيادة عليه لا نزاع فيه .

وظلت قضية الجلاء ووحدة وادى النيل تترنح سنوات طويلة على موائد المفاوضات وجلسات المحادثات بين مصر وبريطانيا ، وصارت هدف الحكومات المصرية المتتالية منذ أول وزارة شعبية بزعامة سعد زغلول عام ١٩٢٤ ، تدفع هذه الحكومات المطالب والضغوط الشعبية كمطلب أسمى وهدف أساسى للحركة الوطنية

المصرية ، سواء تحت راية حزب الأغلبية الشعبية أو احزاب الأقلية .

وفي سبيل هذه الغاية وقع النحاس معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا - رغم معارضة البعض لها - اذ كانت خطوة على طريق الكناح نحو تحقيق الامانى المصرية المرجوة ، وقد حلت المعاهدة محل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الصادر من جانب واحد . اذ أن المعاهدة نصت فى مانيتها الأولى على انتهاء الاحتلال العسكرى لمصر وتحديد مناطق معينة تتمركز فيها القوات البريطانية .

كما نصت على التشاور مع الطرف الآخر فى حالة دخول احدهما فى نزاع خطير مع طرف ثالث وتقديم المساعدة فى حالة الاشتباك فى حرب أو التهديد بها وذلك ليحل هذا النص محل التحفظ الثانى من تصريح ٢٨ فبراير وهو الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء خارجى .

كما ساعدت المعاهدة مصر على التخلص من الامتيازات الأجنبية نهائيا وصارت حماية الأقليات مسئولية مصر بمفردها .

ولم يبق الا موضوع السودان حيث نصت المعاهدة على استمرار النظام الإدارى فيه طبقا لاتفاقية الحكم الثانى عام ١٨٩٩ وهو ما لم تقبله مصر نتيجة لاستغلال انجلترا لهذا النص ومحاولاتها فصل السودان عن مصر . هذا الى جانب أن تواجد القوات العسكرية البريطانية بمنطقة القناة لم يمنح مصر الاستقلال الكامل مما حدا بالحكومة المصرية الى إلغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثانى ١٨٩٩ بصورة نهائية عام ١٩٥١ . ولم تكد تنتهى أحداث الحرب العالمية الثانية حتى تبنت الحكومة المصرية ذاتها المطالب الشعبية بضرورة اعادة النظر فى المعاهدة التى ثبت عدم جدواها أمام التدخل الأجنبى وتحقيق استقلال البلاد وسيادتها على أرضها .



وأزاء الاصرار البريطانى على عدم اتمام الجلاء التام عن وادى النيل لجأت مصر الى هيئة الأمم المتحدة برفع قضيتها أمام مجلس الأمن عام ١٩٤٨ بغرض تدويل القضية وإخراجها من حيز المفاوضات الثنائية المقيم التي ظلت تتحطم على صخرة السودان .

ونتيجة لفشل مصر فى استقطاب ميزان القوى الدولية لصالحها فى هيئة الأمم فقد سعت بريطانيا بجدية لتنفيذ مآربها فى السودان بالعمل على فصل جنوبه عن شماله والسعى الى فصله نهائيا عن مصر ونجحت فى استقطاب كثير من أبناء السودان تحت شمسار السودان للسودانيين بطرح مبدأ الحكم الذاتى وحق تقرير المصير لأبناء السودان ، ولم تكن مصر بأقل حرصا من بريطانيا على تحرير ارادة أبناء جنوب الوادى من أى سيطرة خارجية ونوالهم حريتهم ، بل ان مصر أكدت على مصداقية نواياها بضرورة تحديد موعد نهائى يتحقق فيه للسودان هذان المبدآن .

وأمام مhapلة الجانب البريطانى لم تجد مصر بدا من الغشاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم النئائى للسودان عام ١٨٩٩ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ أثر فشل محادثات صلاح الدين — بيفن ، وبعد أن تحققت مصر من عدم صدق النوايا البريطانية .

وظلت قضية الجلاء ووحدة وادى النيل معلقة دون حل حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وصارت ارادة مصر بيد نفر من أبنائها لا يستشعرون ضغطا من المحتل الأجنبى ، وأرادت حكومة الثورة أن تدحض الحجج البريطانية القائلة بوجوب استقلال السودان ومنحه حق تقرير المصير لأبنائه ، فوافقت على فصل مسألة السودان والتباحث بشأنه حتى يمكن لمصر أن تتفرغ نهائيا لقضية الجلاء عن البلاد .

وعلى الرغم من انقسام الأحزاب الوطنية السودانية ما بين معارض للاتحاد مع مصر ومؤيد لها ، فإن الثوار في مصر قد استفادوا من خبرة المفاوضين السياسيين المصريين طوال تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الذي لم يحقق أى نتيجة تذكر أمام نجاح السياسة البريطانية المتواصل بالسودان بخلق مناخ من المعارضة السودانية للاتحاد مع مصر ، يتزايد يوما بعد يوم ، والعمل على اظهار الهوية السودانية كهوية مستقلة ومنفصلة عن مصر .

وأصبحت المشاكل الداخلية مع حتمية تفسير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة التى رزحت تحتها البلاد طوال عهد الاحتلال تحتم ضرورة الاسراع بتوقيع اتفاقية السودان مع بريطانيا فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ بشأن تحقيق الحكم الذاتى وحقوق تقرير المصير للسودانيين فى ظرف ثلاث سنوات بعد اجراء انتخابات سودانية حرة تحت اشراف دولى يضمن لها الحيادة التامة .

وبذلك استطاعت مصر أن تقضى على الخطة الانجليزية لركوب موجة الوطنية بالسودان وأكدت على أنها الأقدر والأولى بمساعدة السودانيين على تحقيق آمالهم وأمانهم واحترام قرارهم . ومن هذا المنطلق تمكنت حكومة الثورة أن تتفرغ تماما لمواجهة قضية جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس ، واستطاعت بإصرار وعزيمة رجالها على تحقيق الجلاء التام دون الدخول فى دهاليز المفاوضات لسنوات طويلة أن ترغم بريطانيا على توقيع اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ التى نصت على رحيل القوات البريطانية وجلائها عن مصر فى غضون عشرين شهرا .

وبذلك فشلت المحاولات البريطانية المستميتة باطالة أمد المفاوضات مع الثوار وجر مصر الى حظيرة مشروع الدفاع المشترك

مع الغرب أو الدخول في أحلاف للدفاع عن المنطقة بغية الحفاظ على المصالح الغربية بها .

ولم تجد بريطانيا بديلا عن الموافقة على توقيع اتفاقية الجلاء بصورة نهائية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ بعد أن تصاعدت عملية الكفاح المسلح ضد قواتها في القناة وتوالى الهجمات الفدائية المصرية على تلك القوات ومنشآت قاعدتها .

وتحقق لمصر باصرار الجيل الجديد من أبنائها حلم طال انتظاره بعد احتلال دام بقاءه على أرض البلاد أكثر من اثنين وسبعين عاما ، وأصبح قرار أبناء وادى النيل في بلادهم بأيديهم .

وازاء الدراسات التاريخية المتعددة التى تناولت موضوع السودان والعلاقات المصرية السودانية ، يلاحظ حاجة المكتبة التاريخية الشديدة الى دراسات جادة تلقى الضوء على قضية وحدة وادى النيل ، تلك الوحدة الأزلية التى تؤكد لها عوامل التاريخ والمصير والهدف المشترك وتلح على قيامها يوما بعد يوم وتتزايد الحاجة اليها فى وقتنا الحاضر ، ولن يزيد الأمر وضوحا الا تلك الدراسات الجادة المتأنية .

ومن أهم الدراسات التى تعرضت لقضية وحدة وادى النيل مصر والسودان ما كتبه الدكتور عبد الرزاق السنهورى عام ١٩٤٩ لكنه تناول هذا الموضوع من وجهة النظر المصرية الى حد كبير مع سرد للمفاوضات المصرية البريطانية بشأن السودان وهو كغيره من الذين كتبوا عن مصر والسودان تبنى وجهة النظر المصرية القائلة بوجود انتشاء السودان تحت التاج المصرى وهو ما رفضه قطاع كبير من الراى العام السودانى .

ومن أهم الدراسات في هذا المجال ما كتبه الدكتور رأفت غنيمى الشيخ عن : مصر والسودان في العلاقات الدولية ، منذ فتح محمد على للسودان حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والدراسة المعنونة : السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ - ١٩٣٦ ، للدكتور يونان لبیب رزق ، وكما هو راضح أن هذه الدراسة تنتهى عند توقيع معاهدة ١٩٣٦ وما تضمنته بخصوص وضع السودان . كما أن الدكتور يونان له عدة دراسات جادة من السودان وارتباطه بمصر نشرت بمجلة السياسة الدولية والصحف المصرية وبالتحديد جريدة الاهرام .

وقد وجدت - بتوجيه من أستاذى الدكتور جلال يحيى - أن الحاجة شديدة لدراسة تتناول قضية الجلاء ووحدة وادى النيل ، فكان اختيارى لدراسة هذا الموضوع من عام ١٩٤٥ وهو العام الذى شهد نهاية الحرب العالمية الثانية وما صاحبه من تغيرات جذرية بمنطقتنا ، ذلك أن الحرب العالمية الثانية قد أنشأت متغيرات دولية جديدة وجعلت المناخ العام للسياسة الدولية مختلفا تمام الاختلاف عن ذى قبل ، ومن المقرر بين علماء القانون الدولى دون استثناء أن تغير الظروف يترتب عليه تغير الالتزامات والمواثيق الدولية التى أبرمت فى ظروف مخالفة فكان من الطبيعى أن تنتهز الحكومة المصرية هذه الفرصة وتعلن أن معاهدة ١٩٣٦ التى أبرمت بين مصر وانجلترا فى ظروف معينة وحذر للنظر فى أمر تعديلها أو إلغائها عشرون عاما قد تغيرت تها .

وبذلك استنفدت المعاهدة كل أغراضها وصار جلاء القوات البريطانية عن مصر أمرا محتوما وقد أثبتت أحداث الحرب أن القواعد العسكرية واحتلال الجيوش الأجنبية للأراضى الوطنية إنما هو لحماية المصالح الأجنبية فقط دون مراعاة المصالح الوطنية ذاتها .

ومن أجل ذلك فقد تقدم الوفد في عام ١٩٤٥ بمذكرة الى  
بريطانيا أوضح فيها هذه المتغيرات مطالبا بالغاء التام عن الأراضي  
المصرية واقرار وحدة مصر والسودان باعتبار انهما جزءان متكاملان  
لا يقبلان انفصاما ، وان احترام حقوق الشعب وعلاقات المودة  
بينهما خير ضمان للسلام الدولي .

وكانت موافقة استاذي الدكتور رافت الشيخ على أن يشارك  
في الاشراف على هذا البحث دافعا قويا لى على الاستمرار وحافزا  
على المثابرة طوال سنوات خمس هى عمر البحث .

وأهم المصادر التى اعتمد عليها بصورة أساسية هى :

#### أولا : الوثائق غير المنشورة :

وثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة بأرشفيف وزارة  
الخارجية فى Kew Garden بلندن (Public Record Office, F.O.)  
خلال فترة البحث التى أفرج عن الفترة المتأخرة منها  
سنوات قليلة عملا بهدا حرية النشر فى بريطانيا والسماح  
بالاطلاع على هذه الوثائق وقد قمت باحضار هذه الوثائق من لندن،  
وعلى الرغم من عدم وفرتها ووجودها تحت يدى بصورة كافية  
نظرا لاننى أحضرتها بواسطة أحد الوكلاء المعتمدين لدى الارشفيف  
البريطانى وبالعلة الصعبة ، فانها ساعدت الى حد كبير على  
التعرف على وجهة النظر البريطانية الى جانب المصادر الوثائقية  
الآخري المنشورة .

كما اننى تمكنت بتصريح من الأستاذ الدكتور جاد طه - عميد  
كلية الآداب ورئيس مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس  
من الاطلاع على الوثائق البريطانية غير المنشورة والمصورة على  
الميكروفيلم ، وقد سمعت أحوال هذه الوثائق الميكروفيلمية واحتاج

الى بعض الجهود لاعادتها الى حالتها الطبيعية مع استخدام أجهزة حديثة للقراءة البصرية (Readers) وهذه الوثائق لا تشفى غليل الباحث خلال الفترة المتأخرة من التاريخ الحديث لأنها لا تتعدى عام ١٩٤١ ، ولذلك كانت الحاجة الملحة للجوء الى أرشيف وزارة الخارجية في لندن لتغطية فترة البحث المعاصرة .

كما رجعت الى مناقشات البرلمان المصرى بمجلسيه : النواب والشيوخ خلال سنوات البحث وبعض السنوات السابقة اللازمة للبناء التاريخى له ، ومن خلال تلك المناقشات يستطيع الباحث أن يستخلص مادة علمية مهمة وحية ، وأن يلقى الضوء بسهولة على تاريخ مصر والسودان خاصة أن البرلمان المصرى زخر بأعضاء هم قعم السياسيين والمتقنين فى مصر ، ويلاحظ رغم اختلاف وجهات النظر والتوجهات السياسية والحزبية المتباينة احترام الجميع للراى الآخر وتقديس أدب الكلمة والحوار ، فائبر ذلك ازدهار الليبرالية السياسية فى مصر .

### أما المصادر المنشورة فاهبها :

المناقشات البرلمانية لمجلس العموم والوردات البريطانى Parliamentary Debates والمعروفة بـ (Hansard) وهى محفوظة بمكتبة جامعة القاهرة ، وهذه المناقشات تلقى الضوء على مدى ما وصلت اليه الديمقراطية الانجليزية من تقدم وازدهار للحياة البرلمانية وهى تماثل مناقشات البرلمان المصرى مع الفارق .

كما تمكنت من الاطلاع على الوثائق البريطانية المنشورة عن سنوات ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، والمعروفة بـ international affairs Documents on وقمت بتصويرها من مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

أما وثائق الولايات المتحدة المنشورة فهي تعبر عن السياسة الخارجية لأمريكا وهي تقع في مجلدين ومحفوفة بالمركز التقاسي الأمريكي بالاسكندرية وهي :

- Documentary History of United States Foreign Policy 1945-1973.
- A History of American Foreign Policy.

ولم يعتمد عليها البحث الا من خلال القاء الضوء على وجهة النظر الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية .

ثانيا : أما المصادر العربية المنشورة فاهمها :

١ — وثائق المفاوضات البريطانية المصرية بشأن القضية المصرية من عام ١٨٨٢ الى ١٩٥٤ والمعروفة بالكتاب الأبيض المصري الذي أصدرته الحكومة المصرية عن جمهورية مصر عام ١٩٥٥ .

٢ — الوثائق الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء المصري فيما يخص موضوع السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، ونشرت في عام ١٩٥٣ ، وتعرف بالكتاب الأخضر المصري عن السودان .

٣ — ثم بيانات محمود فهمى النقراشي رئيس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن عام ١٩٤٧ ، وخطب السير الكسندر كاد : وجان رئيس الوفد البريطاني أمام مجلس الأمن أثناء نظير القضية المصرية عام ١٩٤٧ والرد على بيانات النقراشي وهذه الخطب مطبوعة ومنشورة في كتاب باللغة العربية وغير معروفة جهة نشرها ، لكن من المحتمل أن السفارة البريطانية بالقاهرة تولت

نشرها ، وقد قمت بمقارنة ما جاء على لسان كادوجان بما كانت تنشره الصحف المصرية بالكامل من هذه الخطب في حينه ، وردود النقراشى عليها فوجدتها صحيحة ومطابقة لما نشر .

٤ - وثائق تاريخ الانتخابات البرلمانية السودانية وهى صادرة من بنك المعلومات السودانى بالخرطوم عام ١٩٨٦ .

٥ - ما صدر عن وزارة الخارجية الملكية المصرية ورئاسة مجلس الوزراء المصرى من وثائق تتعلق بتاريخ المفاوضات والحادثات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية واهمها :

( ا ) محاضر الحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ .

( ب ) الحادثات التى دارت بين أحمد محمد خنبة باشا وزير الخارجية المصرى والسير رونالد كامبل السفير البريطانى فى مصر بشأن مشروع قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان عام ١٩٤٨ .

( ج ) وثائق مفاوضات النحاس - هندرسن عام ١٩٣٠ ومعاودة ١٩٣٦ ، وسعد ملفر ١٩٢١ .

٦ - الوثائق المنشورة عن السودان منذ عام ١٨٩٩ حتى اتفاقية فبراير ١٩٥٣ والتى نشرتها باللغة الفرنسية الجمعية المصرية للقانون الدولى عام ١٩٥٣ .

٧ - وثائق اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ والمنشورة بدورية الجمعية المصرية للقانون الدولى باللغة الفرنسية بالجلد العاشر عام ١٩٥٤ .



٨ - الوثائق المنشورة عن الحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ -  
١٩٧٠ الصادرة عن الجامعة العمالية .

٩ - وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة بجريدة  
الأهرام عام ١٩٨٦ .

١٠ - وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر التي جمعها  
ونشرها الأستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوي ، والأستاذ  
الدكتور جلال يحيى .

١١ - الوثائق الخاصة بالاجراءات التي اتخذتها الحكومة  
المصرية برئاسة على ماهر باشا بشأن التدابير الحربية اللازمة  
اثناء الحرب العالمية الثانية والتي تمهدت مصر بالقيام بها طبقا  
لمعاهدة ١٩٣٦ وهى منشورة بالوقائع المصرية عام ١٩٣٩ .

### ثالثا : المناقشات الوثائقية والمقابلات الشخصية :

( أ ) وتمثلت فى مراسلات مع المهندس طيار حسن عزت ( أحد  
الضباط الأحرار ) خلال شهر نوفمبر ١٩٨٦ بمحل اقامته بسويسرا  
وايطاليا ورايه فى تنظيم الضباط الأحرار وقيادة جمال عبد الناصر  
له ، وهذه المكاتبات بخط يده .

( ب ) مقابلة شخصية مع الأستاذ ابراهيم فرج باشا نائب  
رئيس حزب الوفد الجديد الحالى ، وزير الشؤون البلدية والقروية  
ووزير الخارجية بالانابة فى حكومة الوفد التى سبقت ثورة ٢٣ يوليو  
١٩٥٢ .

( ج ) مقابلة شخصية مع السيد كمال الدين حسين أحد  
الضباط الأحرار والمشاركين فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

( د ) مقابلة شخصية ومراسلات مع الأستاذ عبد الله أحمد عبد الله المؤرخ الفنى وأحد الصحفيين البارزين عن ذكرياته فى الأحداث الوطنية التى شهدتها البلاد عام ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ .

**رابعاً :** موسوعة التاريخ الإسلامى وتقارير حكومة السودان عام ١٩٤٩ والمذكرات الشخصية لأحمد مرتضى المراغى وزير الداخلية فى حكومة ما قبل الثورة مباشرة ، ومذكرات اسماعيل صدقى وشيخ الإسلام الظواهرى وكمال الدين رفعت ، والنجيب محمد حسين هيكى ، ومحمد على علوية باشا ، واللواء محمد نجيب ، ومحمود رياض ، وصالح الشاهد وصالح نصر .

**خامساً :** الدوريات المصرية والسودانية المعاصرة والمتأخرة الى جانب بعض الدوريات العربية والأجنبية المنقولة عن الصحف المصرية .

**سادساً :** خطب وتصريحات للنحاس باشا ومكرم عبيد باشا وصالح سالم .

**سابعاً :** دراسات وأبحاث بالصحف والمجلات والدوريات السياسية اليومية والشهرية والفصلية .

**ثالثاً :** المراجع العربية والأجنبية الوارد ذكرها بثبت المصادر والمراجع وهى متعددة تغطى فترة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما بعدها ، وتلك التى تتعلق بقضية الجلاء ووحدة النيل : مصر والسودان ، وتاريخ المفاوضات المصرية البريطانية وكان على رأس المراجع الأجنبية مؤلفات المؤرخ البريطانى فاتيكويتيس المتعلقة بتاريخ مصر وثورتها عام ١٩٥٢ .

وقد قسمت البحث الى ثلاثة أبواب مقسمة الى فصول :

### الباب الأول :

تحت عنوان : المفاوضات الأولى وفشلها ١٩٤٥ — ١٩٤٧ ، ويتكون من ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ضرورة إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ .

الفصل الثاني : مشروع معاهدة صدق — بينن ( ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ ) .

الفصل الثالث : استتمرار المطالب الوطنية بالجلء عن وادى النيل ١٩٤٦ — ١٩٤٧ .

### اما الباب الثانى :

يقتع تحت عنوان : استتمرار المباحثات والقاء المعاهدة ١٩٤٨ — ١٩٥٢ ، ويشمل أربعة فصول :

الفصل الرابع : السياسة الاستعمارية لبريطانيا في وادى النيل .

الفصل الخامس : طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وعقب الازمة المصرية عام ١٩٤٨ .

الفصل السادس : مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، والفشل في معالجة قضيتى الجلء ووحدرة وادى النيل .

الفصل السابع : مصر تقرر الخاء معاهدة ١٩٣٦ واتفباتيتى الحكم الثنائى للسودان ١٨٩٩ .

## وأما الباب الثالث والأخير :

يوقع تحت عنوان الثورة والاتفاق مع بريطانيا ١٩٥٢ . —  
١٩٥٤ ، ويشمل ثلاثة فصول هي :

الفصل التاسع : الثورة وقضية الجلاء .

الفصل الثامن : ثورة ٢٣ يوليو وموقفها من قضية وحدة  
وادي النيل .

الفصل العاشر والأخير : توقيع اتفاقية الجلاء .

وفي النهاية انقدم بخالص الشكر والتقدير والاعتراف بالعرفان  
لكل من قدم الى يد العون والمساعدة معضدا هذا العمل ليرى  
النور : السادة العاملين بكتبات محافظة الاسكندرية وجامعتها  
ودار الكتب المصرية وفرع الدوريات بها ، ومركز بحوث الشرق  
الأوسط بجامعة عين شمس ومركز الكمبيوتر بها ، ومكتبتى جامعة  
القاهرة وكلية الآداب بها ، وإلى الإخوة والسادة الزملاء والمسؤولين  
بشركة مطابع محرم الصناعية وعلى رأسهم السيد المهندس بولند  
مدحت وفائى رئيس مجلس الإدارة والأخوة : عاطف عطية وأحمد  
الكنانى والسيد الطنوبى والاستاذ محمد القاضى ، والسيدة سوسن  
الحناوى ووكالة الوزارة ورئيسة مكتبة مجلس الشعب المصرى  
بالقاهرة على ما قدمت لى من عون للاطلاع على مضايك مجلس  
النواب والشيوخ والوثائق المنشورة والمحفوظة بمكتبة المجلس .

وإلى الأخوة أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ — كلية  
الآداب — جامعة الزقازيق على ما أبدوه تحوى من الود والمساعدة .

وأخص بالشكر السيدة الفاضلة شريكة حياتى ، التى وقفت  
الى جانبنى تشد من أزرى وتعضد جهدى بالكلمة الطيبة والمجهود

المواصل طوال تلك السنوات التي قضيتها بالدراسات العليا  
مؤمنة بقيمة العلم وأهميته ، فلها منى خالص الشكر ومن المولى  
عز وجل الجزاء .

واعترافاً بالفضل لا يسعنى إلا أن أتقدم بوافر الشكر وجزيل  
العرفان لأستاذى الفاضل الدكتور جلال يحيى ، الذى تلمذت  
على يديه منذ أحد عشر عاماً فثعلنى برعايته وأحاطنى بفضله  
وكرمه فكان نعم الأب والمربي ، وشعرت بأنى أحد أفراد أسرته ،  
ولم يأل جهداً عن مساندتى وتوجيهى فى كل لحظة مؤكدا أصالة  
العالم المصرى الذى قلما نجد له مثيلاً ، وكم قضيت أمامه من  
الساعات الطوال لا يمل ولا يكل ، أترق بابه ليل نهار مرحباً  
بشوشاً . وأدعو الله من كل قلبى أن يطيل لنا فى عمره ليظل  
نبراساً هادياً وعالمًا مرشداً لتلاميذه فله منى كل الاعتراف بالفضل  
والثناء ، ومن المولى سبحانه وتعالى الأجر والثواب .

كما لا أنسى أستاذى المبجل الدكتور رافت الشيخ ، الذى  
فتح لى باب مكتبته وبيته مؤكداً على نبل أخلاقه وكرم وفادته  
وحسن موثقه ، فشد بهذه الحفاوة من أزرى وقوى من ساعدى  
على الاستمرار والتقدم ، ومواصلة الطريق ، ومهد لى الشقاق  
والصعب ، ولولاه ما كان هذا العمل الذى بين أيدينا . ولا أملك  
إلا أن أدعو له ربي متمنياً لسيادته من الصحة ومفورها ومن  
السعادة والتقدم والرغاية جلها وعظيها وجزاه الله عنى خير  
الجزاء وحسن الثواب .

ويطيب لى فى هذا المقام أن أتقدم بعظيم شكرى وامتنانى  
لأستاذتى الأفاضل الأستاذ الدكتور محمد محمود السروجى والأستاذ  
بكلية الآداب جامعة الاسكندرية على تفضله بالموافقة على مناقشتى  
فبها ورد بهذه الرسالة وعلى ما غمرنى به من رعاية وعطف طوال

ثمرة تتلمذى على يديه خلال دراستى بسنوات الليسانس بقسم  
التاريخ بآداب الاسكندرية ، وادعو الله له بدوام الصحة والرفق  
والتقدم .

كما أتقدم بعظيم شكرى وامتنانى لأستاذى الفاضل الأستاذ  
الدكتور شوقي عجا الله الجبل ، الذى افاضنى بخبرته وعلميه  
وارشاداته القيمة ليخرج هذا العمل فى صورة أفضل ، وعسى  
تفضله بالموافقة على مناقشتى فيما جاء بهذا البحث .

وعلى الله تصد السبيل .  
عليه توكلت واليه أنيب .

**محمد عبد الحميد الخناوى**



# الباب الأول

المفاوضات الأولى وفشلها

١٩٤٥ - ١٩٤٦

الفصل الأول : نهاية الحرب العالمية الثانية وضرورة إعادة النظر  
في معاهدة ١٩٣٦ .

الفصل الثاني : مشروع معاهدة صغرى - بين ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦

الفصل الثالث : استمرار المطالب الوطنية بالجلاد عن وادى  
القبيل ١٩٤٦ - ١٩٤٧





## الفصل الأول

### نهاية الحرب العالمية الثانية

#### وضرورة إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦

- ١ — وادى النيل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .
- ٢ — التطبيق العملي للمعاهدة أثناء الحرب .
- ٣ — المطالب المصرية بضرورة تعديل المعاهدة .
- ٤ — مذكرة الحكومة المصرية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ .
- ٥ — رد الحكومة البريطانية على المذكرة المصرية .
- ٦ — وجهة النظر الحزبية والشعبية في وادى النيل تجاه السرد  
البريطاني .



## ضرورة إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦

صار لزاما على القوى الشعبية والأحزاب الوطنية ان تطالب بريطانيا بالجلء عن وادى النيل ، خاصة بعد ان أصبح للطبقات المتوسطة دور ملحوظ فى الحياة السياسية للبلاد ونشاط هبذ الدور خلال سنى الحرب ، حيث قدمت مصر لبريطانيا وحلفائها من المساعدات ما كان سببا فى انتصارها نتيجة لتطبيق بنود معاهدة ١٩٣٦ تطبيقا عمليا وتنفيذ التزاماتها بنروح النود والتخالف .

بعد اعلان هتلر للحرب فى اول سبتمبر ١٩٣٩ ، قام على ماهر باصدار مرسوم باعلان الاحكام العرفية فى البلاد ، وفرضت احكام الرقابة والتصفية العامة وسخرت موارد البلاد لصالح الجيوش الحليفة مما ادى الى تقييد حرية المصريين وسيادتهم على ارضهم كما سخرت موارد وامكانات السودان لصالح تلك الجيوش .

وتسكت بريطانيا بما جاء بالمعاهدة من بقاء قواتها بمنطقة القناة حتى عام ١٩٥٦ لضمان حرية الملاحة بالقناة وحتى يصبح الجيش المصرى فى حالة تمكنه من ان يكفل بمفرده سلامة الملاحة بذلك الشريان المائى المهم للمواصلات الامبراطورية والغالية ، وكيف يتأتى ذلك وهى حريصة على عدم تقوية الجيش المصرى

واعداد أفراده اعدادا جيدا للقيام بهذه المهمة ، في نفس الوقت الذي تزيد فيه قبضتها على الحياة السياسية في مصر والسودان لخدمة أغراضها وتحقيق أهدافها الاستعمارية ؟

وعلى الرغم من بعض المميزات التي استفادت مصر منها من خلال المعاهدة التي اعتبرت مكسبا يضاف لرصيد الحركة الوطنية المصرية ، فإنها أثبتت مع مرور الأيام عدم فعاليتها في تحقيق آماني البلاد في الاستقلال ، ولذا فقد طالبت القوى الوطنية بضرورة إعادة النظر في المعاهدة لخلق صيغة جديدة لتلك العلاقة القائمة بين مصر وبريطانيا فتقدمت الحكومة المصرية بمذكرتها في هذا الشأن في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ بعد أن أستنفدت المعاهدة أغراضها .

لكن الحكومة البريطانية في ردها في ٢٦ يناير ١٩٤٦ صرحت بأنها لا تمانع في أن تعيد النظر فيها مع مراعاة ضمان الأمن والسلام الدولي قاصدة بذلك خلق رباط من التحالف الأبدى مع مصر ، كما نقضت المذكرة وحدة وادى النيل واعتبار السودان وحدة منفصلة عن مصر ، مما أدى الى رفض القوى الوطنية الشعبية والحزبية في شطرى الوادى ما جاء بالمذكرة البريطانية ، وبدأت المظاهرات والاضرابات تهدد مستقبل حكومة النقراشى باشا ، التي باتت لا تواكب تطلعات وإماني الحركة الوطنية .

## ١ - وادى النيل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

أخذ الموقف الدولي في التدهور منذ عام ١٩٣٨ عندما تسانت إيطاليا باحتلال البانيا في أوائل عام ١٩٣٩ واجتازت ألمانيا حدود بولندا في سبتمبر ١٩٣٩ واشتباك فرنسا وانجلترا مع ألمانيا وفاء لتعهدهما بنجدة بولندا (١) فكانت شرارة الحرب العالمية الثانية .

وقام على ماهر الذى تولى الوزارة فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ بإعلان حالة الطوارئ وفرض الأحكام العرفية بناء على طلب السفير البريطانى تنفيذا لأحكام المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ ، ثم عين نفسه حاكما عسكريا فى أول سبتمبر ، وبحث الانجليز معه التدابير اللازمة لمواجهة أعباء الحرب وما يجب اتخاذه لمساندة بريطانيا وتدبير المواد الغذائية والمهمات الحربية اللازمة لقواتها المحاربة (٢) .

وأصبح الحكام العسكريون الانجليز هم الذين يتولون تطبيق القانون العسكرى البريطانى على مواطنى البلاد ، وبناء عليه فقد فرضت الرقابة على الصحف والسينما والاذاعة والمراسلات الخاصة ، ولم يكن أمام البرلمان المصرى الا الموافقة على تلك الاجراءات المقيدة للحريات الشخصية (٣) .

ثم جابهت على ماهر مشكلة دخول مصر الحرب الى جانب حليفتها انجلترا اذ التزم بسياسة تجنب مصر ويلات الحرب الا فى حالة الحصول على مكاسب سياسية وظل على موقفه حتى يونيو ١٩٤٠ حين نقل ولاءه تجاه المانيا وحليفتها نتيجة لئوالى انتصاراتها ، ولعله كمصرى مخلص لبلاده كان يبغي تحقيق امانها القومية (٤) ، مما أدى الى اتهام بريطانيا له بمعاداتها ومسئوليته عن نمو التيار الموالى للمحور ، فسارعت الى اقالته .

وفى نفس الوقت أعلنت حكومة السودان ( البريطانية ) حالة الطوارئ فى أغسطس ١٩٣٩ متخذة من المانيا موقفا يشبه الى حد ما موقف مصر . وأعلن الحاكم العام أن السودان فى حالة حرب مع ايطاليا دون الرجوع للشريك الثانى فى حكم السودان طبقا لاتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ وهو مصر ، وبرر الحاكم العام موقفه هذا بعدم استشارة الحكومة المصرية فى اعلان هذا

القرار بأنه حق طبيعي من حقوق الدفاع. عن البلاد يتولاه بمقتضى سلطته المخولة له (٥) نظرا لظروف الحرب الحالية ومتطلباتها ، فقد ثار تقدم الإيطاليين نحو جنوب السودان في أواخر عام ١٩٤٠ مخاوف الانجليز من استمرار تقدمهم نحو الشمال ودخولهم مصر من الجنوب ، ولكن هذه المخاوف لم يسكن لها ما يبررها بعد توقف الطليان عن التقدم نهائيا شمالا .

ويرجع اللواء على أحمد باشا ذلك التوقف لا لخوف الإيطاليين من المقاومة الأهلية السودانية ، ولكن لأن موسم السيول والأمطار بالغزيرة بجبال السودان الجنوبية يستمر خلال هذه الفترة ويعوق تقدم القوات الإيطالية ، ولم يكن هناك أى مبرر لإعلان الحكم الهام لحالة الحرب في السودان (٦) .

وتطورت الأحداث بسرعة خلال عام ١٩٤٠ فسقطت وزارة على ماهر لتحل محلها وزارة حسن صبرى الائتلافية ، معرض على البرلمان موضوع اشتراك مصر في الحرب الذي أعلن بعد مناقشات طويلة أن مصر لا تضمر عداء لآى دولة ولكنها ستبذل كل ما تستطيع في حالة الاعتداء على أراضيها (٧) ، وتقدم حينئذ حزب الوفد في أول أبريل ١٩٤٠ بفكرة الحكومة البريطانية يتبناها بمساندة الانقلاب الدستوري رغم أحكام المعاهدة مطالبا بريطانيا بالآتي :

١ - جلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب وت عقد مؤتمر الصلح .

٢ - بـ اشتراك مصر الفعلى في مفاوضات الصلح بعد انتهاء الحرب .

٣ - الدخول في مفاوضات مع مصر تنتهى بالاعتراف بحقوقها كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادى النيل .

٤ — المهمل على إلغاء الأحكام العرفية التى اعلنت بناء على طلب بريطانيا .

٥ — حل مشكلة القطن بالسماح بتصديره الى البلاد المحايدة او بشرائه بالاسعار والشروط المناسبة (٨) .

وبغض النظر عن مذكرة الوفد شديدة اللهجة ، فان انجلترا كانت تتجه نحو زيادة قبضتها على الأمور فى البلاد بمساعدة الوفد على تولى أمور الحكم وهو صاحب الشعبية الأولى وذلك بعد اضطراب الأحوال الداخلية تحت حكم وزارات الأقلية (٩) ، والاتجاه الموالى للمحور ، فى نفس الوقت الذى تتوالى فيه انتصاراتهم على الحلفاء فالماريشال روميل يتقدم نحو مصر مخترقا الصحراء الليبية حتى وصل الى العلمين كما شن القاذب الايطالى جرازبانى غاراته المكثفة على مرسى مطروح من قواعد ايطاليا فى ليبيا (١٠) .

وكانت الحكومة المصرية تتوقع بين لحظة واخرى استيلاء المحور على الاسكندرية ولم يكن لدى القوات البريطانية من خطة للدفاع عن البلاد ووقف الزحف الالماني المنتظر ، بل اتسع عن خطة انجليزية لاغراق البلقا لابعادة تقدم الجيش الالماني داخل مصر ، وظهرت بعض الجحولات من جانب العسكريين المصريين للاتصال بالالمان على حدود مصر الغربية ليعلموا ان فى مصر جبهة وطنية تعمل من اجل مصلحتها واستقلالها معادية للانجليز (١١) الى جانب ان الراى العلم المصرى هائج ضد الانجليز بسبب لجزائهم لا حبا فى الالمان لكن تشفيا فى الانجليز .

والمظاهرات تطوف شوارع القاهرة تهتف بسقوط انجلترا وحياة روميل ، تدعوه للتقدم الى الامام ، فاضطر كبار الساسة الانجليز فى مصر الى عقد مجلس تحت رئاسة مستر اوليفر لبتلتون ،

والسفير مايلز لامبسون ، وكبار هواد الجيش البريطانى وذلك  
لبحث الأمر وتقرر تقديم انذار للملك فاروق بموجب تكليف مصطفى  
النحاس بتشكيل الوزارة ، او أن يتنازل عن عرشه تحت ضغط  
القسوة (١٢) .

وكان اصرار الانجليز على تولى النحاس الوزارة بصفته زعيم  
الجبهة الوطنية التى وقعت معاهدة ١٩٣٦ ، على اعتبار أن  
بإستطاعته مواجهة القصر الذى كانت له صلات واضحة بالقوى  
الفاشية ، وبمكته أن يمسك بزمام الحكومة والبرلمان وحشد  
الجماهير النائرة لتأييد المعاهدة وجهود الدلاء الحربية (١٣) .

ورأت انجلترا حفاظا على مصالحها وتحت ضغط قوى دول  
المحور أن تستخدم القوة واستغلال التناقض بين الأطراف  
السياسية المؤثرة على مجريات الامور كمنفذ لسياستها فى مصر  
لأن فلسفة الاحتلال فى ادارة شئون البلاد تعتمد على القوى الثلاث  
المتناقضة وهى السفارة البريطانية ، والقصر الملكى ، والقوى  
السياسية المصرية ممثلة فى الأحزاب المختلفة .

وقبل النحاس باشا ان يتولى الوزارة شريطة ان تكون  
وفدية خالصة رافضاً فكرة الائتلاف الوزارى التى ارتأها أغلبية  
زعماء المعارضة وساستها (١٤) ولتجنب البلاد أخطار تدخل  
الانجليز المباشر وتهديدهم لنظام الحكم الملكى فى أوقات الحزب  
العصية .

ويغض النظر عن مشاركة النحاس فى الاعداد لحادث ٤  
فبراير أو انتفاء عليه بغوايا الانجليز المسبقة كما أكد بنفسه فإن  
الهدف كان وضحا ومحدداً من جانب الانجليز لضرب مخططات  
المحور والعناصر الموالية فى مصر ، ولذا فقد كان الانعكاس المباشر  
للحادث واضحاً ومؤثراً على صفوف الضباط الصغار فى الجيش



المصري ، فقد كان دافعا قويا لتحريك مشاعر الثورة الوطنية بين صفوفهم بالإضافة الى ما اشيع من أن الانجليز يزعمون نزع سلاح الجيش المصري الأمر الذي أثار موجة من الاستياء والتذمر بين صفوف هؤلاء الضباط واعتبروه امتهانا لكرامتهم وكرامه بلادهم. ودعوانا على استقلالها وحريتها (١٥) .

ولا جدال في أن أحداث الحرب وتطورها لصالح بريطانيا. وحلفائها أكدت من جديد الأهمية الاستراتيجية لمصر التي كانت مقررا لقيادة الحلفاء ومركزا لتكوين قواتهم في الشرق الأوسط ، ومركزا للدفاع عن غرب آسيا وشرق أفريقيا ، كما أضاف اكتشاف البترول في منطقة الخليج أهمية لمسك بريطانيا بوجودها في المنطقة حماية لمصالحها ، وكان الساسة الانجليز يضمون في اعتبارهم التهديد الذي يمثله انتصار الاتحاد السوفيتي في الوثوب الى المنطقة .

ولكى تضمن بريطانيا استمرارية احكام سيطرتها على دولها. بعد انتهاء الحرب وبقاء تواجدها برضاء حكومات وشعوب الدول العربية ، فقد أعريت في عام ١٩٤٢ عن تشجيعها لانضمام هذه الدول في تجميع سياسى واقتصادى يصبح اداة للتنسيق بينها في اطار التخطيط الدفاعى البريطانى (١٦) فلقد أعلن وزير الخارجية البريطانى أن حكومته تنظر بعين العطف الى قيام جامعة للدول العربية اذا تمكنت تلك البلاد من تلقاء نفسها فى انشاء هذه الجامعة وأن بلاده لا تمنع فى قيام هذا الشكل التنظيمى المعبر عن طموحات العرب نحو الوحدة والتقارب فيما بينهم .

وكان الهدف من وراء هذا التراجع البريطانى هو استيعاب الحركة الوطنية العربية بما يضمن استمرارية البلاد العربية بما لها من موارد اقتصادية لتظل داخل دائرة نفوذها ومحاولة

أبعادها عن نفوذ الامبريالية الأمريكية التي بدأت تتطلع للانتشار وتدعيم مواقعها ومصالحها في المنطقة العربية (١٧) .

ومنذ ١٥ أغسطس ١٩٤٢ بدأت الحكومة المصرية تدعو لعقد اجتماع في القاهرة للبدء في « مشاورات الوحدة العربية » وأخذت على عاتقها هذه المهمة بدعوة سائر الدول العربية للتفاهم على الأسس التي يقوم عليها ميثاق الجامعة وتكررت المحادثات لهذا الغرض (١٨) وأخذت هذه المحادثات بين منسوبي الدول العربية شكلا رسميا وجماعيا منذ أواخر سبتمبر ١٩٤٤ حيث أصبحت أساسا لوضع بروتوكول الاسكندرية الذي وقعت عليه الدول العربية في ٧ أكتوبر ١٩٤٤ (١٩) .

وكان الملك فاروق قد اطمأن الي أن الإنجليز وقد اعتسلا ميزان الحرب لصالحهم بعيد معركة العلمين في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٢ وانتصارات الحلفاء المتوالية على الساحة الأوروبية ، لم يعيدوا في حاجة لزراعة النحاس الذي فرض على القصر فرضاً في حادث ٤ فبراير فانتفض المصريون ودعموا جرحه على أن تحكم البلاد وزارة ديمقراطية وأقال حكومة الوفد في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وتسلم بتكليف رئيس الجزيب السعيد الدكتور أحمد ماهر بإثبات في نفس اليوم بتشكيل الوزارة (٢٠) الجديدة التي كانت من الضعيف بحيث أعلنت أنها سوف تسير في سياسة التفاهم مع بريطانيا مهتدية بمجاهدة ١٩٣٦ ، فقامت بحل مجلس النواب والإعلان عن قيام انتخابات جديدة شارك فيها الوفد على مضض لتجسكه بمذكرته السابقة في عام ١٩٤٠ بضرورة الجلاء عن وادي النيل (٢١) .

وفي نفس الوقت كان الرقابة ظلت مفروضة على الصحف ، ولم تسمح الوزارة السعدية للمعارضة بأداء واجبها الوطني في المشاركة السياسية الفعالة ، وكان الدكتور أحمد ماهر من المؤمنين بضرورة إعلان الحرب على دول المحور منذ عام ١٩٤٠ إلا أن

البرلمان رفض مبدأ إعلان الحرب إذ لم يكن المصريون يؤذون اشراك بلادهم في حرب لن تحم قضيتهم (٢٢) . وتجنب مصر بالفعل الدخول في الحرب رغم مساهمتها الفعالة في مساعدة بريطانيا .

وكان أحمد ماهر قد تلقى من الحكومة الأمريكية أن دول الحلفاء أو الخمس الكبار ( الولايات المتحدة وانجلترا وروسيا وفرنسا والصين ) سوف تجتمع في مؤتمر سان فرانسيسكو في ٢٥ أبريل ١٩٤٥ لإنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم ، وأن الدول المزمع اشتراكها في هذه المنظمة يجب أن تعلن الحرب على خصوم الحلفاء قبل أول مارس ١٩٤٥ (٢٣) .

ولهذا أعلن أحمد ماهر في ٢ فبراير في جلسة سرية للبرلمان غزبه على إعلان الحرب على ألمانيا واليابان بمشاركة شكية مع الحلفاء حتى يتاح لمصر الاشتراك في المنظمة الدولية الجديدة المزمع أنشاؤها رغم أن الحرب قد تحدد مصيرها لصالح الحلفاء ، لكن دوافع أحمد ماهر لإعلانه الحرب على المحور من جانب مصر لم يكن من السهل فهم مغزاها من قبل الرأي العام الذي كان مشحونا ضد الانجليز والمناصرين لقضيتهم مما أدى الى اغتياله في نفس اليوم (٢٤) .

ورغم هذا الحادث المؤسف فقد أعلنت مصر الحرب على المحور في ٢٧ فبراير على يد خلفه محمود فهمى النقراشي ، الذي أعاد تأليف الوزارة السعدية التي تعتبر امتدادا لوزارة سلفه من نفس الوزراء السابقين ، وقامت الحكومة المصرية بإبلاغ المانبا واليابان رسميا بقرار إعلان الحرب عليهما (٢٥) ، ولم يكن الحلفاء في حاجة للقرار المصري بعد أن مالت كفة الحرب لصالحهم وأوشكت على الانتهاء مع بداية عام ١٩٤٥ إذ توالى هزائم المحور بعد العلمين .

ولم يمض وقت طويل حتى ألقي الجنود الألمان سلاحهم واستسلموا للحلفاء وأعلن نيتالين نبأ الاستيلاء على برلين ومع أول مايو أعلن تشرشل نبأ شروط تسليم الجيوش الألمانية (٢٦) . وانتهت الحرب على الساحة الأوروبية . باستلام ألمانيا دون قيد أو شرط في السليخ من مايو ١٩٤٥ .

أما اليابان فظلت تواجه قوات الحلفاء في شرق آسيا حتى انتهى الأمر باستسلامها في أول سبتمبر بعد أن قامت الولايات المتحدة بالقاء قنبلتين ذريتين لأول مرة في التاريخ على هيروشيما ونجازاكي يومي ٦ و ٩ أغسطس (٢٧) .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية التي كانت خسارتها فادحة للعالم بأسره (٢٨) عقد في مدينة سان فرنسيسكو بالولايات المتحدة في الخامس والعشرين من أبريل المؤتمر الخاص بوضع ميثاق لهيئة عالمية تكفل لدول العالم الاستقرار والسلام المنشود (٢٩) وكانت مصر بعد إعلانها للحرب تأمل ونفا للتصريحات التي أعلنها رؤساء الدول في ميثاق الأطلسي وسان فرنسيسكو أن تجلو القوات البريطانية عن وادي النيل وبعد أن دعت لحضور هذا المؤتمر بصفة رسمية (٣٠) باعتبارها من الدول التي ساهمت في انتصار الحلفاء .

وقد اعترف تشرشل نفسه بهذه المساهمة إذ قال : « ان مصر قامت بدور مشرف له قيمته لا في دفاعها عن نفسها فحسب ، ولكن في الصراع العالمي » (٣١) .

وقد شهدت القاهرة خلال سنى الحرب نشاطاً كبيراً كمركز مهم للحلفاء من الناحيتين الاستراتيجية والحربية ، ففي أوائل ديسمبر ١٩٤٣ عقد بها مؤتمر « الشرق الأقصى » الذي شارك فيه الرئيس الأمريكى روزفلت ومستر تشرشل والمارشال تشانج كاي شك .

وانتهز تشرشل هذه الفرصة واجتمع برؤساء هيئة القيادة البريطانية والمستر آيدن والقواد الأمريكيين لقوات الحلفاء والسير آلان بروك رئيس هيئة أركان حرب القوات الامبراطورية ، كما اجتمع بالمستر هارولد ماكميلان الوزير البريطانى المقيم بشمال افريقية (٤٢) وانتهز النحاس باشا هذه الفرصة واجتمع بالمستر تشرشل وابلقه مطالب مصر بالجلء ووحدة وادى النيل مؤكدا على ان مصر والسودان كيان واحد لا يقبل الانقسام ، وان احترام حقوق الشعوب وعلاقات المودة بينها هو خير ضمان للسلام الدولى ، ووعد رئيس الوزارة البريطانية النحاس باشا بأن مطالب مصر ستكون محل النظر على مائدة الصلح عندما تضع الحرب أوزارها (٣٣) . ولكن وعود بريطانيا بعد الحرب ذهبت أدراج الرياح اذ تناسلت تضحيات مصر العظيمة من المال والعتاد والأرواح خلال سنى الحرب (٣٤) :

ولم يكن السودان بمعزل عن تلك الأحداث التى هزت العالم بأسره فقد ساند السودانيون قضية الحلفاء ، واعترف الحاكم العام البريطانى بهذه المساندة سواء كانت بطريق مباشر أو غير مباشر ، موضحا أهمية مركز السودان بالنسبة لمواصلات الشرق الأوسط وخطوط تموين جيوش الحلفاء عبر البحر الأحمر وافريقيا حتى شمال الوادى فى مصر ، ومدى أهمية استمرارية ودوام خط المواصلات من جنوب افريقيا حتى شمالها .

وأضاف الحاكم العام أن الخزائنة السودانية رغم قلة مواردها استمرت تدفع تكاليف القوة البريطانية المدافعة عن السودان لمدة عام كامل لضعف الموارد المالية البريطانية خلال سنى الحرب ، كما وضعت محاصيلها الزراعية تحت تصرف مركز تموين الشرق الأوسط بالقاهرة لمساعدة جهود الحلفاء الحربى بأسعار معتدلة وفرت على الحكومة مئات الألوف من الجنيهات ، كما قدمت

السودان ثلاث هبات مالية كبيرة للحلفاء (٣٥) للمساهمة في أعباء الحرب .

وبانتهاء أحداث الحرب التى عانى خلالها المصريون الكثير من العسر والظلم والاستبداد وكُتبت الحريات وبدأ الوعي السياسى يشق طريقه بين أوساط الشعب للمطالبة بالحرية والاستقلال ، وتحقيقا لهذه السياسة التى رسمتها الحكومة المصرية لنفسها تجاوبا مع رغبات الملايين من أبناء الشعب المصرى فقد القى رئيس الوزراء فى مجلس الشيوخ والنواب بيانا مساء ١١ يونيو ١٩٤٥ قال فيه : « رأت الحكومة تهيدا لرفع الأحكام العرفية نهائيا أن تتخذ من الآن قرارا بإطلاق الحريات العامة بحيث تكون الأحكام العرفية بحصورة فى أضيق حدودها فلا تتعدى الأمور العسكرية وشئون الأمن وماله اتصال بأموال رعايا الدول المعادية ... » .

وتطبيقا لهذه السياسة فإن مجلس الوزراء أصدر قراره فى ٩ يونيو بإنهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية وغيرها من المطبوعات المصرية ما عدا ما يشر عن المسائل العسكرية وعدم خضوع الاجتهادات العامة لأى قيد غدا أحكام القانون العلم وعدم اعتقال المواطنين بجميع صورته (٣٦) .

وكانت الظروف السياسية الدولية تحتم على مصر القيام بعمل جدى وسريع لتحقيق أمنيتها القومية فالامبراطورية البريطانية خرجت من الحرب رغم انتصارها منهكة القوى وبدأت شمس عصرها الذهبى فى الأفول ، ومثلها فرنسا المحطمة ، ولم يكن من السهل على بريطانيا أن تحتفظ بقوات كبيرة على ضفاف القناة تحملها ما لا طاقة لها به .

كما أن الشعب البريطانى لم يكن لديه الرغبة لأحداث تلاقل فى منطقة القناة أو غيرها يتحمل عبئها الأكبر أبناءه وصارت

الظروف مواتية لتأكيد ضرورة الجلاء (٢٧) فالعسكر الاستعماري الدولي يلحصر مداه سنوات المنتصر منه أو المهزوم بعد المصنف الشنيد والقدحوز المالي والاقتصادي الذي أصيب عليه حيا ، وتزاحمت الديون على بريطانيا وفرنسا للولايات المتحدة التي ارتبطت مطامعها واهتماماتها بالمنطقة بارتباط أهميتها لحلفائها وخاصة خلال أحداث الحرب التي أوضحت بها لا يدع مجالاً للشك عمق هذه الأهمية ، وأن هذا الاهتمام المبكر خلق لها مصالح فرعية أصبحت ضرورية لوجودها ونمو نفوذها بعد تحول مركز القل بعد الحرب من أوروبا إلى سواحل شرق البحر المتوسط والتخليج العربي ودول الشرق الأوسط (٢٨) .

وقد بذات الولايات المتحدة تحلف لأول مرة إلى منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي لتراخم المصالح البريطانية والفرنسية القديمة في الحصول على نصيب الأسد من البترول معتمدة على قدرتها على الحركة بعد نمو قوتها العسكرية وتفوقها الاقتصادي إلى جانب انحصار المد الاستعماري للقوتين القديمتين .

وكان الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت قد بدأ منذ عام ١٩٤٠ يخطط لازاحة هذه الامبراطوريات القديمة المسيطرة على الشرق الأوسط مطبقاً سياسة « الخطوة خطوة » لكي تتمكن الولايات المتحدة من ارث ما خلفته سابقتها من مصالح ومواقع استراتيجية ، وكان روزفلت وهو يحاول أن يتقرب برمق هذا الميراث قد ركز على ثلاثة بلدان مهمة في المنطقة تقابل مع ملوكها على ظهر الطراد الأمريكي ( كوينسي ) في مياه البحيرات المسرة بقناة السويس في أثناء عودته من مؤتمر يالطا في شهر فبراير ١٩٤٥ .

ولم تكن بريطانيا قد تنبهت بعد لهذه المطامع الأمريكية المبكرة لارث الامبراطورية في المنطقة (٢٩) ، فبينما كان الأوروبيون

يمنحون المنطقة الأولوية لضمان إمدادهم بالبترول وليس للأمن الحربي والاستراتيجي ، رأى الأمريكيون أن الصراع الرئيسي والهدف الأول لهم هو منع التغفل السوفيتي بها ، وأن الجهد يجب أن يتركز على احتواء تأثير ونفوذ الاتحاد السوفيتي (٤٠).

## ٢ - التطبيق العملي للمعاهدة أثناء الحرب

شهدت فترة ما بعد الحرب مباشرة وقبل نهاية عام ١٩٤٥ تحركا واضحا للقوى الشعبية والأحزاب الوطنية نحو المطالبة بالجلء عن وادي النيل وحصول البلاد على استقلالها وسيادتها على أرضها بعد تزايد السخط على السياسة التي انتهجتها حكومة التفراشي وخاصة بعد تنامي دور الطبقات المتوسطة في الحياة السياسية للبلاد خلال هذه الفترة (٤١) .

وكان من الطبيعي أن تطالب القوى الوطنية بريتانيا بالجلء مقابل ما قدمته لها ولطفائها من مساعدات قيمة خلال الحرب كانت سببا في انتصارها ، فقد قدمت مصر كل التسهيلات التي نصت عليها المعاهدة على الرغم من أنها لم تعلن الحرب على المحور حتى مارس ١٩٤٥ (٤٢) ، فمع قيام الحرب العالمية الثانية بدأت المعاهدة تدخل دور التطبيق العملي ولم تنشأ مصر إلا أن تتولى تنفيذ التزاماتها بروح الود والمحافة مما كان له أعظم الأثر في انتصار الحلفاء .

وبعد أن أعلن هتلر الحرب على بولندا في أول سبتمبر ١٩٣٩ ، قامت الحكومة المصرية برئاسة على ماهر باشا بإصدار مرسوم بإعلان الأحكام العرفية في البلاد ، وخول هذا المرسوم لرئيس الوزراء اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على النظام والأمن العام في جميع أنحاء المملكة (٤٣) وذلك تنفيذا لنص المادة السابعة من المعاهدة التي تنص على أنه إذا اشتبك أحد الطرفين في



حرب فان الطرب الآخر يقوم في الحال باتجاهه بصيته حليفا  
« وتنحصر معاونه صاحب الجلالة ملك مصر ، في حالة الحرب أو  
خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها... »  
وبناء عليه فان الحكومة المصرية يجب أن تتخذ « جميع الاجراءات  
الادارية والقشريعة بما في ذلك اعلان الاحكام العرفية واقامة  
رقابة واعية على الاتباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة  
فعالة » (٤٤) .

وتطبيقاً لذلك ومنذ اليوم الثالث من سبتمبر ١٩٣٩ وهو  
اليوم الذي أعلنت فيه انجلترا دخولها الحرب قررت الحكومة  
المصرية فرض الرقابة العلية على جميع الاراضي المصرية وتحويل  
المكتبات والمطبوعات والمراسلات داخل البلاد وما يرد اليها  
وما يصدر منها ، وعلى الاخبار والمعلومات ، وصارت المصالح  
الحكومية والمؤسسات والشركات والصحف ملزمة بالخضوع  
لاحكام هذه الرقابة . وتوالت الاوامر العسكرية باتشاء تفتيش  
قلبواخر ببناءى بورسعيد والسويس لاضمان سلامة القناة ضد  
هجمات اعداء بريطانيا لتعطيل الملاحة بها مع استثناء سفن  
بريطانيا وحلفائها من هذه الاجراءات .

واعلن رئيس الوزراء على ماهر حالة التعبئة العامة في  
البلاد ، واحكمت الحكومة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحفظ الامن  
والنظام داخل البلاد بفرض عقوبة الاعدام لمن يضبط متلبسا  
بالتجسس لصالح اعداء بريطانيا وحلفائها ، واعتبار القاهرة  
والاسكندرية ومنطقة قناة السويس والضحراء الغربية مناطق  
خاصة يجوز تنفيذ الاحكام العرفية بها حفاظا على الامن  
العام (٤٥) .

وبذلك استغلت بريطانيا الامكانيات المصرية لمساندتها في  
حربها كما جرى في الحرب العالمية الاولى مع الفارق ، فبدلا من

إعلان الحماية وقرض الأخطام العربية عن طريق بريطانيا ، فإن الحكومة المصرية تولت هذه المهمة نيابة عنها منعا لاثارة الرأي العام المصري ، نتيجة لنمو الوعي القومي عما كان عليه الحال .  
٤ (١٩) م (٤٦) .

ورغم أن المعاهدة نصت في مادتها الأولى على انتهاء الاحتلال العسكري البريطاني لمصر ، فإن هذا الاحتلال ظل موجوداً وطبقاً للنادة الثامنة من المعاهدة ذاتها تحت دعوى حماية قناة السويس لأنها طريق غالى للمواصلات وأساسى للربط بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية (٤٧) ، الى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان على قدرة الجيش المصرى على ختمية القناة بمفرده ، ورغم أن المادة ذاتها نصت على أن هذه القوات البريطانية ليس لها صفة الاحتلال فإن الواقع كان مختلفا تماماً لأنها ظلت موجودة بفتشكرات قصر النيل والغباسية والحلمية والقلعة ومصر الجديدة وخلوان ، ومضطفى باثنا وأبو قير بالأسكندرية (٤٨) . والى أن يتم انتقالها الى قاعدة القناة بعد تجهيزها فقد حملت مصر اعباء مالية ضخمة من ثكنات ومنشآت وطرق ومستلزمات فنية لتوفير أسباب الراحة للانجليز وأسرهم (٤٩) .

وشملت هذه القاعدة مساحة ضخمة من الاراضى المصرية لغربى القناة من بورسعيد شمالا حتى جنوبى السويس امتدت لأغراض التدريب العسكرى حتى حدود مدينة الزقازيق وقرب حدود القاهرة وشملت شبه جزيرة سيناء عند الضرورة ورغم تطور وسائل الحرب واتساع المدى الخاص بقذائف الأسلحة الحديثة والاعتماد على الوسائل الميكانيكية (٥٠) للحروب الحديثة ففرضت القوات البريطانية هيمنتها وسيطرتها على هذه المساحة الشاسعة من الأرض المصرية .

وقد تجاوز عدد هذه القوات ما نصبت عليه المجاهدة في ملحق المادة الثامنة منها بحيث لا يزيد عددها على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضروري من المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية وبدون الموظفين المدنيين كالكتابة والصناع والعمال ووصل هذا العدد الى أضعاف ما حددته المعاهدة بكثير حتى بلغ نحو ثمانين ألفا (٥١) وهى قوة هائلة صارت لاداعى لوجودها بمصر بإعتراف الانجليز أنفسهم بعد انتهاء الحرب الى جانب أنه خروج على نص المعاهدة وحشد لا طائل منه لقوات ينفق عليها أموال طائلة على ضفاف القناة التى لم تستخدم فى العمليات الحربية الأخيرة للحرب لأن أهمية مصر تكمن فى موقعها الاستراتيجى المهم فى العالم لا فى وجود القناة على أرضها .

وطالب بعض الساسة الانجليز بتصفية قاعدة القناة لأنها صارت غير ذات فائدة فى المفهوم الحربى الحديث خاصة ان هذه القاعدة يحوطها شعب معاد للوجود البريطانى فى بلاده (٥٢) ، وهذا العداء يرجع الى التجاوزات العديدة للانجليز المرابطين فى هذه المنطقة المغمورة مع المصريين ، وعدم خضوعهم — طبقا للمذكرة التفصيلية بين النفاس وايدى والملحقية بالمساهمة — لاختصاص المحاكم الجنائية ولا المحاكم المدنية فيما ينشأ عن أداء واجباتهم الرسمية .

وبالطبع كان كل ما ينشأ عن تجاوزات مع الأهالى هو نتيجة أداء واجباتهم الرسمية كما كان أفراد هذه القوات الحرة الكاملة فى الانتقال بين المعسكرات الوطنية والمدخل العادية الى الاراضى المصرية عن طريق البر أو البحر أو الجو فقد كانت مناطق القناة مريحة وصحية للانجليز (٥٣) ألزمت مصر طبقا لما ورد وملحق المادة الثامنة ؛ بإنشاء شبكة كبيرة من الطرق الحربية الجديدة ؛ وإصلاح الموجودة من قبل ؛ وتحسين ازدواج خطوط

السكك الحديدية والكبارى وربط المنطقة بالقاهرة والاسكندرية  
والضعيد لينهل انتقال القوات الحربية البريطانية في جميع أنحاء  
القطر .

كما نصت المادة الثالثة على أن بقاء القوات البريطانية  
بمنطقة القناة مرهون ببلوغ الجيش المصرى القوة التى تجعله فى  
حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة وسلامتها  
التامة (٥٤) ماذا اختلف الطرفان المتحالفان عند نهاية مدة العشرين  
سنة (٥٥) حول عدم لزوم الحاجة للقوات البريطانية لأن الجيش  
المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة  
بالقناة وسلامتها التامة ، فان هذا الخلاف يجوز عرضه على  
مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكامها ، أو طبقاً للإجراءات  
التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان (٥٦) .

ويأتى هذا التشدد نتيجة حرص العسكرية البريطانية  
وتمسكها بنظرية « المواصلات الإمبراطورية » فقد ظلت منذ توقيع  
المعاهدة حتى طرح موضوع ضرورة إعادة النظر فى هذه المعاهدة  
بعد انتهاء الحرب ، تعتبر قناة السويس عاملاً مهماً لأمن بريطانيا  
وسلامتها ، ويجب على مصر أن توافق بين استقلالها وسلامتها  
وأمن الإمبراطورية وسلامتها (٥٧) .

ولكن كيف يتأتى ذلك والمعاهدة تنص على أن وجود القوات  
البريطانية بمصر مرتبط بمدى مقدرة الجيش المصرى على القيام  
بهذه المهمة الوطنية . فنفيس الوقت الذى حاولت فيه بريطانيا منع  
تقوية الجيش المصرى والوقوف ضد محاولات الحكومة المصرية  
دراسة نظام جديد للتجنيد يجعل الخدمة العسكرية ثلاث سنوات  
بدلاً من خمس مع إلغاء البدل العسكرية ؟

وكان مؤيد المصرى غسلى رأس العسكريين المتحيزين  
للإصلاحات العسكرية داخل الجيش المصرى ، وحاولت وزارة

محمود محمود استيراد بعض الاسلحة من الحكومة البريطانية عام ١٩٣٨ ، لكن بريطانيا كانت تقف حجر عثرة أمام تسليم الجيش المصرى بالأسلحة الحديثة او انشاء مصنع للذخيرة ، كما وقفت أمام محاولات زيادة اعداد الجيش وتقويته فقد بلغ عدده عام ١٩٣٨ نحو ثلاثين الف جندى فقط (٥٨) وهو ما يقل عن عسدد القوات البريطانية المربطة في البلاد بكثير جدا . كما اشترطت بريطانيا ألا يجرى تدريب افراد الجيش المصرى وتعليمهم الا عن طريق البعثة العسكرية البريطانية التى نصت المعاهدة على الانتفاع بمشورة اعضائها بعد سحب الموظفين الانجليز من الجيش المصرى والفناء وظائف المختش العام البريطانى وموظفيه .

وبشأن جنوب الوادى فإن المادة الحادية عشرة من المعاهدة نصت على أنه « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ م ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مبهتمة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحكم العام بالنسابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .. والطرفان المتعاقدان متفقان على أن : الغاية الأولى لادارتها في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين » (٥٩) . ولم تنص هذه المادة على أى مساس بمسالة السيادة عيسى السودان .

وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان ، وترقيتهم مخولة للحكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التى لا يتوافر لها سودانيون أكفاء . كما يكون تحت تصرف الحكم العام الجنود الانجليز والمصريون والسودانيون للدفاع عن السودان .

• كما أن « هجرة المصريين إلى السودان تكون خالية من كل تيد  
الاغنيا يتعلق بالصحة والنظام العام » ، ولا يتم التمييز بين  
الرعابا البريطانيين والمصريين في شئون التجارة أو المهجرة أو  
الملكية بالسودان (٦٠) .

ومن خلال هذه النصوص يتضح أن الانجليز حرصوا على  
اظهار التفرقة بين المصريين والسودانيين من خلال ما ورد بشأن  
هجرة أي مصري واقامته بالسودان ، وعدم التعرض لأمر السيادة  
على السودان طبقا لاتفاقيتي ١٨٩٩ ، اذ أن محاولات الفصل  
الاداري بين أبناء الوادي والتمييز بينهما كانت واضحة بلا شك من  
ناحية العنصر والهجرة (٦١) . ومن جانب آخر فقد عادت بعض  
وحدات من الجيش المصري إلى السودان في عام ١٩٣٧ ، وذلك  
بعد أن تم استدعاؤها من هناك في نوفمبر ١٩٢٤ .

وكانت هذه العودة تنفيذاً للفقرة الثالثة من المادة الحادية  
عشرة من معاهدة ١٩٣٦ حينما اصدر مجلس الوزراء المصري  
قراراً بنبأ ابراهيم خيرى باشا وكيل وزارة الجريبة والبحرية  
لكى يستعين به الحاكم العام للسودان في امر تجديد عدد الجند  
المصرية اللازمة للخدمة في السودان (٦٢) ، وكان لعودة هؤلاء  
الجند فرحة كبيرة بين أبناء شعب وادي النيل في السودان اذ  
استقبلوهم استقبالا حماسيا يدل على مدى الروابط الوثيقة بين  
أبناء الشمال والجنوب (٦٣) .

ولامراء في إن المجاهدة ساعدت على إن يكون لمصر موقع  
افضل بالسودان مما قبلها وما كان يسمى إليه المهاوض المصري  
عام ١٩٣٠ ، اذ اعتبرت المجاهدة اعترافا جريحا بالادارة المشتركة  
بين الطرفين المتعاقدين وعودة الجيش المصري للسودان والسماع  
بالمهجرة الجريبة اليه دون قيود اللهم نيبا يتعلق بالصحة والنظام  
العام — كما سبق القول — وأن تكون قاعدة التوظف بالسودان

هى المساواة بين المصريين والبريطانيين (٦٤) ، على الرغم من أن الواقع يقول بأن السودان ما هو الا مستعمرة انجليزية تحررها جند مصرية وبريطانية تاتمر بأمر الحاكم العام البريطانى اذ ظلت السلطان العسكرية والمدنية فى يده ، كما درج على الا يرجع للحكومة المصرية فى أى قرار من قراراته بشأن السودان .

وبخلاف تلك القلة من السياسيين الذين رأوا ان المعاهدة لم تات بجديد أو انها لم تكن افضل مما عرضته انجلترا على مصر قبل التوقيع عليها بعشر سنوات ، وانها قد منحت الاحتلال البريطانى للبلاد صفة الشرعية ، فان الراى العام المصرى أحس فى حينها بالرضا والافتناع ، اذ وصفها مصطفى النحاس باشا بأنها « معاهدة الشرف والاستقلال » .

وعلى الرغم من العيوب الواضحة التى تضمنتها المعاهدة فى تقييد حرية البلاد وسيادتها على أرضها ، والوقوف ضد محاولات تقوية جيشها ونمو قدرتها الحربية ، فقد كان لها من الايجابيات التى تحققت من خلالها بعض أهداف الكفاح الوطنى ووحددة وادى النيل — كما أسلفنا بشأن السودان — وأول هذه الايجابيات ما نصت عليه المادة الأولى منها وهو انتهاء الاحتلال العسكرى لمصر وانسحاب القوات البريطانية من مراكز انتشارها فى انحاء القطر وذلك فى ظرف عشر سنوات تنتهى فى عام ١٩٤٦ وتجبيعها فى منطقة واحدة هى منطقة القناة (٦٥) .

كما نصت المعاهدة على نعهد المملكة المتحدة بمساعدة مصر على التخلص من الامتيازات الأجنبية ، وهى التى كانت بمثابة عقبة فى سبيل اصلاح الادارة المصرية ، وتقييد لحقوق البلاد كدولة مستقلة ، فقد كان الأجنبى مواطناً مميزاً على المصرى ذاته فالغيت تلك الامتيازات والمحاكم المختلطة بتوقيع معاهدة مونثرو فى ٨ مايو ١٩٣٧ (٦٦) .

وجاءت المادة الثانية من المعاهدة مؤكدة على تبادل الدولتين التمثيل الدبلوماسي فيما بينهما على قدم المساواة اذ يمثل كل منهما لدى الآخر سفير ، وقد كان ممثل المملكة المتحدة في مصر قبل ١٩٣٦ برتبة « مندوب سام » فوق السفراء فلا يقدم أوراق اعتماده لملك مصر .

اما المادة الثالثة فنصت على ان تساعد المملكة المتحدة مصر كي تصبح عضوا في عصبة الامم التي اقتصرت عضويتها على الدول التي تتبع بالحكم الذاتي الكامل (٦٧) وبناء عليه فقد وافقت الجمعية العامة للعصبة بالاجماع يوم ٢٦ مايو ١٩٣٧ في جنيف على قبول مصر عضوا بها مما يعد مكسبا دوليا لمصر وإبرازا لمكانتها بين دول العالم .

اما بالنسبة لأوضاع الجيش المصري فقد نصت المعاهدة على سحب الموظفين الانجليز العاملين به اذ كان واقعا تحت سيطرتهم منذ الاحتلال ، والفيت وظائف المفتش العام الانجليزي الذي كان يتولاه سينكس باشا ، والموظفين التابعين له حيث تم الاستغناء عن ٢٧ ضابطا انجليزيا ، ١٤ ضابط صف ، وتولى اللواء المصري محمود شكرى منصب رئيس أركان حرب الجيش . كما الفيت ادارة الأمن الأوروبية بالتدريب حتى يتم احلال الموظفين المصريين محل الأوروبيين بالكامل .

وساعدت تلك الخطوات المهمة على استعادة جيش مصر طابعه الوطني بعد أن ظل قرابة نصف قرن تحت السيطرة والهيمنة الاستعمارية رغم المحاولات العديدة من جانب الوطنيين المصريين والعسكريين وأعضاء الحكومة لتطويره وازاحة السيطرة الأجنبية عنه (٦٨) . وقد شرعت الحكومة بالفعل في زيادة عدد أفراد الجيش مع التاهب للحرب العالمية الثانية (٦٩) فسمح لأبناء كثير من الطبقات المتوسطة بالالتحاق بالكلية الحربية والانخراط في



صفوف الجيش بعد أن كان القبول بها مقصوراً على أبناء الطبقات الثرية والارستقراطية (٧٠) .

وبطبيعة الحال كان أولئك الضباط بحكم انتهائهم للطبقة المتوسطة من الشعب المصرى أكثر اتصالاً بأصولهم الاجتماعية الشعبية وتأثراً بالآبها واستشعاراً لاتجاهاتها الوطنية ، ومن هنا تولدت « خبيرة » العداءة للمحتل البريطانى فى نفوس هؤلاء الضباط وخاصة صفار الرتب منهم ، وراجت الشائعات عام ١٩٤٠ عن وجود جمعية أو حركة سرية داخل أوساط الجيش حازت تأييداً كبيراً من شباب هذا الجيل (٧١) .

ومع زوال قبضة الاحتلال البريطانى عن قيادة الجيش المصرى أتيحت الفرصة للحكومات المصرية المتعاقبة زيادة عدد قوات الجيش وتحديث أسلحته وتطوير أساليبه الحربية مما كان له أكبر الأثر فيما سوف يستجد من حوادث على أرض الساحة السياسية والاجتماعية للبلاد فيما بعد (٧٢) .

ومن الجدير بالذكر أنه بموجب المادة الثانية عشرة من المعاهدة تعهدت مصر بتحمل مسئوليتها التامة بالمحافظة على أرواح الأجانب المقيمين بها وحماية ممتلكاتهم كما تعهدت بتطبيق التشريعات الحديثة على المصريين والأجانب على السواء ، وكان الأجانب يتمتعون من قبل بامتيازات قضائية واقتصادية أظهرت بلا شك مدى التفرقة الواضحة بينهم وبين أبناء البلاد من المصريين (٧٣) . وبذلك تمت تصفية ثالث التحفظات الأربعة التى جاءت فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

وبذلك يتأكد لنا أن المعاهدة كانت من وجهة النظر الوطنية المصرية مكسباً يضاف لرصيد الحركة الوطنية . وخطوة متقدمة نحو الاستقلال الكامل ، إذ كانت بمثابة فقرة متوثبة لما يراد

إنجازه فيها بعد من أجل تحقيق الجلاء الكامل الذي حاربت في الوصول إليه عبر جلسات المفاوضات المصرية البريطانية السابقة . كما أن المعاهدة كانت من وجهة النظر البريطانية حلقة من حلقات القيود الاستعمارية التي نجحت بريطانيا في إكمامها حول مصر مستغلة تلك الظروف الدولية غير المستقرة التي أحاطت بها قبيل نشوب الحرب (٧٤) .

ومهما كان الأمر فإن أحكام المعاهدة وبنودها وضعت على محك التجربة والاختبار خلال أحداث الحرب فشهدت أرض البلاد جانباً من تلك الأحداث ، وداس أقدام جنود الحلفاء من مختلف الجنسيات ثراها ، فقبلت حكومة البلاد هذا التدخل المفروض عليها على مضض ، حتى تنتهي تلك الحرب بسوءاتها لكي يعاد النظر في المعاهدة التي أثبتت مع مرور الأيام عدم جدواها في تحقيق استقلال البلاد وسيادتها على أرضها (٧٥) بأي حال من الأحوال .

### ٣ - المطالب المصرية بضرورة تعديل المعاهدة

ظل النحاس باشا يؤكد على ضرورة تعديل المعاهدة وهو خارج الحكم بصفته زعيم حزب الأغلبية الشعبية فجاءت أول إشارة إلى ضرورة إعادة النظر بشأنها في يوم ١٦ أبريل ١٩٤٢ بعد توليه الوزارة في ٤ فبراير عند لقائه مع السير ستافورد كريس الوزير البريطاني وخلال تطور أحداث الحرب في صالح بريطانيا وحلفائها ، فقد أعلن النحاس أنه يؤمن بضرورة التعاون مع بريطانيا ، وعندما تنتهي الحرب فسوف يكون هناك مجال آخر للحديث عن استقلال مصر الكامل .

وأوضح النحاس للوزير البريطاني أنه من هذا المنطلق سوف يعلن في البرلمان تضامناً ببلاده الكامل مع حليفتها ولكن دون أن

تشاركها الحرب (٧٦) كما أعلن في ديسمبر ١٩٤٢ في البرلمان  
تمسكه بالجلء من وادى النيل (٧٧) .

وظل النحاس على دعوته بضرورة تعديل المعاهدة رغم اقالة  
حكومته في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، فقد أقرها وهو يعتقد انها خطوة  
أولية في سبيل استقلال البلاد وانها ليست نهاية المطاف في قضية  
بلادها ، فهي لا تزيد على كونها مرحلة اختبار لاستجلاء مدى وفاء  
كل من طرفي المعاهدة للآخر ، وكان النحاس يرى أنه لا غضاضة  
في هذا التعديل في الظروف اللاحقة على التوقيع لتحقيق الأمانى  
الكاملة للبلاد .

وكان الوفد حريصا على اعلان رايه في المعاهدة وضرورة  
تعديلها سواء كان داخل دائرة الحكم أو خارجها ، ففى افتتاح  
المؤتمر الوفدى في ١٥ نوفمبر ١٩٤٣ ، وفى سياق حديثه عن المعاهدة  
قال النحاس باشا : « هذه المعاهدة كما صرحت من قبل تنص  
على امكان تعديلها ، بل ان حوادث الحرب قد غيرت الموقف تغييرا  
كبيرا حتى اصبح هذا التعديل ضرورة لا بد منها ونتيجة لا ريب  
فيها ، وسيتغير الموقف بعد الحرب وتصفيه مشاكلها مرة  
أخرى .. » .

كما أن النحاس باشا أعلن موقف مصر الواضح تجاه مسألة  
السودان التى حاولت بريطانيا أن تجعل منها باعثا على أرجاء  
الحديث في تعديل المعاهدة اذ قال فى حديثه هذا : « ... وأحب  
أن يكون مفهوما أننى عندما أقول حقوق مصر ومصالحها لا أعنى  
اننا نعتبر علاقة مصر بالسودان علاقة المسود بالسيد أو التابع  
بالمتبوع ، فانما نحن والسودان امة واحدة ، لأبنائه مالنا ، وعليهم  
ما علينا » .

وفى نفس الوقت عسرت جريدة Egyptian Gazette  
عن رأى الحكومة البريطانية بقولها : ان الظروف الحالية غير

ملائمة لاثارة موضوع تعديل المعاهدة وفكرت ان من بين شروط المعاهدة الا يتقدم احد طرفيها مطالبا بتعديلها قبل انقضاء عشرة اعوام من توقيعها ، وانه لا يمكن الدفاع عن مصر وقناة السويس بشكل جدى خلال الحروب طبقا لما تضمنته المعاهدة ، فالغارات الجوية بعد تطور وسائل الهجوم يمكن شنها على مصر من مسافات بعيدة (٧٨) .

وهكذا غلفت أنجلترا نواياها في عدم عرض مسألة إعادة النظر في المعاهدة على مائدة المفاوضات بمسائل التسلح بين البلدين بعد الحرب ومصير السودان ومشكل الدفاع عن الشرق الأوسط ، ووضع طرابلس وبرقة واريتريا كمناطق ارتكاز مهمة في أى مباحثات عسكرية مقبلة ، كما كانت بريطانيا تختبئ اتجاه السياسة المصرية لصبغ مشروعاتها ومرافقها بالطابع الوطنى (٧٩) تجاوبا مع الشعور القومى السائد منذ أواخر الحرب المشبع بآمال الحرية والاستقلال التى ينادى بها كل المصريين والأحزاب المصرية جميعها بلا استثناء التى كانت قضيتها الأولى هى الجلاء عن وادى النيل ، والطبقات المتوسطة من المصريين يتزايد دورها فى الحياة السياسية المصرية من خلال الأحزاب والجيش وغيرها من مراكز التجمعات الصناعية والزراعية (٨٠) .

وكانت هذه الطبقات هى المرأة التى تعكس ميول وتطلعات أبناء وادى النيل لتحقيق أمانيها القومية التى تبنتها الصحافة الوطنية بعد إلغاء الرقابة التى كانت مفروضة عليها أثناء الحرب (٨١) .

وحاول الوفد أن يعكس هذا الاتجاه الوطنى مثلا فى جناحه اليسارى من بسطاء الوفديين موجها الانتقادات اللاذعة لسياسة المهادنة مع بريطانيا التى انتهجتها حكومة النقراشى مما أدى الى

أن يقاطع الوفد انتخابات ٨ يناير ١٩٤٥ ، وحاول الاتجاه الجديد للحزب أن يعبر عن مشاعر الجاهير المتعطشة للحرية وتمتيز سمعته على أساس أنه المناصر لقضية البلاد فأرسل مذكرة للمستير البريطاني في ٢٣ يوليو ١٩٤٥ تضمنت مطلبين هما : جلاء القوات البريطانية عن مصر ووحدة وادي النيل (٨٢) .

لكن الإنجليز كانوا دائماً وكلما طالبهم المصريون بحقوقهم تعللوا بانشغالهم بالمشاكل الدولية التي تمضت عنها الحرب رغم وعودهم المتكررة بالجلاء (٨٣) .

وتحت ضغط الرأي العام فلا يوجد أي مبرر لبقاء رابطة التحالف وما ينجم عنها من كبت الحريات ، اضطرت الوزارة لإلغاء الأحكام العرفية تدريجاً ، فبعد أن قررت إنهاء الرقابة على الصحف والمطبوعات وإباحة الاجتماعات العامة في ٩ يونيو ، قامت بإلغاء الأحكام العربية برمتها في السابع من أكتوبر (٨٤) ، واشتعلت المظاهرات تطالب الحكومة بالعمل على اجلاء القوات البريطانية ، ظل النقراشي باشا متردداً (٨٥) يؤيده بعض الساسة الذين رأوا ضرورة استمرار المعاهدة ووجوب التحالف مع دولة قوية أو أكثر تحترم استقلال البلاد وتساعد في الدفاع عن أرضها نظراً لأهمية موقعها الذي تطبع فيه الدول الكبرى ، كما رأوا أن ترتبط مصر بأحد الأحلاف العسكرية التابعة للغرب (٨٦) .

وادركت الجاهير بحسها الوطني أن حكومة النقراشي تماطل غاشتعلت المظاهرات مرة أخرى في ٢ نوفمبر ١٩٤٥ بمناسبة ذكرى وعد بلفور (٨٧) ، ولجأت الحكومة إلى استخدام العنف في قمعها واشتد السخط العام على الوزارة .

أما في بريطانيا فقد جرت الانتخابات في أغسطس ١٩٤٥ وجمع حزب العمال الذي كانت وعود زعمائه أمثال اتلي وبيفن تؤكد على

ضرورة تغيير نهج السياسة الخارجية الاستعمارية لحكومتهم  
والتي انتهجها من قبل زعماء المحافظين وعلى رأسهم تشرشل  
وايدن ، مع اقامة سلام وطيد الدائم مع جميع الدول ، الا أن  
زعماء العمال لم ينفكوا عن السياسة البريطانية العامة التى تدعم  
مبدأ الاستقرار العالم للنظام الاستعماري ، فلم تختلف هذه الحكومة  
عن سابقتها فى استيعاب التحولات الجذرية التى شهدتها العالم  
وخاصة دولة الصغرى أثناء الحرب .

ولكن كانت هناك بعض الآراء السياسية البريطانية التى  
تنادى برفع يد انجلترا عن مصر ، وأنه ليس من مصلحة انجلترا  
أن تبضى فى سياسة الاحتلال ، بل نادت هذه الآراء بمساعدتها  
على الحصول على سيادتها واستقلالها ، وسحب جميع القوات  
البريطانية من الأراضي المصرية (٨٨) .

وعلى وجه العموم فإن الخط السياسى العام للحكومة  
البريطانية كان يسعى لايجاد نوع من التحالف الأبدى مع مصر بعد  
اجلاء القوات البريطانية عن أراضيها فيقول اللورد كيلرن : « لقد  
حصلنا أثناء الحرب على كل ما نريده من المعاهدة » .

« وهكذا تكون المعاهدة قد استنفدت أغراضها ، ومن ناحية  
أخرى فإن الحرب الأخيرة قد طورت وسائل القتال وخصوصاً  
الطائرات الى حد أن واضعى الاستراتيجية العالمية يفكرون الآن  
فى ادخال تعديلات مناسبة عليها ، وعلينا أن نحاول اقناع  
المصريين بأهمية هذه التطورات لنا ولهم ، وإذا اقتنعوا أن  
سلامتهم فى التعاون معنا نستطيع أن نحصل منهم على صفقة  
طيبة » (٨٩) .

#### ٤ - مذكرة الحكومة المصرية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥

ومع اشتداد حملة الصحافة المصرية ، وازدياد المسخط العام على حكومة النقراشي التي طال صيتها واغفلها للمطالب الوطنية، وانشغال الحكومة البريطانية عن أمر القضية المصرية ، اضطرت الحكومة الى التقدم بمذكرة تطالب بريطانيا باعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ حتى تساير الحالة الدولية الجديدة مطلوبة بسحب القوات البريطانية ووضع مبدأ التحالف بين الدولتين كأساس محدد للعلاقة بينهما (٩٠) . وقام سفير مصر في لندن بتسليم هذه المذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ حيث تقول : " ترى الحكومة المصرية وهي في ذلك موقنة من انهما تعبر عن شعور الأمة قاطبة ان المصلحة البينة للصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا تقتضى أن تقوم الحكومتان باعادة النظر في الأحكام التي تنظم علاقتها في الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الأخيرة والتجارب المكتسبة .

فمن المحقق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أبرمت في وقت كانت فيه العلاقات الدولية في أشد الاضطرابات وكان شبح الحرب باديا . وقد كان لهذه الظروف أثرها البين في اخراج المعاهدة على الوجه الذي صيغت به فلم تقبلها مصر الا تحت ضغط الضرورة وإظهارا لما تكنه نحو حليفتها من الود الخالص والرغبة الصادقة في التعاون فجاءت المعاهدة حلقة في سلسلة من التدابير التي اتخذت في ذلك الوقت ومن الاتفاقات التي قصد بها تجنب الحرب التي كانت تهدد العالم أو دفع العدوان اذا لم يمكن تجنبها . واذا كانت مصر قد قبلت المعاهدة بكل ما انطوت عليه من قيود تحصد من استقلالها فلأنها كانت تعرف أنها قيود أملتها ظروف الأحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التي قضت بقبولها (٩١) .

والواقع أن الحرب قد استنفذت أهم أغراض المعاهدة  
وفتح الطريق للوصول الى نظام جديد يحل محل الوسائل التي  
لم تقرر الا تحت تأثير سوء الظن الذي لم يكن قد زال كل الزوال  
سنة ١٩٣٦ او طبقا لضرورات حربية غيرتها الحوادث الجديدة  
تغييراً جوهرياً .

ومما لا شك فيه أن الأحداث الدولية التي قلبت الاوضاع في  
العالم وما انتهت اليه الحرب الأخيرة من انتصار الحلفاء وابرام  
المواثيق لصون السلم والامن في العالم ، كل ذلك من شأنه أن  
يجعل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نافذة لا مبرر لها لا سيما أن  
نصوص المواثيق لم تكن في يوم من الأيام هي الكفيلة بتنفيذها ، بل  
المبرة في ذلك أنها تكون بقبول الشعوب عن رضا وطيب خاطر  
لهذه النصوص وبالروح التي تهيم على تطبيقها . وليس أدل  
على الروح الطيبة التي تقوم بها مصر في الوفاء بتمهدهاتها من  
المعاونة الصادقة التي قدمتها لحليفها طوال سنى الحرب .

وقد قدمت مصر اثناءها الأدلة الملموسة على وفائها للحلف  
وعلى اخلاصها في الصداقة أن الحكومة البريطانية - اعلان  
الشدائد - قد جنت من اتفاقاتها مع مصر من الفوائد أكثر مما فرضته  
نصوص المعاهدة وجاوزت الى حدود بعيدة ما كان يأمله حقا  
أكثر المفاوضين البريطانيين تفاؤلا .

لذلك كان لازماً أن يعاد النظر في معاهدة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت  
الظروف التي فرضت عليها طابعاً خاصاً لكي تكون ممتشية مع  
الحالة الدولية الجديدة فإن أحكامها التي نمس استقلال مصر  
وكرامتها لم تعد تسليح الوضع الحالي ، فوجود قوات أجنبية  
زمن السلم في بلادنا حتى لو انحصرت هذه القوات في مناطق  
بناحية بجرج الكرامة الوطنية على الدوام ، ولا يستطيع الرأي  
العالم المصرى الا أن يفسره بأنه الدليل المحسوس على رغبة نعتقد



أن الحكومة البريطانية نفسها لا تجد مبرراً لها وأن من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التفاهم والثقة المتبادلين .  
وأن مصر تعرف ما يستلزمه واجب الدفاع عن أراضيها ، وتترك التبعات الناشئة عن اشتراكها في هيئة الأمم المتحدة فهي لن تحجم عن أية نضحية تتيج لقواتها العسكرية أن تبلغ عاجلاً مبلغاً يجعلها قادرة على صد المعتدى حتى تصل إليها امدادات حلفائها وامدادات الأمم المتحدة .

لهذه الاسباب وأمام هبة الشعب المصرى عن بكرة أبيه ورغبته الحارة في أن يرى علاقاته ببريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف ومن الصداقة الخالصة من شوائب ريب الماضى والطيقة من أسر مبادئ قد انقضت زمانها تعرب الحكومة المصرية عن ثقتها بأن حليفتها ستشاركها في هذا الرأى وأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب لكى يشخص وفد مصرى الى لندن للمفاوضة معها في اعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ .

وغنى عن البيان أن هذه المفاوضات ستتناول مسألة السودان مستوحية في ذلك مصالح السودانيين وأمانهم (٩٢) .

ولا شك انه في كل معاهدة سواء كانت أبدية أو مؤقتة شرط ضمنى يطلق عليه باللاتينية « *Rebus Sic Stantibus* » ومعناه أن المعاهدة اذا عقدت في وقت كانت الظروف أو الاسباب تبررها فيه ، ثم تغيرت هذه الظروف أو تلاشت هذه الاسباب ، فلأى طرف من الطرفين أن يعتبر هذه المعاهدة ملغاة ويقرر إلغاءها (٩٣) .

## ٥ - رد الحكومة البريطانية على المذكرة المصرية

وتمثلت الحكومة البريطانية في ردها على المذكرة المصرية اذ بدأت الأطراف السياسية المختلفة تدرس محتوياتها المعبرة عن الآمال المصرية في البدء في مفاوضات لتعديل المعاهدة وعلى وجه الخصوص مسألة القوات البريطانية ووجودها في وادي النيل ومسألة السودان (٩٤) .

كانت الحكومة البريطانية لا ترى مانعاً من تحقيق الأمنى المصرية في الاستقلال التام ولكن لا معدى عن دراسة المسألة على ضوء السلامة العسكرية وتأمين خطوط المواصلات الحيوية لبريطانيا .

اما دعوى مصر انها بالفعل قادرة على الدفاع عن قناة السويس وحدها وقواتها ، وأن مصر قادرة على الأقل على حماية القناة ريثما تصل اليها امدادات بريطانيا او قوات هيئة الأمم المتحدة او يتم تجهيز القوات البريطانية وسلاح طيرانها لهذا الغرض خارج الاراضى المصرية ، فهذه الأمور كانت غير مقبولة من جانب الاستراتيجية البريطانية التى رأت أن القوات المصرية سوف تظل لفترة قادمة غير مؤهلة للاضطلاع بمهمة الدفاع الضرورية عن القناة ريثما تصلها معونة من الخارج ، ولهذا كان من المتوقع ألا تستجيب بريطانيا لتحقيق مطالب مصر بسهولة .

ويشأن السودان فان وجهة النظر البريطانية كانت ترى وجوب الاعتماد على آراء السودانيين أنفسهم والتفاهم بين مصر وبريطانيا في الوصول الى حل بشأنه وشككت بريطانيا في رأى المصرى القائل بأن السودانيين عن بكرة أبيهم يحبذون الانضواء تحت الحكم المصرى وان ذلك يتفق مع واقع الحال ووحدة وادى

النيل التاريخية ، وأنها لن تتخلى عن السودان بسهولة وهددت باستعمال حق « الفيتو » المخول لها اذا ما عرضت مصر قضية الجلاء عن وادى النيل على هيئة الأمم المتحدة (٩٥) ولن تجازف بريطانيا بجلائها من البلاد بسهولة لحاجتها الى التواجد الاستراتيجى بالمنطقة (٩٦) وقالت احدى الصحف البريطانية انه ما من حكومة مصرية تستطيع أن تبقى فى كرمى الحكم الا اذا ألحقت فى المطالبة بالجلاء وحل مشكلة السودان (٩٧) .

وفى مجلس الشيوخ المصرى دارت المناقشات برئاسة الدكتور محمد حسين هيكل رئيس المجلس رداً على خطاب العرش وقال أحد أعضاء المجلس (٩٨) ان المسألة الخارجية يجب ان تجب فى الوقت الحاضر جميع المسائل الداخلية فالعالم كله الآن بعد انتهاء الحرب يطالب بحقوق كاملة ، وأن ما جاء بخطاب العرش — برفع كل قيد عن استقلال البلاد والجلاء عنها — منقوص فلم يحدد مطالبنا القومية كما حددها الزعيم سعد زغلول فى معاهدة لوزان اذ تم الاتفاق على الاستقلال التام لوادى النيل ، وبطلان معاهدة ١٨٩٩ م الخاصة بالسودان ، وعدم الاعتراف بأية مزاحمة أو منافسة للانجليز يراد بها الاعتداء على استقلال البلاد وتقرير حماية قناة السويس .

أما معاهدة ١٩٣٦ فمن عيوبها أن المادة (١٦) منها تقضى بأن أى تغيير فى هذه المعاهدة بعد انتهاء مدتها يكفل بقاء التحالف وهذا النص يعتبر عقداً أبدياً بين مصر وانجلترا مما يخلق نوعاً من التبعية لانجلترا فلا جدال فى إلغاء المعاهدة ، وحينئذ لا بأس من عقد معاهدات صداقة مع انجلترا أو غيرها بحيث لا يكون فيها الزام لمصر وقهر لارادتها ، وقد ظهر من موقف انجلترا الأخير فى الرد على المذكرة المصرية ، روح التسويف والمأطلة فى اجابة مطالب مصر (٩٩) .

وتكررت الدعوة لعرض القضية على مجلس الأمن لاختصاصه القائم على حفظ السلام في العالم ، طبقاً للنص الصريح الوارد في المعاهدة الذي يعطى لمصر الحق في عرض قضيتها على الهيئة الدولية في حالة الخلاف في تطبيق المعاهدة (١٠٠) .

وفي ٢٦ يناير ١٩٤٦ جاء رد بريطانيا على المذكرة المصرية وذلك من خلال مذكرة سلمها وزير خارجية ( صاحب الجلالة البريطانية ) الى سفير مصر في لندن :

١ - « اتشرف بإبلاغكم انى تسلمت المذكرة المؤرخة في العشرين من ديسمبر سنة ١٩٤٥ التى تطالب فيها الحكومة المصرية الى حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة تحسديد موعد قريب للدخول فى مفاوضات لاعادة النظر فى معاهدة التحالف التى عقدت بين مصر وبريطانيا فى السادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٣٦ .

٢ - وقد تبينت حكومة جلالة الملك تمامها الرغبة التى بدت فى مصر للمباحثة معها فى هذا الشأن . واذا كانت لم تستجب رسميا حتى الآن لما اعربت عنه خليفتها فان مرد ذلك أولاً : الى ضغط الحوادث المتصل الناشئ من وقف الحرب . وثانياً : الى ضرورة بحث احكام المعاهدة المصرية الانجليزية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ومع الافادة من الدروس التى تعلمناها من هذه الحرب . وفى هذا الصدد تود حكومة جلاله الملك - دون أن ترغب فى المرحلة الحالية فى أن تبحث تفصيلا الحجج التى تضمنتها مذكرة الحكومة المصرية - أن تلاحظ أن أحد هذه الدروس هو أن المبادئ الأساسية التى قامت عليها المعاهدة المصرية الانجليزية المعقودة سنة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها .

٣ - وأن سياسة حكومة جلالة الملك هنى أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية فى أثناء الحرب هو ما نوهت به المذكرة المصرية ، وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراماً تاماً ، لهذا فان حكومة جلالة الملك على الرغم من احكام المادة السادسة عشرة من معاهدة ١٩٣٦ تصرح بانها على استعداد لأن تعيد النظر مع الحكومة المصرية فى احكام المعاهدة القائمة بينهما على ضوء تجاربهما المشتركة ومع المرامة الواجبة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تهدف الى ضمان السلم والأمن الدولى وسترسل الى سفير جلالة الملك فى القاهرة قريبا تعليمات لاجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض .

وان حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد اخذت علماً بأن الحكومة المصرية ترغب فى أن تتناول المباحثات القادمة مسألة السودان « (١٠١) » .

وكان أخطر ما جاء فى هذا الرد هو تمسك بريطانيا بالاحتفاظ بأسس معاهدة ١٩٣٦ عند المفاوضات القادمة (١٠٢) ، ومن بين تلك الاسس مسألة التحالف الأبدى مع انجلترا ، والواقع أن مثل هذا التحالف الثنائى لم يعد له محل بعد تنظيم السلام والمحافظة عليه تنظيمياً دولياً يقيم بين دول العالم أجمع ما يشبه التحالف الاقتصادى والعسكرى ضد المعتدى ، كما أنه سيظل الثغرة التى ينفذ منها الانجليز الى سيادة مصر واستقلالها .

ومن البين أن هذا التحالف لم يكن الا ترتيباً لالتزامات مصر نحو انجلترا (١٠٣) صاحبة اليد الغليظة فى البلاد تبينها حيناً وتستترها حيناً آخر لتحول . « دون التطور الطبيعى لنظام الحكم والعمل على اتساع شقة الخلاف بين الأحزاب المصرية » (١٠٤) .

## ٦ - وجهة النظر الحزبية والشعبية في وادى النيل تجاه الرد البريطانى

أسرعت الأحزاب بإعلان رأيها حول الرد البريطانى على  
على المذكرة المصرية وما انطوى عليه من أجحاف بحقوق البلاد  
الشرعية ، وبادر الوفد بإصدار بيان يعبر فيه عن وجهة نظر  
الحزب جاء فيه :

١ - تفرض المعاهدة الجديدة على مصر رباطا عسكريا إبدىا  
مع بريطانيا .

٢ - أشارت الحكومة المصرية في مذكرتها الى امدادات الحلفاء  
مع امدادات الأمم المتحدة من شأنها تفويت الفرصة واغراء الانجاز  
بالتمسك بهذا القيد الماس بالاستقلال .

٣ - ما ورد في المذكرة المصرية من أن المفاوضات ستتناول  
مسألة السودان « مستوحية في ذلك مصالح السودانين  
وأمانتهم » وهى العبارة الوحيدة الذى ورد فيها ذكر مصالح  
السودان وما أبعد الفرق بينها وبين مطلبنا الخاص بوحدة وادى  
النيل ، فالانجليز يريدون استفتاء أهالى السودان حول مصيرهم  
تحت إشرافهم هم ومن هنا يراد التفريق بين مصر والسودان .

٤ - استمرار المحالفة وتأمين المواصلات الإمبراطورية  
بالاشتراك فى الدفاع من القناة والدفاع عن إدارة السودان الى  
حين (١٠٥) .

أما الحزب الوطنى فظل على موقفه من المعاهدة ينادى  
ببطلانها لأنها « وليدة الاحتلال » وكان مبدؤه منذ البداية التمسك  
بسياسة عدم المفاوضة الا بعد تحقق الجلاء التام ، وجاء الرد

البريطاني والتكؤ في بدء المفاوضات ليؤكد الحزب على سلامة موقفه وحتى في حالة المفاوضات فانها لن تسفر الا عن إبقاء الاحتلال وتقييد البلاد بقيود التبعية التي لا حصر لها بينما الأمة تجمع على الجلاء ووحدة وادى النيل ، وشجب المذكرة المصرية التي تحصر المسألة في طلب المفاوضات لاعادة النظر في المعاهدة وتتخذها أساسا لبحث قضية البلاد وتسلم بأن إعادة النظر فيها انما يكون بموافقة الطرفين وهذا يتعارض مع النمىك بالجلاء اذ يجعله موضع المساومة والمفاوضة (١٠٦) .

كما ان المذكرة نقضت مطلبها مهما آخر وهو وحدة وادى النيل غهى لم تطالب به بل أشارت اليه فقط حينها ذكرت أن المفاوضات « ستتناول مسألة السودان مسنوحية في ذلك مصالح السودانين وأمانهم » ، وفي هذا مسانرة للسياسة البريطانية الرامية الى اعتبار السودان وحدة منفصلة عن مصر ، وقبول مبدأ الاستفتاء لفصم عرى الوحدة بين شبطرى الوادى .

وقد بدا من رد الحكومة البريطانية ما يدل على مدى استهانتها بأهداف مصر القومية وتجاهلها لحقوقها باعلانها ان المبادئ الأساسية التي قامت عليها المعاهدة سليمة في جوهرها ، وهذا يدل على تأكيد نيتها في دوام الاحتلال وتصر على سياستها التقليدية في ابقاء القضية المصرية منحصرة بين مصر وبريطانيا ، وتجاهل الاتجاهات الدولية التي أعلنت عنها موافق الأمم المتحدة في حق تقرير المصير لجميع الشعوب (١٠٧) .

وشارك ~~حزب مصر~~ الفتاة الحزب الوطنى في موقفه ، تمسكا بالجلاء عن وادى النيل قبل اجراء أية مفاوضات مع إنجلترا وتعديل المعاهدة .

وعلى العكس فعلى الرغم من أن الوفد دعا جميع المصريين للاستعداد للجهاد ضد بريطانيا لمقاومة أهدافها الاستعمارية في

وادی النيل ، فقد رأى أن المفكرة المصرية والرد البريطانى عليها بمثابة « كارثة » ليس لها ما يعادلها فى تاريخ مصر الحديث ، ومؤامرة مشينة تهدد مستقبل مصر ، أما السعديون والاحرار الدستوريون والونديون المستقلون ( الكتلة ) فقد رأوا فى الرد البريطانى رغبة صادقة من بريطانيا فى الوصول الى تسوية عادلة شريفة بجنى الطرفان منها النفع والخير لبلديهما ، وأكدت احزاب الاقلية عدم ارتياحها فى حسن نية بريطانيا تجاه مصر (١٠٨) .

وعلى الصعيد الشعبى فى جنوب الوادى فقد أكدت الصحافة الوطنية السودانية على الدعوة لاتحاد وادى النيل ودعت المطالب المصرية بهذه الوحدة لأن السودان هو المجال الحيوى لمطامع استعمارية مصرية ، أو لأنه كان مستعمرة مصرية فى يوم من الأيام ولكن لأن هذه الوحدة هى موضوع الجهاد الوطنى وهدف من أبرز أهداف مصر القومية ، فان مشاعر الاخوة المتبادلة بين أبناء وادى النيل عريقة عراقة تاريخهم المشترك ، أصيلة أصالة وحدثهم التى كفلتها لهم الطبيعة بما حبتهم من وحدة فى الجنس واللغة ووحدة فى مصادر الرزق وبهذا النيل ، وفوق كل هذا وحدة الدفن مما جعل اتجاههم واحداً « فى الأرض نحو السماء » وقد عرفت الوطنية السودانية بميلها الى الانحداد مع مصر لا رغبة فى « حكمها لنسا أو حكمنا عليها » وإنما هى رغبة أبناء وادى النيل المشترك وشعورهم المتبادل فى أن يظل هذا النيل لمن يعيشون على ضفافه يكفل لهم « العيش الحر الرخى » لمن فى جنوبه وشماله على أساس التكافؤ والمساواة .

وقد اجتمعت جميع الأحزاب السودانية واجمعت على « اتحاد مصر والسودان » فعبرت أصحق تعبير عن أحاسيس السودانيين وحقيقة شعورهم ، رغم ما ينطق به بعض الموالين لحكومة



السودان البريطانية من رجالات السودان الرسميين فان شسعب السودان وهيئاته قد قالت كلمتها متبشيرة مع الرؤية السودانية الفطرية والشعور القومي الصادق ومع النهج السليم المناهض لحركة الشعوب الأملة في حياة الحرية تحت ظلال التكفل والاتحاد (١٠٩) .

ومن هذا المنطلق صارت الدعوة الى الوحدة أمل شعبي الوادي ، ففي مجلس الشيوخ توجه العضو محمد علوى الجزار ( بك ) بسؤال الى رئيس الوزراء عن سبب بقاء جيوش الدول الأجنبية في البلاد بعد انتهاء الحرب ، فأجيب بأن الحكومة تسعى لترحيل هذه القوات في اقرب وقت مستطاع ، وأن الحكومة البريطانية قبلت فتح باب المفاوضة للنظر في المعاهدة وأن حكومته يجب ان تبادر في الدخول في هذه المفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق مطالب البلاد القومية وهي المطالب التي سبق ان « اعلنتها وهي جلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادى النيل » وأكد رئيس الوزراء على أن مصر كانت مستقلة استقلالاً سوريا أثناء الحرب الأخيرة بحكم معاهدة ١٩٣٦ وقد كان بنفسه من بين معارضيهما حينئذ (١١٠) .

ولم يكن من المعلوم على وجه التحديد متى ستبدأ المحادثات التمهيدية في القاهرة لتعديل المعاهدة ، لكن رئيس الوزراء المصري قام باجراء بعض المشاورات لتأليف هيئة الفريق المصري للمفاوضة بعد ان أعلن أن الفريق البريطانى سيرأسه اللورد كيلرن ، والسير والتر سمارت المستشار الشرقى للسفارة البريطانية ومستر بيزلى المستشار القضائى للسفارة ، وبعض المفاوضين من لندن بينهم خبير عسكري . الى جانب قائد القوات البريطانية في مصر والشرق الأوسط .

وفي لندن عبرت الصحافة البريطانية عن الراى السائد بين الأوساط الرسمية لدولتها بقولها ان الرد البريطانى على مذكرة

مصر بطلب تعديل المعاهدة المصرية « لن يذهب الى البعد والسرعة الكافيين في نظر المصريين » وذلك لأن تأمين المواصلات البريطانية معلق على مستقبل العلاقات بين الدول العظمى التي مازالت تحت قيد النظر ، ولهذا فان السياسة الانجليز معفون من سحب جنودهم من المناطق المهمة لبلاد الدومنيون ، وعليه يبدأون « بمباحثات تهديدية » من الممكن أن تتضمن مسألة السودان ، رغم حدة الشعور الوطني المصري بضرورة خروج الجنود الانجليز من بلادهم ، ورغبة « المصريين المتدبرين » الذين لا يريدون أن يذهبوا بعيداً بطموحاتهم بابقاء القوات العسكرية البريطانية لتكون تحت الطلب في المنطقة فهو « أقرب الى الصواب والحكمة » (١١١) .

أما الملك فاروق فيصر على عدم عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا . فما زال حادث ٤ فبراير يترك في نفسه سييء الأثر من السياسة الانجليز ، ويرى ضرورة اشتراك الأمريكيين في المعاهدة الجديدة المزمع عقدها فيها بعد (١١٢) لاحداث نوع من التوازن في القوى الدولية المؤثرة على مجريات الأمور في البلاد .

لكن الأمور كانت تسير في غير صالح الحكومة النقراشية بعد أن اشتدت حملة الصحافة الوطنية ، وشن الوفد عليها حملة شعواء ، واشتد السخط الشعبي على هذه السياسة المتأنية عبيدات الاضرابات والاحتجاجات في أوائل فبراير (١١٣) . وصار لزاماً أن تسقط الوزارة الحاضرة لتتولى وزارة أخرى أكثر تطرفاً في الوطنية مكانها (١١٤) تحقق آمال جموع أبناء الوادي .

\*\*\*

## هوامش الفصل الأول

- (١) محمد حافظ اسماعيل وآخرون الحرب العالمية الثانية في البحر المتوسط ، ص ٧ ، ١٢ - ١٤ .
- (٢) F. O. 407/223/295/2/16, Measures Contemplated by the Egyptian-government, Telegram No. 26, From Sir M. Lampson to viscount Halifax, Cairo, Jan. 12, 1939.
- (٣) جاكوب لاندرو : الحياة النيابية والأحزاب في مصر ١٨٦٦ - ١٩٥٢ ، ص ١٩٣ . أعلنت الأحكام العرفية بسبب الحرب من أول سبتمبر ١٩٣٩ حتى أكتوبر ١٩٤٥ : حسن يوسف : للممارسة الديمقراطية في مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٢ ، دراسة تضمنها كتاب الديمقراطية في مصر ، ص ١٦ .
- (٤) محمد القابسي : مصر ما قبل الثورة ، من استمرار السياسة والسياسيين ، ص ١٨٢ - ١٨٤ .
- رشوان محمود جاب الله : على ماهر ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .
- (٥) المصري ، عدد ٩ يناير ١٩٤٦ .
- (٦) مجلة الاثنين والدنيا ، عدد ٩ سبتمبر ١٩٤٠ .
- (٧) محمد محمود السروجي ( نكتور ) : ثورة ٢٣ يوليو ، ص ١٧٠ - ١٧١ .
- جاكوب لاندرو : الحياة النيابية والأحزاب في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .
- (٨) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٣٠ أبريل ١٩٤٠ .
- (٩) أدب وفاة حسن صبري المفاجئة في البرلمان أثناء القائه خطاب العرش إلى تولى حسين سرى لوزارته الانتكاسية ( نوفمبر ١٩٤٠ - ٢ فبراير ١٩٤٢ ) .
- (١٠) أنور السادات . مقال بعنوان : عرفت هؤلاء ، جريدة مايو : عندي ١٥ يونيو ، ١٤ يوليو ١٩٨١ .

- (١١) أثور المصادات : البحث عن الذات ، ص ٤٢ - ٤٣ .
- (١٢) قدم الانتذار باللغة الانجليزية للملك يوم ٤ فبراير وعرف في التاريخ بحادث ٤ فبراير :
- محمد حسين هيكل ( دكتور ) : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٢ ، ص ١٩٩ .
- Lord Killearn (Sir Miles Lampson) The Killearn Diaries, 1936-1946, edited and introduced by Trefor E. Evans, pp. 230-231
- Vatikiotis, p. J. ; The History of Egypt, pp. 347-348.
- (١٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى ( دكتور ) . مصطفى النحاس ، دراسة بمجلة الهلال ، ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ١٨ - ١٩ .
- طارق البشري . المسلمون والاقباط في إطار الجماعة الوطنية ، ص ٥٨٥ .
- (١٤) محمد التايحي . مصر ما قبل الثورة ، ص ٢٠٦ - ٢١٢ .
- جمال سليم : قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ، ص ٤١ .
- (١٥) جلسة مناقشة مع السيد / كمال الدين حسين . بالاسكندرية يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩ .
- مجلة الكاتب ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ .
- عمر عبد العزيز عمر ( دكتور ) : دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، ص ١٥١٧ - ١٩٥٢ .
- (١٦) محمد حافظ أسماعيل : دراسة بجريدة الإهرام في ١٠ أكتوبر ١٩٨٧ .
- (١٧) مجلة الطليعة ، عدد مارس ١٩٧٦ ، ص ٢٨ - ٣٩ .
- (١٨) محمد حسين هيكل ( دكتور ) : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٢ ، ص ٢٠ .
- (١٩) جلال يحيى ( دكتور ) العالم العربي الحديث منذ الحروب العالمية الثانية ، ص ١٠٠ - ١١٠ .
- وقع على بروتوكول الاسكندرية رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس باشا ، ورؤساء وزراء كل من : سوريا والعراق ولبنان والاردن ، ورغم تغيير الوزارة الوفدية فإن المفاوضات استمرت بين الدول العربية وانتهت بوضع الصيغة النهائية ليثاق الجامعة بمرأى الزعفران بالقاهرة في ٢٢ مارس ١٩٤٥ ووقع على الميثاق رؤساء الحكومات الخمس الموقعة على بروتوكول الاسكندرية بالإضافة الى الملكة العربية السعودية ثم انضم اليمن في مايو من نفس العام لهذه الدول الست .

- محمد حسين هيكل ( دكتور ) . مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٢ ،  
 ص ٢٠ - ٢١ .
- (٢٠) حافظ محمود أسرار الماضي من ١٩٠٧ الى ١٩٥٢ ، ص ١٧٢ -  
 ١٧٣ .
- Kirk, Georg ; The middle East in the war, 1945-1950, p. 259.
- (٢١) مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٢ يناير ١٩٤٤ .
- (٢٢) مذكرات أحمد مرتضى المراغي ، جريدة أكتوبر ، عدد ١٦ مارس  
 ١٩٨٦ .
- (٢٣) محمد حسين هيكل ( دكتور ) : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٢ ،  
 ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .
- Kirk, George ; The middle East in the war, 1939-1946, (٢٤)  
 London, Oxford University Press, 1954, pp. 263-265, 266.
- مارسيل كولومب . تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ .
- (٢٥) المصري ، عدد ١٢ فبراير ١٩٤٥ .
- (٢٦) المصري ، أعداد . ٤ يناير ، ٢ أبريل ، ٣ مايو ١٩٤٥ .
- (٢٧) • تروخانوفسكي : سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية  
 الثانية ، ص ٦٤٠ - ٦٤٢ .
- وقد بلغ عدد قتلى القنبلة الأولى ٧٨١٥٠ فردا ، والقنبلة الثانية ٢٣٧٥٣  
 فردا : محمد صفوت ( لواء ) : معركة العلمين ، ص ١٣٤ .
- (٢٨) بلغ عدد قتلى الحرب العالمية الثانية ( ٦١ مليونا ) من زهرة شباب  
 العالم ، والجرحي ( ٨٣ مليونا ) : محمد حسين هيكل : ملفات السويس .  
 ص ٢١ .
- (٢٩) المصري ، ٣٠ أبريل ١٩٤٥ .
- (٣٠) قرر مجلس الوزراء في ١٢ مارس تأليف الوفد المصري في المؤتمر  
 المكون من محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء ، ومحمد حسين  
 هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ ، واسماعيل صدقي باشا ، وعبد الفتاح  
 يحيى باشا ، ومكرم عبيد باشا ، وحافظ رمضان باشا ، وعبد الحميد بدوي باشا ،  
 وغيرهم .
- المصري ؛ ١٥ مارس ١٩٤٥ .
- (٣١) ونستون تشرشل : مذكرات تشرشل ، ج ٢ ، ص ٢٩٢ .
- لواء محمد صفوت : معركة العلمين ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .
- وما يليها .

- (٢٢) كما اجتمع تشرشل مع عصمت اينونو - رئيس الجمهورية التركية الذى حضر الى القاهرة للتنسيق مع بريطانيا وحلفائها .  
 مصرى ، عدد ٨ ديسمبر ١٩٤٢ .
- (٢٣) ابراهيم فرج ( باشا ) : جلسة مناقشة مع الباحث يوم الاحد ٣ ابريل ١٩٨٨ .
- Parliamentary Debates House of Commons, Vol. 431, (٢٤) p. 1765.
- (٢٥) مصرى ، ٢ يوليو ١٩٤٥ .
- (٢٦) مصرى ، ١٢ يونيو ١٩٤٥ .
- (٢٧) حبرى أبو المجد : الجلاء ، ص ٧٨ .
- (٢٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام . التوازنات الدولية فى منطقة شرق البحر المتوسط ، ص ٧ .
- (٢٩) اجتمع روزفلت مع الملك فاروق ملك مصر والملك عبد العزيز آل سعود ملك العربية السعودية ، والامبراطور هيلسلاى ملك اثيوبيا :  
 محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، صص ٤٢ ، ٤١ .  
 الاهرام ، ٢٤ اكتوبر ١٩٨٨ .
- (٤٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام : التوازنات الدولية فى منطقة شرق البحر المتوسط ، المرجع السابق ، صص ٢٧ - ٢٨ .
- (٤١) سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ١٠٨ .
- F. O. 407/223/295/2/16, Measures Contemplated by the (٤٢) Egyptian government, Telegram No. 26, From Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, Jan. 12, 1939.
- (٤٣) الوقائع المصرية ، عدد رقم (٩٠) غير اعتيادى ، يوم السبت ١٧ رجب ١٣٥٨ هـ / ٣ سبتمبر ١٩٣٩ .
- (٤٤) عبد العزيز الضناوى ( دكتور ) ، جلال يحيى ( دكتور ) : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٧٤٧ .
- Abou Nosseir, Mohammed ; Hatem, Abdel Kader, et autres ; Le Canal de Suez, Faits et Documents, Article No. 7, p. 201.
- (٤٥) الأوامر الخمس الصادرة من على ماهر باشا ببولكى ، ٢ سبتمبر ١٩٣٩ . الوقائع المصرية ، العدد (٩٢) غير اعتيادى ، الاثنين ١٩ رجب ١٣٥٨ هـ / ٤ سبتمبر ١٩٣٩ م .

(٤٦) جمال حماد : دراسة بمجلة أكتوبر في ٢٦ يناير ١٩٨٨ ، عن معاهدة

١٩٣٦ ، السودان .

F. O. 407/233/J 1804/21/16, From Sir M. Tarnpson to Viscount  
Halifax, Tel. No 117, Cairo, April 24, 1939.

(٤٧) مصطفى الحفناوى ( دكتور ) : قناة السويس ، ص ١١٢ - ١١٤ .

وقد تضافعت أهمية القناة منذ عام ١٩٤٥ عندما صارت معبرا للبترول العالمى ، خاصة أن ثلاثة أرباع حاجة بريطانيا من البترول يمر بالقناة ، وثلاث مجموع السفن العابرة بها هي سفن إنجليزية :

محمد حسنين هيكل : خبايا السويس ، ص ١٢ .

(٤٨) بطرس غالى ( دكتور ) : الاحتلال في القانون الدولى ( دراسة

تضمنها كتاب كفاح الشعب والجملة ) ، ص ١١٤ .

(٤٩) يلاحظ أنه لم يتم جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والاسكندرية

نهائيا والانتقال لقاعدة القناة العسكرية إلا في ٢٦ مارس ١٩٤٧ بعد أحد عشر عاما من توقيع المعاهدة وتحت ضغط الكفاح الشعبى المطالب بجلاء قوى الاحتلال جمال حماد . دراسة بمجلة أكتوبر ، ٢٦ يناير ١٩٨٨ عن معاهدة ١٩٣٦ والسودان .

(٥٠) محمد عبد الرحمن برج ( دكتور ) قناة السويس ، المرجع السابق ،

ص ١١٨ .

(٥١) يقال أن القوات البريطانية بلغت نحو مائتى ألف فرد في مصر

عام ١٩٤٦ :

سيرانيان - المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٥٢) آثار هذه الحملة المعارضة للوجود البريطانى في مصر اللورد

سترابولجى Lord Strabolgi في مجلس اللوردات : The Parliamentary  
Debates (Hansard) House of the Lords, Vol. 182, p. 1027.

(٥٣) محمد عبد الرحمن برج ( دكتور ) : قناة السويس ، مرجع سابق ،

ص ١٢١ - ١٢٢ .

F. O. 407/223/J 1804/21/16, From Sir M. Lampson to (٥٤)

Viscount Halifax, Telegram No. 117, Cairo, April 27, 1939,  
op. Cit.

(٥٥) طبقا لنص المادة السادسة عشرة من المعاهدة ينتهى العمل بنصوص

المعاهدة عام ١٩٥٦ ولكنها قيدت مصر بصلاحية الجيش المصرى لحماية الملاحة في القناة ، وفي حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم ، وأن أي تغيير في المعاهدة وإعادة النظر فيها يجب أن يكفل مع ذلك استمرار التحالف

بين الطرفين المتعاقدين ، أى أن التحالف أبدى لا يمكن لمصر إنهاؤه من جانب واحد  
دون موافقة بريطانيا .

(٥٦) عبد العزيز الشناوى ( دكتور ) ، جلال يحيى ( دكتور ) ، المصدر  
السابق ، ص ٦٦٧ - ٦٦٨ .  
The Parliamentary Debates (Hansard), House of Commons,  
Volume 487, pp. 28-29.

(٥٧) المصور ، العدد ١١٢٤ ، ٢٦ أبريل ١٩٤٦ .  
(٥٨) محمد عبد الرحمن برج ( دكتور ) . عزيز المصرى والحركة الوطنية  
المصرية ، ص ٤٧ - ٤٩ .

(٥٩) رئاسة مجلس الوزراء . السودان ( الكتاب الأخضر المصرى ) ،  
ص ٨٦ وما يليها .  
Documents on the Suran Op, Cit., 1899-1953, pp. 10-11.

(٦٠) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، مصدر سابق ، ص ٨٧-٨٨ .  
(٦١) سمير النقبادى ( دكتور ) . تطور المركز الدبلوماسى للسودان ، ص ٢٩  
- ٤١ .

(٦٢) رئاسة مجلس الوزراء . السودان ، مصدر سابق ، ص ٨٩  
وما يليها .

(٦٣) جمال حماد : دراسة عن معاهدة ١٩٣٦ والسودان ، أكتوبر ، عند  
٢١ يناير ١٩٨٨ .

(٦٤) محاضرة مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية عن المعاهدة ، ص ٦٥  
وما يليها .

(٦٥) السير الكسندر كادوجان : خطابه بمجلس الأمن فى ٥ أغسطس  
١٩٤٧ . حسين مؤنس ( دكتور ) : دراسة بمجلة أكتوبر تحت عنوان : صاحب  
الدولة رئيس الوزراء ( ٢٢ ) ، عند ١٢ أبريل ١٩٨٧ .

عمر عبد العزيز عمر ( دكتور ) . دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر  
١٥١٧ - ١٩٥٢ ، ص ٤٩٢ .

(٦٦) تنظر : مجلس الشيوخ : قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٣٧ بشأن الاتفاق  
الفاس . بالنسبة الامتيازات الاجنبية بمصر الموقع عليه بمونترو فى ٨ مايو ١٩٣٧ ،  
القاهرة ، المطبعة الاميرية ببولاق . ١٩٣٩ .  
Marlow, John ; Anglo-Egyptian Relations, pp. 300-301.

(٦٧) السير الكسندر كادوجان ، الخطاب السابق ، جلسة ٥ أغسطس  
١٩٤٧ .



(٦٨) جمال حماد دراسة عن مفاوضات ١٩٣٦ ، أكتوبر ٢٦ يناير ١٩٨٨  
عبد العزيز الشناوي ( دكتور ) ، جلال يحيى ( دكتور ) . وثائق ونصوص  
التاريخ الحديث المعاصر ، ص ٧٦٨ - ٧٦٩ .

(٦٩) بلغ عدد الجيش المصرى عام ١٩٣٩ : ٢٢,٥٧٩ فردا منهم ١٤٦٥  
ضابطا وتجاوز العدد أربعين ألفا مع نهاية الحرب العالمية الثانية .  
سيرانيان : مصر وبضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ١١ .  
(٧٠) منظمة الشباب الاشتراكي : عبد الناصر - الفكر والطريق ( من اقوال

للزعيم ) ، ص ٦ .

(٧١) ولتر لاكر : الاتحاد السوفياتى والشرق الاوسط ، ص ١٤٦ .  
Vafikiotis P. J. ; The History of Egypt, p. 373.

(٧٢) يظهر ذلك بوضوح عندما نعلم أن ثمانية من الضباط الاحرار التحقوا  
بالكلية الحربية دفعة ١٩٣٦ وعلى رأسهم قائد تنظيم الضباط الاحرار جمال  
عبد الناصر وأن اثنين آخرين هما : كمال الدين حسين وحسين ابراهيم التحقا  
بالدفعة التالية ثم تلاهما خالد محيى الدين : جلسة نقاش مع السيد كمال الدين  
حسين بالاسكندرية يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩ .

رفعت السيد ( دكتور ) تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ،  
ص ٢٣٠ .

(٧٣) صلاح العقاد (كتور) : الولد والغاء الامتيازات الاجنبية ، جريدة  
الولد ٢٠ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٧٤) F. O. 407/219/J 7E83/2/16, No. 9, Notes between Nahas  
F. O. 407/219/J 7307/2/16, No. 12, Speech by the Secretary of  
Pacha and Mr. Lampson, Cairo, August 24, 1936.  
State for Foreign Affairs and the Egyptian Prime Ministre,  
Cairo, August, 26, 1936.

(٧٥) مضابط مجلس النواب ، جلسات ٦ ، ٧ أغسطس ١٩٤٥ ، ٨ أكتوبر  
١٩٥١ .

(٧٦) محسن محمد : التاريخ العربى لمصر ، ص ٣٥٠ - ٣٥١ .  
Marlow, John. : Anglo-Egyptian Relations, 1880-1953, pp. 335-339.

(٧٧) المصرى ، عدد ٤ أغسطس ١٩٤٥ .

(٧٨) المصرى عدد ١١ يوليو ١٩٤٥ .

وقد أيد بعض السياسة الإنجليز موقف مصر الإنسانى بضرورة إعادة النظر  
فى معاهدة ١٩٣٦ :

The Parliamentary Debates (Hansard), House of the Lords,  
Vollmie, 174, p. 449.

- (٧٩) المصري ، عدد ١١ يوليو ١٩٤٥ .  
 Marlow, J. ; Anglo-Egyptian Relations 1800-1963, Op. Cit., (٨٠)  
 pp. 334-335.  
 (٨١) لطيفة محمد سالم ( دكتور ) . الصحافة والحركة الوطنية المصرية ،  
 ص ٤٧ .  
 (٨٢) سيرانيان . المرجع السابق ، ص ١١٠ ، المصري ٣١ يوليو ١٩٤٥ .  
 (٨٣) مضابط مجلس النواب ، جلستى ٦ ، ٧ أغسطس ١٩٤٥ .  
 (٨٤) تقدم الانحاس باشا بملذكرة باسم الوفد الى الملك فاروق فى ١٥ أغسطس  
 ١٩٤٥ ، يطلب فيها نيابة من الامة وتطلعاتها الغاء الاحكام العرفية المقيدة لحريات  
 المواطن المصرى : المصري ، عدد ١٦ أغسطس ١٩٤٥ .  
 (٨٥) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مصر  
 ٢٢ - ٢٣ .  
 (٨٦) كان حافظ عفيفى وعلى ماهر وتجيب الهلالى من أنصار هذا الرأى :  
 طارق البشرى : المرجع السابق ، مصر ٥٥٤ - ٥٥٥ .  
 (٨٧) المرجع نفسه ، ص ٢٥ .  
 (٨٨) سيرانيان : المرجع السابق ، مصر ١٥٠ - ١٥١ .  
 (٨٩) كمال عبد الرؤوف . الدبابات حول القصر ( مذكرات لورد كيلرن عن  
 ٤ فبراير ١٩٤٢ ) ، ص ١٣١ .  
 (٩٠) شهدي عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦  
 مصر ٩٥ - ٩٦ .  
 (٩١) المصري ، عند ٣١ يناير ١٩٤٦ .  
 (٩٢) عبد العزيز الشناوى ( دكتور ) . جلال يحيى ( دكتور ) : وثائق  
 وتلخيص التاريخ الحديث والمعاصر ، المصدر السابق ، مصر ٧٧٠ - ٧٧٢ .  
 ورد فى المصدر نفسه أن تاريخ تقديم الملذكرة للحكومة البريطانية هو ٣٠  
 ديسمبر ١٩٤٥ والثابت انها قدمت فى العشرين من الشهر المذكور : المصري ،  
 ٣١ يناير ١٩٤٦ .  
 - صلاح الشاهد . ذكرياتى فى عهدى ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٢ ،  
 ١٩٧١ ، ص ١٦٣ .  
 - مارسيل كولومبي : تطور مصر ، مصر ٢٧٦ - ٢٧٨ .  
 (٩٣) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٣ يناير ١٩٤٦ .  
 (٩٤) أعلن مستر فيليب ثويل - وزير الدولة البريطانى فى مجلس العموم

يوم ٢٢ يناير ١٩٤٦ • ان المذكرة المصرية موضع النظر والمناقشة من جانب حكومته :

المصرى ، ٢١ يناير ١٩٤٦ •

(٩٥) المصرى ، ٩ فبراير ١٩٤٦ •

The Parliamentary Debates (Hansard,) House of the (٩٦)  
Lords, Volume 174, p. 436.

(٩٧) المصرى ، ٩ فبراير ١٩٤٦ • ..

(٩٨) هو مصطفى الشوربجي بك عضو المجلس .

مضايقات مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٣ يناير ١٩٤٦ •

(٩٩) نفس المضايقة السابقة ، نفس الجلسة •

(١٠٠) المصرى ، ٢٤ يناير ١٩٤٦ •

مضايقات مجلس النواب ، مضايقة جلسة ٨ أكتوبر ١٩٥١ •

(١٠١) المصرى ، عدد ٣١ يناير ١٩٤٦ •

مارسيل كولومب . تطور مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ •

(١٠٢) مضايقات مجلس الشيوخ ، جلسة ٥ فبراير ١٩٤٦ •

(١٠٣) الوفد المصرى ، عدد ٣ مارس ١٩٤٦ •

(١٠٤) المصرى ، عدد ٤ فبراير ١٩٤٦ •

(١٠٥) المصرى ، عدد ٣ فبراير ١٩٤٦ •

مضايقات مجلس الشيوخ ، جلسة ٥ فبراير ١٩٤٦ •

(١٠٦) تمسكت بريطانيا بما نصت عليه المعاهدة من أن اعادة النظر فى

المعاهدة يكون برضاء الطرفين المتحالفين : محمد حسنين هيكل : ملفات السريوس ،  
حصص ٦٤٠ - ٦٤١ •

(١٠٧) عبد الرحمن الراغبى ( سكرتير الحزب الوطنى ) : المصرى ،

٣ فبراير ١٩٤٦ •

(١٠٨) المصرى ، ٤ فبراير ١٩٤٦ •

مضايقات مجلس الشيوخ ، جلسة ٥ فبراير ١٩٤٦ •

(١٠٩) صحيفة صوت السودان ، اعداد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ يناير ١٩٤٦ •

(١١٠) مضايقات جلسات مجلس الشيوخ ، جلستى ٤ ، ٥ فبراير ١٩٤٦ •

المصرى ، عدد ٦ نوفمبر ١٩٤٥ •

(١١١) جريدة ايكونوميست Economist البريطانية فى اول فبراير ١٩٤٦

نقلا عن جريدة المصرى ، ٢ فبراير ١٩٤٦ •

(١١٢) المصرى ، ٤ فبراير ١٩٤٦ •

- (١١٣) شهيدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ، موجع سابق ، من ص ٩٦ وما بعدها .
- عبد العزيز رفاعى ( نكتور ) العمال والحركة القومية فى عصر الخديعة ، من ١٥٤ .
- (١١٤) المصرى ، عدد ٤ ليرأير ١٩٤٦ .

\*\*\*

## الفصل الثانى

مشروع معاهدة صدقى - ييفن  
٢٥ أكتوبر ١٩٤٦

- ١ - أحداث فبراير وبداية المفاوضات •
- ٢ - توقف المفاوضات وفشل مشروع بروتوكول السودان •
- ٣ - العودة للتفاوض والخلاف مع بريطانيا •
- ٤ - فشل مشروع المعاهدة وعودة النقراشى للحكم •



## مشروع معاهدة صدقي - بيفن ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦

بدأ رد الفعل الشعبى واضحا نتيجة للرد البريطانى على  
مذكرة الحكومة المصرية بضرورة اعادة النظر فى معاهده ١٩٣٦ ،  
وشهد شهر فبراير ١٩٤٦ العديد من الاضرابات الطلابية فى  
الجامعة والمدارس ، وشارك العمال فى الاعراب عن مشاعرهم  
الوطنية مع الطلاب فشهدت العاصمة مظاهرات ضخمة كان من  
نتيجتها اصابة عدد كبير من هؤلاء الطلاب فوق كوبرى عباس  
نتيجة اطلاق البوليس الرصاص عليهم ، وساعت العلاقة الى ابعاد  
الحدود بين ملك البلاد وجماهير الشعب فما كان من الملك  
لا أن اقال وزارة النقراشى وكلف اسماعيل صدقى باشا بتأليف  
وزارته للمرة الثانية فى ١٧ فبراير .

وحاول صدقى أن يحو آتار ما علق فى الأفهان عنه خلال  
وزارته الأولى التى كان شعارها التعسف ومصادرة الحريات ،  
فقرر بدء المفاوضات مع الجانب البريطانى على الفور لتحقيق  
امانى البلاد فى الجلاء ووحدة وادى النيل .

وتشكلت هيئة المفاوضات المصرية تحت رئاسته فى ٧ مارس،  
كما أعلنت الحكومة البريطانية عن رئاسة أرست بيفن وزير  
الخارجية لوفدها فى المفاوضات والذى حاول استغلال ضعف  
موقفه الوبد المصرى الذى لا يمثل الأغلبية الشعبية المصرية .

ومع بداية الجلسات فى ٩ مايو ظهرت عوامل الخلاف بين  
آراء الجانبين اذ عرض الجانب البريطانى مشروعه الذى لا يختلف  
عما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ التى رآها الجانب المصرى قد استغفبت  
أغراضها ويجب اسقاطها ، كما ان بريطانيا رأت ضرورة بقاء  
قواتها فى منطقة القناة لضمان حرية الملاحة بالقناة وحماية  
المواصلات الامبراطورية .

واصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بيانا طالبت فيه  
الحكومة بقطع المفاوضات وعلان الحداد العام يوم ١١ يوليو ،  
وبالفعل توقفت المفاوضات بعد ان تمسكت بريطانيا بالمدة التى  
حددتها للجلاء وهى خمس سنوات والحالات الموجبة لعودة القوات  
البريطانية الى منطقة القناة حيث تمسكت بريطانيا بأن تشمل  
حالات الاعتداء على أى دولة بمنطقة الشرق الأوسط وللمست  
الدول المجاورة لصر فقط . كما كان مشروع بروتوكول السودان  
من أهم الأسباب التى أدت الى فشل التقارب بين الجانبين .

وكانت نصوص المشروع المقترحة من جانب مصر تؤدى الى  
تمتع السودانين بتقرير المصير واعدادهم للحكم الذاتى فى ظل  
الادارة المشتركة العالية وحتى يتمكنوا من تقرير مصيرهم  
بأنفسهم ، الا ان بريطانيا تمسكت بأن تظل ادارة السودان تجرى  
طبقا لنظام الحكم الثنائى بمقتضى اتفاقيتى ١٨٩٩ وطبقا للمادة  
الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ حتى يتم الاتفاق بين طرفى  
الحكم الثنائى على اعداد السودانين للحكم الذاتى . الا ان الوفد  
المصرى رفض هذه المقترحات .

وتوقفت المفاوضات بعد ان استفحل الخلاف بين الجانبين من  
جهة واسماعيل صدقى وبعض زملائه المفاوضين من جهة  
أخرى وعدم اشراكه لحزب الوفد صاحب الاغلبية الشعبية معه  
فى المفاوضات .



وكان صدقي باشا يخشى من نتائج الصدام المستمر مع الشارع المصرى رغم أنه أمر بالقبض على من أسماهم بالمهيجين والشيوعيين وأغلق بعض الصحف التى تحض على الثورة الاجتماعية (١) .

ولهذا فقد سعى لاستئناف المفاوضات مرة أخرى قبل بدء العام الدراسى الجديد ، وبالفعل تواصلت الاجتماعات المصرية البريطانية فى لندن منذ ١٨ أكتوبر وعلى أثرها تم التوقيع على مشروع معاهدة بالأحرف الأولى مع أرنست بين وتكون من سبع مواد وتضم بروتوكولين أحدهما ينص على جلاء القوات البريطانية عن مصر فى موعد أقصاه أول سبتمبر ١٩٤٩ ، والثانى خاص بالسودان .

وما أن عاد صدقى إلى مصر فى ٢٦ أكتوبر حتى صرح بأن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقررت بصفة نهائية ، وكان نشر هذا التصريح قبل اذاعة نصوص مشروع المعاهدة ومناقضة أقوال صدقى لما تم الاتفاق عليه من إنشاء النظام الإدارى القائم فى السودان سبباً فى أن يبادر مستر بين ومن خلفه زعماء حزب العمال البريطانى بتكذيبه ووصف تصريحاته بأنها مغرضة ومضللة وأن المتفق عليه لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحتة وأنه لم يتم اقرار صيغة نهائية لمشروع الاتفاق .

وهكذا سحب البساط من تحت اقدام حكومة صدقى ، الذى وجدّ صعوبة بالغة فى مواجهة الشعب والرأى العام المصرى فما كان منه الا أن تقدم باستقالته فى ٨ ديسمبر بعد فشل مشروعه ليخلفه النكراسى مرة ثانية فى اليوم التالى بغية الاستمرار فى طريق المفاوضات الذى لم يكن ليحقق آمال أبناء وادى النيل فى الجلاء والوحدة ، فاضطر فى النهاية الى أن يفكر بجدية فى عرض قضية البلاد على مجلس الأمن فى العام التالى .

## ١ - أحداث فبراير وبدء المفاوضات :

مع ازدياد السخط الشعبي إزاء الرد البريطاني على مذكرة الحكومة المصرية بضرورة إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ، شهد شهر فبراير ١٩٤٦ كثيراً من الاضرابات الطلابية والعمالية ، فاحتجت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة واتحاد خريجي الجامعة على هذا الرد ، وعقد المؤتمر الطلابي بجامعة مؤاد الأول ( القاهرة ) في يوم السبت ٩ فبراير ، وتحركت المظاهرات من الجامعة متجهة نحو قصر عابدين رافعة شعار : « للجلاء - لا مفاوضة الا بعد الجلاء » (٢) .

وعندما وصلت المظاهرة الطلابية الى كوبرى عباس وجدت مفتوحا وأصر الطلبة على عبوره فحاصروهم البوليس وأنهل عليهم ضربا بالرصاص فالتقى بعضهم بنفسه في النيل (٣) ، وعمت المظاهرات جميع أنحاء البلاد احتجاجا على مذبة كوبرى عباس ، وامتلات الصحف ببيانات الاحتجاج ، ولم تعد صحف الوفد ومصر الفتاة والايوان المسلمين تطالب فقط بإعادة النظر في المعاهدة بل أخذت تطالب بإسقاطها وعدم الاعتراف بشرعيتها ، وأخذت افتتاحياتها المتهبة تدعو كل يوم شعب وأدى النيل الى الكفاح والتضحية ، دون استجداء بريطانيا للتفاوض معها (٤) .

ووجه طلاب الجامعة في نفس يوم حادث كوبرى عباس مذكرة الى الملك فاروق يطالبون فيها بضرورة البدء فوراً في المحادثات التي لم يكن قد تحدد بدء موعدها بعد ، وفي اليوم الحادى عشر من فبراير كان قد تحدد حضور الملك لوضع حجر الأساس للمدينة الجامعية فاعرض طلاب الجامعة عن حضور القفل ومشاركة الملك الاحتفال رداً على ما حدث لزملائهم بكوبرى عباس (٥) .

وظهر مدى السخط الشعبي على عدم تجاوب القصر مع المطالب الوطنية بتكليف حكومة قوية تعبر عن آمال الجماهير في

تحقيق الجلاء ، حينما حمل فريق من شباب الجامعة وسط زملائهم صور « صاحب الجلالة » عندما حل ميلاده في ١١ فبراير والقوا بها على الأرض وداسوها بالأقدام (٦) معبرين عن سخطهم ، وخرجت في اليوم التالي ( ١٢ فبراير ) جنازة صامته على أرواح الشهداء ، كما أقام طلبة الأزهر صلاة الغائب على أرواحهم ، ولم تجد وزارة الأنقراشى أمام عجزها عن نظرية آمال الوطن ومجابهة الاعراض الانجليزى عن تحقيق هذه الآمال ، الا أن تقدم استيانتها للملك الذى استشاط من سياستها غضبا في ١٥ فبراير (٧) .

وازداد عدد الألتحامات العنيفة بين المتظاهرين والبوليس ، وبينهم وبين الجيش الانجليزى ، واضطر الملك في آخر الأمر ان يلجأ الى سياسى « مكروه » ولكنه يفى بالفرض هو اسماعيل صدقى باشا (٨) . الذى كان قد بلغ السبعين من عمره ، ليشكل وزارته « الثانية » في ١٧ فبراير رغم أن صدقى كان لا يمثل الا الثورة المضادة ، لكن الملك بعد أن تخلص من الوفديين ومن خصومهم ، أعاد ذلك « المحارب القديم » الى « المسرح الخاوى » للسياسة المصرية (٩) ، بعد أن بدا نجه يظهر في افقها من جديد ، ولكى يتمكن من كبح جماح الجباهير الساخطة بعد عجز وزارة سلفه عن حفظ الأمن ، وأجراء مفاوضات عاجلة مع الانجليز (١٠) .

وتضمن كتاب صدقى المرفوع للملك بتشكيل الوزارة سعيه للوصول الى تسوية للمسألة المصرية مع الانجليز ، وتحقيقا لهذا الغرض حاول صدقى استمالة العناصر الوطنية السياسية وعلى رأسها الوفد الى جانبه ، لكنها كانت تنظر اليه بعين الترقب والحذر ، فأعلن مصطفى النحاس موقف الوفد الرسمى تجاه حكومة صدقى فاشتراط في البداية اجراء انتخابات جديدة ردا على طلب صدقى للتعاون معا في هذه المرحلة (١١) .

كما سعى رئيس الوزراء الجديد الى اطلاق سراح الطلاب المستقلين وهنأهم على مشاعرهم الوطنية ، وتمهد بالذود عن مصالح البلاد ، فقد كان حريصاً على أن يمشي منذ البداية ما كان عالقة في الذاكرة من من ذكريات سياسة العنف والبطش السكوى مارسه ضد الحركة الوطنية في الثلاثينات ابان وزارته الاولى ، باعتياده على القوى الاجتماعية الرجعية وعلى الجماعات السياسية المشكوك في صدق وطنيتها ، ومصادرة الحريات وتزييف الانتخابات لصالح كبار الرأسماليين (١٢) ، وحرمان الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين من التعبير عن آرائهم في انتخابات ممثلة من أعضاء البرلمان ، ومحاربة حكومته الاولى للمسال في اراقتهم بفصلهم من أعمالهم والقضاء القبض عليهم بين الحين والآخر والزج بهم في السجون (١٣) .

ولم يمض أسبوع واحد على تشكيل وزارة صدقي حتى اندلعت المظاهرات من جديد في القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى ، ففي ٢١ فبراير صارت كلمة « الجلاء » هي الشعار الوحيد المسبوح في انحاء العاصمة من الجماهير الثائرة من العمال والطلبة التي تعرضت لنيران القوات البريطانية من ثكنات قصر النيل بميدان الاسماعيلية (١٤) ، فأتخذ منها صدقي ذريعة لتطبيق اسلوبه في القمع الذي يجيده عن طريق التحالف الوقتي مع جماعات الاخوان المسلمين ضد ما أسماهم بالمهيجين من الماركسيين والملحمدين تبريراً لاجراءاته التعسفية وحماية للنظام القائم ، وغدا شعار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التي تكونت في نفس اليوم هو الجلاء التام عن وادي النيل في مصر والسودان .

وقررت نقابات العمال بالقطر المصري وطلبة الجامعة والأزهر والمعاهد العليا والمدارس أن يكون يوم الخميس ٢١ فبراير هو يوم « الجلاء » (١٥) ، ويوم اضراب عام لجميع هيئات الشعب

وطوائفه واستمرت المظاهرات طوال ذلك اليوم الذى صار يوماً مشهوداً فى تاريخ الحركة الوطنية لوادى النيل اذ سقط الكثير من الشهداء فى مختلف اتالييم البلاد ، واتهم صندقى بتدخل عناصر من الدمهاء فى هذه المظاهرات ، وجاء رد الطلبة حاسماً ، اذ اجتمعت اللجنة التنفيذية للطلبة وقررت :

١ — اعلان الحداد العام .

٢ — الموافقة على قرار اللجنة الوطنية للنمال والطلبة باصدار ميثاق وطنى يوقع عليه جميع الزعماء بلزمهم عدم قبول الحكم الا على اساس تصريح بريطانى يعترف بالجلاء التام عن وادى النيل كأساس للمفاوضة .

٣ — سحب الموظفين الانجليز من البوليس المصرى .

٤ — استنكار بيان رئيس الحكومة للتفرقة بين طبقات الشعب ووصف المواطنين الأحرار بالدمهء .

كما اعلن مؤتمر الخريجين بالسودان الحداد العام يوم ٤ مارس على ارواح الشهداء فى مصر (١٦) ، واجتمعت اللجنة الوطنية للعمل والطلبة لتطالب بالجلاء الفورى عن المدن المصرية الكبرى ، واصدار تصريح واضح بأن يكون أساس المفاوضة هو تحديد يوم الجلاء التام عن وادى النيل ورفض المساومة بشأن الجلاء (١٧) .

ومع اشتداد الحركة الوطنية المناهضة للوجود البريطانى بشتى صوره فى شطرى الوادى ، قبلت الحكومة البريطانية الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية والتى تشكلت بهدف اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ (١٨) .

ونجح اسماعيل صدقى فى تكوين لجنة تضم كبار السياسيين  
القبائلى لبدء المفاوضات ما عدا حزب الاغلبية الذى رفض  
التعاون مع هذه اللجنة باعتباره صاحب الحق فى أن يكون هو  
القائم بهذه المفاوضات ، كما رفض الحزب الوطنى هو الآخر  
تمشيا مع سياسته التقليدية بأنه لا مفاوضة الا بعد الجلاء  
التام (١٩) .

وفى ٧ مارس صدر المرسوم الملكى بتشكيل هيئة المفاوضات  
المصرية برئاسة اسماعيل صدقى (٢٠) ، وفى الثانى من أبريل  
أعلنت الحكومة البريطانية عن تشكيل هيئة مفاوضات برئاسة  
أرنست بيغن وزير الخارجية وتضم اللورد ستانجيت وزير  
الطيران الملكى ، وكان هو الممارس الحقيقى لرئاسة الوفد  
البريطانى الذى حاول استغلال موقف الوفد المصرى الضعيف من  
أنه لا يمثل الاغلبية الشعبية فى مصر — رغم ضمه لمجموعة من  
كبار سياسى مصر — فى أن يحصل منه على نتائج أفضل  
ما يعطيه (٢١) .

فقد كان هدف بريطانيا الذى تسعى اليه عدم التفكير فى عقد  
اتفاق ثنائى يرمى الى استخدام قواعد فى الأراضى المصرية للدفاع  
عن الامبراطورية البريطانية أو لمواجهة اعتداء يقع على مصر « بل  
هى تفكر فى تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التى  
لها مصالح حيوية فى الشرق الأوسط » (٢٢) ، بعد نمو الحركات  
الوطنية لشعوب هذه المنطقة وخروج بريطانيا بأعباء اقتصادية  
ضخمة بعد الحرب نتيجة تواجد قواتها العسكرية فى أنحاء متفرقة  
من العالم ، فابالغ السفير البريطانى رونالد كامبل — الذى حل  
محل اللورد كيلرن — صدقى باشا بأن الحكومة البريطانية ترى  
أنه لا يمكن صد أى عدوان على منطقة الشرق الأوسط اذا لم يكن  
بجوار القناة قاعدة حربية وقت السلم تكون نواة لقاعدة حربية  
كبرى فى وقت الحرب مع تاجير قطعة أرض فى المنطقة للحكومة

البريطانية تخدم الأغراض العسكرية مع بقائها تحت السيطرة المصرية: (٢٣) .

وقد تأكد لدى الساسة الإنجليز خلال أحداث الحرب الأخيرة أهمية موقع مصر الاستراتيجي ، ورغم عدم استخدام القناة خلال أحداث الحرب بصورة واضحة فإن التقدم العظمى في المواصلات وازدياد الأهمية والحاجة الى النفط يزيد من أهميتها « وأن مصر محور الكرة الأرضية من الوجهة الاستراتيجية » وبريطانيا لا تفكر جدياً في الجلاء النهائي عن الأرض المصرية لأنه سيكون نفقات باهظة للحاجة الى إقامة منشآت عسكرية جديدة في مناطق أخرى (٢٤) .

وكانت الحكومة البريطانية لا ترى التسهيل بيدء المفاوضات لاتمام الجلاء الا من خلال استراتيجيتها طويلة المدى في المنطقة بسبب ضخامة قواتها بمصر ولحاجة الجيش المصرى لفترة طويلة من الاستعدادات حتى يتحمل تبعه الدفاع من القناة (٢٥) .

ففى السابع من مايو صدر البيان البريطانى الذى يؤكد على استعداد بريطانيا لسحب قواتها البرية والبحرية والجوية من مصر ولكنها اكدت على توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين الدولتين اللتين تجمع بينهما مصالح مشتركة ، وأن يتقرر من خلال المفاوضات تحديد مراحل الجلاء ومواعيدها وأن يتم الاتفاق على تدابير مشتركة لتحقيق التعاون فى حالة الحرب أو الخطر الوشيك بوقوعها (٢٦) .

أما المعارضة البريطانية لحكومة العمال ممثلة فى زعماء المحافظين وعلى رأسها تشرشل وايدن فانها شنت حملة عنيفة على سياسة حكومتها ، ورات أن خروج القوات البريطانية من مصر لا يضمن لبريطانيا عودة أخرى ولو استقبلت بقاعدة القناة

مناطق تواجد بريطانية أخرى بالمنطقة مثل فلسطين وبيرة ، وإن المصريين قد يرفضون عودة التواجد البريطانى مرة أخرى في حالة الحرب بعد تدميرهم للمنشآت البريطانية في بلادهم ، وأشار أبدين لموقف حزب الوفد المتطرف في مسألة الجلاء وعدم تمثيله في وفد المفاوضات الحالية مما يضعف من موقف الحكومة المصرية المفاوضة ولا يعطى ضمانا كافيا لبريطانيا مقابل جلائها عن مصر (٢٧) .

وفي المقابل فإن المعارضة المصرية اتكرت على صدقى باشا تهوانه في قبوله مبدأ التحالف مع بريطانيا مقابل الجلاء ، وهاجمه الوفد بشدة ، واضطربت الأحوال وقامت المظاهرات مرة أخرى في ١١ مايو ، في نفس الوقت الذى بدأت فيه المفاوضات الرسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى بمعد أول جلسة بينهما في ٩ مايو (٢٨) .

وكعاقبة قام صدقى بمبادرة بعض الصحف مشددا قبضته على البلاد حتى يكتسب تأييد بريطانيا للوصول الى حل يرضى الطرفين المتفاوضين بعدما تقاربت الى حد كبير وجهات نظر كل من رئيسى الوزراء المصرى والبريطانى ، عدا مسألة السودان التى كان يرى صدقى فصلها عن مسألة الجلاء اثناء المفاوضات وأن تقتصر المباحثات على موضوع الجلاء فقط وأن كانت بلا شك هى وجهة النظر البريطانية التى لم تقبل أن تبدأ المفاوضات على أساس التسليم بوحدة وادى النيل ووجود السودان ومصر تحت تاج واحد . وكان رئيس الوزراء المصرى يرى فصل موضوع السودان عن المحادثات لا تسليما بوجهة النظر البريطانية ولكن لأن السودان يجب ألا يكون موضوعا للبحث والمناقشات لأن سيادة مصر وحقتها في السودان واضح ومحدد (٢٩) ولا يقبل المساومة .



وعرض الجانب البريطانى فى هذه الجلسة مشروعه الذى انضح أنه لا يختلف فى جوهره عما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ والذي يؤكد على أن المعاهدة صحيحة وناظفة ولا يجوز مناقشتها أو الاعتراض على ما ورد بها ، أما الجانب المصرى فرأى أن هذه المعاهدة غير قائمة لخالفتها لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ولاستيفادها لأغراضها وأن المقصود من المفاوضة هو تقرير سقوطها وإخلال معاهدة جديدة محلها إن أمكن (٣٠) .

لكن الجانب البريطانى كان يرى أن يكون تنقيح المعاهدة « بالرضا المشترك وبالطريقة المناسبة » وأن يتم ذلك بالاتفاق لضمان استمرارية السياسة البريطانية فى المنطقة وهى مسألة حيوية لبريطانيا وليست مسألة تفاوض بين أفراد ، فبناء على توصيات رؤساء الأركان الإنجليز وافقت اللجنة الدفاعية عن الشرق الأوسط بأن تستمر قاعدة القناة متواجدة فى موقعها بمصر وأنه لا بد من الاحتفاظ بقوات بريطانية على أرضها وأن الدفاع الإنجليزى عن منطقة الشرق الأوسط حتما يكون مقتره هو منطقة القناة التى هى أساس تواجد المنظمة الدفاعية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط ، ويمكن التوفيق بين المطالب القومية للمصريين وتحقيق الأهداف البريطانية باقتراح يقدم للحكومة المصرية أثناء المفاوضات بتأجير قاعدة قناة السويس لبريطانيا لمدة ٩٩ سنة (٣١) .

وكان اقتراح استئجار بعض القواعد على قناة السويس أو على البحر المتوسط أو فى سيناء فى مقابل أجر يحدد تفصيلاته ونوعه وطريقة دفعه فيها بعد ، قد أثير بين صدقى ولورد ستانيسجيت فى جلسة تمهيدية سبقت البدء فى المفاوضات .

ولكن العرض البريطانى المثل فى دوام الاحتلال فى ثياب عقد إيجار ، لم يلقى قبولا (٣٢) من الجانب المصرى الذى تهيبك

بسيادته على أرضه بما فيها منطقة القناة متضمنة المجري الملاحي للقناة وعلى أسس اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ، وحتى تنتهي الامتيازات التحكيمية لبريطانيا على القناة نبتت فكرة تولي الجامعة العربية باعتبارها كتلة اقليمية مهمة حل هذه المشكلة بالنسبة من هيئة الأمم المتحدة متطمئن بذلك انجلترا أمام التزامات عربية دولية لضمان حرية الملاحة في القناة بدلا من الإلتزامات المصرية التي لا ترضى الغرور البريطاني ودعواه (٣٣) .

لكن بريطانيا زعمت تنفيذ وزير خارجيتها بيفن بموقف روسيا وأطباعها تجاه ايران كانت ترى ان قوائها يجب الا تسحب من مصر ، وقد ساعدها على هذا التشدد أن تصريحات رئيس الوزارة المصرية نفسه كانت غامضة وغير محددة ، فقد أعلن أنه لا يمكن أن يكون ثمة تراش أو تفاوض بشأن مسألة بقاء جنود اجانب على أى جزء من الاراضى المصرية .

ثم أعلن بعد ذلك بقليل عن رغبته الأكيدة فى الوصول الى اقامة تحالف قوى ومتين بين الدولتين المتحالفتين (٣٤) ، فلم يرض الجانب البريطانى ، وفى نفس الوقت لم يحقق أمساتى المصريين الواضحة . فبريطانيا ترى وجوب تدخل قواتها بالاسلوب والطريقة التى تراها ملائمة لحماية مصالحها الاستراتيجية والاخذ بنظام الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، فاثارت فكرة الدفاع المشترك الحس الوطنى للجهاير التى فهمتها على أنها لا تعدو أن تكون شكلا من أشكال الاحتلال المفروض على البلاد ، ولذلك هبت المظاهرات من جديد تندد بأسلوب المفاوضة .

واعلنت احزاب الوند والكتلة الوفنية ومصر الفتاة معارضتها لأى اتفاق يتم بين صدقى باشا والانجليز نظرا للاختلاف الواضح بين وجهتى نظر الطرفين ، وأنه لا فائدة من الاستمرار فى تلك المفاوضات العقيم . وبدأت فكرة عرض قضية وادى النيل

على هيئة الامم المتحدة تتردد على السنة السياسيين المصريين ، وظلت الصحافة المصرية تهاجم الأسلوب البريطاني في المفاوضات الذي يعتمد على الماطلة والتسويف (٣٥) وكان محمود حسن باشا سفير مصر بالولايات المتحدة ومندوبها بهيئة الامم قد صرح بأن مصر ستتوجه بقضيتها الى مجلس الأمن في حالة رفض مطالبها القومية (٣٦) .

## ٢ - توقف المفاوضات وفشل مشروع بروتوكول السودان :

اصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بياناً طالبت فيه بقطع المفاوضات وأعلن يوم ١١ يوليو يوماً للحداد العام وتجديد الجهاد الوطني ، ولم ينتظر صدقي باشا ، وحتى يؤكد لمفاوضيه الانجليز على مدى قدرته على اطفاء جذوة الرفض العام لسياسته وللاتفاق المنتظر ، ومدى سطوته على ضبط الأمن اذ امر باعتقال مئات من الكتاب والصحفيين وزعماء اللجنة الوطنية ونقابات العمال والشباب الوفدي واتحاد شباب الأحزاب المختلفة ومؤثر نقابات القطر المصري ، كما اغلق كثيراً من دور النشر والجمعيات الثقافية والطمية ، كما منع الاحتفال بيوم ١١ يوليو وهو ذكرى ضرب الانجليز للاسكندرية عام ١٨٨٢ م ، والصق النهم بالشيوعيين واعتبرهم ( كبش القداء ) لتبرير أسلوبه القهري واستصدر قانوناً من البرلمان بتشديد العقوبات الجنائية بدعوى حماية النظام الاجتماعي ضد الإنكار الشيوعية ، رغم معارضة كثير من النواب في البرلمان ، كما أعد بعض مشروعات القوانين التي تمنع الاضرابات والمظاهرات (٣٧) .

وكان صدقي باشا يسحب الوفد البريطاني على المضي قدماً في المفاوضات حتى لا تتعثر نتيجة حالة الغليان والعنف الناتج عن هذه الاجراءات المتشددة تجاه الهيئات السياسية المتعددة والجماعات الوطنية كالطلبة والعمال والتنظيمات السرية (٣٨) ،

وحاول الجانب البريطانى أن يعزو أسباب الأوضاع غير المستقرة فى مصر الى السياسة الرجعية التى تنتهجها الحكومة المصرية وابتعادها عن اشاعة قدر من العدالة الاجتماعية بين المصريين جميعا ، وليس نتيجة للعلاقات المصرية - البريطانية (٣٩) .

وأغفل السياسة الانجليز أن هذه العوامل جميعها مرتبطة ببعضها وأن السياسة البريطانية فى مصر كانت ولا تزال عاملا رئيسياً ومساعداً لتدهور الأحوال السياسية والاقتصادية التى تؤثر تأثيراً مباشراً وفعالا على الأحوال الاجتماعية ، التى لم تظل بعدالتها جموع المصريين ، فلم تكن المطالب السياسية هى محور القضية الوطنية لمحسب .

فعلى الرغم من أن اللجنة الوطنية للعمال والطلبة قد أصدرت بيانها المشهور فى ٢١ فبراير التى تطالب فيه « بسحب القوات البريطانية من المدن الكبرى فوراً وأن تعلن الحكومة ، كما يعلن كل مصري مسئول رفضه الحكم أو المفاوضة الا على أساس تصريح يصدر من الجانب البريطانى بالجلء (٤٠) » ، فإن هذه اللجنة قد تبنت المطالب الطبقي فاصدرت بياناً يندد بالحكومة التى بدأت « هجوماً على مستوى معيشة الشعب الذى لا يكاد يجد القوت ، حتى تنتفخ جيوب أصحاب الاعمال والمستعمرين بالأرباح الطائلة من دماء الملايين وقوت ابنائهم » (٤١) .

وكان أن تعثرت المفاوضات منذ بدايتها رغم ما كان يامله الجانبان من نجاح وما ليهما من بوادر الأمل فى أن تنتهى سريعاً باتفاق يرضى طموحاتهما ورغبات شعبيهما ، وبعد أن تقدم الجانب المصرى بمشروعه المناظر للبريطانى بشأن موضوع الجلء وذلك فى ١٩ مايو سارع برفضه المفاوضون الإنجليز ، ومنعا لآثاره الرأى العام فى مصر ونظرا لحساسيته المفرطة تجاه هذا الموضوع اذا ما علم بتوقف المفاوضات فقد أصدر الجانبان بياناً مشتركاً فى

الثاني والعشرين من الشهر نفسه جاء فيه : « تبادل الأمثال بين الوفدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل ، رأى الوفد البريطاني ضرورة الرجوع فيها الى مستر بيغن مما يتطلب بعض الوقت » (٤٢) ، وعاد الوفد البريطاني الى لندن لمراجعة حكومته التي كانت هي الأخرى تخشى معارضيتها من قسداي السياسيين (٤٣) .

وكان الخلاف الرئيسي بين الجانبين يتمثل في نقطتين : الأولى تتعلق بمدة الجلاء وحددها الانجليز بخمس سنوات حتى يتم جلاء قواتهم من مصر ، بينما حددها المصريون بسنة واحدة . والنقطة الثانية تتعلق بتحديد حالة الخطر الموجبة لعودة القوات البريطانية الى أرض مصر بعد الجلاء عنها ، فبينما حددها الانجليز بأنها حالة الامتداء على أى بلد في الشرق الأوسط بما فيها تركيا وايران واليونان ، رأى المصريون أن يقتصر الأمر على حالة وقوع اعتداء على الدول المتاخمة لمصر والمشاركة معها في الحدود فقط (٤٤) .

وكانت تركيا رغم عدم اشتراكها في الحدود مع مصر تخشى من جلاء القوات البريطانية من مصر ، وخروج قوات الحلفاء من سوريا ولبنان والعراق ، ولهذا فقد أبدت رغبتها في الحصول على ضمان كاف من بريطانيا في حالة نجاح المفاوضات الدائرة مع صديقي باشا ، ومطالب سفير تركيا في لندن مقابلة مستر بيغن وزير الخارجية البريطانية في أواخر أبريل ١٩٤٦ وأبلغه تلقى حكومته وعلعها من اعتزام جلاء الجيوش البريطانية من مصر ، ويرجع هذا الخوف التركي الى المطامع الروسية في المضيق التركي ولضم بعض أراضي الولايات التركية الشرقية الى روسيا (٤٥) .

ولكن الطرفين تمكنا من الوصول الى حل وسنط في أواخر يونيو (٤٦) على أن تكون مدة الجلاء عن مصر ثلاث سنوات فقط وليست خمسا وأن يؤخذ بنظام لجنة الدفاع المشترك من طريق

تشكيل لجنة عسكرية من الجانبين تكون مهمتها تحديد حالات الخطر التي تهدد سلامة منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك الدول المتاخمة لمصر ، وأن يعهد اليها تحديد الإجراءات التي تتولى مصر تنفيذها تجاه كل حالة من حالات الخطر الموجبة للتدخل البريطاني في المنطقة (٤٧) ولكن هذا الاقتراح كان مصيره للرفض أيضا .

وفي ٨ يوليو سلم الجانب المصرى الى الجانب البريطانى مشروع معاهدة تحالف ومشروع بروتوكول خاص بالسودان ينص على أن : « يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فوراً في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر » (٤٨) .

وكان مشروع بروتوكول السودان المقترح من جانب مصر ينفى من الإدارة المشتركة للسودان أن يتمتع السودانيون بالرفاهية وأعدادهم للحكم الذاتى « وأنه حالما يتم الوصول الى هذا الغرض الأخير ، يكون الشعب السودانى حراً في تقرير علاقته المستقبلية مع الطرفين الساميين المتعاقدين ، ويعتزم الطرفان الساميان المتعاقدان تعيين لجنة مشتركة بقصد التقدم بتوصيات خاصة بمستقبل السودان طبقاً لهذا المبدأ وبالتشاور التام مع الشعب السودانى والى أن يتم إبرام اتفاق آخر بين الطرفين الساميين المتعاقدين كنتيجة لتوصيات اللجنة المشتركة ، يبقى العمل مؤقتاً بالخلافة ( ١١ ) من معاهدة ١٩٣٦ ... » (٤٩) .

إلا أن المفاوضات أصيبت بالجمود بين الجانبين وزادت المشكلة تعقيداً بعد اصرار الجانب المصرى على إثارة موضوع السودان دون تعليق وفي ١٩ أغسطس تقدم الجانب البريطانى ببعض المقترحات بهدف الوصول الى اتفاق مع الحكومة المصرية ، إلا أن الوفد المصرى أصدر قراره بالاجتماع في اليوم التالى برفض

ذلك المقترحات البريطانية اذ لم يأت بها ما يحمل الحكومة على تغيير موقفها وفي ١٧ سبتمبر تقدم الوفد البريطاني بمقترحات أخرى جديدة خاصة بالسودان (٥٠) .

كان المشروع المقدم من خلال هذه المقترحات ينص على الآتى :

١ — اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن سياستها الأولية في السودان ستظل منصرفة الى رغبة السودانيين والعمل الجاد على اعدادهم للحكم الذاتى .

٢ — وحالما يتحقق الغرض الأخير فان الشعب السودانى يكون حراً في تقرير مصيره . ومن المتفق عليه أنه اذا قرّرار السودانيين على اختيار الاستقلال ، تعقد بين مصر والسودان الاتفاقات اللازمة بشأن الاستزادة من مياه النيل واستخدامها بما يعود على المصريين والسودانيين بأكبر الفائدة ، وكذلك بشأن ما لمصر من مصالح مادية أخرى في وادى النيل .

٣ — والى أن يتم ذلك تظل ادارة السودان تجرى طبقا لنظام الحكم الثنائى بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وطبقا للمادة ( ١١ ) من معاهدة سنة ١٩٣٦ .

٤ — وتصرح الحكومة المصرية بأنه ليس في احكام البروتوكول السالفة الذكر مساس بمطالبة ملك مصر بحقه في أن يكون ملكا على السودان .

٥ — سيتلقى الطرفان الساميان المتعاقدان من حاكم السودان العام بين حين وآخر تقارير عن مدى تقدم الشعب السودانى نحو الحكم الذاتى المنشود . وفي الوقت المناسب يمينان لجنة مشتركة لتضع تقريراً عما اذا كان السودانيون قد تهيأوا للحكم الذاتى

اتكامل ، وأصبحوا في حالة تمكنهم من تقرير مستقبل السودان ... » (٥١) .

ودرس الوفد المصرى هذه المقترحات البريطانية الخاصة بمشروع السودان ثم قرر رفضها (٥٢) في ٢٩ سبتمبر وذلك لأنه « اتضح بجلاء خلال المفاوضات الحالية أن الهدف الذى يرمى اليه الوفد البريطانى هو تصفية نظام الحكم فى السودان تصفية نهائية طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ حسبما تطبقها الآن السلطات البريطانية فى السودان .. ولهذا فان البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى يجعل كل مفاوضة لاحقة بشأن السودان عديمة الجدوى وغير ذات موضوع اذ أن نظام الحكم فى السودان قد سوى فى البروتوكول لسنتين عدة مقبلة ... » .

وعلى ذلك احتدمت الأزمة وتوقفت المفاوضات مرة أخرى (٥٣) بسبب عدم الاتفاق على تحقيق آمال أبناء جنوب الوادى فى الحرية وتقرير المصير واستفحلت الخلافات كذلك بين أعضاء الفريق المفاوض من المصريين واسماعيل صدقى بسبب الأسلوب الذى يتبعه فى التفاوض وحده دون باقى زملائه المفاوضين وأعلن مكرم عبيد أحد الأعضاء المفاوضين أن لجنة الدفاس المشترك ما هى الا حماية مقنعة ، كما هاجمه من قبل مفاوض آخر هو على الشمسى ، متهماً إياه بأنه يفاوض الانجليز بمفرده دون الرجوع الى الوفد المشارك له ، ولذا فقد أصبح موقف هيئة المفاوضات حرجاً جداً .

ومن هنا توقف الانجليز عن التفاوض مع حكومة بدت أمامهم ضعيفة لا تملك من أسباب القوة الداخلية والوحدة الجماعية ما يؤهلها من امتلاك ضمانات التنفيذ لما يتفق عليه ، وساعد على ذلك أن الجبهة الداخلية كانت غير مستقرة رغم الاجراءات المتشددة التى كان يتخذها رئيس الوزراء لاعادة الهدوء الداخلى



بعد أن أضرب عمال شبر الخيمة وأضرب عمال شركات الفزل  
بالاسكندرية خلال شهر يونيو وفي منتصف يوليو ، وأقيمت عدة  
قنابل على أحد النوادي البريطانية بالاسكندرية ، وتعطلت  
الدراسة بجامعة وقبض على عدد من الطلبة ، كما هاجم صدقي  
العمال والطلبة أكثر من مرة ، وكذلك فعل مع بعض الصحف  
الحزبية التي تحض على الثورة الاجتماعية ، كما كان من أهم  
أسباب فشله في تحقيق نجاح يذكر في الجولة الأولى من المفاوضات  
التي جرت في مصر أنه لم يشرك حزب الأغلبية الشعبية وهو  
الوحد (٥٤) معه .

### ٣ - العودة للمفاوضات والخلاف مع بريطانيا :

وأمام هذا الفشل الواضح تحدث صدقي باشا مع مستر  
يوكر نائب السفير البريطاني في القاهرة في أمر سفره الى لندن  
وذلك في الثاني من أكتوبر لاستئناف المباحثات على أساس الوحدة،  
على أية صورة رمزية ، بين مصر والسودان تحت تاج واحد ،  
ورجبت بريطانيا باعادة المفاوضات مرة أخرى ، فعجل بالسفر الى  
لندن في السابع عشر من أكتوبر ، وبرفقته ابراهيم عبد الهادي  
وزير خارجيته ، ليبحث بنفسه المستر بيغن (٥٥) فيما يتعلق  
بموضوع السودان الذي كان المسألة المهمة التي اختلف عليها  
الجانبان . وكان صدقي يتعجل توقيع الاتفاق بأى صورة قبل  
بدء العام الدراسي ومظاهرات الطلبة المتوقعة (٥٦) .

واجتمع الجانبان المصري والبريطاني في لندن يوم ١٨ أكتوبر  
وعقدوا خمس جلسات آخرها في ٢٥ من نفس الشهر حيث وقع  
الطرفان على مشروع معاهدة بالأحرف الأولى ، وتتكون من سبع  
مواد وتضم بروتوكولين .

أحدهما ينص على جلاء القوات البريطانية عن مصر في موعد.  
اقتصاه أول سبتمبر، ١٩٤٩ م .

والثانى خاص بالسودان وينص على « أن السياسة التى يتعهد الطرفان المتعاقدان باتتباعها فى السودان فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر سيكون هدفها الأساسى رغبة السودانيين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم ببيئة جادة للحكم الذاتى ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلا ، وانتظارا لأن يستطيع الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينها وبعد استشارة السودانيين ، تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة عام ١٨٩٩ ، كما أن المادة ( ١١ ) من معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها تبقى نافذة المفعول » (٥٧) .

وما أن عاد صدقى الى مصر فى ٢٦ أكتوبر ، حتى ادى بتصريح قال فيه : « اليوم أقر بأنى نجحت فى مهمتى ، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقررت بصفة نهائية» ونشر التصريح قبل اذاعة نصوص مشروع المعاهدة الذى كان يتناقض مع تصريحات صدقى وكان هذا التصريح مجرد دعاية شخصية لصدقى ، وثارت ثائرة وزير الخارجية البريطانى مستر بيغن ومن خلفه زعماء حزب العمال البريطانى الحاكم الذى كان يخوض معركة ضارية مع حزب المحافظين ذى السمات الامبراطورية التى يعيشها الانجليز بصفة عامة (٥٨) .

كما ان النص المتفق عليه بين طرفى المفاوضة لم يشر الى أى نوع من أنواع الوحدة بين مصر والسودان ، بل كان صريحا فى ابقاء نظام الادارة القائم فى السودان ، ولذلك فقد بادر مستر اتلى رئيس الوزراء البريطانى بتكذيب تصريح صدقى باشا فى اجتماع مجلس العموم البريطانى يوم ٢٨ اكتوبر ووصف فيه تصريحات صدقى بأنها مغرضة ومضللة وأن المتفق عليه بينها لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحتة وأنه لم يتم اقرار صيغة نهائية لمشروع الاتفاق (٥٩) وأن المباحثات كانت سرية وشخصية ولم بتقرر فيها شيء يتقيد به أى من الطرفين ولا يجوز اذاعتها .

ومن هنا لم يتحمس الانجليز لانهاء مشروع الاتفاق المزمع ولأنه يستحيل ضمان التنفيذ مع رئيس الوزراء المصرى الذى لم يقدر على مواجهة رأى العالم المصرى بحقيقة النص الخاص بالسودان محاولا تفسيره بما يرضى الشعور الوطنى المصرى .

ولهذا فقد حاول بيفن تجنب اللبس فى تأويل النص الخاص بالسودان فأرسل الى صدقى فى ٦ ديسمبر مقترحا أن يرسل الى لندن خطابا تفسيريا يلحق بالمعاهدة مفتافلا صدقى عن هذا الاقتراح ، فما كان من بيفن الا أن كلف الحاكم العام للسودان السير هيوبرت هدلمستون Sir Hubert Huddleston على لسان الحكومة البريطانية بأنها لن تسمح بأى تغيير فى نظم الحكم بالسودان ، وبأن المحادثات الأخيرة لم تتعرض لحكومة السودان أو سلطتها بأى تغيير (٦٠) .

وكان فريق من أبناء السودان يؤيدون الحاكم العام البريطانى للسودان داعين الى الانفصال (٦١) فأهاج تصريح صدقى باشا هؤلاء الانفصاليين واحتجوا عليه ودبروا مظاهرات عنيفة فى الخرطوم ، وتركت حكومة السودان البريطانية المتظاهرين يتسلحون ويعتدون على أنصار الوحدة ويهاجمون نادى الخريجين فى أم درمان ، وسرعان ما قامت مظاهرات حاشدة مضادة من أنصار الوحدة أعلنوا فيها مطالبتهم بوحدة وادى النيل وتمسكهم بها (٦٢) .

#### ٤ — فشل مشروع المعاهدة وعودة النقراشى للحكم :

وفى مصر لم يكد العالم الدراسى يبدأ بعد أن تم تأجيله الى ١٧ نوفمبر حتى تفاقمت الأحداث واشتدت المظاهرات والمصادمات من جديد رغم الاحتياطات العسكرية المشددة التى أمر صدقى

باتخاذها (٦٣) . ولهذا لم يكن لدى الانجليز من الحماسة لعقد اتفاقية نهائية مع صدقي باشا لاطلاعهم على الأحوال الداخلية السيئة في مصر ، وما يجلبه رئيس الوزراء المصري من التوجهات الشعبية المناهضة لحكمه ممثلة في التنظيمات الطلابية والعمالية والسياسية والاخوان المسلمين ، ومطالبتها بإلغاء المعاهدة وقطع المفاوضات بصورة نهائية والتوجه لهيئة الأمم لعرض قضية البلاد على مجلس الأمن ، واشتدت حدة مظاهرات طلبة جامعتي مؤاد بالقاهرة وغاروق الأول بالاسكندرية يوم ٢٨ نوفمبر معضدة بسا أبدته طوائف الشعب المختلفة من معارضة شديدة لاتفاقية صدقي .

وفي عيد الجهاد ( ١٣ نوفمبر ) هاجم النحاس باشا في خطابه السنوي هذه المعاهدة التي لا تحقق أماني البلاد ، كما هاجم صدقي ذاته متهما إياه بمسئوليته عما يراق في الشوارع من دماء المصريين (٦٤) .

وتحت هذا الضغط الشعبي الجارف لمشروع المعاهدة فقد أعلن سبعة من أعضاء وفد المفاوضات عن رفضهم له وهم : شريف صبري وعلى ماهر وعبد الفتاح يحيى وحسين سري وعلى الشمسي وأحمد لطفي السيد ومكرم عبيد ، وأصدروا بياناً للرأي العام في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ يعلنون فيه معارضتهم الصريحة للمشروع الذي انتهى إليه صدقي من جوانبه الثلاثة وهي : مدة الجلاء ولجنة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وموضوع السودان .

وكان رد صدقي على هذا البيان أن استصدر مرسوماً في السادس والعشرين من نوفمبر بحل الوفد الرسمى للمفاوضات (٦٥) .

وبذلك تحطم مشروع معاهدة صدقي — بيفن الذى هو استمرار لسلسلة المشاريع التى تحاول ربط مصر بانجلترا بمعاهدات التحالف .

وكان رفض هذا المشروع تعبيراً عن الرفض المصرى للتبعية الاستعمارية ، بعد أن استمرت المفاوضات من أوائل إبريل حتى أواخر أكتوبر ١٩٤٦ ، وكان لاختلاف الطرفين المتفاوضين على تفسير بروتوكول السودان الملحق بهذا المشروع اثره الواضح فى عدم اتمامه وانتهى الأمر عند حد التوقيع عليه بالأحرف الأولى من أسماء المتفاوضين ، اذ تجلّى إجماع الراى العام فى البلاد على رفضه لقصوره عن تحقيق امانى ومطالب شعب وادى الفيل (٦٦) ، على الرغم من أن صدقي باشا استطاع أن يجعل الانجليز يسلمون بمبدأ الجلاء الكامل براً وبحراً وجواً ( مصاده أولى ) لكنه قد تقرر أن يتم هذا الجلاء فى خلال ثلاث سنوات ، ونجحت المحاولة جزئياً اذ تمخضت عن بعض النتائج تمثلت فى جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والاسكندرية وضواحيهما والتمركز فى قاعدة القناة الى أن يحين موعد اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ بعد عشرين سنة (٦٧) .

أما المادتان الثانية والثالثة من الاتفاقية لمانها تنصان بصراحة على الدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا ، الى جانب تكوين لجنة مشتركة للإشراف على شئون الدفاع المشترك بين البلدين تكون الهيمنة فى هذه اللجنة لبريطانيا ، وكذلك نصت الاتفاقية على أن تقوم كل دولة بنجدة الأخرى والوقوف بجانبها فى حالة الحرب (٦٨) .

وكان فشل مشروع صدقي — بيفن إعلاناً بأن طريق المفاوضات لتحقيق الأهداف القومية إنما هو طريق مسدود ، وظهر مدى رفض الجماهير لهذا الأسلوب العقيم ، واتضح ذلك من خلال اشتعال

المظاهرات والاضرابات عند أى مبادرة حكومية للاتجاه للتفاوض الذى يعتبر موافقة مبدئية على جواز التنازل عن بعض هذه الأهداف ودوام استمرار السيطرة الاستعمارية البريطانية على البلاد على الرغم من ان التفاوض بغرض تحقيق الجلاء كان هو أسلوب الحركة الوطنية خلال فترة ما بين الحربين كوسيلة سلمية مشروعة للكفاح من أجل الاستقلال .

كما كان لفشل هذا المشروع الذى كان أكثر الصيغ التى توصلت اليها الرجعية المصرية ملائمة لمصالحها السياسية والاقتصادية اثره فى القضاء على مدى فاعلية الحكومات الرجعية ازاء حركة الشعب وقدرتها على فرض الحلول التى تتعارض مع آمال وطموحات جماهيره الواعية التى بدأت رويداً رويداً تكتسب الوعى والنضج فى فترة ما بعد الحرب (٦٩) .

ولم يعد هناك مفر من أن يتقدم صدقى باشا باستقالة وزارته فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ ولم يكن قد مر عليها عام واحد ، وبذلك تنتهى المرحلة الثامنة من مراحل المفاوضات مع انجلترا بغرض تحقيق الجلاء الكامل ، وأدرك المصريون أن المحتل لن يرحل عن قاعدة القناة الا بعد أن يتأكد أنه سيدفع غالباً من أمواله ومصالحه وأرواح جنوده نظير احتفاظه بهذه القاعدة (٧٠) .

وعاد النقراشى الى الحكم مرة أخرى فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ (٧١) وكابت اعدائه فرضاً من جانب القصر. بمثابة استمرار لوزارة صدقى ولوفد المفاوضات . وعلى عادته تلك النقراشى فى اتخاذ قرار حاسم بشأن مستقبل البلاد وأهدافها الوطنية ، واكتفى فى خطابه أمام مجلس النواب والشيوخ فى ١٧ و ٢٤ ديسمبر بالإشارة الى أن الوزارة « ستضئ فى كل طريق يوصل البلاد الى هدفها الحق » ، وظل يتباحث مع الانجليز سرّاً لمدة شهر ونصف بغية انقاذ مشروع سلفه ، لكنه بحكم وضعه السياسى كان ضعيفاً تماماً فى موقف

المساومة مع الانجليز مغتقداً للرصيد الشعبى الضاغط عليهم ،  
تعالديه الأحزاب والهيئات الوطنية وكان ذلك يضعه بين فرضين .

أما ان يوقع اتفاقاً لا يقدر على تنفيذه أو يفرضه على الشعب  
وسوف ترفضه بريطانيا كما فعلت مع صدى .

وأما أن ينتشدد مع الانجليز ليرضى آمال المصريين فيطاح به  
إذا أعلن عدم الرغبة في التفاوض معه (٧٢) .

ولم ينجح النقراشى فى احياء مشروع معاهدة صدى -  
بين ، أو عقد معاهدة جديدة مهلج السياسة البريطانية فى مصر ،  
ونصريحات الحاكم العام للسودان ، وطالبه بعض أعضاء مجلس  
النواب بالآ تعتمد سياسته على الهجوم فقط بل عليه أن يتخذ  
موقفاً عملياً وأجراء إيجابياً تجاه اتفاسيتى ١٨٩٩ م ومعاهدة  
١٩٣٦ ولم يحر النقراشى جواباً (٧٣) .

وكان الحاكم العام البريطانى بتصريحاته يغفل حقوق مصر  
التاريخية فى السودان ، وأراد النقراشى خروجاً من مأزق مجابهة  
انجلترا بشأن السودان أن تقوم بإصدار بيان لتوضيح سياستها  
بشأنه ومحاولة مواصلة المحادثات فرفض بين بدعوى « المحافظة  
على حقوق السودان » (٧٤) ، وسدت انجلترا جميع الطرق أمام  
النقراشى .

واسفرت النتيجة عن توحيد قرار جميع القوى السياسية  
الوطنية إذ أعلنت الحداد القومى العام يوم ١٩ يناير ١٩٤٧ هو  
يوم ذكرى توقيع اتفاقية الحكم الثنائى للسودان ، وقد طلبت  
نقابة الصحفيين من الصحف أن تظهر فى هذا اليوم مجلة بخطوط  
مريرة سوداء تعبيراً عن الحزن ، فتقدم رونالد كامبل السفير  
البريطانى باحتجاج الى النقراشى لعدم اجبار الصحف ذات الملكية  
الانجليزية على الخضوع لهذا الأمر (٧٥) .

وفي هذا اليوم عبرت الصحافة المصرية عن الشعور القومى  
العالم ببطلان هذه الاتفاقية ، وأبرزت التأييد العربى للموقف  
المصرى والتعاطف مع الأمنى الوطنية وكان من مظاهرها قيام  
المظاهرات فى سوريا ولبنان أمام المفوضية المصرية (٧٦) .

وكانت الظروف الدولية قد مكنت مجلس الأمن فى أولى دورات  
انعقاده عام ١٩٤٦ من أن يصدر قرارا بإجلاء القوات الفرنسية  
المحتلة لسوريا ولبنان ، وقوى بذلك الأمل لدى مصر فى مقدرة هيئة  
الأمم المتحدة على مناصرة الشعوب المطالبة باستقلالها ونسوال  
نحريتها ، ورغبة فى الخروج بالمسألة الوطنية عن نطاق العلاقات  
الثنائية الجاهدة بين مصر وبريطانيا ، والتقاء قوى المعارضة  
جميعها على وجوب تدويل القضية (٧٧) لم يعد هناك مفر أمام  
رئيس الوزراء الجديد الذى صرح فى مجلس النواب خلال شهر  
يناير من أنه اذا لم تسفر محادثاته مع الانجليز عن شىء فأنه  
سوف يسلك طريقا آخر (٧٨) ، وقد كان هذا الطريق هو اللجوء  
لمجلس الأمن .



## هوامش الفصل الثاني

- ( اسماعيل صديقي : "مذكراتي" ، ص ١٢٦ وما يليها .  
F.O. 371/53332/16292/JE 335, From Sir R. I. Campbell,  
to F.O., Telegram No. 1309, 28th July, 1946.
- ( شهدي عطية الشافعي : تطور الحركة الوطنية ، ص ٩٧ وما يليها .  
Vatikiotis ; The History of Egypt, pp. 360-361.
- ( اختلط الامر على بعض الكتاب بشأن حادثي كوبري عباس فأوردت  
في شهادته سنة ١٩٣٥ ومنهم محمد عبد المجيد مرسى وعبد الحكيم الجراحي  
في حوادث سنة ١٩٤٦ وقد جانبها الصواب :
- في نقاش مع المؤرخ الفرنسي عبد الله احمد عبد الله على شهادته عن أحداث  
١٩٠٠ .
- ( رافقت غنيمي الشيخ ( دكتور ) مصر والسودان في العلاقات الدولية ،  
٣٢-٣٣ ، ألوه المصري ، عدد ٣ مارس ١٩٤٦ .
- ( صبري أبو المجد : الجلاء ، ص ٦٨ .  
Abd Allah, Ahmed : The Students and the Political mo-  
vements in Egypt, p. 161.
- ( احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ١ ، ص ٩٧ .
- ( كان اسماعيل صديقي يمثل كبار الراسماليين في مصر حيث كان عضوا  
إدارات العديد من الشركات .
- ( جاك بيرك : مصر الامبريالية والثورة ، ص ٣٠٥ .
- ( محمد حسين هيكل ( دكتور ) : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٢ ،  
١٩٢٣ - ١٩٣٦ ، ص ١٧٨ - ١٨٠ .
- ( المصري ، عدد ٢٠ فبراير ١٩٤٦ .
- ( على شلش ( دكتور ) ، مصطفى النحاس جبر ( دكتور ) . الانقلابات  
في مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ ، ص ١٧٨ - ١٨٠ .

(١٣) رؤوف عباس (نكتور) . الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ،  
ص ٨٩ ، ٩٤ .

(١٤) Abdul Quyyum, Shah ; Egypt Reborn 1945 — 1952, —  
pp. 44-45.

وقد تكررت المظاهرات بالقاهرة يوم ٤ مارس الذى اطلق عليه يوم الشهداء  
وفى الاسكندرية سقط ٢٨ شهيدا حينما اطلق الجنود الانجليز الرصاص على  
المطلبة عندما حاولوا نزع العلم البريطانى من أعلى فندق اطلائك : مبرى ابر  
المجله ، ص ٦٨ .

(١٥) F. O. 371/53332/16202/J 2571, From Cairo to Foreign  
Office, Sir R. I. Campell, Tel. No. 1038, ...une 7, 1946, p. 4.  
الوفد المصرى ، عدد ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٤٦ .

(١٦) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ،  
ص ٩٨ - ١٠١ .

(١٧) شهيد عطية السافى ، المرجع السابق ، ص ٩٨ - ١٠١ .

تم اجلاء القوات الانجليزية عن القلعة فى ٤ يوليو ١٩٤٦ ومعسكرات  
الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية ومخيم الاهرام ، وقلعة راس التين  
وثكنات مصطفى باشا وقلعة كوم الدكة فى فبراير ١٩٤٧ ثم مطار هليوبوليس  
وقشلاق باب الحديد ومعسكر الطمية وثكنات العباسية وقصر النيل والنادى  
البريطانى بالعصرة والعامرية بالاسكندرية فى مارس ١٩٤٧ .  
جريدة الوفد ، عدد ٣٠ ابريل ١٩٨٧ ، المصرى ، عدد ٩ يناير ١٩٤٧ .

(١٨) طارق البشرى . الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع  
سابق ، ص ٩١٧ .

(١٩) F. O. 371/53332/162929/J 2571, From Cairo to Foreign  
Office, Sir R.I. Campell, Telegram No. 1038 June 7 1946  
pp. 1-2.

دكتور محمد مندور : مقال عن الوضع السياسى الراهن بجريدة الوفد  
المصرى ، عدد ٧ يونيو ١٩٤٦ .

(٢٠) وتشكل الوفد المصرى من : على ماهر ، وحافظ عفيفى ، ومحمد شريف  
صبرى ، وحسين سرى ، وأحمد لطفى السيد ، ومكرم عبيد ، وعبد الفتاح يحيى ،  
وعلى الشمسى ، ومحمد حسين هيكل ، ومحمود فهمى النقراشى ( ورد فى النص  
الأصلى : محمد فهمى النقراشى ) وإبراهيم عبد الهادى :

(٢١) جاك بيرك : المرجع السابق ، ص ٣٠٦-٣٠٧ .

- (٢٢) محمد زكى عبد القادر : مجلة الدستور ، ص ١٢٣  
 F.O. 371/53332/16292/JE 335, From Sir R.I. Campell,  
 Cairo, to F.O. Telegram No. 1309, 28th July, 1946, op. Cit.,  
 (٢٣) اسماعيل صدقي : مذكرات ، صص ٦٢ - ٦٤ ، ١٢٢ - ١٢٤  
 (٢٤) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، المرجع  
 السابق ، ص ١٢١  
 (٢٥) الأهرام ، عدد ٨ مايو ١٩٤٦  
 (٢٦) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، المرجع  
 السابق ، ص ١١٩  
 (٢٧) ûirk, George ; The Middle East in the war 1946-1950, p. 121.  
 الولد المصرى ، عدد ٣ مارس ١٩٤٦ ، المصرى عدد ٢٥ مايو ١٩٤٦  
 (٢٨) سمير المنقبادى ( نكتور ) : تطور المركز الدولى للسودان ،  
 ص ٤٣  
 وقد عقدت الجلسة الأولى بين الجانبين بمبنى وزارة الخارجية المصرية  
 بالقاهرة .  
 (٢٩) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، مصدر سابق ، صص ٩٢ - ٩٣  
 اسماعيل صدقي : مذكرات ، المصدر السابق ، ص ١١٢  
 (٣٠) عبد الرزاق المسنهورى ( نكتور ) : قضية وادى النيل ، مصر  
 والنيل ، ص ٦١  
 (٣١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، صص ٦٤١-٦٤٢  
 (٣٢) مجلة آخر ساعة ، عدد أول مايو ١٩٤٦  
 (٣٣) المصور ، عدد ٢٦ أبريل ١٩٤٦  
 (٣٤) ذكر الأستاذ طارق البشرى أن الجانبين اصدرا بيانهما المشترك فى  
 F.O. 371/53332/16292/JE 3388, Telegram No. 1329, (٣٥)  
 Cairo, From Sir R. I. Campbell to Foreign Office on 2nd  
 August, 1946.  
 Ibid, Copy No. 62, From Campbell to MR. Bevin, August 3, 1946.,  
 (٣٦) المصرى ، عدد ٣٠ مارس ١٩٤٦  
 (٣٧) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع  
 سابق ، صص ١٢٢ - ١٢٤  
 جاك بيرك : المرجع السابق ، صص ٣٠٦ - ٣٠٧  
 (٣٨) مارسيل كولومب : تطور مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ ، الأهرام ،  
 ٢ مارس ١٩٤٦

- (٢٩) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .
- (٤٠) محمد أنيس ( دكتور ) : ٢١ فبراير في التاريخ المصري ، مقال بمجلة روز اليوسف ، عدد ٢١ فبراير ١٩٧٢ .
- (٤١) رقعت السعيد ( دكتور ) تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ، ص ٢٧٦ .
- (٤٢) جمال حماد : دراسة عن معاهدة صدقي - بيقن ، منشورة بمجلة أكتوبر عدد ٣١ يناير ١٩٨٨ .
- (٤٣) فكر الأستاذ / طارق البشري أن الجانبين أصدرتا بيانهما المشترك في ٢٣ مايو : طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .
- (٤٤) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ ، أكتوبر عند ٣١ يناير ١٩٨٨ .
- (٤٥) المنصور ، عدد أول مايو ١٩٤٦ .
- (٤٦) استؤنفت المفاوضات في يونيو ١٩٤٦ بين الجانبين بالاسكندرية .
- (٤٧) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .
- (٤٨) F.O. 953/864/163498/PG 1163/20, From J.G. Berney, London, 28 September 19٤0.
- (٤٩) عبد الرزاق المنهوي ( دكتور ) : قضية وادي النيل ، مرجع سابق ، ص ٦٥ - ٦٨ .
- (٥٠) سمير النقيدي ( دكتور ) : تطور المركز الدولي للسودان ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .
- (٥١) عبد الرزاق المنهوي ( دكتور ) : قضية وادي النيل ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .
- (٥٢) سمير النقيدي ( دكتور ) : تطور المركز الدولي للسودان ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .
- (٥٣) المرجع نفسه ، نفس الصفحة .
- (٥٤) F.O. 371/53332/162929/J 2571, From Cairo to Foreign Office, Sir R.I. Campbell, Telegram No. 1038, June 7, 1946, P. 3.
- المصري ، عدد أول يناير ١٩٤٧ .

. ثم تقدم صدقي باستقالته في ٢٨ ديسمبر وكلف الملك خاله شريف صبري  
العصرى المفاوض مع صدقي لتشكيل الوزارة لكنه عجز أمام محاولته التوفيق  
بين الأحزاب المختلفة ، فعاد صدقي للوزارة مرة أخرى . طارق البشري : المرجع  
السابق ، ص ١٢٤ - ١٣٦ .

(٥٥) سمير المنقبادي (كتور) . تطور المركز الدولي للسودان ، مرجع  
سابق ، ص ٤٥ .

(٥٦) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع  
سابق ، ص ١٢٧ .

. (٥٧) اسماعيل صدقي : مذكراتي ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ - ١٢٦ .  
المصري ، عدد ٦ يناير ١٩٤٧ .

(٥٨) حافظ محمود : أسرار الماضي ، ص ١٨٤ ، المصري ، عدد أول يناير  
١٩٤٧ .

Abdul Quyyum, Shih ; Egypt Roborn, Op Cit. (٥٩)  
pp. 43-44.

جمال حماد : دراسة عن معاهدة صدقي - بيلن ، أكتوبر ، عدد ٣١ يناير  
(٦٠) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، المرجع

السابق ، ص ١٢٧ - ١٢٩ .  
Vatikiotis ; The History of Egypt ; Op. Cit., p. 361.

(٦١) المصور ، عدد ٢٦ أبريل ١٩٤٦ .  
(٦٢) جمال حماد : دراسة عن معاهدة صدقي - بيلن - أكتوبر ، عدد

١٣ ديسمبر ١٩٨٧ .  
(٦٣) الدراسة السابقة ، نفس المصدر .

(٦٤) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع  
سابق ، ص ١٢٨ .

المصري ، عدد أول يناير ١٩٤٧ .  
(٦٥) أما اسماعيل صدقي ومحمد حسين هيكل والتقاضي وحافظ عفيفي ،

وابراهيم عبد الهادي فقد وافقوا عليه : صبري أبو المجد : الحلاء ، مرجع  
سابق . ص ٦٩ .

(٦٦) صلاح عزام : مصطفى النحاس (وثائق) ، ص ١٢ .  
(٦٧) يرى البعض أن هذه النقطة غفرت لصدقي باشا كثيرا من أخطائه

حافظ محمود : أسرار الماضي ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ - ١٨٤ .  
الا أن انتهاء الاحتلال العسكري البريطاني لمصر قد تقرر طبقا لمعاهدة

١٩٣٦ (مادة أولى) ، كما تقرر أن تتواجد القوات البريطانية بجوار القناة فقد

لحماية الملاحة بها الى أن يتمكن الجيش المصري من الدفاع عنها بمفرده ( المادة الثامنة وملحقاتها ) وقد نص مشروع صئقى على الجلاء عن القاهرة والاسكندرية وقيل اول مارس ١٩٤٧ ، أما الجلاء عن بقية الاراضى المصرية ومنها منطقة القناة فيتم قبل اول سبتمبر ١٩٤٩ . المصري . عدد ٦ يناير ١٩٤٧ ، د محمد حسين هيكىل : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ .

(٦٨) صلاح سالم : الجلاء ، صص ٢٦ - ٢٧ .

(٦٩) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع

سابق ، صص ١٢٣ - ١٢٤ .

(٧٠) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، ٢١ يناير ١٩٨٨ ، أخبار

اليوم عدد ٧ ديسمبر ١٩٤٦ .

(٧١) لطيفة محمد سالم ( نكتور ) : الصحافة والحركة الوطنية المصرية ،

ص ٥٦ .

(٧٢) طارق البشرى : المرجع السابق ، صص ١٢٦ - ١٢٨ .

(٧٣) مضايح مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .

F.O. 371/63020/162929/JE 304, From Cairo to Foreign  
Office, Sir R. I. Campbell, Telegram No. 173, January 19,  
1947.

(٧٤) الأهرام ، عدد ١٧ يناير ١٩٤٧ .

F.O. 371/63030/J 1304/79/16, Sir R.I. Campbell, Cairo (٧٥)  
to F.O., No. 173, Jan. 9, 1947.

الأهرام ، عدد ١٩ يناير ١٩٤٧ .

F.O. 371/53332/J 2571/57/16, Sir R.I. Campbell, Cairo (٧٦)  
to F.O., June 7, 1946. No. 1038.

(٧٧) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع

سابق ، ص ١٢٥ .

(٧٨) الأهرام ، عدد ٢١ يناير ١٩٤٧ .

\*\*\*

## الفصل الثالث

### استمرار المطالب الوطنية بالجلء عن وادى النيل ١٩٤٦ - ١٩٤٧

- ١ - مباحثات القراشى - كامبل ١٩٤٦ - ١٩٤٧ .
- ٢ - المذكرة المصرية لمجلس الأمن فى يناير ١٩٤٧ .
- ٣ - بيان القراشى ومناقشة القضية .
- ٤ - الرد البريطانى .
- ٥ - توالى الجلسات ومشروعات الدول الأعضاء .
- ٦ - عدم التوصل لقرار وتعليق النزاع .





## استمرار المطالب الوطنية بالجلء عن وادى النيل

١٩٤٦ - ١٩٤٧

بعد فشل مشروع معاهدة صدقى - بينن ، واستقالة صدقى  
يائياً نتيجة لذلك ، حاول خليفة فى رئاسة الوزارة محمود  
مهمى النقراشى أن ينقذ هذا المشروع فأجرى مباحثات سرية مع  
السفير البريطانى بالقاهرة رونالد كامبل على أن يصل الى ما لم يتمكن  
سلفه من احرازه لتحقيق ما تصبو اليه البلاد ، لكن هذه المباحثات  
التي استمرت طوال شهر ديسمبر ١٩٤٦ لم تدم طويلا اذ قطعتها  
الحكومة المصرية بصورة نهائية يوم ٢٥ يناير ١٩٤٧ بسبب الخلاف  
حول موضوع السودان ، فقد تقدمت بريطانيا بمشروع يؤدي الى  
عزل مسأله عن قضية الجلاء ، بادعائها الحرص على حق  
تقرير المصير للسودانيين وتمسكها بالدفاع عن حقوقهم ضد  
الاطماع المصرية محتمة خلف نصوص معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى  
الحكم الثنائى ١٨٩٩ .

ولم تجد الحكومة المصرية مهرباً امام التلوى البريطانى ،  
ومهاجمة الاحزاب والهيئات الوطنية لها على مجاراتها واذعائها  
لاغراض السياسة الانجليزية سوى أن ترفع مذكرتها الرسمية  
الى البسكرتير العام للأمم المتحدة فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ لتدويل القضية  
المصرية وعرضها على مجلس الأمن ، مطالبة بجلء القوات  
البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاماً ناجزاً ، وانهاء النظام  
الادارى القائم بالسودان .

وفادى النقرائى باشا مصر متوجهاً الى نيويورك فى أواخر شهر يوليو يرافقه بعض الساسة والفتهاء القانونيين المصريين بعد أن أجريت اتصالات عربية ودولية محدودة لتعضيد الموقف المصرى ، حيث بدأت أولى جلسات مجلس الأمن لمناقشة القضية فى ٥ أغسطس ١٩٤٧ ، وقام النقرائى بعرض بيان مصر أمام المجلس معبراً عن ثقة حكومته فى انصاف أعضاء الهيئة وتسوية النزاع القائم مع بريطانيا .

وكان رد رئيس الوفد البريطانى منذ الجلسة الاولى على بيان النقرائى يعتمد على الحجج والاستيد القانونية دون الاعتماد على الرد التاريخى والبلاغى ، وتمسك بلاده بمعاهدة ١٩٣٦ التى وافق عليها البرلمان المصرى بأغلبية ساحقة وعدم اعادة النظر بشأنها من طرف واحد . كما طالب رئيس الوفد البريطانى بشطب القضية من جدول أعمال المجلس ، وعدم احقية مصر فى تدويلها .

واستطاعت بريطانيا باتصالاتها الدولية وانحياز دول المعسكر الغربى لها أن تستصدر قراراً من المجلس فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ بابقاء نزاعها مع مصر معلقاً دول حل لأجل غير مسمى ، وعساد النقرائى والوفد المصرى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ ، وفشلت هذه الجولة هى الأخرى فى ايجاد حل يرضى الآمال المصرية .

#### ١ - بمباحثات النقرائى - كامبل ١٩٤٦ - ١٩٤٧ :

حاول النقرائى باشا انتقاذ مشروع صقلى - بينفن بمباحثاته السرية التى أجراها مع السفير البريطانى بالقاهرة رونالد كامبل ، لكنه ازاء اصرار الجانب البريطانى على تمسكه ببقاء أوضاع السودان دون تغيير ، وبعد أن تيقن له استحالة فرض معاهدة لا تلبى الامانى القومية على الراى العام المصرى ، أعلن قطيع المباحثات وتجمد الموقف بين الحكومتين فى وقت كانت فيه المظاهرات

والاجتماعات العامة للهيئات الشعبية لا تتوقف والصحافة الوطنية لا تنأى عن مهاجمة بريطانيا وأعلن النقراشى في ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ تمسكه بطالب مصر وهى الجلاء ووحدة وادى النيل ، وأنه سيسلك لتحقيقها كل الوسائل سواء عن طريق التفاوض أو الالتجاء الى مجلس الأمن ، وقد تبين له أن بروتوكول صدقى - بيغن الخاص بالسودان أصبح بعد التفسيرين المتعارضين اللذين صدرا من الجانبين غير صالح كأساس للمناقشة فبدأ يبحث مع السفير البريطانى عن صيغة أخرى جديدة (١) .

وكان المشروع البريطانى المقدم للحكومة المصرية بشأن السودان ينص على أن يتعهد الجانبان باتباع سياسة لا تخرج عن نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك لتحقيق رفاهية السودانين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتى واتفقا على أن :

١ - تتشاور مصر وبريطانيا مع السودانين من وقت لآخر في مسائل السياسة المتعلقة بالسودان ورفاهية السودانين واعدادهم للحكم الذاتى .

٢ - تقرر مصر وبريطانيا أنه عندما يبلغ السودانيون مرحلة تقرير نظامهم في المستقبل تكون لهم الحرية في ممارسة حق الاختيار تبعاً لمطامحهم السياسية وطبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالأقاليم التى لا تحكم نفسها بنفسها .

٣ - حتى يتسنى للطرفين المتعاقدين تحقيق الهدف السابق بالتشاور مع السودانين تظل اتفاقية ١٨٩٩ سارية ، وكذلك المادة ( ١١ ) من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها (٢) .

ثم تقدم الجانب المصرى بمشروعه الأخير بشأن بروتوكول السودان الى الحكومة البريطانية في ١٥ يناير ١٩٤٧ (٣) بعد

اعتراضه على اقتراحات بريطانيا لأنها لا تذكر شيئاً عن الوحدة القائمة بين مصر والسودان وهى أمر لا يجوز إغفاله .

وعرض النقراشى على السفير البريطانى أن يحذف من بروتوكول صدقى — بيفن عبارة ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان ، ولكن السفير اعترض على ذلك لأن بريطانيا سلمت بأن السودانيين ليس لهم حق فى اختيار نظامهم فى المستقبل . الا ان السفير البريطانى ابلغ النقراشى أن بيفن لا يقبل ما جاء بالمشروع المصرى لأنها جاءت خلوا من الاشارة الى حرية الاختيار لدى السودانيين ولذلك فهو يقترح العمل بنص بروتوكول صدقى — بيفن ، على أن يرفق به بيان من الجانبين المصرى والبريطانى يسجل فيه كل منهما رايه ، فيذكر الجانب المصرى انه لا يمكنه الارتباط منذ الآن بأن يكون للسودانيين حرية الاختيار ، والجانب البريطانى ينص على أن يكون لهم هذه الحرية ولو أنه لا يشجعهم على الانفصال إذا أرادوا الوحدة مع مصر .

وقد رفض النقراشى هذا الاقتراح لأنه يظهر مصر على أنها غير راغبة فى منح السودانيين حق تقرير مصيرهم ، ومن ناحية أخرى فإن هذا البيان المشترك يسجل وجهتى نظريتين مختلفتين ، فهو لا يتضمن اشتراكاً بل ينطوى على اختلاف فى الرأى (٤) .

وكان موضوع السودان هو جوهر الخلاف بين الطرفين ، اذ أن عزل مسألته عن قضية وادى النيل يمهّد للدعاء البريطانى بالحرص على حق تقرير المصير للسودانيين وأن مصدر النزاع هو تمسك بريطانيا بالدفء من حقوق السودان وأن مصر أطعها تبغيها فى السودان ، ولذلك فهي ترفض الاعتراف بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم واحتمت بريطانيا خلف نصوص معاهدة ١٩٣٦ .

• ونظر لتلك بريطانيا في الوصول الى حل القضية ومجاراة للحكومة المصرية لها بعضا من الوقت ، فقد صدرت البيانات المتعددة عن الهيئات الوطنية المصرية تنعى على الحكومة ضعفها وتواطؤها مطالبة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقتى ١٨٩٩ ، وخرجت المظاهرات رغم قرار الحكومة بمنعها وتفريق أى تجمعات .

وعبر شباب جبهة وادى النيل مملا فيها الحزب الوطنى والوفد المصرى والشبان المسلمون ومصر الفتاة وجبهة مصر والكتلة الوفدية والاخوان المسلمون واللجنة التنفيذية للطلبة ، عن مشاعرهم الوطنية فى اجتماعهم فى ١٥ يناير بالمركز العام للشبان المسلمين وأصدروا بيانا باعلان يوم الحداد فى ١٩ يناير (٥) .

وبشاركهم أبناء جامعة فاروق الاول بالاسكندرية مشاعرهم اذ اعلنت الهيئة المتجدة للجامعة بيانها فى ١٧ يناير بشأن يوم الحداد وكانت تتكون هذه الهيئة من فروع الحزب الوطنى والاتحاد العربى وجبهة مصر والاخوان المسلمين ومصر الفتاة وحزب العمال المصرى ورابطة العروبة .

كما صدرت البيانات الوطنية عن اتحاد خريجي الجامعة وشباب الأحرار الدستوريين وحزب العمال المصريين مشاركة فى التعبير عن مشاعرهم الوطنية تجاه قضية الجلاء ووحدرة وادى النيل فاعتقل كثير من شباب هذه الهيئات فى يوم الحداد وصادرت الحكومة بعض الصحف لنشرها أثناء هذه المظاهرات (٦) .

ولهذا فقد قطعت الاتصالات التى كانت لا تزال مستمرة بين الجانبين المصرى والبريطانى فى أواخر شهر يناير ١٩٤٧ ، وأعلن النقراشى باشا موافقة مجلس الوزراء المصرى على قطع المفاوضات بصورة نهائية فى ٢٥ يناير وإبلاغ هذا القرار الى انجلترا (٧) وان الحكومة المصرية قررت اللجوء الى مجلس الأمن لعرض قضية البلاد أمامه .

واعلن رئيس الوزراء هذا القرار بمجلس الشيوخ والنواب في ٢٧ يناير ١٩٤٧ موضحاً أن المباحثات التي جرت بين حكومتى مصر وبريطانيا للاتفاق على تحقيق مطالب البلاد بجلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادى النيل لم تسفر عن شيء رغم عدالة قضية مصر التي حاولت التفاوض مرة بعد أخرى للوصول الى حل يعبر عن رغبة أبناء الوادى شماله وجنوبه ، وان مصر عندما تتحدث عن رغبة السودان انها تقرر واقعا تشهد عليه نواحي العمران والرقى الذى اقامته مصر بالسودان « بنفس الدافع والعاطفة الذى تؤدى به واجب الاصلاح فى اى بقعة من بقاع مصر (٨) » ونحن لا نبغى من قيام الوحدة الدائمة مع السودان الا ازدهاره ورعاية اهله ، وان الضمان الوحيد لامن الوادى وسلامته هو اتحادنا ووجودنا المشترك ، لسنا نريد للسودانيين الا أن يعيشوا كاخوانهم فى مصر احراراً يتولون شئونهم بأنفسهم ، ويتمتعون بكل مزايا الوحدة ، فى ظل التاج المشترك لشقى الوادى ، واننا ضد سياسة فصل السودان عن مصر ، وان قضية وادى النيل قضية واحدة لا تنجزا « ولذلك نقدر طرحتها على مجلس الأمن » .

ودعا رئيس الوزراء أبناء وادى النيل شماله وجنوبه الى الوقوف صفا واحداً خلف قضيتهم كما دعاهم الى الاتحاد وعدم الفرقة (٩) .

كما هاجم النكراشى تصريح الحاكم العام للسودان الذى ادلى به فى ٧ ديسمبر ١٩٤٦ يشجع السودانيين على الانفصال عن مصر (١٠) ، مما أدى الى اعتراض مصر على هذه السياسة الانفصالية وما يترتب عليها من اساءة للعلاقات المصرية الانجليزية .

وأشار الى كتاب الملك عند تشكيل الوزارة الذى تضمن تعهد مصر والتزامها بالعمل على رقى السودان فى شتى نواحى الحياة ليدرك مرحلة الحكم الذاتى للاتحاد مع مصر تحت التاج المصرى وقال النقراشى « اننى أعبر عن رأى جميع المصريين والسودانيين ، وهذه الوحدة مستمدة من مشيئة أهل الوادى » وأنه يجب ألا يساء لهم مقاصد مصر نحو السودان ، التى لن تدخر وسعا فى سبيل السير بأبنائه الى الحكم الذاتى ، وسوف تبذل جهدها للوصول به لهذا الغرض وتهيئة أهله لتولى شئونهم بأنفسهم ، لمصر لا تريد استثمار السودان بل تريد « وحدة مستمرة » ، وأن السودان بالنسبة لمصر « هو خط الحياة بل هو أكثر » ، وأن السياسة الرامية لفصم وحدة وادى النيل هى عمل عدائى لمصر .

وأكد النقراشى على أن مصر تؤدى ما يرضى أهل السودان من أجل رقيهم وثقافتهم ورفاهيتهم . وطلب بريطانيا بالتعاون مع مصر لصيانة حقوقها المشروعة فلا يصدر حاكم السودان تصريحات أو يسلك سياسة غير متفق عليها بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن السودان (١١) .

ولهذه الأسباب ولعدم الوصول الى اتفاق بين الحكومتين بشأن قضيتى الجلاء ووحدة وادى النيل فقد عرض النقراشى الامر بكل تفاصيله على مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير الذى اصدر قراره بعرض قضية البلاد على مجلس الأمن (١٢) . وتقدم محمود حسن السفير المصرى بالولايات المتحدة الأمريكية الى السكرتير العام للأمم المتحدة بعريضة دعوى مصر الى مجلس الأمن (١٣) للفصل فى النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة تطبيقا لاحكام المادتين ٣٥ و ٣٧ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

## ٢ - الفكرة المصرية لمجلس الأمن في يوليو ١٩٤٧ :

منذ الثامن من يوليو ١٩٤٧ أنهت مصر كل وسائل الاتصال للتفاوض مع بريطانيا لعرض المشكلة على مجلس الأمن وتداول القضية ، وكانت المطالب المصرية التي عرضها النقراشي تلخص في :

١ - جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .

٢ - انتهاء النظم الادارى الحالى للسوان .

وقال انه لم يقدم على هذه الخطوة الا بعد أن ايقن تماما فشل أية مفاوضة تقوم بين مصر وبريطانيا بعد أن ازدادت الاشتباكات الدامية بين الوطنيين وقوات الاحتلال (١٤) التي تواجدت على أرض مصر على الرغم من ارادة الشعب الجماعية ، لان تواجد قوات اجنبية على أرض دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة في زمن السلم بغير رضائها ، بعد أمتنانا لكرامتها وعائقا لتقدمها الطبيعي ، وخرقا لمبدأ المساواة في السيادة الذي يناقض ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع في ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ .

وعن السودان قال النقراشي في عريضة مصر ، ان احتلال بريطانيا للبلاد سنة ١٨٨٢ غير المشروع قد مكثها من أن تفرض على مصر الاشتراك معها في ادارة السودان سنة ١٨٩٩ والافتراء بعدئذ « بالسلطان فيه » وهدفها هو فصل السودان عن مصر وتشويه سمعة مصر هناك « واثارة حركات انفصالية مصطنعة » بل مساعدتها ، وما زالت بريطانيا تعمل على خصم وحدة وادى النيل على الرغم من ضرورة هذه الوحدة لسكان الوادى .



وقد سعت مصر سعياً حثيثاً على حل النزاع القسائم بينها وبين بريطانيا والذي من شأن استمراره تهديد السلم والأمن الدولي للخطر ، وسعت للوصول إلى حل عادل لهذا النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة ، وقد تمسكت بريطانيا بمعاودة ١٩٣٦ التي لا تلزم مصر بعد أن استنفدت أغراضها « فضلاً عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق . . » وطالبت مصر بإدراج هذا النزاع في جدول أعمال المجلس ، واستعدادها لشرح هذا النزاع ، وتقديم الوثائق الضرورية عندما يطلب منها ذلك وفقاً للمادة ( ٣٢ ) من الميثاق ( ١٥ ) .

وقد رأى كثير من الساسة المصريين أن الاحتكام لمجلس الأمن في صالح القضية المصرية بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرارها بعدم جواز تواجد قوات عسكرية لدولة على أراضي دولة أخرى بغير رضاها وبعد أن أعلنت إنجلترا تصميمها على الجلاء عن مصر ، وحدثت له موعداً في سبتمبر ١٩٤٩ .

وكان النقراشي باشا متردداً في البداية بصدد عرض القضية على هيئة الأمم ، فالجمعية العامة لا تجتمع إلا في شهر سبتمبر ، والرأي العام المصري ثائر على سياسة « الخطوة خطوة » وربما يفهم أن تصد الحكومة هو التسوية وكسب الوقت حتى تظفل الوزارة أطول وقت في الحكم .

لكن هذا التردد لم يعد له مكان لدى رئيس الوزراء بعد فترة وجيزة ، فالرأي العام المصري يتجه نحو ضرورة توحيد الجهود والوقوف أمام التسوية الانجليزي صفاً واحداً ( ١٦ ) .

وهكذا استجاب النقراشي للاتجاهات الوطنية بضرورة عرض القضية دولياً رغم أن حزب الوفد كان يرى أنه أحق بالدفاع عن حقوق البلاد بصفته حزب الأغلبية ، ولجراء انتخابات حرة يرشح من خلالها بعض أبناء جنوب الوادي من السودانيين في بعض

دوائرها بصر ، وعلى أن يتم تشكيل الوفد المتجه الى الأمم المتحدة من أبناء الوادى السودانين ومصريين حتى لا تجد بريطانيا ثغرة تنفذ من خلالها للترقة بين الجنوب والشمال ، واستبعاد لفظ السودان الذى استخدمته أحزاب الأقلية بكثرة فى مفاوضاتها مع بريطانيا .

ومن هذا المنطلق لا تصبح القضية مسألة استرداد السيادة المصرية على السودان ووقوف بريطانيا ضد ما تسميه بأطباع مصر فى الجنوب ، بقدر ما تكون المسألة هى وحدة أهل الوادى يرفقتهم شماله وجنوبه . واتجهت النية بالفعل لترشيح بعض السودانين فى بعض الدوائر الانتخابية بالقاهرة والاسكندرية واختيار أحد الوطنيين المؤمنين بقضية الوحدة مثل اسماعيل الأزهرى المعروف بكفاحته السياسية وبذلك يتحد الوفدان المصرى والسودانى فى جبهة واحدة لاقتناع المجتمع الدولى بأن وحدة وادى النيل حقيقة واقعة قولاً وعملاً (١٧) .

وقادر النقراشى مصر متوجهاً الى نيويورك فى أواخر شهر يوليو يرافقه بعض الساسة والفقهاء القانونيين المصريين ، وانضم اليهم وزير مصر المفوض بالولايات المتحدة ، مؤيداً من أسلوب الاتجاهات الوطنية المصرية والعربية اذ كان الرأى العام المصرى يود أن يتخض عرض النزاع على المستوى الدولى عن نتائج ايجابية تحقق له بعض الآمال التى طال جهاده من أجل تحقيقها .

أما الرأى العام العربى فأتجه نحو تأييد مصر بعد تخلص المشرق العربى فى سوريا ولبنان من السيادة الفرنسية على مقدراته ، وكان موعد انعقاد الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية فى ١٧ مارس ١٩٤٧ وعهد الى اللجنة السياسية التى تالفت فى أول اجتماعات الدورة من وزراء خارجية الدول العربية بمناقشة المسائل المعروضة على الجامعة ومنها القضية المصرية .

وكانت سوريا ولبنان قد عرضتا من قبل قيامهما بالوساطة بين مصر وانجلترا لحل المشكلة دون تدويلها ، وكانت المملكة العربية السعودية مستعدة هي الأخرى للقيام بهذه الوساطة ، لكن الحكومة المصرية لم تكن راغبة في قبول أية وساطة وأبقت أنه لا حل إلا بمجابهة الطرف الآخر في المشكلة ، متأثرة إلى حد كبير باتجاهات الرأي العام المصري (١٨) .

وكانت الدول العربية تؤمن إيماناً راسخاً بأن عدم تأييدها لمصر في قضيتها — رغم عدم قبولها الوساطة مع إنجلترا — هو القضاء المبكر على جامعة الدول العربية الناشئة حيث أن مصر هي عماد هذه الجامعة ومصدر قوتها ولذا فقد نتج عن اجتماع الجامعة أن أيدت الدول العربية موقف مصر تأييداً واضحاً نحو طلبها لجلاء القوات البريطانية عن وادي النيل ووُخِدة هذا الوادي (١٩) .

وتلقى حينئذ التقرائش باشا تقريراً من محمود حسن باشا سفير مصر بواشنطن جاء فيه : « ان قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية وقد فرغ الآن من مسألة اليونان قد عاد بوجه اهتمامه إلى الخلاف بين مصر وبريطانيا ... » (١٩) وكان التعرف على وجهة النظر الأمريكية من القضية المصرية من الضرورة بمكان لأن التشدد البريطاني أزاء مطالب مصر يستند إلى دعم الموقف الأمريكي والتنسيق بينهما لتنفيذ مآربهما في المنطقة .

فبريطانيا تتردد في تنفيذ وعدها بالجلاء وسحب قواتها من مصر ، وقد صرح بينن بأن معاهدة ١٩٣٦ باقية وأنه أصبح من الأمور الحيوية للإمبراطورية البريطانية وللسلام العالمي ألا يحدث أي تغيير في هذه المنطقة المهمة من العالم (٢٠) ، وانجلترا تقف على أهمية الاستعداد للدفاع في أي وقت عن الطريق الحيوي

لاقتصادياتها ، وضرورة حماية طرق مواصلاتها نحو بترول الشرق الأوسط (٢١) .

أما الموقف الأمريكي فإنه يعتمد على الحلول الجزئى تدريجيا محل النفوذ البريطانى فى المنطقة بعد التدخل الواضح للولايات المتحدة فى مشكلة فلسطين ، وأنها لن تسمح بوقوع هذه المنطقة الحيوية التى يعتبر بترولها ضروريا للأسطول الأمريكى فى أى عملية حربية فى منطقة النفوذ السوفيتى (٢٢) .

وفى الوقت نفسه حاول الساسة المصريون المسافرين الى نيويورك لعرض القضية المصرية على الأمم المتحدة الاتصال بحكومة الولايات المتحدة لتوثيق الروابط السياسية والاقتصادية معها وعرض وجهة النظر المصرية ، وصرح النقراشى فور وصوله الى نيويورك قائلا : « اثنى على ثقة بأن أمريكا ستهتم بالجهود التى يبذلها المصريون للظفر بسيادتهم وسلامة أراضيهم » (٢٣) .

### ٣ - بيان النقراشى ومناقشة القضية :

وبدأت أولى جلسات مجلس الأمن لمناقشة قضية الجلاء ووحدة وادى النيل فى صباح الخامس من أغسطس ١٩٤٧ حيث التى رئيس الوزراء المصرى محمود فهمى النقراشى باشا أول بيان مطول موجه حديثه الى رئيس المجلس معبرا عن ثقة الحكومة المصرية فى هيئة الأمم المتحدة وانصافها وأن يتم تسوية النزاع القائم بين حكومته والمملكة المتحدة بمعونة مجلس الأمن طبقا لنص المادتين ٣٥ و ٣٧ من ميثاق الهيئة الذى يعطى للدول الصغيرة الحق فى الاختصاص أمامها على أساس من المساواة التامة بين الدول .

ووصف النقراشى النزاع المعروض أمام الأعضاء بأنه يتناول مصالح دولتين غير متكافئتين فهو بالنسبة لمصر يتعرض لكيانها

ذاته لأنها دولة ذات سيادة ، أما بالنسبة لبريطانيا العظمى فهو لا يعدو أن يكون مسألة عارضة لامبراطورية مترامية الأطراف .

وأكد رئيس الوزراء المصرى على أن استمرار الاحتلال البريطانى لمصر وما تفرع عنه من التدخل فى شئونها الداخلية لا يؤدى للخلاف بين الحكومتين فقط بل انه يخلق حالة من العداء المستمر بين الشعب المصرى وجنود الاحتلال وأن استمرار احتلال مصر سيؤدى الى الاضطراب الدولى وتهديد دعائم السلم والأمن الدولى ، فمصر لم تدخر وسعاً فى سبيل تسوية هذا النزاع قبل اللجوء لمجلس الأمن ، وقد ناصرت قضية الحلفاء أثناء الحرب ، ووقفت الى جانب بريطانيا حتى حالفها النصر .

فلما وضعت الحرب أوزارها كانت مصر تترقب فى ثقة المبادرة الى فك القيود التى تحد من حقوقها بوصفها دولة حرة ذات سيادة وحاولت تسوية المسائل المختلف عليها بينها وبين المملكة المتحدة من خلال محادثات ودية وطلبت الدخول فى مفاوضات بقصد توجيه علاقتها توجيهاً جديداً على ضوء المبادئ الجديدة التى أقامها ميثاق الأمم المتحدة ولم يتم توقيع معاهدة ١٩٣٦ الا تحت ظروف دولية لم يعد لها وجود الآن .

أما وقد زالت هذه الظروف فان المعاهدة ينبغى اعتبارها قد استنفدت أغراضها ومصر ترفض تمسك بريطانيا ببقاء قواعدها العسكرية فى البلاد « ليس فقط لما تنطوى عليه من انتقاص لسيادة مصر واستقلالها ، بل كذلك لمجافاتها لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ الدفاع الجماعى » .

وقد وعدت بريطانيا فى ٧ مايو ١٩٤٦ عن استعدادها لاجلاء قواتها من مصر ، لكنها تقدمت فى ٣١ مايو ١٩٤٦ بمشروع معاهدة تحالف أرفق بها مشروع لمعاهدة عسكرية لا تختلف كثيراً عما جاء من قيود فى معاهدة ١٩٣٦ .

كنا أن مشروع معاهدة صدقي - بيغن قد فشل نتيجة التعارض الواضح بين وجهتي النظر المصرية والبريطانية وعلى الإخص في مسألة السودان ، ذلك أن بريطانيا قد حاولت منذ بدء المفاوضات أن تفرض على مصر ثوبا لاقتضاء حقها الطبيعي في الجلاء وهو « التحالف » باهظ الثمن مع ضمان استمرار النظام الإداري للسودان طبقا لاتفاقية ١٨٩٩ التي تمكنت بريطانيا تحت مظلتها من الأفراد بحكم السودان وأهدار حقوق مصر ، وأصررت على أن يمنع السودانيون حق تقرير الانفصال عن مصر مستقبلا، مع أن الأمر لا يعدو أن يكون مسألة داخلية بين مصر والسودان (٢٤) .

وأردف النقراشي قائلا إن مصر قضت عاما كاملا لتلمس السبل نحو تسوية سلمية ودية ، فلم تدع بابا ممكنا الا طرقتها ، لكنها كانت تصطدم دائما بإصرار بريطانيا وعنادها ، وإزاء ذلك وبالإضافة الى عوازل الاضطراب القائمة في الشرق الأوسط وبغية الوصول الى تسوية سلمية عادلة ، فقد رغبت مصر الأمر للمجلس تنفيذ لما التزمت به من أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وقال النقراشي : « نحن نطالب بوقف مزاعم التوسع الاستعماري في القرن التاسع عشر ، ونطلب من مجلس الأمن أن يؤكد أن العالم قد تقدم في القرن العشرين ، وأن يقرر إجلاء القوات البريطانية عن وادي النيل مصره وسودانه جلاء تاما غير مشروط وانتهاء النظام الإداري للسودان منذ ١٨٩٩ » .

كما استعرض تاريخ الاستعمار البريطاني في وادي النيل منذ خمسة وستين عاما كخطوة على طريق التوسع الاستعماري المبيت نحو مصر منذ حملة بونابرت وحرص بريطانيا على الوقوف أمام تحرير البلاد واستقلالها في عهد محمد علي ، وعدم شرعية الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ وخرقه لمعاهدة لندن ١٨٤٠

وما تلاها من اتفاقات دولية أقرت فيها الدول وضع مصر السياسى  
وكهات سلامة أراضيها .

كما أن بريطانيا زعمت حينئذ أن هذا الاحتلال ما هو الا إجراء  
موقوت لم يقصد به الا مواجهة ضرورات عاجلة وسينتهى فى  
أقرب فرصة ممكنة كما أفضى بذلك مستر جلاستون رئيس وزراء  
بريطانيا فى مجلس العموم فى ١٠ أغسطس ١٨٨٢ ، ولما قامت  
الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ أعلنت بريطانيا حمايتها على  
مصر وبعد انتهاء الحرب وتحت ضغط الثورة الوطنية المصرية  
أصدرت بريطانيا تصريحاً من جانب واحد سنة ١٩٢٢ أعلنت فيه  
الغاء الحاية واستقلال مصر الذى أقرن بتحفظات أربعة ، وأمكن  
بذلك للتوسع الاستعماري أن يستمر .

وبرغم التاريخ الطويل للمفاوضات المتعاقبة بين مصر  
وبريطانيا (٢٥) ، فإنها حرصت على أن تكفل مركزاً متميزاً لمفدوها  
السامى فى مصر وأن يظل محتفظاً بقوة عسكرية داخل الاراضى  
المصرية تكفل حماية المواصلات الامبراطورية الى أن وقعت معاهدة  
١٩٣٦ حيث كانت الاحوال الدولية مضطربة .

وقد تحقق الخطر الذى أبرمت المعاهدة لمواجهة بعد ثلاث  
سنوات من توقيعها بنشوب الحرب العالمية الثانية ، وأكد  
النقراش على أن مصر يحق لها اليوم أن تباشر حقوقها فى السيادة  
كاملة (٢٦) وأضاف بأننا نود الرجوع لميثاق الهيئة لحل نزاعنا مع  
بريطانيا ، الذى ينص على مبدأ مساواة جميع الأعضاء فى  
السيادة .

ومصر اذ تتمسك بكل معانى هذه المساواة لا ترضى التنازل  
عن « أى جزء من سيادتها » وأن احتلال دولة من الأعضاء لأراضى  
دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة إحتلالاً عسكرياً فى زمن السلم  
وبغير رضائها ، إنما هو إخلال بمبدأ المساواة فى السيادة .

وفي ظل نظام الأمن الجماعى الذى نص عليه الميثاق لأعضاء الجماعة الدولية لا يجوز أن يحتل عضو أراضى تابعة لعضو آخر احتلالا عسكريا ، ومصر حريصة كل الحرص على أن تؤدي واجيها نحو الأمن الجماعى لجميع الدول لا كدولة تابعة لغيرها بل كدولة ذات سيادة وعلى أساس المساواة ، « لقد اخترنا الميثاق سندنا وعبادنا » ، ونحن نستند للسوابق التى وضعتها الأمم المتحدة ممثلة فى مجلس الأمن ذاته فى قضية إيران واليونان وسوريا ولبنان ، وما قرره الجمعية العامة بوضوح حينما أصدرت قرارا جماعيا فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ ، أبرزت فيه مدى مخالفة الاحتلال العسكرى لأغراض الميثاق وأهدافه ولبدأ الدفاع الجماعى ، وأوصت فيه بسحب القوات العسكرية الأجنبية من أراضى الدول الأعضاء « بغير رضائها الصادر عن حرية وفى صورة علنية تشمله معاهدات أو اتفاقات متلائمة مع أحكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية » ومثل هذا الرضاء عن الاحتلال البريطانى لم يصدر عن مصر قط .

وان معاهدة ١٩٣٦ لا تعبر عن رضاء مصر الحر وأنها جاءت مناقضة لأحكام اتفاقات دولية فضلا عن كونها لا تتلاءم مع أحكام الميثاق ، اذ لم تكن طرفا حرا عند إبرام هذه المعاهدة ، ذلك أن القوات البريطانية كانت تحتل أراضيها .

فضلا عن أن الجانب البريطانى لم يدع عند المفاوضات المصريين مجالاً للشك فيما يترتب من نتائج عند رفضهم التسليم بمطالبات بريطانيا فقد وجه المندوب السامى البريطانى الى ملك مصر ، ورئيس وزرائها مذكرة شفوية جاء فيها « أن الاخفاق فى عقد اتفاق قد تترتب عليه نتائج جدية ، وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة بحق إعادة النظر فى سياستها نحو مصر » (٢٧) .



وقد خرقت المعاهدة اتفاقاً مهماً يعتبر جزءاً من القانون العام الأوروبي هو اتفاقية قناة السويس الدولية المبرمة في الاستانة في ١٩ أكتوبر ١٨٨٨ والتي وقعتا تركيا بالنيابة عن مصر مع الدول الأوروبية ، وتقوم على مبادئ أساسيين :

ينص أحدهما على أن القناة طريق دولي للمواصلات للأمم جميعها على أساس المساواة وقت السلم والحرب على السواء .

وينص الآخر على أن مسئولية الدفاع عن هذا الطريق الحيوى تقع على عاتق مصر ، وانفراد بريطانيا بحق الدفاع عن قناة السويس باعتبارها طريقاً رئيسياً للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية وادعاء الانجليز حق الدفاع عن القناة بمفردهم ذلك لا يتفق مع مبادئ العالمية والمساواة والحيادة التى نصت عليها اتفاقية الاستانة .

والمعاهدة بالاضافة الى ذلك لا تتفق مع أحكام الميثاق فبريطانيا تسعى الى ايجاد تحالف أبدى معها لا يتلاءم وطبيعة الدور الذى تنهض به دولة من اعضاء الامم المتحدة ، وهذا التحالف لا يقوم على التكافؤ بل تريده بريطانيا تحالفاً يحقق لها الازعان الدائم من جانب الطرف الآخر لتحقيق اهدافها الاستعمارية . ولا بد لمصر ان تمكن من القيام بالتزاماتها الدولية وتحمل نصيبها في حفظ السلم والأمن الدولى ، وقال النقراشى : نحن مستعدون للدخول فى أى اتفاق خاص طبقاً لما نصت عليه المادتان ٤٣ و ١٠٦ من الميثاق .

اما عن مسألة السودان فان الادارة البريطانية فى السودان لا يمكن تفهمها من الناحيتين المنطقية والتاريخية الا على ضوء الاحتلال البريطانى لمصر « ان مصر والسودان قطر واحد من الناحية الطبيعية » والحد الفاصل بينهما حد صناعى (٢٨) ، وان كل محاولة لفصم هذه الوحدة انما هى مقاومة لمشئمة الطبيعة

واحكامها ، وشطرا الوادى بشكلان وحدة اقتصادية واحدة يكمل  
كل منهما الآخر .

ولم يكن نهر النيل هو المصدر المشترك لحياة ابناء الوادى  
منحسب بل انه منذ فجر التاريخ كان سبيلا لنفاذ المدنية الى قلب  
أفريقيا وعن طريقه امتدت الثقافة الاسلامية الى السودان منذ  
مئات السنين ، وقد توغل التأثير المصرى فى السودان بصورة  
سلمية عن طريق الزواج والامتزاج ، فان المبادئ الاسلامية  
لا تعرف التمييز الجنىسى أو الاجتماعى ، وهذا التوغل ليس من  
فعل الحكومات بقدر ما هو نتيجة لفعل قوى الطبيعة المساعدة  
على الوحدة . .

كذلك فان وحدة اللغة والثقافة بين أبناء الوادى رسمت جيلا  
بعد جيل فأصبحت تراثهم الذى مهد السبيل الى تحقيق هذه الوحدة  
فى القرن التاسع عشر على يد محمد على (٢٩) .

ووحدة وادى النيل السياسية تتمثل فى ثلاثة مظاهر ، فمس  
الناحية الدولية تجلت هذه الوحدة منذ سنة ١٨٤٠ فى الفرمانات  
التي أقرتها اتفاقات دولية ، ومن الناحية الدستورية كان مظهرها  
تلك القوانين النظامية التي صدرت فى سنتى ١٨٧٩ ر ١٨٨٢  
وتنص على تمثيل السودان فى البرلمان المصرى شأنه فى ذلك شأن  
بإبقى إلمديريات المصرية .

أما من الناحية الادارية فقد جعلت النظم المالية والقضائية  
فى السودان والمصالح المختلفة فيه تابعة مباشرة للوزارات المختصة  
فى القاهرة مثلها فى ذلك مثل مثيلاتها فى مصر .

وقد فتحت الحكم المصرى أبواب السودان للحضارة الحديثة ،  
وحل النظام والرخاء فيه محل الاضطراب والفوضى وكما ورد فى

تقرير المندوب المالى البريطانى فى سنة ١٨٧٦ م « أن الحكم المصرى قد أحال الصحراء أرضا غنية أهلة بالسكان » . واستشهد النقراشى بالرحالة العديدين الذين جابوا السودان ومنهم شهادة سير صمويل بيكر الذى قال سنة ١٨٧٤ : « كانت جميع القبائل لا تنفك تحارب بعضها بعضاً ، ولم يكن هناك حكم أو قانسون وكانت أبواب البلاد كلها موصدة فى وجه الأوروبيين » وأضاف بيكر : « أما الآن فإن التنقل فى السودان لا يعد أخطر من السير فى حديقة هايد بارك » (٣٠) .

وأثناء ثورة المهدي عملت بريطانيا على تنفيذ أطماعها فى وادى النيل منذ احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ والسيطرة على السودان فانتهزت فرصة قيامه بثورته الدينية (٣١) فقامت بتسريح الجيش المصرى وألزمت مصر بالانسحاب الكامل من السودان ولم يكن له ما يبرره ولم يكن لمصر خيار فإن حرص بريطانيا على اخراج القوات المصرية من السودان بلغ حد أن أصدر لورد جرانفيل أمره بأقالة الوزراء المصريين الذين لا يرتضون تنفيذ هذه السياسة ورفض شريف باشا رئيس وزراء مصر حينئذ أن يذعن لهذا الأمر فاستقال محتجاً على الضغط البريطانى . وتلا ذلك ما يسميه الانجليز بإعادة فتح السودان .

ففى سنة ١٨٩٦ قاد كتشنر جيشاً مصريةً الى السودان باسم خديو مصر ، ثم وقع حادث فاشودة فى سنة ١٨٩٨ فتمسك كتشنر بالسيادة المصرية على السودان . والواقع أن بريطانيا كانت تتذرع بحقوق مصر فى وادى النيل كلما اصطدمت فى أفريقيا ببطامع غيرها من الدول الأوروبية .

ولما كانت بريطانيا لا تستطيع أن تدعى لنفسها السيادة على السودان فلم يبق لها سوى أن تلتمس سنداً للمشاركة فى إدارته فاستغلت اشتراك بعض الوحدات البريطانية القليلة فى الجيش

المصرى تحت قيادة كتشنر، وتقدمت بها اسمنه « حقوقا ترتبت لحكومة صاحبة الجلالة بحق الفتح » لتبرير مشاركتها في ادارة السودان ووضع وفاق سنة ١٨٩٩ لتحقيق غرضها في ابتداع نظام يكون مصريا ويتفق مع مقتضيات العدل والسياسة البريطانية (٣٢). ودأب الايجليز على استعمال تعبير الحكم الثنائى Condominium رغم انه لم يرد في نصوص هذا الوفاق الذى لم يتعرض لموضوع السيادة على السودان بل كان مجرد اتفاق يخلو من الرسمية وقعه رئيس وزراء مصر وقنصل بريطانيا العام دون تبادل أية وثيقة من وثائق التفويض ولم تكن أحكامه محل تصديق ولم يعرض لموافقة المجالس التشريعية .

وجمع هذا الوفاق السلطات العسكرية والمدنية في يد الحاكم العام الذى منحه وقت السلم حكما عسكريا فرديا غير محدود تعينه الحكومة المصرية بناء على اقتراح الحكومة البريطانية ، بينما الوفاق ليس فيه ما يمنع من أن يكون الحاكم العام مصريا فقد جرى العرف أن يكون دائما بريطانيا وجميع الموظفين الكبار معاونين له من الانجليز بل ان مساعدتهم من حكام الأقاليم ووكلائهم والمفتشين الذين يعينهم الحاكم العام كلهم من الانجليز (٣٣) .

وحاولت بريطانيا توجيه الادارة في السودان لمصلحتها واغفال حقوق مصر ، اذ كانت القوانين التى تصدر في السودان حتى سنة ١٩١٢ تتوقف على اقرار الحكومة المصرية لها طبقا للوفاق ، ولكن الحاكم العام أقدم منذ هذا التاريخ أكثر من مرة على اصدار قوانين دون أن يحيط الحكومة المصرية علما بها .

وفي سنة ١٩٢٣ وحينما وضع الدستور المصرى تدخل المندوب السامى البريطانى بالضغط والتهديد لرفع عبارة ( مملك مصر

والسودان ) التى أعدت لقباً للملك وأصر على أن يكتفى بتلقيه  
بـ ( ملك مصر ) .

ثم حانت الفرصة التى طال انتظارها لجعل السيطرة  
البريطانية على السودان تامة ولوضع حد للإدارة المشتركة طبقا  
لاتفاقية ١٨٩٩ فاستغلت حادث مقتل سردار الجيش المصرى  
وحاكم عام السودان سنة ١٩٢٤ ولم تكف باعتذار مصر الرسمى  
عن الحادث بل طالبت بتعويض بلغ نصف مليون جنيه مع سحب  
جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان فى  
ظرف أربع وعشرين ساعة وإطلاق يد بريطانيا فى مياه النيل ،  
وكان هذا الاجراء مهينا للحكومة المصرية اذ رفضت الاذعان لهذه  
المطالب فقام الانجليز باحتلال جمرک الاسكندرية للضغط على مصر  
التي اضطرت لسحب قواتها من السودان حقنا للدماء ، وبقيت  
نابذة عنه حتى أعيدت بعض الوحدات المصرية الى ثكناتها  
بالسودان بعد معاهدة ١٩٣٦ (٣٤) .

اما عن الادارة الانجليزية فى السودان ، فقد استغل الانجليز  
سلطانهم لخدمة مصالحهم الاستعمارية عن طريق الادارة وبقيت  
الاحكام العرفية سارية فى البلاد فحاولوا عزل السودان عن  
العالم الخارجى ومصر بالذات ، ومنعت تواجد قنصل اجنبى واحد  
او وكيل قنصل فى السودان .

بل ان الحكومة المصرية فى القاهرة اتجسد مشقة كبيرة فى  
الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية فى السودان رغم  
أحقيتها فى ذلك ، وعملت السياسة البريطانية على اضعاف  
الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان فعمدت الى تحويل التيار  
التجارى عن طريقه الطبيعى التقليدى الى الشمال وتوجيهه الى  
موانئ البحر الاحمر فتدهورت مدن الشمال السودانى وتأثرت  
واردات السودان من مصر .

كما أن الانجليز بصدد محاولات فصل السودان وعزله عن مصر توسلوا بالدعاية والبطش لاسكات جموع السودانيين المنادين بالوحدة مع مصر فقد قبضوا على نائب رئيس الوفد السوداني الذين يدين بالوحدة واعتقلوه ، ولما أراد بعض المحامين المصريين أن يتولوا الدفاع عنه منعتهم الادارة من دخول السودان . والصحافة لا وجود لها في السودان . فالرأى العام مقيد بالرقابة المفروضة على الصحف المصرية والسودانية وقد صودرت ثلاث صحف في عام ١٩٤٥ (٣٥) . كما أوقف السكرتير الادارى للحاكم العام صحف السودان عن الصدور لأجل غير مسمى في عام ١٩٤٧ (٣٦) .

كما منعت بريطانيا الدعاء التقليدى في المساجد اثناء خطب الجمعة للوالى الشرعى ملك مصر ، وعاشت هجرة المصريين للسودان وأبعدتهم تدريجا عن الوظائف وعزلت العلاقات الثقافية بين البلدين ، وحرمت أبناء السودان من خريجي الجامعات المصرية من التوظيف لدى حكومة السودان .

كما انكرت بريطانيا على المصريين التعيين في مناصب قضاى القضاة وهو منصب دينى يرمز الى الروابط الروحية التى تجمع شعب مصر والسودان ، وحاولوا خلق جنسية سودانية مستقلة . والانجليز بطبيعتهم اللغوية والثقافية وتقاليدهم الدينية غرباء عن السودانيين ولا يصلحون « اطلاقا » لتوجيه البلاد فى سبيل الرقى ولكنهم مع ذلك يحاولون فرض ارادتهم ويعملون على عرقلة توثيق روابط الوحدة ومحاولة هدمها بتشجيع الأقليات ونزعاتها الانفصالية لتظل البلاد فى حالة من التأخر والشقاق .

وكما حاولوا فصل السودان عن مصر ، عملوا على تقسيم السودان ذاته بفصل جنوبه عن شماله ، وقد عبر السكرتير الادارى للحكومة السودانية عن هذه السياسة بقوله : « أن

سياستنا تهدف الى ايجاد نظام حكم ذاتى فى الجنوب يمكن أن يفصل  
عن الشمال ويستقل عنه » .

ومن التدابير التى اتخذت فى تنفيذ هذه الخطة : حظر الدخول  
الى المديرية الجنوبية ومعاملة أهل الشمال القاطنين فى الجنوب  
معاملة مجحفة ومحاربة اللغة العربية وتحريم الزواج بين الشماليين  
والجنوبيين .

كذلك أنشئ مجلس استشارى خاص لشمال السودان خدمة  
للأغراض الاستعمارية لانتظروا التى تعد العدة لخلق مقاطعة  
جنوبية يمكن ضمها الى أفريقيا الشرقية البريطانية ، وإشاعة  
الدعايات التى تصور مطالبة مصر بوحدة وادى النيل على أنها  
فكرة استعمارية مصرية (٣٧) .

وقال النقراشي باشا : « اننا نطلب الى مجلس الأمن أن يقرر  
إنهاء الإدارة البريطانية فى السودان ، أما الذى يقوم مقام هذه  
الإدارة فأمر يقرره شعب وادى النيل وحده . . . أن قضية السودان  
قضية داخلية ونحن نفكر على البريطانيين حق التحدث باسم  
السودانيين ولسنا فى حاجة الى معونتهم فى مواجهة هذا الأمر . .  
أن تدخل بريطانيا فى شئوننا مضر بمصالح المصريين والسودانيين  
على السواء ، وهو إنكار للوحدة التى أرادتھا الطبيعة لوادى  
النيل » (٣٨) وأن استمرار النزاع بين مصر وبريطانيا يعرض  
السلم والأمن الدولى للخطر وأن الشعب المصرى ليغضب أشد  
الغضب لاستمرار بقاء القوات البريطانية على أرضه « ولا شك  
عندى أن العالم كله يقدر الأخطار التى تحيق بالسلم والأمن من  
جاء الحالة فى الشرق الأوسط » .

وفى نهاية خطابه قال رئيس وزراء مصر : « انها نحن  
نسعى يا جناب الرئيس الى أداء نصيبنا فى حفظ السلم والأمن ،

نسعى الى الاضطلاع بمسئولياتنا نحو شركائنا في الجامعة العربية وزملائنا من أعضاء الأمم المتحدة على أن تضطلع بذلك جميعه على أساس المساواة في السيادة لا على أساس التبعية لدولة أخرى » .

« ان مصر القوية المتحدة مع السودان لقادرة على تعزيز السلم في الشرق الأوسط. فنتوطد بذلك أسباب الأمن الدولي » وكما قال اللورد كرومر ان الحولة النى تتحكم في أعالي النيل تكون مصر في قبضتها . ودعا النقراشى الى معونة الهيئة في تحقيق قيام مصر بالتزاماتها واضطلاعها بتبعاتها بجلاء القوات الأجنبية عن مصر ، وانهاء الادارة الأجنبية الانصالية . واختتم خطابه قائلا : جناب الرئيس : « ان قضيتنا عانلة ، هذا يقيننا ، وانا لم نلجأ الى ساحتكم سدى ، هذا عهدنا ، وان بمبادئ الميثاق ايماننا » ( ٣٩ ) .

#### ٤ - الرد البريطاني :

وفي الجلسة المسائية لنفس اليوم ( ٥ أغسطس ) تولى السير الكسندر كادوجان رئيس الوفد البريطانى في الأمم المتحدة مهمة الرد على شكوى مصر لمجلس الأمن بشأن الجلاء التام عن وادى النيل وانهاء النظام الادارى القائم في السودان ( ٤٠ ) ، قائلا ان مطلبى مصر يتعلقان بأمور. تضمنتها معاهدة ١٩٣٦ طبقاً للمادة الثامنة وملحقاتها التى تنص على بقاء قوات بريطانية محددة على أرض مصر بالقرب من قناة السويس ، كما أن المادة الحادية عشرة تنص على استمرار النظام الادارى الحالى في السودان ، كما ينص أحد بنود هذه المادة على وجود قوات بريطانية ومصرية بالسودان .

وتهمك كادوجان بالمادة السادسة عشرة من المعاهدة التى تنص على أنه ليس لاي من طرفيها المتعاقدين الحق في طلب



تعديلها قبل انقضاء تسع سنوات وعلى الرغم من أن المادة نفسها تنص على إمكان قيام مفاوضات برضاء الطرفين بعد مرور عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة بدءاً من ديسمبر ١٩٤٦ للاتفاق على ما يريانه من تعديل في شروطها حسب الظروف القائمة في حينه .

وهذا التعديل ما هو الا اجراء يتم برضاء الطرفين معاً فقامت حكومة المملكة المتحدة تلبية لرغبة الحكومة المصرية بالتفاوض معها لتعديل المعاهدة قبل انقضاء السنوات العشر ببضعة اشهر مما نتج عنه توقيع اتفاقية بالأحرف الأولى بين صدقي باشا رئيس الوزارة المصرية ، ومستر بيغن وزير خارجية بريطانيا في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ رفضها الجانب المصرى ، رغم أن المعاهدة تنص على جلاء الانجليز عن مصر مع حلول اليوم الأول من سبتمبر ١٩٤٩ .

وبالفعل بدأت ترتيبات الجلاء عن الدلتا والقاهرة والاسكندرية في ٣١ مارس من العام نفسه رغم رفض الحكومة المصرية لمعاهدة صدقي — بيغن بسبب الاختلاف بشأن السودان وحق السودانيين في اختبار النظام المستقبلى لهم واعدادهم للحكم الذاتى (٤١) .

وكان رأى انجلترا انه حينما يتم اعداد السودانيين للحكم الذاتى يجب أن يترك لهم حرية الاختيار مستقبلا في الاندماج مع مصر تحت تاج مشترك أو الاستقلال ببلادهم دون ارتباط بالاتحاد مع مصر أو غيرها (٤٢) ، وكان ذلك هو تفسير الحكومة البريطانية بشأن النص الخاص بالسودان في معاهدة صدقي بيغن ، واتهم السير كادوجان مصر بأنها غير مستعدة لمنح السودانيين الاستقلال التام على الرغم من أن بريطانيا منحت مصر ذاتها الاستقلال من خلال تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بعد تخليصها من السيادة العثمانية .

وأكد المندوب البريطاني على أن مجلس الأمن لا يمكنه التدخل لتعديل معاهدة ١٩٣٦ الملزمة لطرفيها الموقعين عليها برضاها وهي نافذة المفعول حتى عام ١٩٥٦ إذ أنها لا تعدل إلا بمفاوضات ثنائية وبطريقة يقبلها الطرفان لأن المادة الأولى من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تنص على تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ولعل مبدأ احترام الاتفاقيات *Pacta Sunt Servanda* هو أهم مبدأ من مبادئ القانون الدولي ، وعلى مجلس الأمن أن يعترف بهذه الحقيقة ويتخذ قراره بشطب مسألة عرض القضية من جدول أعماله ، وإذا كانت مصر ترى أن هذا النزاع سيؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدولي فلأنها تعترم اتخاذ تدابير تؤدي لهذا التهديد بدلا من قبولها لمعاهدة ألزمت نفسها بها ، وعليها الوفاء بالتزاماتها الدولية ، ومسألة النزاع في استمرار صحة المعاهدة هي مسألة قانونية تحس الحكومة المصرية بضعف حججها أمام قوة أسانيدها .

واتهم كادوجان الوفد المصري بأنه غير واثق من صحة تضييته قانونا ، وأنه يحاول جعلها غامضة محاولا سرد تاريخ العلاقات المصرية - الانجليزية منذ سنة ١٨٨٢ م وأظهر مسلك بريطانيا في السودان في صورة غير محببة ، وبقدر مصداقية الحجج المصرية من عدمه فأنها لا تتصل بموضوع النزاع وأن إنجلترا « فخورة بمسلكها وماضيها في مصر والسودان » (٤٣) .

وإذا كان رئيس الوزراء المصري قد أشار إلى أن المعاهدة قد استنفدت أغراضها ولا تلزم مصر وأنها تناقض ميثاق الأمم المتحدة طبقا للبادة ( ١٠٣ ) التي تنص على أنه « في حالة التعارض بين التزامات أعضاء الأمم المتحدة بمقتضى الميثاق الحالي والتزاماتها بمقتضى أى اتفاق دولى آخر فإن التزاماتها بمقتضى الميثاق الحالي تكون لها الكفة الراجحة » .

« فقد أغفل أن المعاهدة حلت محل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ،  
ذلك التصريح الذى منح مصر الاستقلال بعد إلغاء نظام الحماية  
الذى بموجبها خلفت إنجلترا أنجلترا تركيا فى سيادتها على مصر ،  
وعليه فإن إنجلترا احتفظت لنفسها ببعض الحقوق الناتجة من  
بقاء الحالة كما هى

« ولا شك أن المعاهدة عملت على تصفية النقاط الأربع التى  
احتفظت بريطانيا بها لنفسها فى التصريح ( !! ) ولا يمكن وصف  
القوات البريطانية المتواجدة بمصر بأنها جيش احتلال مثلما كانت  
سنة ١٨٨٢ اذ سمحت المعاهدة قانونا بوجود تلك القوات فى  
إمكان محددة للدفاع عن مصر ضد أى اعتداء خارجى » (٤٤) .

واستعرض كادوجان المميزات التى حصلت عليها مصر من  
خلال المعاهدة وعن السودان فقال أنه لولا مساعدة بريطانيا الحربية  
تحت قيادة كتشنر لما استطاعت مصر استعادة السودان حيث  
وافقت على استمرار إدارة السودان طبقا لاتفاقية ١٨٩٩ م ،  
وأنه لا يوافق على وصف الاحتلال البريطانى لمصر بأنه « غير  
مشروع » ويرر دوافع هذا الاحتلال بأنه جاء نتيجة للحفاظ على  
أرواح المسيحيين والأوروبيين التى أصبحت مهددة بسبب الفوضى  
الحكومية والإدارة المصرية والثورة العسكرية ضد الخديو الذى  
طلب « مساعدتنا » (٤٥) .

وأضاف كادوجان أن الاحتلال له كثير من السجايا التى أتت  
مصر حيث أقيم « لأول مرة فى التاريخ الحديث » تحت إرشاد  
الإنجليز نظام إدارى وسلطة قضائية ، وأصلحت الحالة المالية  
المضطربة للبلاد « وأقيمت المشروعات العظيمة على النيل » .  
ويؤكد على أن ادعاء مصر بأن نصوص معاهدة ١٩٣٦ قد استنفدت  
أغراضها لا أساس له من الصحة ونفى بشدة بأن سياسة حكومته  
فى السودان ترمى الى فصله عن مصر بتشويه سمعة مصر

والمصريين لدى أبناء الجنوب وبذر بنور الفرقة بينهما ومحاولة  
اثارة الحركات الانفصالية بالسودان .

وقد ثبتت فائدة الشروط الخاصة بالتحالف في هذه المعاهدة  
سواء لمصر أو للمملكة المتحدة وحلفائها في الحرب الأخيرة نظراً  
لأهمية موقع مصر الذي كان من المتوقع أن يصبح مسرحاً من  
مسارح هذه الحرب وقد كان ، « وأن مصر خرجت من الحرب  
اغنى مما كانت عليه سليمة لم يمسه شيء » ( ١١ ) والمعاهدة  
لم تنقد أهميتها للآن فهي لا تتعارض في نصوصها مع نص المادة  
( ٥٢ ) من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالدفاع الجماعي ،  
والحكومة البريطانية ترى ضرورة استمرار اجراءات الدفاع  
المتبادل مع مصر من خلال هذه المعاهدة في ظل الظروف الدولية  
الراهنة ، وأنه لكي تلغى عملاً بمبدأ تغير الظروف الراهنة  
*Rebus Sic Stantibus* » يجب اتفاق الطرفين المتعاقدين  
لأنه لا توجد سابقة دولية عن إلغاء معاهدة من جانب محكمة العدل  
الدولية ومن هذا المنطلق فلا يجوز إعادة النظر في معاهدة أو  
تعديلها دون اتفاق طرفيها ، والحجج التي اثارها مصر عملاً  
بالمبدأ السابق لا تستند على أى أساس قانونى ، وما يتعلق  
بالسودان في المعاهدة لا تجوز مناقشته .

أما ما اثارته مصر من عدم جواز تواجد قوات أجنبية في  
أراضي دولة عضو بالأمم المتحدة زمن السلم بغير رضاها مما يعد  
خرقاً لمبدأ المساواة في السيادة ومناقضة لميثاق الهيئة لمخالفة ذلك  
لقرار الجمعية العامة الصادرة بالإجماع في ١٤ ديسمبر ١٩٤٦  
فإن هذا القرار لا يجعل المعاهدة تتناقض ميثاق الهيئة ومبدأ  
المساواة ، ومما ينحصر الحجة المصرية رضاؤها عن شروط المادة  
( ٨ ) من نصوص المعاهدة حيث أنها كانت حرة في اتخاذ قرارها  
بعد نصريح ١٩٢٢ . فلم تكن مصر أقل حرة في اتخاذ قرارها

حينما وافقت على معاهدة ١٩٣٦ عما كانت عليه خلال المحادثات التي جرت بينها وبين بريطانيا منذ سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٣٠ عندما رفضت الكثير من مشروعات المعاهدات دون ضغط عليها (٤٦) . وان استمرار العمل بالمعاهدة هو بلا شك فائدة للبلدين وان جميع الدول كبيرها وصغيرها تلجأ الى عقد المحالفات في الوقت الحاضر ولا تعتمد في الدفاع عن نفسها على قوتها وحدها .

ولم يخض كادوجان حجة بلاده الى نواجذها الاستراتيجي بمصر فاشار الى أن من مصلحة بريطانيا العظمى أن تقدم مصر لها المعونة عند الحاجة لتطمين على ضمان حرية الملاحة الدولية في قناة السويس ، واستشهد مندوب البريطانى بكثير من المعاهدات التي وقعت بين الدول الكبرى والصغرى على السواء .

ثم اتى الى نهاية خطابه مؤكداً على أن الأسباب والدوافع التي ساقتها مصر بشأن المطالبة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ لا تقوم على أساس بالرة ، وميثاق الأمم المتحدة ينص على مبدأ احترام المعاهدات .

ولذا فقد طالب بشطب النزاع المصرى البريطانى من جدول أعمال المجلس ، ورفض دموعى مصر نهائيا وأن تلتزم بتنفيذ تعهداتها التي نصت عليها المعاهدة لان الوفاء بالتعهدات الدولية هو احدى الدعامات التي يقوم عليها أساس « المساواة والسيادة » (٤٧) .

#### ٥ - توالى الجلسات ومشروعات الدول الأعضاء :

وبعد جلسة الافتتاح التي استعرض فيها رئيس الوزراء المصرى ورئيس وفد مصر قضية بلاده بشأن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وجلاء القوات البريطانية عن وادى النيل ، ورد رئيس الوفد

البريطاني السير الكسندر كادوجان على دعوى مصر مستندا الى  
الاساس القانونى للمعاهدة بعدم الغائها من طرف واحد ،  
توالى الجلسات والمناقشات .

غنى الجلسة النالية ( ١١ اغسطس ) حاول كادوجان  
التشكيك فيما ورد ببيان التقرائى وانه لم يتعرض لللب القضية ،  
وان مطاعنه على مسلك بريطانيا فى مصر وعن تاريخ السودان قد  
بلغت شأوا بعيداً فى « مجافاة العدالة والانصاف » ، وما جاء  
بكلامه لا يمت بصلة الى المسألة المعروضة على المجلس ، ويجب  
ألا يضيع وقت المجلس سدى فى التحدث عن الاستعمار من  
الناحيتين النظرية والفنية ، غنى خلال تلك الفترة من التاريخ  
اتجه كثير من الدول الممتلة اليوم فى مجلس الامن الى التوسع فى  
أفريقية وآسيا وما زال داخل حدودها حتى الآن بعض الأراضى  
التي استولت عليها نتيجة هذا التوسع ، وقد كانت مصر نفسها من  
الدول التي وسعت رقعة املاكها عن طريق الفتح فى مستهل  
القرن التاسع عشر بقوة السلاح على يد محمد على .

وحاول كادوجان التشكيك فى مصداقية وحدة وادى النيل  
الطبيعية والسياسية بانكاره وجود أى عامل تاريخى للوحدة بين  
مصر والسودان « فالوحدة السياسية لوادى النيل ليست  
الا خرافة » ، وعلق على كلام التقرائى بشأن هذه الوحدة  
قائلاً : ان جزءاً كبيراً من حوض النيل لا يقع فى مصر او السودان  
بل يقع فى اثيوبيا وأوغندا والكونغو البلجيكية ، وهذه الأنظار  
غالباً ما يرد عن طريقها كل مياه النيل القادمة الى السودان  
ومصر .

وان بريطانيا لم تنفرد بحكم السودان بليل وجود قبوات  
مصرية تعمل هناك بجانب القوات الانجليزية (٤٨) .

وطالب المندوب البريطانى مجلس الأمن بعدم اجابة مصر لطلبها بجلاء القوات البريطانية عن اراضيها لأن وجود هذه القوات لا يمثل « خطراً على السلم » كما يدعى وفد مصر ، بل ان المصريين هم الذين يخلقون حالة الخطر على السلم وأن مجلس الأمن لا يستطيع أن ينتهك حقوق المعاهدة وهو يشوم بأداء مهمته في ظل ميثاق الهيئة ، وعلى مجلس الأمن أن يتصرف بطريقة واحدة « سواء أكانت هناك معاهدة أم لا » .

وقال كادوجان : ان مصر ليست لها قضية على الإطلاق لتتراجع عنها ، وقد اتهمت حكومة المملكة المتحدة أمام المجلس دون مبرر ، « ان العدالة ومبادئ الميثاق تتطلبان رفض هذه القضية بكل بساطة ، وليس من العدل ابقاء هذه المسألة في جدول الأعمال لأن ذلك يدل بشكل ما على أن حكومتى مخطئة » (٤٩) .

وان التقرائى انغمس في عبارات بلاغية في خلال عرضه لبيان مصر ، فليس في الأمر شيء يتعلق بموضوع السيادة المصرية التي ذكرها (٥٠) ، وقد اضاع رئيس الوزراء المصرى وقتاً طويلاً في القاء بيان تاريخى مشكوك في دقته ، وشعرت أن من واجبى أن أصحح له بعض أخطائه ، على أنى أضيف أسفى من أنه لم يذكر في خطابه بأكمله كلمة واحدة تدل على الاعتراف بما أسدته جامعة الشعوب البريطانية وحلفائها من خدمات لمصر خلال الحرب العالمية الثانية ولم ترتكب حكومة المملكة المتحدة خطأ واحداً تجاه مصر التى يجعلها موقعها الجغرافى هدفاً استراتيجياً في أى حرب عالمية .

واكد المندوب البريطانى مرز أخرى على شرعية معاهدة التحالف ، ويجب على المجلس أن يجيب بلاده لطلبها نحو استثمارية المعاهدة فما جاء بها يقدم الاجابة الواثبة على مطالب مصر (٥٤) فليس ثمة خطر على الأمن الدولى من جراء قيام المعاهدة

الا اذا. اوجدت مصر بنفسها مثل هذا الخطر بعدم التزامها بتنفيذ ما نصت عليه المعاهدة (٥٢) .

ويعد أن عرض كلا الفريقين المتنازعين وجهتى نظرهما ، عرضت القضية لمناقشة أعضاء المجلس متقدم ممثل البرازيل يدعو مصر وانجلترا الى التفاوض لحل النزاع القائم بينهما (٥٣) وقد وصف المندوب البريطانى هذا الاقتراح بأنه لن يكون مرضياً رغم الخطاب المزن الذى القاه الممثل البرازيلى فى جلسة ٢٠ اغسطس الذى جاء فيه أن الوفد البرازيلى يزاء موقف ليس فيه خطر عاجل يهدد السلام العالمى ، ومجلس الأمن ليس لديه الحق فى التصرف نحو أى معاهدة بل أن من الأفضل أن يدع الجانبين يسويان خلافاتهما بنفسهما وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولى (٥٤) وفى حالة عدم صدور قرار حاسم بصحة المعاهدة وسريانها فيجب احالة النزاع حولها لمحكمة العدل الدولية أو فى حالة فشل المفاوضات الثنائية بين مصر وبريطانيا (٥٥) لأنه اذا سلم المجلس بما تطلبه مصر من صرف النظر عن نصوص المعاهدة التى لا تزال سارية المفعول ، فانه سيخلق بذلك سابقة خطيرة فى التعاهدات الدولية ربما تؤدى الى هدم مبدأ احترام المعاهدات وما جاء بها من التزامات وهو المبدأ الذى يقوم عليه أساس المجتمع الدولى (٥٦) .

وفى نفس الوقت صرح أرنست بيغن وزير الخارجية البريطانية أكثر من مرة استعداد بلاده لاستئناف المفاوضات مع مصر ، لكن الوفد المصرى رفض العودة لطريق المفاوضات ، كما أن النقراشى على رأس الوفد المصرى رفض هذا الاقتراح الذى ودعته مصر قبل مجيئها الى الأمم المتحدة ولن ترضى عن الجلاء ووحده وادى النيل بديلا (٥٧) .



. وأشار الممثل الصينى الى أن الحكومة البريطانية قامت بتنفيذ بروتوكول الجلاء تنفيذاً جزئياً ، فاعترض عليه المندوب البريطانى بأن حكومته قامت بتنفيذ جانب من هذا الاتفاق فى حدود الموعد المتفق عليه بين الجانبين وليس تنفيذاً جزئياً ( ٥٨ ) .

ثم تقدم الوفد البلجيكى بتعديل على مشروع القرار البرازيلى . باعتبار مسألة صحة المعاهدة من عدمها مسألة قانونية ليست من اختصاص مجلس الأمن ، وأن الطريقة الصائبة للبت فيها هى . الالتجاء الى محكمة العدل الدولية ، وهذا التعديل ينطبق تماماً على ميثاق الهيئة طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ( ١٦ ) من هذا الميثاق ، وقد لقى الاقتراح البلجيكى قبولا من الجانب البريطانى ، والح رئيس الوفد البريطانى على قبول هذا الاقتراح الذى يتناول مع وجهة نظر بلاده .

وحينئذ أعلن كل من الوفدين الأسترالى والبلجيكى عن رأيهما باستئناف المفاوضات بين مصر وبريطانيا للوصول الى تسوية مرضية لكلا الطرفين ووافق الوفد البريطانى على هذا الراى واستئناف المفاوضات حتى تكلل بالنجاح ( ٥٩ ) . وكان الجانب البريطانى يؤيد كل مشروع ينأى بالمشكلة عن ردهات مجلس الأمن لتصبح مرة ثانية قضية ثنائية يختلف عليها أو على بعض تفصيلاتها فيطول أمد البقاء الانجليزى على أرض مصر .

لكن المسبو لوبيز مندوب كولومبيا تقدم باقتراح آخر يخلف عن المشروع البرازيلى ينص على اجراء المفاوضات بين مصر وبريطانيا بشأن اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، وفى نفس الوقت تجرى مفاوضات اخرى منفصلة بين الجانبين المتنازعين تتعلق بمصير السودان وهى القضية التى لا تزال مثارا للخلاف بينهما .

ورغم أن الاقتراح الكولومبى كان متفقاً عليه قبل الاقتراح بشأنه بين ممدوح بك رياض عضو الوفد المصرى والمسبو

لوبيز المنسوب الكولومبى ، فان العضو المصرى انكر هذا الاتفاق وكذلك رفضه النقرائى باشا بشدة فيها بعد (٦٠) وكان الشطر الثانى من المشروع الكولومبى ينص على « تبادل المساعدة المجزولة فى سبيل صيانة حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامة هذه الملاحة فى وقت الحرب أو عند وشك وقوعها (٦١) » .

## ٦ - عدم التوصل لقرار وتعليق النزاع :

وعلى الرغم من التأييد العربى للموقف المصرى دوليا ممثلا آلت زعامتها للولايات المتحدة الأمريكية - والتي لم يكن موقفها مؤيداً لوجهة النظر المصرية ، بل عضدت موقف بريطانيا لاستمرار الضغط على مصر حتى تسلم فى النهاية بقبول مبدأ الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط (٦٣) ، ودفعت بذلك الدول التى تسدور فى فلكها مثل دول أمريكا اللاتينية لأن تتقدم للمجلس بمقترحات مؤيدة لوجهة النظر البريطانية وتأييد مطالبها فى عدم الجلاء عن سوريا ، إذ أعلن ممثلها فارس الخورى فى معرض حديثه بالمجلس أن بلاده ستؤيد مصر تأييداً مطلقاً فى اجابة مطالبها العادلة بالجلاء عن وادى النيل (٦٢) فان الاختلاف بات واضحاً حو الاتفاق على الوصول لصيغة قرار مناسبة ترضى الطرفين المتنازعين، نظراً للخلاف السياسى والأيدلوجى البين بين الكتلة الغربية التى مصر وعدم التصويت ضد مشروع القرار البريطانى (٦٤) ، وبين الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى التى تعاطفت مع المطالب المصرى .

وعلى أن صوتاً واحداً لم يرتفع منها عندما أكد المنسحب البريطانى أن حكومته ليس لها من هدف فى السودان الا أن تترك للسودانيين - عنقها يصلون لمرحلة الحكم الذاتى - حق اختيار النظام الذى يلائم بلادهم فى المستقبل بحرية تامة (٦٥) .

ولم تكن اتجاهات هذه الدول الممثلة في مجلس الأمن خافية على الوفد المصرى وأعضائه المحنكين الذين كانوا يعلمون مسبقاً أن فكرة إلغاء المعاهدة تراود بعض الساسة المصريين دون الرجوع لهيئة الأمم منذ مفاوضات صدقي - بيفن إلا أن صدقي باشا لم يكن يرى إلغاءها من جانب مصر وحدها ، وصار الأمر في أروقة الأمم المتحدة مرهوناً بعوامل السياسة الدولية ودوافعها لا إلى العدل المجرد عن الهوى المستند إلى أحكام الميثاق وإلى قواعد القانون الدولي (٦٦) .

ولذلك استغل المندوب البريطانى عدم الوصول إلى اتفاق حول قرار دولي يقف إلى جوار مصر وطرق على «الحديد الساخن» وطلب برفع القضية بصورة نهائية من جدول أعمال المجلس مدمياً حسن النية من جانب دولته بأن الأمل لا يزال قائماً لحل القضية بقوله : « أن المجلس لن ينفذ يديه نهائياً من المشكلة ، فمن الممكن أن تعاد إلى النظر مرة أخرى سواء بإبلاغ المجلس بنجاح المفاوضات مع مصر أو فشلها » ، وأنه إذا وجهت دعوة بسيطة للطرفين لاستئناف المفاوضات تحت اشراف المجلس ، فإنها سوف تؤدي حتماً إلى الوصول إلى « نتيجة سارة » (٦٧) .

ولم يكن هناك مفر من إيجاد حل إزاء اعتراض وفد مصر وعدم قبوله بديلاً عن اجابة مطالبه في الجلاء عن وادى النيل ووحدته ، أن تصاغ عبارات وجمل في مشروع قرار لا يحل المشكلة القائمة ولكنه يرضى غرور الجانب المصرى فقط (٦٨) .

وقد اختار أسلوباً مظهرها للدفاع عن قضية بلاده يعتمد على البلاغة الخطابية أكثر منه منطقاً يعتمد على الحجة والبرهان أمام الهيئة الدولية التى تضم دولا ذات سياسات واستراتيجيات مختلفة .

وجعل وفد مصر همه الشاغل هو اثاره المطاعن في السياسة البريطانية فلم يؤثر في قرارات أغلب الدول ، وظن النقراشي أن السبيل لكسب القضية هو قوة الأسلوب والمنطق دون الاتصالات التمهيدية والمفاوضات السياسية مع الدول الأخرى ، الى جانب أنه سافر غير مؤيد من الغالبية العظمى من الشعب المصري اذ أرسل النحاس باشا بوصفه زعيم حزب الأغلبية برقية الى السكرتير العام للأمم المتحدة (٦٩) مضمونها أن النقراشي لا يمثل الأمة المصرية (٧٠) طاعناً في شرعية الوفد المصري في الدفاع عن قضية بلاده . وفي ذات الوقت قامت المظاهرات في القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى تحتج على معاهدة ١٩٣٦ (٧١) .

وتمسك النقراشي برفضه التام لكل مفاوضة مع بريطانيا قبل أن يتم الجلاء الكامل عن وادي النيل ، ورأى اندريه جروميكو المندوب السوفيتي ، عدم سحب القضية من جدول أعمال المجلس وأن تظل معلقة لمناقشتها وإيجاد حل لها ، وأيده في رايه مسيو شيانج المندوب الصيني الذي كان لا يزال يعتقد أن بمقدور المجلس أن يجد حلاً للمسألة رغم التأييد الواضح من أغلب الدول للموقف البريطاني .

وكان من وجهة نظره أن المشكلة الحقيقية تكمن في وجود القوات البريطانية على أرض مصر ، فإذا انسحبت هذه القوات ميسر التفاوض بين الجانبين المتنازعين ، واقترح أن تجرى المفاوضات حول مسألة الجلاء دون شطب القضية على أن تبلغ نتائجها لمجلس الأمن قبل آخر ديسمبر ١٩٤٧ ، واعتقد مسيو شيانج أن مقترحاته سوف تحوز قبول الطرفين لأن انجلترا أعلنت من قبل استعدادها للجلاء عن مصر ، لكنه فوجئ بالرفض من كلا الجانبين في الوقت الذي أكد فيه النقراشي أنه لا يقبل بديلاً عن الجلاء ، وتمسك المندوب البريطاني برفضه هو الآخر ، لأن بلاده تشترط مقابل جلائها أن تستبدل بمعاهدة ١٩٣٦ معاهدة أخرى .

وانتهى الأمر بأن قرر المجلس في ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ إبقاء النزاع المصري - البريطاني مطلقاً لأجل غير مسمى وعلى الطرفين المتنازعين ولغيرهما من الأعضاء أن يقوموا بتحريك القضية من جديد في أى وقت ، وبذلك أخفقت مصر في مساهمها بالأمم المتحدة واتضح من موقف الدول الكبرى نجاه قضية الجلاء ووحدرة وادى النيل في ردهات الأمم المتحدة أن طريق المفاوضات لن يحقق الاهداف والأمانى القومية لأبناء الوادى (٧٢) .

وعاد النقراشى باشا والوفد المرافق له الى مصر في ٢٠ سبتمبر (٧٣) مقتنعا بضرورة اصلاح الأحوال الداخلية وتقوية الجيش المصرى دعامة البلاد الحقيقية لنوال حريتها واستقلالها ، وعاد الى الساحة الجماهيرية مره أخرى شعار « الجلاء بالدماء » الذى رغمه استمراراً للمطلب الوطنى القديم « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » (٧٤) .

كما اصدر النحاس باشا ثلاثة بيانات موجهة للسفير البريطانى معبراً من وجهة النظر القومية في مطالبة بريطانيا بالجلاء التام وعليها أن تتحمل المسئولية في عدم استجابتها للمطالب الشعبية ، وهاجم النقراشى لتردده وعدم مسارحته بالفناء المعاهدة قبل سفره ، مطالباً اياه بالاستقالة واستفتاء الشعب . ووجه النحاس بيانه الأخير لشعب وادى النيل قائلاً : « نظموا صفوفكم وقاتلوا عدوكم واطرحوا من يتجر باسم الوطنية أو الدين ... » ، ودعا الى المقاومة المسلحة قائلاً : « غان لم يستجب الإنجليز لطلبكم نهيتوا انفسكم لارغامهم » (٧٥) .

## هوامش الفصل الثالث

- (١) سمير المقيادى ( دكتور ) : تطور المركز الدولى للسودان ، ص ٥٦ .  
 جريدة الأمة ، عدد ٤ نوفمبر ١٩٤٧ .
- (٢) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ( الكتاب الأخضر المصرى ) ،  
 ص ١٢٢ .
- (٣) نص هذا المشروع على انه قد . « اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان بغية ضمان رفاهية السودانين وتنمية مصالحهم والعمل على اعدادهم للحكم الذاتى على أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر للفتك على أن يدخلوا فوراً فى مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودانين والى أن يبلغ السودان الحكم الذاتى تستمر اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وتظل المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ الى ١٧ من المحضر المتفق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولاً بها وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية » . رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، مصدر سابق .  
 ص ١٢٤ .
- (٤) عبد الرزاق السنهورى ( دكتور ) . قضية وادى النيل ، مصر والسودان ،  
 ص ٩٥ - ٩٦ .
- (٥) F. O. 371/63020/163929/JE 304, From Cairo to Foreign  
 Office, Sir R.I. Campbell, Telegram.  
 No. 173, dated on 10th January, 1947, Op. Cit., pp. 1-3.  
 طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ١٢٩ .
- (٦) جلال يحيى ( دكتور ) : العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية  
 الثانية ، ص ٤٥٦ .
- (٧) محمد حسين هيكل ( دكتور ) : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٢  
 ص ٥٧ - ٥٨ .

- (٨) عن نواحي العمران المصرية بالسودان لنظر :  
عبد الرحمن الرفاعي : عصر محمد علي ، ص ١٩٠ - ٢٠١ .  
Hill Richard ; Egypt in the Sudan 1820-1881, pp. 165-168 .
- (٩) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ يناير ١٩٤٧ .  
(١٠) وكان صدقي باشا قد كتب في يونيو الماضي الى الحاكم العام معترضا على سياسته في السودان وقراره بإنشاء الجمعية التشريعية دون أخذ رأي الحكومة المصرية .  
F.O. 371/53332/162929/J 2571, From Cairo to Foreign Office, Sir R.L. Campbell, No. 1038, June 7, 1946, p. 3.  
جريدة الأمة ، عدد ٤ ديسمبر ١٩٤٧ .  
(١١) بيان رئيس مجلس الوزراء بمجلس الشيوخ ، مضبطة جلسة ٢٦ يناير ١٩٤٧ .
- (١٢) رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصري عن السودان ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ .
- (١٣) المذكرة مقدمة باسم وزير الخارجية المصرية ورئيس وزرائها محمود فهمي النقراشي وموقعة في ٨ يوليو ١٩٤٧ : المصدر نفسه ، ص ١٩٠ .  
لكن الدكتور السروجي يقول أن المذكرة قدمت للأمم المتحدة في ٢٥ يناير ، كما أن الدكتورة لطيفة سالم تقول أنها رفعت لمجلس الأمن في ١٧ يونيو ١٩٤٧ :  
محمود محمود السروجي ( دكتور ) : سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، ص ٣١٥ .  
لطيفة محمد سالم ( دكتورة ) : الصحافة والحركة الوطنية المصرية ص ٩٠ .
- (١٤) صلاح عزام : وثائق مصطفى النحاس ، ص ١٤ .  
ومع ذلك فقد أنكر حزب الأمة على مصر دفاعا عن قضية الجلاء فقط دون الدفاع عن مصالح السودان وحرية أبنائه ، وهاجم اسماعيل الأزهري لسفره الى أمريكا وتصريحاته المؤيدة لموقف مصر :  
جريدة الأمة ، عددي ٢ يونية ، ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ .
- (١٥) شكوى مصر المرفوعة من رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي للسكرتير العام للأمم المتحدة في ٨ يوليو ١٩٤٧ : جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ( الكتاب الأبيض ) ، ص ٥٣٧ - ٥٣٨ .  
- رئاسة مجلس الوزراء : السودان ( الكتاب الأخضر ) ، مصدر سابق ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .

- (١٦) محمد حسين هيكل ( دكتور ) . المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٨ .  
 (١٧) عبد الفتى سعيد : أسرار السياسة المصرية فى ريع قرن ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

ومطالب حزب الأمة بجله قوات تولتى الحكم الثنائى من السودان وعدم أحقية مصر فى الدفاع عن قضية السودان : جريدة الأمة ، عددى ١٦ ، ٢٢ يوليو ١٩٤٧ .

- (١٨) محمد حسين هيكل ( دكتور ) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٥ .  
 (١٩) المرجع السابق ، ص ٦٦ - ٦٨ .  
 لدعى حزب الأمة السودانى أن بعض الدول العربية ، كالعراق والسعودية ولبنان وشرق الأردن عارضت مزاعم مصر من أن لها حقوقا بالسودان وهذا ما أضعف حجتها امام بريطانيا بمجلس الأمن . وقد سافر السيد صديق المهدي ومندوبى الجبهة الاستقلالية الى نيويورك لعرض مطالب السودانين بمعزل عن قضية وادى النيل التى تبتتها الحكومة المصرية والأحزاب السودانية المؤيدة للوحدة :

- جريدة للأمة ، اعداد ، ٢٩ يوليو ، ١٥ أغسطس ، ١٩ سبتمبر ١٩٤٧ .  
 (٢٠) الأهرام ، عدد ١٨ مايو ١٩٤٧ .  
 (٢١) Deconde, Alexanrer ; A History of American Foreign Policy, p. 289.  
 (٢٢) الأهرام ، عدد ٢٥ مايو ١٩٤٧ .  
 (٢٣) الأهرام ، عدد ٢٣ يوليو ١٩٤٧ .

(٢٤) بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء ورئيس وفد مصر امام مجلس الأمن ، بيان ٥ أغسطس ١٩٤٧ .  
 وفى نفس الوقت بعثت الجبهة الاستقلالية والحزب الجمهورى بالسودان بكتائيهما الى سكرتير عام الأمم المتحدة يطالبان باستقلال السودان عن مصر وبريطانيا والغاء الحكم الثنائى وعدم تحدث أى من الدولتين باسم السودانين أو العودة لطريق المفاوضات مرة أخرى . جريدة الأمة ، عددى ٦ و ٨ أغسطس ١٩٤٧ .

- (٢٥) المصدر السابق ، نفس البيان .  
 وعن تاريخ المفاوضات المتعاقبة بين مصر وانجلترا والعلاقة بينهما منذ عام ١٨٨٢ حتى توقيع معاهدة الجلاء عام ١٩٥٤ يمكن الرجوع الى :  
 Revue Egyptienne de droit international, Vol. 10, 1954, pp. 294-296.



- (١٦) بيانات النقراشي باشا ، المصدر السابق ، ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٢٧) المصدر السابق ، نفس الجلسة .
- (٢٨) ان حوض النيل باستثناء الهضبة الأنثروبوية يبدو سهلا واحداً منفردا نحو الشمال يخترقه النيل من خط الاستواء الى البحر المتوسط بطول أكثر من أربعة آلاف ميل « كانه شريان يحمل الدم الى سائر أجزاء الجسم » واستشهد النقراشي بمقولة تشرشل في كتابه : « حرب النهر » عن وحدة وادي النيل من ان هذا الوادي يشبه شجرة النخيل رأسها عند الدلتا وجذعها هو الرادى أما جنودها فهي فروج النيل جنوبى الخرطوم . بيان النقراشي باشا فى مجلس الأمن .  
جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- صحيفة الاهرام ، عدد ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٢٩) عبد الرحمن الرافعى . عصر محمد على ، ص ١٩٠ وما يليها .  
Hill, Richard ; Egypt in the Sudan 1820-1881, pp. 166-168.
- (٣٠) بيانات النقراشي امام مجلس الأمن ، المصدر السابق ، ص ٢٢ - ٢٣ .
- الاهرام ، عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٣١) عن ثورة المهدي انظر :  
- جلال يحيى ( دكتور ) . مصر الافريقية ، والاطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٢٩ وما يليها .  
- رامت غنيمى الشيخ ( دكتور ) : مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، ص ١٠١ ، ١٣٧ وما يليهما .
- (٣٢) رئاسة مجلس الوزراء ( هيئة المستشارين ) قضية السودان ، ص ٢٩ - ٢٥ .
- محمد عمر بشير . تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ، ص ٢٩ .  
نبوتى عطا الله الجمل ( دكتور ) دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث  
ص ٤٨ - ٥٠ .
- Documents on the Sudan, 1889-1953 ; Le Caire, Egyptian Society of international law, Brchure No. 14, March 1953, p. 2.
- (٣٣) بيانات النقراشي امام مجلس الأمن ، المصدر السابق ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ ، ص ٢٤ - ٢٦ .
- (٣٤) بيانات النقراشي المصدر السابق ، ص ٢٧ ، الاهرام ، عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٣٥) بيانات النقراشي ، نفس المصدر ، ص ٢٩ .
- (٣٦) جريدة الأمة ، عدد ٢٤ يوتية ١٩٤٧ .

- (٢٧) بيانات النقراسى . المصدر السابق ، ص ٢٩ - ٣٠ .  
المصرى ، عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٢٨) بيانات النقراسى ، المصدر نفسه ، ص ٢١ .
- (٢٩) بيانات النقراسى ، المصدر السابق ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- الأهرام ، عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٤٠) جريدة الأمة ، عدد ٧ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٤١) النص الكامل للخطاب الذى ألقاه السفير الكسندر كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٤٢) كانت بريطانيا تدعى أن وحدة مصر والسودان لا سند لها لا من حيث التاريخ ، أو الجنس ، وأن رابطة النيل لا تزيد على كونها رابطة جوار بين دولتين تعيشان على شواطئ نهر واحد والمنفعة المشتركة بينهما يمكن التعاقد عليهما وأن مصر تفكر على السودان حقه فى تقرير مصيره :
- محمد حسين هيكل ( دكتور ) : مذكرات فى السياسة المصرية ، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ٧٨ .
- عبد العظيم رمضان ( دكتور ) : اكدوية الاستعمار المصرى للسودان ، ص ١٢١ - ١٢٢ .
- (٤٣) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٤٤) نص الخطاب نفسه ، ص ١٢ ، الأهرام ، عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٤٥) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن . جلستى ٥ و ١١ أغسطس ١٩٤٧ .
- الأهرام ، عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٤٦) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، المصدر السابق ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- محمد حسين هيكل ( دكتور ) : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٧٨ .
- استشهد كادوجان بموافقة البرلمان المصرى شبه الاجماعية على المعاهدة . فى حينه فقد قالت (٢٠٣) أصوات مقابل (١١) فقط إذ قال رئيس الوزراء المصرى بمجلس النواب أنها « مخالفة » للد لند « وأبدى مساعدته لتوقيعها ، كما أيدىها اسماعيل صدقى وأحمد ماهر وغيرهما ، ولم يعترض عليها سوى زعماء الحزب الوطنى وقلة من السياسيين :
- F.O. 407/219/J 7298/2/16, Telegram No. 789, From Eden to Kelly in Cairo, Aug. Aug. 27, 1936.
- محمد شفيق غريال . تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ٣٠٤ - ٣٠٧ .

(٤٧). من المعاهدات الماثلة سنارية المفعول ولدن اطول . احتفاظ الولايات المتحدة بموجب اتفاق عام ١٩٤١ بحق الاحتفاظ بقوات في عدة قواعد بينطانيا لمدة ٩٩ عاما ، ومعاهدة الولايات المتحدة وبينما سنة ١٩٠٢ التي عدلت في ١٩٣٩ ويموجبها تتمتع بحق الاشراف علي منطقة قناة بنما الى الابد ، والمعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة والفلبين سنة ١٩٤٧ لاستعارة خمسة قواعد بالفلبين ومخشات أخرى لمدة ٩٩ عاما ، واحتفاظ الاتحاد السوفيتي بقوات عسكرية في ميناء بورت آرثر في الصين منذ عام ١٩٤٥ : خطاب كانوجان بمجلس الأمن ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .

(٤٨) خطاب كانوجان أمام مجلس الأمن . جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ .  
 الأهرام ، عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٧ ، الأمة ، عدد ٢ ، ٣٠ يوليو ١٩٤٧ .  
 (٤٩) خطاب كانوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ١٢ أغسطس ١٩٤٧ .  
 (٥٠) خطاب النقراشي أمام مجلس الأمن ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .  
 (٥١) خطاب كانوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ .  
 (٥٢) خطاب كانوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ١٣ أغسطس ١٩٤٧ .  
 (٥٣) بيانات النقراشي بأشأ أمام مجلس الأمن ، المصدر السابق ، ص ٨١ ما يليها . الأهرام ، عدد ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ .

(٥٤) خطاب كانوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ .  
 محمد حسين هيكل ( دكتور ) : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٨٠ .  
 (٥٥) خطاب كانوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٠ أغسطس ١٩٤٧ .  
 خطاب النقراشي أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ .  
 (٥٦) خطاب كانوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ .  
 (٥٧) محمد حسين هيكل ( دكتور ) : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٨٠ .  
 (٥٨) المصري ، عدد ١٢ سبتمبر ١٩٤٧ ، الأهرام ، أعداد ٢١ ، ٢٦ ، ٢٩ أغسطس ١٩٤٧ ، جريدة الأمة ، عدد ٥ سبتمبر ١٩٤٧ .

(٥٩) خطاب كانوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ .  
 (٦٠) محمد حسين هيكل ( دكتور ) : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٨٠ - ٨١ ، المصري ١ ، ٢ ديسمبر ١٩٤٧ .  
 (٦١) خطاب كانوجان بمجلس الأمن ، جلسة ٢٨ أغسطس المسائية ، الأهرام ، ٢٩ أغسطس ١٩٤٧ .

(٦٢) خطاب كانوجان بمجلس الأمن ، جلسة ١٩٤٧ .  
 المصري ، عدد ١٢ سبتمبر .  
 (٦٣) محمد محمود السروجي ( دكتور ) : سياسة الولايات المتحدة الخارجية ،

المرجع السابق ، ص ٢١٦ . كما وقفت فرنسا ضد مطالب مصر خشية ان يؤدي  
الجلال عنها الى تقويتها للحركة الوطنية ضد الفرنسيين في المغرب العربي . أكتوبر  
عدد ٧ فبراير ١٩٨٨ .

(٦٤) المصري ، عدد ١١ سبتمبر ١٩٤٧ .

(٦٥) مارسيل كولومب : تطور مصر ، ص ٢٧١ ، الأهرام ، عدد ٢١ أغسطس  
١٩٤٧ .

(٦٦) محمد حسين هيكل ( دكتور ) . المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٨٠ .  
(٦٧) خطاب كادوجان بمجلس الأمن ، جلستى ٢٨ أغسطس الصباحية ،  
١٠ سبتمبر المسائية .

(٦٨) خطاب كادوجان بمجلس الأمن ، جلسة ٢٩ أغسطس المسائية ، جريدة  
الامة عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٧ .

(٦٩) محمد زكى عبد القادر . مجلة الدستور ، ص ١٢٥ .  
عبد الجنى سعيد : اسرار السياسة المصرية فى ربع قرن ، مرجع سابق ،  
ص ٢٠٧ .

(٧٠) يونان لبيب رزق ( دكتور ) : الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ -  
١٩٨٤ ، ص ١٢١ .

(٧١) الأهرام ، عدد ٢٧ أغسطس ١٩٤٧ .

(٧٢) محمد حسين هيكل ( دكتور ) : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ ،  
ج ٢ ، ص ٨١ - ٨٢ .

(٧٣) محمد زكى عبد القادر . عنكرات ٠٠٠ ونكريات ، ص ٨ .

الأهرام ، عدد ٢١ سبتمبر ١٩٤٧ .

Marlow, John ; Anglo-Egyptian Relations 1800-1053, p. 349.

(٧٤) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، المرجع

السابق ، ص ٧٥ .

(٧٥) المصري ، عدد ٢١ سبتمبر .



## الباب الثانى

استمرار المباحثات والغاء المعاهدة

( ١٩٤٨ - ١٩٥٢ )

الفصل الرابع : السياسة الاستعمارية لبريطانيا فى وادى النيل •

الفصل الخامس : طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير

للسودانيين وعمق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨ •

الفصل السادس : مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ - ١٩٥١

والفشل فى معالجة قضيتى الجلاء ووحدة

وادى النيل •

الفصل السابع : مصر تقرر الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم

التناتى للسودان ١٨٩٩ •



## الفصل الرابع

### السياسة الاستعمارية لبريطانيا في وادي النيل

- ١ — السياسة البريطانية لفصل شمال الوادي عن جنوبه .
- ٢ — المخططات البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله .





## السياسة الاستعمارية لبريطانيا في وادي النيل

حرصت بريطانيا على تنفيذ سياستها الاستعمارية في السودان عن طريق احكام قبضتها عليه بوسيلة شرعية ساعدتها عليها اتفاقية الحكم الثنائي. مع مصر سنة ١٨٩٩ لكي تحل محل الادارة المصرية التي كانت تتولى مقاليد الامور بالسودان قبل ثورة المهدي .

وقد سلكت بريطانيا لتحقيق اغراضها مسلكين :

**اولهما :** العمل على فصل السودان كلية عن مصر تهديداً للانفراد به عن طريق الاعياز للسودانيين بمساعدتهم على تحقيق الحكم الذاتي لهم بعد ان يقرروا مصيرهم بأنفسهم .

**وثانيهما :** تنفيذ مخططاتها لاستقطاع جنوب السودان وفصله تماماً عن باقى أنحاء السودان لضمه الى ممتلكاتها في افريقيا الشرقية ، بدعوى الحرص على كيانه المستقل ، ومستقبل اهله .

ومن هذا المنطلق الاستعماري البحت احتكرت تعيين جميع حكام الاقاليم والمناصب المهمة في السودان بالاضافة الى منصب الحاكم العام بدعوى عدم صلاحية من يشغلون هذه المناصب من المصريين وعزوفهم عنها .

وقد ساعدها على ازدياد قبضتها على السودان انسحاب القوات المصرية وعودتها لمصر اثر مقتل السردار عام ١٩٢٤ ،

وضربها لطبقة المثقفين والمتعلمين بمصر باعتبارهم الجسر الرئيسى الذى تنتقل من خلاله أفكار الكفاح الوطنى من شمال الوادى الى جنوبه ، والتضييق على عمليات الانتقال والتبادل الاقتصادى بين القاهرة والخرطوم ، وتأييد كل من يساهمون فى حركة الانفصال واستمرارها .

ولم تسعف معاهدة ١٩٣٦ الحكومة المصرية على اعساده شريان الوحدة لشطرى وادى النيل كما كان من قبل اذ رفضت بريطانيا انضواء السودان تحت التاج المصرى بدعوى أن ذلك ضد رغبة أهل السودان ، وفشلت مصر فى استصدار قرار من مجلس الأمن يدمم قضية وحدة وادى النيل كما فشلت فى مفاوضاتها السابقة ، فى نفس الوقت الذى تولى فيه الحاكم العالم جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بعد انشاء المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية فى يونيو ١٩٤٨ .

اما عن سياستها فى الجنوب السودانى فقد تمكنت بريطانيا بالفعل من خلق « منطقة مغلقة » فى مديريات الجنوب الثلاث وعزلته نهائيا عن باقى المناطق السودانية ومنعت اتصاله بالشمال فظل أهله على حالتهم من البدائية والتخلف الاجتماعى والاقتصادى، وقطعت عنه تيار الحضارة وشريان الحياة الوارد من الشمال فأغلقت المدارس المصرية والمحاكم الشرعية التى كانت تزاوّل نشاطها تحت الحكم المصرى ، وحرمت التعامل باللغة العربية كما قربت بعض زعماء القبائل اليها دون الآخرين فساعدت على حوامل الفرقة والانشقاق بين أبناء الشمال والجنوب السودانى وبذلك نجحت الى حد بعيد فى تنفيذ سياستها الاستعمارية فى وادى النيل .

## ١ - السياسة البريطانية لفصل شمال الوادى عن جنوبه :

وضعت اتفاقية سنة ١٨٩٩ بين مصر وبريطانيا وهى ما سميت باتفاقية الحكم الثنائى ، أسس نظام الحكم فى السودان وذلك عقب اخفاء الثورة المهدية فى نهاية عام ١٨٩٨ ، وقد حرصت بريطانيا على ان تحكم قبضتها على السودان بوسيلة شرعية وان تحصل محل الادارة المصرية التى كانت تتولى حكم السودان قبل قيام الثورة المهدية (١) .

ولذا فقد صار السودان بهوجب هذه الاتفاقية خاضعا للحكم الثنائى المصرى البريطانى من الناحية القانونية ، ولحكم بريطانى منفرد من الناحية الواقعية اذ ان مصر ذاتها كانت خاضعة للنفوذ البريطانى بدرجات متفاوتة منذ احتلالها عام ١٨٨٢ ، ولهذا فقد أصبح على قمة الادارة فى السودان حاكم عام نيطت به جميع السلطات المدنية والعسكرية .

وعلى الرغم من ان تعيينه يتم بهرسوم صدر عن خديو مصر بترشيح من بريطانيا فلم تنص الاتفاقية على جنسية هذا الحاكم العام ، وأصبح من المتعارف عليه ان يكون شاغلو هذا المنصب دائما من الانجليز وكذلك جميع حكام الاقاليم السودانية وانعقد لهم أيضا تولى جميع المناصب الرئيسية والحساسة (٢) .

وكانت دعوى بريطانيا فى احتكارها لهذه المناصب ان مصر تخلو من الأشخاص أو الحكام من قوى المقترة الادارية واصحاب التجارب المطلوبة لحكم مثل هذه الاقاليم واذا وجد مثل هؤلاء الأشخاص من بين المصريين فانهم لا يرغبون فى الخدمة ب تلك المناطق النائية (٣) ، وتنامت بريطانيا أن الأعمال العمرانية المجيدة التى شيدت فى جميع أرجاء السودان كانت من انشاء الحكام المصريين الذين حكموا فى أنحاء السودان المختلفة حتى المناطق الاسوائية منذ عام ١٨٢١ (٤) .

وإذا كانت معظم الانجازات الضخمة للحكام المصريين في السودان هي في الأساس لخدمة سياسة الحكومة المصرية ، فإنها أدت بالتالى الى تعاضل الروابط التاريخية بين شعبى وادى النيل فلم ينقطع « التواصل الشعبى » بينهما وقد تمثل هذا التواصل في استمرارية جانبين من أهم جوانب العلاقات بين المصريين والسودانيين .

**أولهما :** من خلال انتظام وصول القوافل التى ظلت دائبة الحركة بين أقاليم سنار ودارفور بالسودان وصعيد مصر ، وهى حركة لم تتوقف فى أى وقت .

**وثانيهما :** من خلال استمرار قدوم الطلاب السودانيين الى الأزهر الشريف حيث استمر رواق السنارية يؤدى دوره تجاه هؤلاء الطلاب الذين يعودون بعد انتهاء دراستهم الى جنوب الوادى ليشكلوا شريكتنا رئيسية للعلاقات المستمرة بين البلدين (٥) .

وعلى الرغم من تهاوى السلطة فى كل من القاهرة والخرطوم فى أوقات متقاربة أمام الغزو الانجليزى فإن العلاقات الشعبية وعلى المستوى السياسى كانت تتنامى بصورة واضحة (٦) .

ويظهر مدى تنامي هذه العلاقات من خلال تأثير الثورة العربية فى مصر على قيام الثورة المهدية فى السودان وانتشار الأفكار الثورية فى الجنوب (٧) ، وعلى الرغم مما يبدو من روح عداائية فى منشورات ورسائل محمد أحمد المهدى وخليفته عبد الله التعايشى تجاه السلطان عبد الحميد والملكة فيكتوريا والخديو ترفيق ، فإن اللهجة الودية الاخوية تسود هذه الرسائل الموجهة الى المصريين من علماء وتجار وغيرهم وتطلق عليهم « أهالى الجهات البحرية » تأكيداً على غياب فكرة التمايز بين أبناء وادى النيل .

وتتأكد هذه الرؤية من خلال الحملة المهدية التى قادها عبد الله النجوى تجاه مصر ، وكانت هذه الحملة بمقاييس الاحتلال البريطانى تمثل خطراً داهماً على حدود مصر الجنوبية ، لكنها من وجهة النظر الثورية بين أبناء السودان لم تكن غزواً بقدر ما كانت محاولة لتخليص المصريين من حكامهم « الأجانب والكفرة » ، وقد عول النجوى على انضمام المصريين لقوته الصغيرة عند توشكى ومساندتهم للأنصار ضد الانجليز أعداء أبناء وادى النيل ، لكن المخابرات الانجليزية وصلتها أنباء تلك المراسلات وتمكنت من منع الاتصال بين أبناء الشعبين (٨) .

ويسقط الخرطوم عام ١٨٨٥ ، تم القضاء على الثورة المهدية . وكان لضعف السلطة المصرية أمام نهم السياسة البريطانية الساعية لتحقيق دور كبير فى القارة الأفريقية أن عملت بريطانيا على نصم عرى الروابط التاريخية بين أبناء وادى النيل فى مصر والسودان وذلك من خلال سياسة استعمارية مرسومة (٩) .

واعتمدت فى تنفيذ هذه السياسة على سلطتها القائمة فى القاهرة والتى تبناها من الناحية الفعلية الممثل البريطانى (المنسوب السامى) فصار الاهتمام بالسودان مقصوراً على كونه مصدراً للمياه اللازمة للحياة فى مصر (١٠) .

لكن هذه السياسة لم تلق أرضاً مهيبة إذ أن الحركة السياسية فى السودان تأثرت بثورة ١٩١٩ فى مصر ومقدماتها فتناسس نادى الخريجين فى أم درمان فى مايو ١٩١٨ ، وكان بمثابة نقطة البدء فى تاريخ الحركة السياسية فى السودان فانبثق منه « مؤتمر الخريجين » الذى أصبح أساس الحباة الحزبية السودانية فى منتصف الأربعينيات ، وقد تقدم بمشروع هذا النادي فظار المدارس السودانية الابتدائية فى مارس ١٩١٢ وجلبهم بن

المصريين ، حيث كانت فكرته امتداداً لفكرة «نادى المدارس العليا» الذى ظهر في مصر قبل الحرب العالمية الأولى كاحدى ركائز الحركة الوطنية فيها (١١) .

وقد تأثرت الحركة السياسية في السودان بثورة ١٩١٩ فنشأ عدد من الجمعيات السرية المناهضة للوجود البريطانى في وادى النيل ، وحاولت ايجاد نوع من العلاقة بين هذه الجمعيات والجماعات السياسية في مصر ، وعرفت بسنوات الثورة حتى سنة ١٩٢٤ مظاهر من الفلاحم الشعبى الواضح (١٢) في مجابهة المخطط البريطانى الذى بدأت السياسة البريطانية في تنفيذه مع بداية العشرينيات بهدف فصل السودان عن مصر فصلا تاما .

فلم تعد بريطانيا نطبق ان نرى مصر تشاركها في ادارة السودان ولو شكلياً طبقاً لاتفاقية الحكم الثنائى ، فقد كانت بعض المظاهر الرسمية ، رغم قلتها تشكل نوعاً من الروابط التى تربط بين شطرى الوادى مثل رفع العلم المصرى على المصالح الحكومية السودانية الى جوار العلم البريطانى ، وتمركز بعض وحدات من الجيش المصرى في بعض انحاء السودان مع بقاء الوحدات العسكرية السودانية ضمن تشكيل القوات المصرية ، كانت هذه المظاهر تبعث الأمل في نفوس السودانيين بان مصر لا تزال موجودة بينهم .

٢٠٠

وكان لتشكل أول وزارة شعبية في مصر سنة ١٩٢٤ بزعامة سعد زغلول منذ بداية الاحتلال البريطانى صداه الواسع في انبعاث الشعور الوطنى السودانى ، اذ نشطت جمعية السواء الأبيض وكونت فرعاً لها في مختلف مدن السودان ، كما تشكلت جمعية الاتحاد السودانى ، وشهدت الخرطوم مظاهرات حاشدة تهدف لوجدة مصر والسودان وللزميم سعد زغلول (١٣) . . .

وبدأت بريطانيا تعمل على إبراز السودان كوحدة سياسية منفصلة عن وادي النيل تمهيداً لفصله عن الشمال عندما اشركت السودان في معرض ويمبلي (١٢) ضمن المستعمرات البريطانية الأخرى ودون استشارة مصر شريكها في الحكم الثنائي ، فاحتج سعد زغلول على هذا التصرف الذي يمهّد لفصل السودان عن مصر معلناً أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، كما احتج على مخاطبة الحاكم الانجليزي العام للسودان لسفارة بلده في القاهرة في أمور السودان دون الرجوع للحكومة المصرية (١٥) .

ولم تنجح الخطة البريطانية بح قيام الثورة الشاملة خلال شهر أغسطس ١٩٢٤ بالسودان نتيجة للتسيق المستمر بين الجمعيات السرية السودانية والحركة المصرية وهو ما لم تحمله الإدارة الاستعمارية البريطانية فلم تغفل فرصة اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش المصرى (١٦) بعد ذلك بشهور في القاهرة واقدمت على عدة اجراءات استهدفت من ورائها الفصل النهائي بين الشعبين فتقدم المندوب السامى البريطانى اللورد اللنبى الى سعد زغلول على رأس مظاهرة عسكرية بانذار من سبعة بنود كان البند الخامس منها ينص على أن تصفر الحكومة المصرية في خلال أربع وعشرين ساعة أوامرها بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان . وعقب هذا الانذار ارسل اللورد اللنبى بلاغاً آخر الى سعد زغلول من ثلاثة بنود .

نص البند الاول منه على أنه : « بعدما يسحب الضباط المصريون والوحدات العسكرية المصرية تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت القيادة العليا للحاكم العام ويسمى تصدر البراءات للضباط » ولم يكن أمام سعد زغلول في مواجهة أعمال القوة البريطانية المتعمدة الا تقديم استقالته (١٧) .

وتعهد أحمد زيوار باشا لتشكيل وزارته الأولى تحت شعار « انقاذ ما يمكن انقاذه » فقام بتنفيذ ما ارادته بريطانيا من تنازلات، اذ سلفر وزير الحربية محمدا صائق يحيى الى الخرطوم يحمل الامر بالانسحاب الى الجيش المصرى لتفادى سفك الدماء (١٨) كما تم سحب الضباط والموظفين المصريين العاملين معها .

وكان خروج القوات المصرية من السودان سببا في عدم ارتياح السودانيين باستثناء اتباع المهدي الذين كانوا يرون أن « السودان للسودانيين » (١٩) .

اما الطبقة المتعلمة النى كانت رغم صغر حجمها ذات نفوذ لا بأس به فقد تعاطفت مع أبناء شمال الوادى بحكم الرابطة القومية والدينية واللغوية فقد كانت تستمد من التحالف والتعاون مع مصر قوة في كفاحها ضد الاستعمار البريطانى .

ولذا فقد نظمت المظاهرات الصاخبة لاطهار التضامن مع مصر وتمردت احدى الكتائب السودانية واشتبكت في قتال مع القوات البريطانية ، ومع ذلك فقد قمعت هذه الانتفاضة بكل قسوة . واستمرت العلاقة بين الادارة البريطانية في السودان والمتعلمين من أبناء السودان في التدهور وساد شعور بالاسى والمرارة بعد خروج المصريين .

وافضلت بريطانيا أسلوبا جديدا في الحكم هو « الحكم غير المباشر » الذى يعتمد على رؤساء العشائر واحياء قوتها ونفوذها للتبلى كبديل للحكومة البيروقراطية التى تعتمد على طبقة المتعلمين السودانيين حيث كانت هذه الطبقة رغم تعليمها المحدود ذات رعى سياسى منهم لمسير وادى النيل (٢٠) أكثر من هؤلاء الرؤساء ، وأغلق الكثير من المدارس التى ساهمت مصر في انشائها ، وضرب طبقة المثقفين باعتبارها الجسر الرئيسى الذى تنقل من خلاله



أفكار الكفاح الوطنى من الشمال الى الجنوب ونجميد هذه الطبقة باعتبارها الطبقة القادرة على تصفية الوجود البريطانى فى السودان ، لكن قدوم الطلاب السودانيين الى مصر لتلقى تعليمهم بها مع استمرار نشاط المدارس المصرية بالسودان كان يقف حجر عثرة أمام الخطط البريطانية للفصل بين السودان ومصر .

ولهذا فإن السلطة البريطانية سعت الى خلق نوع من القطيعة بين البلدين بوسائل متعددة منها التضييق بقدر الإمكان على عمليات الانتقال والتبادل الاقتصادى بين القاهرة والخرطوم (٢١) .

وكان من بين المطالب البريطانية ضمن إنذارها الموجه لمصر عقب اغتيال السردار أن تزداد مساحة الأقطان التى تزرع بأرض الجزيرة بالسودان من ثلاثمائة فدان الى مقدار غير محدود لزراعتها بالقطن لخدمة المصانع فى إنجلترا اذ تالفت لجنة بريطانية مصرية مشتركة لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان وبذلك جعلت بريطانيا نفسها مدافعا عن حقوق السودان أمام مصر ، وقدمت هذه اللجنة تقريرها واقترحت زيادة حصة السودان من المياه الى أن وقعت اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ لحرص الحكومة المصرية على تعمير السودان كما نصت على زيادة مقدار المياه للسودان بحيث لا تضر هذه الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل وبما لا تحتاج اليه مصر فى توسعها الزراعى (٢٢) .

وقد أقرت هذه الاتفاقية من خلال بنودها ما كانت تسعى اليه السياسة البريطانية للفصل بين مصر والسودان اقتصاديا وهو ما يتعارض مع وجهة النظر المصرية من أن البلدين يشكلان وحدة اقتصادية واحدة لقد كانت ادارة أعمال الرى على مجرى وادى النيل فى مصر والسودان من اختصاص وزارة الأشغال المصرية خاضعة لها السيطرة على مياه النيل وادارته سواء فى مصر أو بالسودان .

ولم تتوان بريطانيا عن الاعتداء على حقوق مصر الثابتة في وادى النيل مما ادى الى انفصال تفتيش رى الجزيرة بالسودان عن وزارة الأشغال المصرية وبه انفصلت أعمال الرى كلها بالسودان عن هذه الوزارة لخدمة الاهداف البريطانية وجعلت اتفاقية النيل هذا الانفصال حقيقة واقعة اذ نيط بادارة خزان سنار الى حكومة السودان البريطانية ، وصار لمتش الرى المصرى بالسودان اختصاص واحد هو أن يتعاون مع المهندس البريطانى المقيم في خزان سنار لقياس التصرفات والإرصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان طبقا للاتفاق البريطانى المصرى وصارت أعمال الرى التى تجريها مصر في السودان مرهونة على موافقة حكومة السودان الانجليزية للمحافظة على مصالحها وبذلك أصبحت ادارة مياه النيل بأيدي الانجليز وفقدت مصر بذلك حقها في السيطرة على مياهه وادارته (٢٣) .

ولم تكن مرامي السياسة البريطانية تنتهى عند حد السيطرة على مياه النيل بالسودان الا لعزل السودان عن مصر أولا ثم الاتفراد به لما يحتويه من أراض بكر شاسعة غنية يترتها الخصبة ومراعيها الواسعة التى تصل الى ما يقرب من خمسة وثلاثين مليوناً من الأقدنة أو ما يزيد من الأراضى القابلة للزراعة (٢٤) ، وهذه الثروة الزراعية الهائلة التى يمتلكها السودان يمكنها أن تساعد على إمداد العالم بالغذاء والمساهمة بصورة فعالة في نشاط التجارة العالمية ، الى جانب ثروته المعدنية وغاباته الشاسعة التى لم تستغل حتى الآن (٢٥) .

كما أن سياسة بريطانيا لعزل جنوب الوادى عن شماله كانت تضع في اعتبارها قضية المد الحضارى المتواصل من الشمال في أهم مظاهره ألا وهو انتشار الإسلام نحو الممتلكات البريطانية في قلب أفريقيا المفرضت عزلة تامة على أبناء الجنوب السودانى

بالتجديدهم لخدمة اغراضهم الاستعمارية في القارة ثم محاولة ضم الجنوب الى ما يجاوره من مستعمراتهم .

كما كان الانجليز يضعون في اعتبارهم قضية قيام وحدة بين شعوب وادى النيل تهدد مصالحهم وخطوط مواصلاتهم بين مستعمراتهم في أقصى جنوب القارة العذراء وشمالها ، وللسودان أهمية كبرى من الناحية الاستراتيجية بين الشمال والجنوب اذا ما تيسر الاتصال من خلاله ، تحقق له من الاعتبارات الحربية والتجارية ما تخشى منه بريطانيا أن تنافسه فيه غيرها (٢٦) .

ولم يكن من الصعب على السياسة البريطانية أن تنفذ مخططاتها للضم عرى الوحدة السياسية والاقتصادية لأبناء وادى النيل بعدما تجلت مشاعر السودانيين نحو مصر منذ أحداث ١٩٢٤ ، وما أعقبها من تغيير وتبديل في نظام الحكم وإدارته بالسودان لذا عملت على تخفيض أعداد الموظفين وعدم ترقية مستوى التعليم واستئثار صغار الموظفين الانجليز بالوظائف التي خلت بطرد المصريين ، واستقطاب الساسة الانجليز لبعض المثقفين السودانيين لأثرهم الواضح في توجيه الراى العام وتقييد الصحافة ووسائل النشر الواقعة تحت سيطرتهم لخدمة الأهداف الانفصالية مع تقريب من يافسون اليه من الزعامات القبلية والدينية وإيجاد أبنائهم للتعليم في انجلترا ، وتقوية نفوذ العصبية المحلية المؤيدة لهم على حساب المؤيدين لوحدة وادى النيل للاستعانة بهم على كبت الشعور والراى العام المؤيد لمصر (٢٧) .

لكن عودة الجيش المصرى مرة ثانية الى السودان بناء على نص المادة ( ١١ ) من معاهدة ١٩٣٦ عاقت تنفيذ المخططات البريطانية مؤقتا حيث أن المعاهدة سمحت بوجود قوات مصرية مع القوات البريطانية للدفاع من السودان دون تحديد عدد الجنود المصريين أو تساويها مع القوات البريطانية ، على الرغم من أن

حجم القوات المصرية اقتصر على كمية واحدة من المشاة ،  
واستقبلها أبناء السودان عام ١٩٣٧ بالترحيب والتهافت في شوارع  
الخرطوم (٢٨) .

كما أكدت المعاهدة على أن إدارة السودان تظل مستعدة من  
اتفاقتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ على أن يواصل الحاكم العام  
بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له  
بمقتضى هاتين الاتفاقتين إلا أن سلطة تعيين الموظفين في السودان  
وترقيتهم ظلت مخولة للحاكم العام .

والواقع أن السودان لم يزد بمقتضى المعاهدة على مستعمرة  
بريطانية تحرسها جنود مصرية تعمل في خدمة الحاكم العام  
البريطاني ولتنفيذ أغراض السياسة البريطانية ذاتها (٢٩) .

وانتهز المؤتمر العام للخريجين فرصة توقيع معاهدة ١٩٣٦ بين  
مصر وبريطانيا وتقدم بمذكرة الى الدولتين أثناء المباحثات ضمنها  
طلب انتهاء الحكم الثنائي والاعتراف بحق السودان في تقرير مصيره  
وقد استاء الانجليز من عواقب هذه الروح القومية فأصدرت حكومة  
السودان حينئذ قراراً بمنع موظفيها من الاشتغال بالسياسة ،  
لكن المؤتمر لم يتأثر بهذا القرار اذ نولى زعامته من لا يعملون  
بالوظائف الحكومية من أبناء السودان وسرعان ما امتد نشاط  
المؤتمر الى أنحاء السودان المختلفة بانشاء فروع جديدة له ،  
وعملوا على نشر الدعوة الوطنية من خلال زيادة الوعي القومي لدى  
السودانيين بالنهوض بالتعليم وجمع الاموال من مواطنيهم للانفاق  
على المدارس الاهلية اذ كان المؤتمر يمثل الطبقة المثقفة بين أبناء  
السودان (٣٠) .

الا أن المؤتمر انبثق على نفسه عام ١٩٤٠ ، لاختلاف أعضائه  
في تفسير حق « تقرير المصير » وهو ما استغلته بريطانيا فيما بعد

بالعطف على أمانى السودانيين لنوال هذا الحق ولابعاد المصريين عن المطالبة بالجلء عن وادى النيل ، فأعلن فريق من الخريجين أن تقرير المصير يعنى الوحدة مع مصر وأعلن فريق آخر أنه يعنى الاستقلال التام عن كل من بريطانيا ومصر .

وقد نادى بالرأى الأول حزب وحدة وادى النيل ، والاشقاء ، والاتحاديون ، والاتحاديون الأحرار وكونوا ما يسمى بالجيبهة الاتحادية التى سعت للانضواء تحت راية أنصار الختية بزعماء السيد على الميرغنى .

أما أنصار الرأى الثانى المنادى بالانفصال وهم حزب الامة ، والأحرار والوطنيون والجهوريون وهم ما أطلق عليهم الاستقلالليون فقد تجمعوا تحت راية الأنصار بزعماء السيد عبد الرحمن المهدي (٣١) .

وصار نجاح المؤتمر مذهلاً فى توجيه الرأى العام لما قام به من مشروعات اجتماعية ووطنية نافعة ازاء سياسة الحكومة التى ظلت تسعى للفرقة بين صفوفه خاصة بعد أن تقدم فى عام ١٩٤٢ بمذكرة الى الحكومة تتضمن مطالبه الوطنية وأهمها إلغاء رسوم « المناطق المغلقة » ووقف المعونات المالية للمدارس التبشيرية وتوحيد برامج التعليم فى شطرى البلاد جنوباً وشمالاً وزيادة نسبة السودانيين فى الادارة ، واصدار تصريح بمنح السودان الحكم الذاتى بعد أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها .

وعلى الرغم من أن الحكومة رفضت نسلم مذكرة الخريجين فانها شرعت فى الاستجابة لبعض ما جاء فيها من مطالب محمية لا تؤثر على الوجود البريطانى بالسودان وذلك بتحويل الادارة المحلية بصورة تدريجية الى نظام آخر (٣٢) أطلق عليه « المجلس الاستشارى » لشمال السودان فى عام ١٩٤٣ (٣٣) دون استشارة

## الحكومة المصرية استمرارا لسياسة الفصل النهائي بين الشمال والجنوب .

وكانت هذه اول خطوة رسمية من جانب الانجليز نحو « السودان » وان كانوا قد خطوا خطوات أخرى خفية قبل ذلك نحو هدفهم لا لتحسين حالة السكان المحليين ، بقدر ما كان يستهدف القضاء على آمال المصريين في السودان (٣٤) اذ أن كلمة السودان أطلقتها انجلترا بفرض احلال السودانيين في ادارة بلادهم محل الانجليز والمصريين على السواء وأن يقرروا مصيرهم بأنفسهم ، لكن هدف السياسة البريطانية كان يسعى لإبعاد مصر نهائيا عن السودان تمهيدا للسيطرة عليه دون منافس آخر ، وظهرت ملامح هذه السياسة بوضوح في الجنوب السوداني التي استطاعت انجلترا عزله نهائيا عن باقى انحاء السودان .

ولم تكن أهداف بريطانيا من لعبة الحكم الذاتى بخافية على المصريين والسودانيين على السواء اذ كان بمثابة نظم حكم غير مباشر لتنفيذ أغراضها من وراء أقنعة وطنية تتخفى تحت اسم الاستقلال أو السودان ولذا فقد قلم الحاكم العام في أبريل ١٩٤٦ بتشكيل ما أسماه بـ « مؤتمر ادارة السودان » لنفس الغرض .

وقد اعترضت مصر على هذه المبادئ اعتراضاً قوياً على أساس أنها لا تؤدي الى تمثيل السودانيين تمثيلاً ديمقراطياً صحيحاً لحكم بلادهم وطالبت بتعديلها ، كما عارضت غالبية الشعب السوداني الساحقة هذه المبادئ .

ولكن الحكومة البريطانية ضربت بهذه الاعتراضات عرض الحائط سائرة في تصميمها على تنفيذ لعبة الحكم الذاتى (٣٥) بسعيها الى استبدال مجلس الحاكم العام بمجلس تشريعى ومجلس تنفيذى تكون نسبة عضوية السودانيين فيه ٥٠% ولم تعترض الحكومة المصرية من حيث المبدأ على أى نظام ديمقراطى يعطى

السودانيين حقوقهم رغم اعتراضها على فرض حكومة السودان البريطانية للقيود على الترخيصات التجارية للأجانب وبيع الأراضي لغير السودانيين واعتبار المصريين من بين هؤلاء الأجانب ، إذ أعلنت بريطانيا أنها تهدف من هذه التشريعات الى حماية صفار الملاك السودانيين ومع ذلك فلم تسر هذه القوانين على الرعايا الانجليز بالسودان . أما فيما يتعلق بإجراءات السفر للخرطوم فقد ألزم المصريين بالحصول على ترخيص بدخول البلاد مقابل تأدية رسم قيمته نصف دولار كغيرهم من الأجانب (٣٦) . وفرضت الادارة البريطانية على المسافرين للخارج من أبناء السودان أن يستخرجوا جواز سفر انجليزيا مع أنه يجب صدور الجواز عن الحاكم العام للسودان بصفته ممثلا لحكومة مصر وبريطانيا في السودان (٣٧) .

وعلى الرغم من أن لائحة الجوازات تنص على أنه لا جوازات بين مصر والسودان وأن لفظ السودانى يذوب تحت مسمى أن « فلان » من أم درمان والآخر من الخرطوم استثناء بتسجيل أسماء البلاد السودانية عن تسجيل الجنسية واحتفاظا بالفكرة القومية لأبناء وادى النيل (٣٨) ، التي لم تكن بريطانيا منذ حادث فاشودة تستطيع اعاققتها فقد أشارت في اتفاقيتها الدولية مع فرنسا في ٢٦ نوفمبر ١٩٠٢ والأخرى مع إيطاليا في ١٤ يوليو ١٩٠٦ بشأن حدود المستعمرات الأوروبية في أفريقيا الى أن السودان ولاية مصرية ولم يكن للانجليز أى اعتراض على كلمة ولاية « Province » واستمرت مصر تنفق على السودان بعد اتفاقية ١٨٩٩ من خزائنها كما تففق على أى مديرية من مديرياتها (٣٩) ، وقد امتنعت بريطانيا عن الانفاق في السودان لا لسبب « إلا أن السودان جزء من مصر » وعليه تقع أعباء تكاليفه ، كما أن لمصر حقوقا فيه .

واستمرارا لسياسة غرض الوصاية البريطانية على السودان  
اعلن الحاكم العام البريطاني في تصريح له صدر بمكتب مدير  
كردفان بالأبيض في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٦ أن حكومة السودان  
لا توافق على مطالبة مصر باتحادها مع السودان تحت تاج واحد  
لأن السودانيين لا يريدون ذلك وأنهم يريدون « سودانا حراً مستقلاً  
بغير سيادة تسيطر عليهم » وأن حكومة السودان البريطانية  
تؤيدهم في مطلبهم ، وسوف تسير الحكومة السودانية سبيرا  
حثيثاً الى أن ينال السودان استقلاله « بعد استكمال رشده » ثم  
يقرر السودانيون مصيرهم مع مصر أو غيرها وأضاف الحاكم العام  
« انه لن يكون في السودان موظفون مصريون أكثر مما هم  
الآن » (٤٠) .

ولم يكن بعمل نحت امرة الحكومة السودانية من المصريين  
سوى احد عشر موظفا ، وهي نسبة تقل عن عشر عدد الموظفين  
بالحكومة البالغ عددهم مائة وثلاثة وعشرين موظفا ، وكان  
الانجليز يترفعون على قمة الوظائف الفنية العالية (٤١) في  
السودان ويفسر الانجليز سبب قلة عدد الموظفين المصريين  
بان الشبان اللاتنيين لهذه الوظائف منهم يشفقون على انفسهم من  
حياة العزلة والانفراد بالسودان وانه طبقا لنص المادة ( ١١ ) من  
معاهدة ١٩٣٦ فان الحاكم العام موكل اليه اختيار اللاتنيين من  
المصريين لشغل الوظائف لدى ادارته بالسودان في حالة عدم  
لباقة السودانيين لها ، ومع العمل بهذا النص فان المصريين من  
خوى المؤهلات والكفاءات الصالحين للخدمة بالسودان احجموا عن  
التقدم لشغل المناصب الشاغرة العالية التي تناسبهم مما حدا  
بالسودانيين في ظل السياسة البريطانية أن يشغلوا كثيرا من هذه  
الوظائف ومنها قاضيان في المحكمة العليا ونظار اقسام ووكلاء  
نظار ومفتشون للصحة ومنصب نائب عميد كلية غوردون كما  
تولى قاضي قضاة السودان أحد أبناء السودان بعد أن كان  
يتولاه قاض مصري على الدوام (٤٢) .



وكانت قضية وحدة وادى النيل قد أثارت بمجلس النواب اثر  
تصريحات الحاكم العام للسودان عن المضي في تنفيذ سياسة  
السير بالسودان نحو الحكم الذاتي وانهاء خدمة الشيخ حسن  
مأمون قاضي القضاة المصري بالسودان في يناير ١٩٤٧ وعزم  
هدلسون الحاكم العام إلغاء المجلس الاستشاري لاحتلال مجلس  
آخر، محله يكون ذا سلطة أوسع تخدم الأهداف البريطانية دون  
استشارة مصر كاحدى دولتي الحكم الثنائي ، وقال رئيس مجلس  
الوزراء محمود فهمى النقراشي باشا في البرلمان أنه يأسف  
لتصريحات الحاكم العام في ٧ ديسمبر ١٩٤٦ اذ أنها تشجيع  
مباشر للسودان للانفصال عن مصر وأبدى اعتراضه عليها لدى  
كل من الحكومة البريطانية ، والسفير البريطانى والوزير المفوض  
بمصر وقال : « اننا حين نقرر وحدة مصر والسودان تحت تاج  
مصر دائما لا نعبر الا عن مشيئة اهل هذا الوادى ورغبته ، وهى  
رغبة طبيعية تنبعث من وحدة المصلحة واللغة وتتصل بوجود  
مشترك وزوايا شتى هى اقدم واغوى من أن تنفصم أو تنال ..  
ولن ندخر جهدا في السير بالسودان الى الحكم الذاتى وتهئية اهله  
لتولى شئونهم والعمل على اسعادهم وتوفير رفاهيتهم ... » .

واكد النقراشي على أن وحدة مصر والسودان تحت تاج واحد  
انما هى رغبة ومشيئة اهل وادى النيل ، مصر والسودان على  
السواء ، وانا لن ندخر جهدا لتهيئة السودانيين لتولى شئونهم  
بأنفسهم واننا لا نريد استعمار السودان ، فان رغبة السيطرة  
لا توجد عند أحد الأخوين للآخر .

واكد النقراشي باشا على أن تصريح الحاكم العام المعزز  
بتفويض رسمى من رئيس الحكومة البريطانية يعتبر دون شك  
تشجيعا للسودان على الانفصال عن مصر وعلى بريطانيا أن  
توضح حقيقة نواياها ، اذ ان من غير المتصور أن مصر وهى

التي تعمل على صون الأمن في الشرق الأوسط تفرض في أمثلها « بل في حياتها بان تترك السودان وشأنه لترويج سياسة الانفصال البريطانية وعزله عن مصر ، ان السودان بالنسبة لنا هو خط الحياة » وإذا كانت سياسة بريطانيا ترمى لفصم وحدة وادي النيل فانها بلا شك تكون قد قامت بعمل عدائي ضدنا وطالب النقراشي بأن تصدر الحكومة البريطانية بياناً توضح فيه موقفها من تصريح الحاكم العام بالسودان الذي يمثل الحكومتين المصرية والبريطانية على حد سواء .

ولقي بيان النقراشي تأييداً كبيراً من جانب أعضاء البرلمان لموقف الحكومة الصريح من قضية وادي النيل والمحافظة على حقوق البلاد (٤٣) .

ومن منطلق التباس المفهوم المصري والبريطاني حول المواد الخاصة بالسودان فقد فشلت مباحثات النقراشي — كابل كما يغفل من قبل مشروع معاهدة صفى — بين ، ولهذا فقد تقرر اعتبار يوم ١٩ يناير ١٩٤٧ ، الذي يوافق مرور ٤٨ عاماً على توقيع اتفاقية الحكم الثنائي يوم حداد عام (٤٤) .

وادركت الحكومة المصرية أن بريطانيا لا تسعى جادة الى ايجاد حل لمشكلة السودان فقررت عرض القضية الوطنية على مجلس الأمن في يوليو ١٩٤٧ متضمنة جلاء القوات البريطانية عن وادي النيل وانهاء النظام الإداري للسودان ، ورغم وضوح المطالب القومية المصرية وجلاء حجتها ، فإن المندوب البريطانى استطاع الفوز بقرار من المجلس بتعليق القضية دون اتخاذ قرار حاسم لصالح مصر مدعياً من خلال مرافعاته أن جوهر النزاع بين بلاده ومصر حول السودان ليس هو قضية الحكم الذاتى بقدر ما هو اختلاف مفهوم البليين حول كيفية تحقيقه وحق السودانيين في

تقرير مصيرهم وحرية اختيارهم لوضع بلادهم نم بعد ذلك لهم  
أن يختاروا الاستقلال ببلادهم أو الاتحاد مع مصر .

وكانت تلك الآراء تهدف لعزل مصر والسودان أولا ثم الانفرد  
بالسودان لتحقيق مآرب بريطانيا فيما بعد بفصل الشمال عن  
الجنوب .

ونقلت بريطانيا النزاع من قضية الحكم الذاتي الى حق تقرير  
المصير حتى يتم الفصل النهائي بين شمال الوادي وجنوبه ،  
وحاول النقراشي أن يفند مزاعم بريطانيا بقوله ان مصر لن تهدر  
على السودانين مستقبلهم ولكنها لن تدع المسألة رهنا بأهواء  
السياسة الاستعمارية (٤٥) .

وعلى ذلك فان مصر ترغب في تقرير مستقبل السودان بالتشاور  
مع السودانيين أنفسهم أحراراً في اراحتهم لا مع الانجليز أو  
السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطاني ، وبذلك ربطت مصر بين  
قضيته الجلاء عن السودان وحق تقرير المصير للسودانيين حتى  
لا تترك أبناء الجنوب في مواجهة بريطانيا بمفردهم ، على أن مصر  
لمصلحة السودانيين لم تتمسك طويلا بهذا الشرط حتى لا يتأخر  
البت في النزاع حول تقرير المصير وقبلت الاشتراك مؤقتاً مع  
بريطانيا في نظام يتمكن السودانيون في ظله من التدرج في حكم  
أنفسهم ، ومن خلال مباحثات خشبة - كاهل في مايو ١٩٤٨  
وافقت مصر على أن يمنح السودانيون مدة انتقالية ثلاث سنوات  
يتولون بعدها حكم أنفسهم ويكون لهم حق تقرير مصيرهم ، إلا أن  
بريطانيا قدرت هذه المدة بخمس وعشرين سنة واشترطت مصر  
أن تشترك على قدم المساواة مع بريطانيا في اعداد السودانيين  
لتولى شئونهم منها للتلاعب وأن تمثل في المجلس التنفيذي بعدد  
مساو للإنجليز .

ولكن الجانب البريطانى رفض المطالب المصرية وانتهت  
البحاثات بالفشل (٤٦) .

وانتهز الانجليز فشل قضية مصر أمام مجلس الامن ومحادثات  
النقراشى وخشبة مع كامبل للمضى فى تنفيذ سياستهم الاستعمارية  
فى السودان اذ قام الحاكم العام للسودان السير روبرت هالو  
فى ١٩ يونيو ١٩٤٨ بإصدار قانون ينص على انشاء مجلس تنفيذى  
يحل محل مجلس الحاكم العام وانشاء جمعية تشريعية (٤٧)  
لتحل محل المجلس الاستشارى .

وبذلك أصبح الحاكم العام يجمع فى يده جميع السلطات  
التشريعية والتنفيذية والقضائية وله حق تعيين الوزراء ووكلائهم  
وعزلهم ، ونقض قرارات المجلس التنفيذى ( مجلس الوزراء ) ،  
وحل الجمعية التشريعية ، وتعيين أعضاء المجلس التنفيذى ،  
وكان الهدف من هذه الخطوات فيها أسماها الانجليز بمشروع  
السودنة هو الفصل التام بين مصر والسودان تحت سقار الحكم  
الذاتى .

وقد فطن الأحرار السودانيون الى الهدف الاستعمارى من  
هذه الخطوات الذى لم يقصد من ورائه الا تثبيت دعائم الحكم  
البريطانى فى السودان وقصم عرى الوحدة بين شطرى وادى  
النيل فقرروا مقاطعته والامتناع عن الاشتراك فى الانتخابات التى  
رتبت من أجله فما كان من حكومة السودان الاستعمارية الا أن  
قامت بشدة كل مظاهر الاعتراض والتظاهر الوطنية للاحجاج  
عليه فى نوفمبر ١٩٤٨ ، ورغم ذلك مضت سائرة فى تنفيذ مخططها  
وافتتحت الجمعية التشريعية فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ (٤٨) .

والى جانب المخطط السياسى الاستعمارى البريطانى المرسوم  
لازاحة مصر عن طريق السودان كان هناك مخطط آخر انقسم

عمرى الوحدة الاقتصادية التى ظلت تربط بين الشمال والجنوب  
واضعاف الروابط التجارية القائمة ، فأقامت بريطانيا العقبسات  
والعراقيل أمامها بوسائل عديدة فأنشأت ميناء بور سودان لتحويل  
تجارة السودان عن طريق مصر الى البحر الأحمر ولم تهتم بطريق  
المواصلات بينهما فحالت دون ربط خط سكة حديد السودان بالخط  
المصرى فى الجنوب وأججعت الحكومة المصرية تحت ضغط سلطات  
الاحتلال حتى عام ١٩٤٨ عن مد الخط الحديدى الى  
السودان (٤٩) وظلت البواخر النيلية بين أسوان وادى حلفا  
تتبع حكومة السودان البريطانية التى عمدت الى ايجاد تفرقة فى  
النظام الجمركى بين البلدين أدت الى مزاحمة المنتجات الأجنبية  
للمنتجات المصرية بالسودان الى جانب تقييد حرية تصدير  
الحاصلات السودانية الى مصر واحتكار التصدير فى السودان  
للهيئات التجارية البريطانية التى تشتري المنتجات السودانية  
لتبيعها فى مصر بأسعار مرتفعة وحرمت منها التجار المصريون  
والسودانيون على السواء .

وقد وجه المؤتمر الاقتصادى الاول الذى عقد بمصر فى ابريل  
١٩٤٦ عنايته للمسائل الاقتصادية مع السودان فوضّح عدة  
قرارات مهمة نحو توجيه دفعة الاقتصاد القومى فى شطرى الوادى  
لخدمة مصالحهما المشتركة وتيسير سبل التعامل التجارى بينهما  
فلوقوف أمام السياسة الاستعمارية البريطانية (٥٠) .

## ٢ - المخططات البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله :

من الواضح أن السياسة البريطانية لعبت الدور الرئيسى فى  
خلق مشكلة الجنوب السودانى وعلى عاتقها تلقى كل التبعة لخلق  
تلك الهوة السحيقة بين شمال السودان وجنوبه تمهيداً لفصله  
نهائياً عن السودان وضمه لائى من المستعمرات الانجليزية فى شرق

افريقية وخاصة، أوغندا أو تقسيمه بين أكثر من وحدة من الوحدات السياسية الموجودة بالمنطقة .

وكان لسياسة بريطانيا أثرها الواضح في تعميق هوة الخلاف بين الشمال والجنوب ، ومن الصعب أن نقول أن هذه السياسة كانت تمثل اقتناعاً بريطانياً صادقاً بمصلحة السودان شماله وجنوبه معا ، بل من الواضح أنها أرادت خلق مشاكل جديدة للشمال المتواجد مع مصر بأحداثه ووجدانه ولزيادة وزن القوى الفائزة للاتحاد معها (٥١) .

ولم يكن من الخفى على الساسة المصريين استكشاف هذه النوايا الاستعمارية فقد اتهمت الحكومة المصرية بريطانيا أثناء عرض القضية المصرية على مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ بأن حكومة السودان البريطانية تعمل على فصل جنوب السودان عن شماله بقصد ضم الجنوب الى المستعمرات البريطانية في افريقية الشرقية (٥٢) رغم نفي المندوب البريطانى فى الأمم المتحدة من بلاده هذه التهمة بما يعبر عن نوايا السياسة البريطانية الاستعمارية اذ يقول ان شعب جنوب السودان يتكون من عبيد أو أشباه عبيد ومعظمه فى حالة متناهية من البدائية ولا يدين بالدين الاسلامى كما لم يكن يدعى به قط ولا يتكلم اللغة العربية (٥٣) ولم ينطق بها قط ولا تربطه بسكان الشمال اية صلة عنصرية .

وحتى مجيء البريطانيين الى السودان كان اهل الشمال يغيرون على سكان الجنوب ويأخذونهم عبيداً . ويأتى المندوب البريطانى الى بيت القصيد معبراً عن سياسة بلاده مؤكداً ان الاجراءات الادارية التى قامت بها حكومة السودان بين الجنوب وبقية انحاء البلاد قد أملتها الضرورة الملحة « لصالح الانسانية » ولحماية شعب بدائى أعزل حتى لا يستغل من قبل جيرانه الأكثر

تطوراً وحتى يحين الوقت لهذا الشعب الذى يستطيع فيه الوقت على قدميه . وأن السكان الذين يكونون حوالى ثلث سكان السودان لا تربطهم بالمصريين أى روابط نسبية أو لغوية أو دينية على الإطلاق ، بل أن مصر والسودان ذاتهما رغم أن نهر النيل يربط بينهما فإن مئات الأميال من الصحارى تفصل بينهما ، ورغم اشتراك السكان الأصليين فى السودان خاصة فى دارفور وكردفان مع المصريين فى اللغة والدين فإن هذه الروابط تنطبق على شعوب أخرى كثيرة كانت فيما مضى جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، وأن ما تدعيه مصر من وحدة وادى النيل السياسية ليس الا « خرافة » (٥٤)

وإذا كان الاختلاف الجنى أحد العوامل التى تعتبرها بريطانيا سبباً فى عزل الجنوب عن الشمال فإن علماء الأنثروبولوجيا يرون أن العناصر والأجناس تتداخل فى تلك البلاد تداخلاً قوياً مما يؤكد اختلاط الدماء بين السكان الى حد كبير ، وأن النساء الحامية تجرى فى عروق النيليين ومنهم سكان جنوب السودان كما أن كلمة « عربى » فى أفريقيا تعنى كل من يدين بالاسلام دون اعتبار لدرجة الدم الزنجى أو غيره مما يدخل فى التكوين الجنى للأمازيغ بل أن هناك من الفوارق بين القبائل الجنوبية أكثر مما يوجد من الفوارق بين أهل الشمال ، والتقسيمات الجنسية حتى لو وجدت فهى غير واضحة فى السودان .

أما المسيحية التى يعتنقها كثير من أبناء قبائل الجنوب فإنها تختلط فى كثير من جوانبها ببعض مظاهر الديانات الوثنية إذ أنه لا تجمع وحدة دينية واحدة بين أبناء الجنوب مثلما هو موجود بين أبناء الشمال (٥٥) ، كما أن الكثيرين من أبناء الجنوب يعتنقون الاسلام ، وكما أنه لا يهتم الجنوبيون بوحدة دينية واضحة لهم لا يهتمون أيضاً بوحدة لغوية محددة (٥٦) .

ومساحة الجنوب التي تقارب ثلث مساحة السودان بأكمله وصعوبة الاتصال بين أجزائه كانت سببا رئيسيا في هذا التباين الجنوبي واللغوي والعقائدي إذ يشمل ثلاث مسديريات هي : الاستوائية ، وأعلى النيل ، وبحر الغزال ، وأهله موزعون بين ثلاث مجموعات لغوية وسلالية هي :

١ - مجموعة القبائل النيلية وهي أهم مجموعات سكان الجنوب ويمثلون ثلاثة أرباع سكانه بل يزيد وأهم قبائلها هي قبيلة « الدنكا » أو « جانتى » وهي تمثل أكبر قبائل الجنوب ويصل عدد سكانها الى مليون نسمة وتعيش على الرعى ما بين بحر الغزال وأعلى النيل . ويلبها قبائل « النوير » وعدد سكانها نحو ستمائة ألف نسمة ويعيشون على تربية البقر والغنم فيما بين نهري الغزال والسوباط . ثم قبائل « الشلك » التي تعيش على تربية الماشية ويتفرع عنها قبائل : الأنوك وبلاندا واللاو والأشولى ومع ذلك لا يزيد عدد سكانها جميعا على مائة وثمانين ألف نسمة (٥٧) .

٢ - مجموعة القبائل النيلية الحامية : وهم أقل سكانا ويتركزون في المديرية الاستوائية ، وأهم قبائلها : البارى واللاتوكا والدينجا .

٣ - مجموعة القبائل الزنجية (٥٨) وأهم قبائلها : الزاندى أو الزاندى ويتركز وجودها في المديرية الاستوائية أو مناطق السافانا بالسودان حيث يعيش نحو مائة وثمانون ألف نسمة وقبائل الزاندى من أكبر قبائل وسط أفريقية التي تسمى بـ « نيام - نيام » ويبلغ أجمالى تعدادها نحو مليونين يتركزون في إفريقية الاستوائية والكونغو والسودان (٥٩) .

ورغم غنى الجنوب بموارده الطبيعية من الغابات الخشبية والحيوانات المتعددة وملايين الأمننة من الأراضى الخصبة الصالحة



للزراعة التى تتوافر لها المياه النهرية والأمطار التى تستمر من  
ثلاثة الى عشرة أشهر. كل عام وخاصة فى منطقة الملاكال الصالحة  
لزراعة الأرز والحبوب (٦٠) ، فإن أهله يعيشون حياة بدائية  
كثير منهم عرايا الأجساد يعتمدون على صيد الأسماك وتربية  
المواشى التى تقوم مقام المال فى البيع والشراء ، وأغلب هذه  
القبائل وثنى يعتقد فى وجود قوة خفية ، ويخضع أفرادها لنفوذ  
زعيم القبيلة الذى قد يصل نفوذه الروحى والإدارى الى درجات  
القداسة والتأليه .

أما السياسة البريطانية فقد حرصت على أن يظل النجسوب  
فى هذه الحالة من البدائية والتخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى  
فلم تتخذ أى خطوة متحضرة كما تدعى للقضاء على الفقر والجبل  
والمرض والعزى ، وعزلته عن الشمال عزلا تاما حتى لا يصل  
اليه تيار العروبة والإسلام وعملت على هدم كل المؤثرات المصرية  
والعربية القديمة .

والفت بريطانيا فى البداية مديرية بحر الغزال بضمها الى  
مديرية منجلا وأطلقت على الاثنين معا اسم المديرية الاستوائية  
وجعلت عاصمتها مدينة جوبا وهدمت مخينة « واو » كعاصمة  
لمديرية بحر الغزال تدريجا ، لكن الإدارة البريطانية لم تتمكن من  
الإشراف التام على هذه المساحة الضخمة فاعيد التقسيم الإدارى  
المعمول به من قبل ، كما نقلت عاصمة المديرية الاستوائية من  
غاشودة الى الملاكال وأبدل اسم غاشودة بكوك (٦١) .

وكان السودان منذ عهد محمد على يتمتع بوحدة أراضيه  
السياسية ولم تنشأ مشكلة تقسيم البلاد الا بعد أن قوى النفوذ  
البريطانى فى السودان على حساب الحكم المصرى ، واستغلال  
بريطانيا للفرق الدينية والعنصرية اليسيرة بين الشمال والجنوب ،

فاعلم ملقر ان الادارة المحلية لا تصلح للتطبيق على المديرسات الجنوبية لتأخرها عن المديرسات الشمالية .

ومفد عام ١٩٢٢ عمحت الادارة البريطانية الى خلق مناطق يحرم دخولها على السودانيين انفسهم والاجانب الا باذن من السلطات البريطانية واطلق على هذه المناطق ما يسمى بالجهات المقتلة التي شملت مديريات دارفور وبحر الفزال ومنجلا والسوبات وكردفان عدا بعض اجزائها ، وجبال النوبة وهذه المناطق جميعها في جنوب السودان مما ادى الى عزل الجنوب نهائيا عن الشمال (٦٢) اذ حرمت الادارة البريطانية على ابناء الشمال الانتقال الى الجنوب السوداني الا بترخيص يحدد مدة الإقامة في الجنوب والغرض منها ، وادى ذلك الى صعوبة استيطان الشماليين في الجنوب .

والغيت المحكم الشرعية التي كانت نزاول اعمالها طوال فترة الحكم المصري في الجنوب لابعاده عن روح الاسلام وشريعته السمحاء (٦٣) وابعاد جميع السكان المسلمين والعرب ، سواء كانوا من اصل مصري او من شمال السودان او من افريقيا الغربية ، وفرض القيود الشديدة على الدخول لتلك المناطق المغلقة حتى يتسنى للجمعيات التبشيرية الغربية ممارسة نشاطها بسهولة في تنصير ابناء الجنوب وتوفير المساعدات المالية لهذه الجمعيات وفرض الحصار على ابناء الجنوب بعدم السماح لهم بزيارة الشمال او العمل فيه ، واللجوء الى الوسائل الادارية الفرغيبية لاقناع الذين دخلوا في الاسلام منهم او كانوا يحملون الاسماء العربية او يرتدون الملابس العربية بتركها واستبدالها بأخرى مسيحية او غربية (٦٤) .

وقام بحكم السودان العام وسكرتير حكومة السودان بتنفيذ سياسة بريطانيا للفصل بين الجنوب والشمال على اكمل وجهه

فكان لايتوانى عن زيارة قبائل الجنوب بين الحين والآخر للقيام بحركات الدعاية الواسعة لبريطانيا والتقرب من زعماء القبائل الجنوبية والجنوبية الشرقية في كردفان ودارفور على الرغم من أن هذه القبائل من سلالة العرب وهم أقرب ما يكونون في لغتهم وملابسهم الى سكان الصحراء الكبرى وعرب جنوب ليبيا . .

وكان الهدف من التقرب الى زعماء تلك القبائل هو ضمان رضاهم واستمالتهم نحو بريطانيا عن طريق توزيع الكساوى البراقة والنياشين المرصعة بالذهب والجواهر والهدايا النفيسة لهم من حين لآخر ، وصرف المرتبات السنوية لبعضهم ذهباً بدعوى الترفيه عن المعونين واصلاح الأحوال الاجتماعية لأهل تلك المناطق ، وأطلقت يد مشايخ تلك القبائل بمنحهم سلطات قضائية واسعة لهم وأنشاء المجالس العرفية من كبارهم لتقضى بينهم ، في نفس الوقت الذى يحتضن فيه أئمة السلسلة الأنجليز زعماء معارضا للزعيم المتمتع بالسلطة فى القبيلة لكيلا يخرج على السياسة المرسومة له وتهديداً له عملاً بسياسة « فرق تسد » .

ولم يكن من الخفى على المتابعين للأمور أن هدف بريطانيا من تنفيذ هذه السياسة هو أن تتأهب حكومة السودان الانجليزية لليوم الذى يجرى فيه استفتاء أهالى الجنوب كآخر حل تعرضه على هيئة الأمم المتحدة للفصل بينها وبين مصر فى مسألة السودان . وفى هذه الحالة تضمن وقوف زعماء القبائل الى صف المساوئين للحكومة المركزية والمطالبين بالانفصال عن الشمال نظراً لما يتمتع به هؤلاء الزعماء من نفوذ قوى لدى أفراد القبائل وحصرهم لأعداد هؤلاء الأفراد عند إجراء الاستفتاء المرتقب .

ومن هنا تخرج بريطانيا من السودان وهى ضامنة نتيجة الاستفتاء فى صالحها بالجنوب . أما فى الشمال فأعضاء المجلس الاستشارى وحزب الأمة وانصار المهدي ( باشا ) يضمون لها

تنفيذ سياستها أمام الاتحاديين المنادين بدولة اتحادية مع  
مصر (٦٥) .

ولم يأت عام ١٩٤٧ حتى كانت السياسة البريطانية قد نجحت  
نجاحاً ملحوظاً في إثارة القلاقل وعوامل الفرقة بين شطرى السودان  
ومنعت الهجرة من الشمال للجنوب بصورة نهائية وأقصت  
المحدثين بالعربية عن الوظائف الادارية والفنية في الجنوب واصبح  
استعمال اللغة الانجليزية للتفاهم الرسمى والعام هو السائد  
بدلاً من العربية الى جانب تشجيع اللهجات والاسنة المحلية  
القبلية ، وانتقلت ميزات التجارة والانتقال من ايدى تجار الشمال  
الى التجار اليونانيين والبنانيين في الجنوب وصارت وسيلة النقل  
والمواصلات الوحيدة هى نهر النيل (١) .

وبينما كانت حركة التعليم في الشمال في ركود (٢) فانها نالت  
مهلة تماماً في الجنوب وقضى على كل محاولة من جانب ابناء وادى  
النيل لحياء الثقافة العربية الاسلامية اذ نقرر رفض مطالب مؤتمر  
الخريجين من قبل بتأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبه من  
السودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢٪ من ميزانية الحكومة  
لأغراضه ، ووقف الاعانات البريطانية لمدارس الارساليات  
التبشيرية وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب .

على أن التطور الذى حاولت بريطانيا ادخاله على الحكومة  
المحلية لايهام أبناء السودان انها تسعى لتحقيق رغباتهم الوطنية  
في حكم انفسهم بانفسهم عن طريق حق تقرير المصير لم يكن  
ليرضى الغرور الوطنى للسودانيين ، فاضطرت الادارة البريطانية  
أمام اشتداد المطالب الوطنية السودانية والمباحثات المصيرية  
المتعددة لنفس الغرض الى عقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ لبحث  
وسائل التعاون الممكنة بين أهل الجنوب والشمال وحضره زعماء  
القبائل الجنوبية .

وعلى الرغم من أن الإدارة البريطانية سعت للخروج بتوصية بفصل الجنوب عن الشمال ، فإن المؤتمر خرج بتوصية مضادة لتأهيل الجنوبيين ليساهموا مع أبناء الشمال في الارتقاء بمستقبل السودان في جميع الميادين وفشلت محاولات السير جيمس روبرتسون في تنفيذ المخطط الاستعماري البريطاني بفصل الجنوب وضمه الى كينيا أو أوغنده بعد أن اعترض عليه أغلبية زعماء الجنوب . وفي عام ١٩٤٨ اضطرت الإدارة البريطانية الى اشراك الجنوبيين بعدد قليل في الجمعية التشريعية السودانية، بالإضافة الى أن الموظفين الانجليز قد حاولوا جاهدين اقناع الجنوبيين بأن أبناء الشمال سوف يستعمروهم مستقبلا ويعاملونهم كما عاملوا آباءهم واجدادهم معاملة الرقيق (٣) .

ومن هذا المنطلق كان « للسياسة الجنوبية » التي اتبعتها بريطانيا في السودان اثرها الكبير في خلق مشكلة الجنوب (٤) التي لا تزال جذوتها متقدة حتى اليوم .

## هوامش الفصل الرابع

- (١) رافت غيبي الشيخ ( دكتور ) مصر والسودان في العلاقات الدولية  
 ص ٢٢٥ وما يليها .  
 MacMichael, H. : The Anglo-Egyptian Sudan, pp. 61-66.
- (٢) نجدة فتحي صلوة . الشئون العربية في الوثائق البريطانية ، دراسة  
 بمجلة للباحث العربي ، عدد يناير - مارس ١٩٨٦ ، ص ١١٠ ، جريدة الأهرام ،  
 عددي ١٥ ، ١٩ يناير ١٩٤٧ . شوقي عطا الله الجمل ( دكتور ) : دور مصر في  
 أفريقيا في العصر الحديث ، ص ٥٠ .  
 (٣) من خطاب الكسندر كادوجان أمام مجلس الأمن أثناء نظر القضية  
 المصرية جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ .  
 (٤) شوقي عطا الله الجمل ( دكتور ) : المرجع السابق ، ص ٢٣ ، ٢٤ .  
 . ٤٤
- (٥) عن دور الأزهر في السودان يمكن الرجوع الى :  
 محمد سليمان . نور الأزهر في السودان ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب  
 ١٩٨٥ . ص ٩ وما يليها .
- (٦) يونان لبيب رزق ( دكتور ) دراستان عن السودان والعلاقات المصرية  
 مجلة السياسة الدولية ، عدد أبريل ١٩٧١ ، جريدة الأهرام ، عدد ٢١ مايو ١٩٨٦ .  
 Hill ( Richard ; Egypt in the Sudan 1820-1881, pp. 167-169.
- (٧) كان المهدي يهدف الى توحيد وادي النيل كبادرة لتوحيد العالم الاسلامي  
 تحت راية المهديين وبذلك اعتبر مصر والسودان امة واحدة يمكن توحيد  
 عناصرها ، وقد أعلن عرابي تأييده له : جلال يحيى ( دكتور ) مصر الأفريقية  
 والاطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر ، ص ٣٤٤ - ٣٤٥ .
- (٨) يونان لبيب رزق ( دكتور ) : دراسة عن العلاقات المصرية - السودانية ،  
 جريدة الأهرام ، عدد ٢١ مايو ١٩٨٦ .

- (٩) جلال يحيى ( دكتور ) . مصر الافريقيه . المرجع السابق ، ص ٤٦٤ .  
٤٤٩ وما يليهما .
- (١٠) يونان لبيب رزق ( دكتور ) : الدراسة السابقة ، الأهرام ، ٢١ مايو ١٩٨٦ .
- (١١) ابراهيم محمد حاج موسى ( دكتور ) : التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، ص ٥٨٢ .
- (١٢) يونان لبيب رزق ( دكتور ) : دراسة سابقة ، الأهرام ، عدد ٢١ مايو ١٩٨٦ .
- (١٣) جمال حماد . دراسة عن حق تقرير المصير للسودان ، أكتوبر . عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ ، فتحي رضوان . مقال بمجلة الدوحة القطرية ، عدد يوليو ١٩٨٥ ، ص ٩ - ١١ .
- (١٤) ضاحية من ضواحي مدينة لثمن .
- (١٥) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٤٦ .
- (١٦) وكان يتولى منصب الحاكم العام للسودان وأطلق عليه الرصاص بالقاهرة يوم ١٩ نوفمبر :  
Vatikiotis ; Egypt Since the Revolution, p. 146 .
- (١٧) قدم سعد استقالة وزارته الى الملك فؤاد في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ : رئاسة مجلس الوزراء : السودان ( الكتاب الاخضر المصري ) ، ص ٢٧ - ٢٨ .
- (١٨) جمال حماد : دراسة سابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ .
- (١٩) جريدة الأمة ، عدد ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ .
- (٢٠) نجدة فتحي صفوة : دراسة سابقة ، الباحث العربي ، عدد يناير - مارس ٨٦ ، ص ١١٠ - ١١١ .
- (٢١) يونان لبيب رزق ( دكتور ) ، السياسة الدولية ، دراسة عن السودان ، عدد أبريل ١٩٧١ .
- (٢٢) Documents on the Sudan, 1899-1953 ; Egyptian Society of international law, Brochure No. 14, March 1953, pp. 5-7.
- (٢٣) عبد الرحمن الراعي : في أعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ ص ٨٩ - ٩٢ .
- مضابط مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .
- (٢٤) من خطاب الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومي ووزير الدولة لشئون السودان بدار الغرفة التجارية بالاسكندرية مساء ٩ يوليو ١٩٥٣ :
- المصري ، عدد ١٠ يوليو ١٩٥٣ .

- (٢٥) MacMichael, Harold ; Op. cit., p. 271.
- (٢٦) محمد نجيب : رسالة عن السودان ، صص ٤ - ٢ .
- (٢٧) المرجع نفسه ، صص ١٠ - ١٤ .
- كان لواء الزعامة الليبية في السودان يعتقد لحزبين هما حزب الختمية وهم أتباع السيد علي الميرغني ، وحزب الانصار وهم أتباع السيد عبد الرحمن المهدي والى جانبها حزب ثالث صغير يتألف من أتباع المرحوم الشريف يوسف الهندي :
- المرجع نفسه ، صص ١١ - ١٣ .
- (٢٨) جمال حماد ، دراسة سابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ .
- (٢٩) علي إبراهيم عبده ( دكتور ) : مصر وأفريقيا في العصر الحديث .
- ص ٦٦ .
- (٣٠) المرجع نفسه ، صص ٦٨ - ٦٩ .
- (٣١) المرجع نفسه ، نفس الصفحات .
- السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ .
- المصري ، عدد ٤ يناير ١٩٤٧ .
- وقد انعم الملك فاروق على كل من السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني برتبة الباشوية في انعامات عيد الجلوس الملكي عام ١٩٣٧ :
- مجلة الاثنين والدنيا ، عدد ٩ سبتمبر ١٩٤٠ .
- (٣٢) نجدة قحى صفوة ، دراسة سابقة ، الباحث العربي ، عدد يناير - مارس ١٩٨٦ ، ص ١١٢ ، المصري ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ .
- (٣٣) تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان ، اعداد محمد ابراهيم طاهر ، ص ١١ .
- (٣٤) جاك بيرك : مصر الامبريالية والثورة ، ص ٢٨٨ .
- (٣٥) عبد الحليم رمضان ( دكتور ) : اكنوبة الاستعمار المصري للسودان ، ١١٩ - مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .
- (٣٦) من خطاب الكسندر كانوجان أمام مجلس الامن اثناء عرض القضية المصرية جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ ، المصري ، عدد ٤ فبراير ١٩٤٦ .
- (٣٧) المصري ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ ، الرأي العام ، عدد ٢٩ فبراير ١٩٤٨ .
- (٣٨) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .
- (٣٩) بلغ القرض المصري لحكومة السودان ١٤٠٥٢٥ر٤ جنيه مصري عام ١٩٣٩ تعهدت بسداده بعد عشر سنوات ، عدا ما ائتمنته مصر على المشروعات



الانسانية ولا يريد ، والذي بلغ نحو ٢٥ مليون جنيه مصرى لمد خطوط السكك الحديدية فقط بالسودان :

F. O. 407/223/J 475/3/16, Telegram No. 77, From Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, Jan. 28, 1939.

الباحث المطلع محزون : ضمايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية

ص ١٠٤ .

(٤٠) مضايح مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .

(٤١) عن توزيع هذه الوظائف يمكن الرجوع الى :

رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ ( الكتاب الاخير

المصرى ) ، ص ٩١ .

جريدة الأمة ، عدد يونيو ١٩٤٧ .

(٤٢) من خطاب كاسوجان بمجلس الأمن ، المصنر السابق ، جلسة ١١ أغسطس

١٩٤٧ . كانت مسألة تعيين قاضى سودانى مثار محادثات بين رئيس الوزراء

المصرى والسير « جون هافى » منذ سنة ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، واقتوتحت الحكومة

المصرية ان تدفع مرتب قاضى القضاة المصرى ويظل المنصب كما هو لما لهذا الرياط

الروشى من اهمية كبرى بين شطرى الوادى على ان تنشئ وظيفة اخرى كبرى

للقضاء الشرعى يتولاها أحد السودانيين :

مضايح مجلس النواب ، جلسة ٣٦ ديسمبر ١٩٤٦ .

مضايح مجلس النواب ، جلسة ٢٦ يناير ١٩٤٧ .

(٤٣) وقد طالب النائب مكرم عبيد باشا بعزل الحاكم العام البريطانى للسودان

من جانب مصر طبقا لاتفاقية الحكم الثنائى ١٨٩٩ .

مضايح مجلس النواب ، جلسة ٣٦ ديسمبر ١٩٤٦ .

المصرى ، عدد اول يناير ١٩٧٤ .

(٤٤) الاهرام ، عدد ١٩ يناير ١٩٤٧ .

(٤٥) وانتقد النائب محمد فكرى اباطة بك موقف الحكومة المصرية السلمى

امام جراءة الحاكم العام للسودان ومن ورائه حكومته ومواقفه الايجابية فى

اكتساب حقوق جديدة لبلاده على حساب مصر فى السودان وأورد المثل الفرنسى

القاتل « من لا يتقدم يتقهتر » .

« Celui Qui n'avance pas recule »

المضبطة السابقة لمجلس النواب ، نفس الجلسة .

(٤٦) عبد العظيم رمضان ( دكتور ) . اكنوية الاستعمار المصرى للسودان

مرجع سابق ، ص ١٢٢ - ١٢٥ .

على ابراهيم عبده ( دكتور ) . المرجع السابق ، ص ٧٠ - ٧٢ .

(٤٧) تاريخ الانتخابات السودانية . - المصدر السابق ، ص ١١ .  
رئاسة مجلس الوزراء . الكتاب الأخضر المصرى عن السودان . المصدر السابق ، ص ١٢٨ وما يليها . ولقد وجه الخحاس باشا اتهامه للحكومة المصرية بأنها تركت بريطانيا حرة اليد والحركة في السودان لتعمل على فصله عن مصر ، وبالفعل فرصت الحكومة السودانية سياستها بالقوة ، ووسائل جنت ثمارها بريطانيا ، وصار على السودانيون أن يجابهوا الوجود الاستعماري دون مساندة فعالة من مصر .

F. O. 371/69191/162929/JE 6903, From Sir Ronald Campbell, Cairo to Foreign Office, 22nd October, 1948.

(٤٨) على إبراهيم عيده ( دكتور ) : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

جمال حماد : دراسة سابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ .

F.O. 371/69191/162929/JE 6903, Op. Cit.

(٤٩) المسافة بين نهاية خطوط السكك الحديدية في جنوب مصر ومثيلتها في شمال السودان لا تتعدى ثلاثمائة كيلو متر الا أن بريطانيا أنشأت الخط السوداني بمقاييس تختلف عن مثيلتها في مصر حتى لا يتم ربطهما في خط واحد فيما بعد .

(٥٠) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، مرجع سابق ،

ص ٣٦٠ - ٣٦٢ . للوفد المصري ، عدد ٧ يونيو ١٩٤٦ .

(٥١) الامرام - عدد ٨ نوفمبر ١٩٨٥ .

(٥٢) ولتر لأكور : الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط ، ص ٢٢٩ .

(٥٣) من خطاب كانوجان بمجلس الأمن ، مصدر سابق ، جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ وهذا القول ينحرفه الواقع الذي يعيشه أبناء الجنوب إذ أن الدين الاسلامي ينتشر بين كثير من الجنوبيين كما أن اللغة العربية ليست بفرسية عليهم . فيحدث بها الملايين منهم الى جانب لهجاتهم المحلية : صحيفة كردفان الاسبوعية ، عدد ٢٧ فبراير ١٩٥٢ . كما أن قرار الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨ : بأن تصبح اللغة العربية لغة للتفاهم العام في البلاد أدى الى تركيز الاهتمام بالتعليم بوجه عام في اللبديات الجنوبية :

حكومة السودان : تقرير عن ادارة حكومة السودان في عام ١٩٤٩ قدمه الحاكم العام لحكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة والحكومة الملكية المصرية ص ٣٦٢ .

(٥٤) السير الكسندر كانوجان ، نفس خطاب جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ بمجلس

- (٥٥) يونان لبيب رزق ( دكتور ) : دراسة عن جنوب السودان السياسية الدولية ، أكتوبر ١٩٦٦ .
- (٥٦) مناقشة حول مشكلة الجنوب مع بعض أبناء الجنوب السوداني الدارسين بمصر . ومن المعلوم أن عدد المسيحيين بالجنوب لا يزيد على خمسم مليون نسمة منهم مائتا ألف كاثوليكي وثلاثون ألف بروتستانتي ، الى جانب ثلاثه وعشرين ألفا من المسلمين : دكتور سعد ماهر حمزة : اقتصاديات السودان ، دراسة يعلّق الأهرام الاقتصادي ، عدد أول سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ٢٠ الأهرام ، عدد ٨ نوفمبر ١٩٨٥ .
- (٥٧) ومنهم الثائر الوطني السوداني على عبد اللطيف : صحيفة كردفان الأسبوعية ( ملحق خاص عن الجنوب السوداني ) ، عدد ٢٧ فبراير ١٩٥٢ .
- (٥٨) يرى البعض أنها تنتمي للقبائل النيلية الحامية ، لكن تركيبتها الانثروبولوجي يؤكد انتماءها لعناصر الزنجية . الأهرام ، عدد ٨ نوفمبر ١٩٨٥ .
- (٥٩) صحيفة كردفان الأسبوعية ، عدد ٢٧ فبراير ١٩٥٢ .
- (٦٠) المصري ، عدد ١٠ يوليو ١٩٥٢ .
- (٦١) حتى يعدل الستار على حادثة غاشودة المشهورة الذي يؤكد حق مصر التاريخي في هذه المناطق .
- (٦٢) السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ .
- سعد ماهر حمزة ( دكتور ) : اقتصاديات السودان ، الدراسة السابقة ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، عدد أول سبتمبر ١٩٦٥ . ص ١٧ .
- (٦٣) من بيان محمود فهمي النقراشي أمام مجلس الأمن في ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٦٤) نجدة فتحى حنفوة : الشئون العربية في الوثائق البريطانية ، دراسة سابقة بمجلة الباحث العربي ، عدد يناير - مارس ١٩٨٦ ، ص ١١١ .
- المصري ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ . السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ .
- نشأت جماعة الاخوان المسلمين في السودان عام ١٩٤٦ متأثرة بالجماعة الأم في مصر نتيجة قيام الارشالية الانجيلية بمحاولة تنصير فتاة مسلمة في أم درمان في يونيو ١٩٤٦ :
- يوان لبيب رزق ( دكتور ) ، دراسة سابقة ، السياسة الدولية ، عدد أبريل ١٩٧١ .
- (٦٥) المصري ، عدد ٩ يناير ١٩٤٧ .

- (٦٦) السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ .
- (٦٧) أعمل التعليم العام بصفة عامة والتعليم الدينى بصفة خاصة من جانب الحكومة السودانية : المصرى ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ .
- (٦٨) السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ .
- (٦٩) يونان لبيب رزق ( مكتور ) : الدراسة السابقة عن جنوب السودان ، السياسة الدولية ، عدد ١٩٦٩ .

★ ★ ★

## الفصل الخامس

طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين  
وعمق الازمة المصرية عام ١٩٤٨

- ١ — طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين .
- ٢ — محادثات خشبة — كامبل ونتائجها .
- ٣ — الاصرار على تنفيذ قانونى المجلس التنفيذى والجمعية  
التشريعية .
- ٤ — عمق الازمة المصرية عام ١٩٤٨ .



## طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وعمق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨

كان من نتيجة نجاح بريطانيا فى عدم إصدار مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ لقرار يؤكد على حتمية الجلاء والوحدة بين شطرى وادى النيل ، وفشل المحاولات السياسية المصرية فى هذا الصدد أن سعت بريطانيا بخطوات عملية جادة لتحقيق سياستها فى السودان عن طريق مصله نهائياً عن مصر ثم الانفراد به دون منازعة الشريك الآخر .

فأعلنت عن سعيها لمساندة السودانين نحو الحكم الذاتى وحق تقرير المصير لهم . ولم تكن مصر لتمانع فى أن يحكم أبناء جنوب الوادى انفسهم بانفسهم ، لكنها كانت تعلم جيداً أن المخطط البريطانى يهدف الى استبعاد الوجود المصرى كلية من السودان ولا يبقى مصلحة السودان .

وقد نجحت بريطانيا عن طريق ادارتها فى استقطاب بعض السودانين الى صفها ، فانعقد المؤتمر الأول لادارة السودان تحت رعاية الحاكم العام بغرض اشراك السودانين فى الحكومة المركزية فى أبريل ١٩٤٦ دون أن تمثل مصر فى هذا المؤتمر ، أو يمثل أبناء الجنوب السودانى ، وكان من توصيات المؤتمر انشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى وتعديل دستور المجلس الاستشارى لشمال السودان لجعله أكثر تمثيلاً لرغبات الشعب السودانى .

وغطنت الحكومة المصرية لأهداف هذه المحاولات البريطانية التى لا تبغى إصلاحات دستورية حقيقية فى السودان ، ومن هنا رفضتها بشدة منذ أواخر عام ١٩٤٧ ، ومع ذلك فقد قام السير روبرت هال الحاكم العام بتحويل هذه التوصيات الى مشروعات قوانين وافق عليها المجلس الاستشارى بالاجماع فى ٩ مارس ١٩٤٨ .

وبالفعل تشكلت الجمعية التشريعية فى أواخر عام ١٩٤٨ كأول مؤسسة تشريعية سودانية تتألف من سبعين عضواً ينتخب منهم ستون عضواً ويعين العشرة الباقون ورأيها استشارى فى مشروعات القوانين التى تعرض عليها أمام السلطات الواسعة التى منحت للحاكم العام البريطانى فى التصديق على التشريعات المقدمة أو رفضها نهائياً ، ولهذا فقد اعترضت الحكومة المصرية عليها .

أما المجلس التنفيذى فإن معاونى الحاكم العام الأربعة — طبقاً للمشروع المقدم — يكون لهم السيطرة التامة على أعمال المجلس حيث يقومون باختيار وكلاء المصالح السودانية ومن بينهم يختار الأعضاء السودانيون الستة بالمجلس الذين لا يرقون الى مستوى مسئولية الأعضاء الانجليز .

ولهذا فقد تقدم محمود نهمى النقرائى رئيس وزراء مصر بمذكرة للحاكم العام فى نوفمبر ١٩٤٧ أرسلها الأخير بدوره لحكومته فى أوائل عام ١٩٤٨ تنص على عدم تنفيذ أى مشروعات سياسية بالسودان دون موافقة مصر ، إلا أن الحاكم العام لم يكن الا ملقذاً لسياسة حكومته فى السودان فقام باصدار قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية رغم الاعتراضات المصرية المتكررة .

وعندما وجدت الحكومة المصرية نفسها أمام الامر الواقع عادت مرة أخرى تحاول إقامة جسور التفاهم مع بريطانيا ،



ففى خلال الفترة من ٦ مايو حتى ٢٨ مايو ١٩٤٨ عقدت عدة جلسات من المباحثات بين وزير الخارجية المصرية أحمد خشبة باشا ورونالد كامبل السفير البريطانى تناولت اجراء بعض التعديلات وتبادل وجهات نظر كل من الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية ومناقشة الاصلاحات الادارية والتشريعية لهذا القانون دون التعرض لقضية السودان ذاتها او مصيره .

وقد وافقت مصر على صدور القانون ومشروعه ما عدا بعض موادها خاصة تلك التى تتعرض لسلطات الحكم العام المطلقة والتي وجدت مصر ان التوسع فيها لا يحقق الاهداف المرجوة لابناء السودان ، كما تمسكت مصر بعدم ذكر وفلق ١٨٩٩ المصدق عليه فى معاهدة ١٩٣٦ فى ديباجة المشروع كاساس للنظام الادارى القائم بالسودان .

وقد انتهت المباحثات دون ان يصل الطرفين لنتيجة نظرا لاختلاف وجهات النظر حول مسئوليات وسلطات الحكم العام ، وتمسك مصر بأن مساهمتها فى اعداد السودانين نحو الحكم الذاتى وتقرير المصير على قدم المساواة مع الانجليز وبأن عدد المصريين فى المجلس التنفيذى مساو لعدد الانجليز من حيث العدد والمسئولية .

وقامت الحكومة البريطانية بالاعلان عن انتخابات الجمعية التشريعية فى نوفمبر ١٩٤٨ دون الحاجة لموافقة مصر التى كانت ظروفها السياسية غير المستقرة لا تؤهلها للتوقف بحزم امام الاجراءات البريطانية ، نتيجة لحرب فلسطين وآثارها السلبية على جميع مناحى الحياة المصرية ، اذ خلقت دولة معادية على الطرف الشرقى لحدودها تساندها القوى الاستعمارية العالمية

فأثرت بلا شك على التواجد المصرى بالسودان واهتماماته المتواصلة منذ عشرات السنين .

وهكذا تكاثفت الظروف الدولية الخارجية مع الظروف الداخلية السيئة للبلاد مؤثرة على قوة الدفع للقرار المصرى تجاه قضية وادى النيل فبدأت الجماهير تنادى بالكفاح المسلح كطريق وحيد لتحقيق أمنيتها القومية .

### ١. — طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين :

كان من الأهداف الرئيسية لبريطانيا سعيا وراء تحقيق أطباعها فى السودان هو محاولة فصله سياسيا عن مصر ثم الانفراد به بعد انقضاء شريكها الآخر ، فطرحت ما يسمى بخحق تقرير المصير للسودانيين الذى اختلف فى تفسير معناه الأطراف الثلاثة : مصر وبريطانيا والسودان .

واختلفت الأطراف السودانية نفسها حول مضمون حق تقرير المصير فطبقا لما نشرته جريدة الأمة التى تعبر عن وجهة نظر حزب الأمة والناطقة بلسانه ان حق تقرير المصير هو الاستقلال التام عن مصر وبريطانيا ، فاذا لم تتحقق هذه الأمنية « فلتبقيا معا » وتناولت ما يشاع من ان بريطانيا ترغب فى الانفراد بحكم السودان فقالت لعل اخواننا المصريين يعلمون المبادئ التى تحكم سياسة حزب الأمة وهى انه لا يريد للسودان استقلالا « أموج » بحيث تترك مصر السودان ثم تنفرد به بريطانيا لتسوية بعض عشاق الحكم من الموالين لها . وان السودانيين يبقون الاستقلال التام عن الشريكين ثم نقرر نحن السودانيين علاقتنا معها على أساس مصالح السودان ، فاذا لم يتحقق الاستقلال التام فمن الأفضل أن تستمر الوصاية لمصر وبريطانيا معا (١) .

ومن هذا المنطلق الحزبي لقطاع عريض من أبناء جنوب الوادي يتضح مدى الخوف من انفراد بريطانيا بالسودان بعد خروج مصر منه طبقا للبدء المطروح ، وهذا ما اكده حدس الساسة المصريين من خلال مراسلاتهم العديدة مع نظرائهم الانجليز من ان مصر لا تمانع في منح السودانييين حق تقرير مصير بلادهم شريطة أن يتفق شريكا الحكم في السودان على عدم تدخل أحدهما في شئون الآخر .

اما الحزب الوطني الاتحادي بزعامة السيد على الميرغني (٢) غنادى بالاتحاد مع مصر دون فرض التاج المصري على السودان ، اما حزب الاشقاء فقد رأى الاندماج التام مع مصر وبحت التاج المصري ، ولهذا أصبح التنازع في الرأي وارداً في توجهات الأحزاب السودانية حتى تقدم بعض الأعضاء المستقلين لمؤتمر الخريجين بمشروع قبلته الأطراف السودانية المتنازعة ينص على اقسلة حكومة ديكتاتورية حرة متحدة مع مصر ومتحالفة مع بريطانيا ( ٣ ، ٤ ) .

وفي مارس ١٩٤٦ توجه الى القاهرة وفد يمثل جميع الأحزاب السودانية لاجراء مباحثات بشأن وضع السودان وتقرير مصيره ، وأخفقت هذه المباحثات نتيجة لعدم قبول الساسة المضربين الا لبرنامج حزب الاشقاء المطالب باتحاد السودان مع مصر تحت تاج واحد (٥) .

وفي ٣٠ مايو ١٩٤٦ أرسل اسماعيل صيدتي رئيس الوزراء برقية الى الحاكم العام للسودان بالا يتخذ أى اجراء من شأنه المساس بنظام الحكم في السودان قبل اللجوء للحكومة المصرية للحصول على موافقتها ، وذلك حينما أعلن في لندن أن حكومة السودان بصدد انشاء مجلس تشريعي ومجلس وزراء في السودان

مخالفة نظام الادارة في السودان طبقا لاتفاقيتي الحكم الثنائي  
١٨٩٩ .

ج. و. روبرتسون في يونيو لينفى هذا الخبر (٦) لكن الحاكم العام مضى دون الالتفات للتحذير المصرى في تنفيذه السياسة البريطانية الرسومة له فانعقد المؤتمر الاول لادارة السودان بغرض اشراك السودانين بشكل اوسع في الحكومة المركزية وذلك في ٢٢ أبريل ١٩٤٦ وتشكل المؤتمر من السكرتير الادارى للحاكم العام ومعه ثمانية أعضاء من الانجليز العاملين بالادارة البريطانية في السودان ، وثمانية أعضاء عن ممثلى المجلس الاستشارى لشمال السودان وستة عشر عضوا من السودانين الممثلين للجهات الحكومية المختلفة (٧) ، وممثلون عن حزبي الاحرار والقوميين ، ولم يمثل الطرف الثانى للحكم الثنائي في السودان وهو مصر تمثيلا يعبر عن الادارة المشتركة المتفق عليها ، كما رفضت بقية الأحزاب السودانية ومؤتمر الخريجين الدعوة لحضور المؤتمر او المشاركة في أعماله .

ولم يعمل الحاكم العام على اشراك أعضاء من جنوب السودان في المؤتمر ليساعده في الشؤون المتعلقة بالجنوب ومشاركة أبنائه في الحكومة المركزية المرتقبة وانشاء الدستور السودانى .

وخرج المؤتمر بعدة توصيات قام الحاكم العام بإرسال صورة منها الى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء لابداء رايه فيها تمهيدا لعرضها على حكومتى الحكم الثنائي لاقرارها (٨) ، تمثلت في انشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى كترغبة السودانين في حكم بلادهم ، ورغبة الحاكم العام في تعديل دستور المجلس الاستشارى لشمال السودان لتدريب السودانين على « من

الحكم » ، والاضطلاع بمسئولياتهم ، على ان المجلس لم يكن الا وظيفة استشارية بحتة .

ولم يكن في وسع أعضائه الادعاء بانهم يمثلون الشعب السوداني تمثيلا صحيحا ، ولذا فقد رأى المؤتمر ان افضل وسيلة لتطوير المجلس الاستشارى لجعله أكثر تمثيلا لرغبات الشعب واعطائه قدرا أوفر من المسؤولية هو تشكيل جمعية تشريعية تتألف من أعضاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السودان بأكمله ولها وظائف تشريعية ومالية وإدارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذى يشكل من جديد ويحل محل مجلس الحاكم العام الحالى (٩) .

واتفقت آراء المؤتمر على أن سلطات الجمعية التشريعية يجب أن تشمل السودان بأكمله — شماله وجنوبه — لكن كان من الصعب إيجاد أعضاء يمثلون الجنوب تمثيلا صحيحا ولذا فقد تم تعيين مديرين من مديري الأقاليم الجنوبية لتمثيل أهالى الجنوب حتى يبلغوا درجة التقدم والتمدن مثل أهل الشمال وحتى يسهل فيما بعد اتباع سياسة تعليمية واحدة ، وتعليم اللغة العربية في مدارس الجنوب وتحسين طرق المواصلات بينه وبين الشمال لتشجيع الانتقال بين أطراف السودان وتوحيد نظام درجات الموظفين .

واقترح المؤتمر أن تقوم الجمعية التشريعية بإداء مهامها بغرض إيجاد نظام للحكم البرلماني على غرار النظام البريطاني مع المجلس التنفيذي الذى هو أشبه بمجلس وزراء يقوم برفع مشروعات القوانين للجمعية لكي تقر هذه القوانين بعد موافقة الحاكم العام بصفته السلطة التنفيذية العليا (١٠) .

ومن الواضح أن هذه الإصلاحات الدستورية التى كانت تنادى بتهيئة السودانيين ليحكموا أنفسهم بأنفسهم بمساعدة

بريطانيا وجهود الحاكم العام ، كان الهدف منها ازالة مصر عن طريق السودان ، ولذا فقد رفضت الحكومة المصرية تحت ضغط الراى العام هذه المشروعات فى نوفمبر ١٩٤٧ ثم رفضتها مرة أخرى فى مارس ١٩٤٨ (١١) ، ومع ذلك قام السير روبر هاو Robert Howe الحاكم العام الذى حل محل السير هيوبرت هدلستون بتحويل هذه الاصلاحات الى مشروعات بقوانين وافق عليها المجلس الاستشارى لشمال السودان بالاجماع فى ٩ مارس ١٩٤٨ (١٢) .

وبالفعل تشكلت الجمعية التشريعية فى اواخر عام ١٩٤٨ التى تعتبر اول مؤسسة تشريعية بالسودان من مائة عضو على ان يزداد هذا العدد لتمثيل البلاد تمثيلا كافيا حتى تعطى الفرصة لأكبر عدد من السودانيين للتمرس على شئون الحكم وافساح المجال لتمثيل زعماء العشائر والمتقنين من أبناء البلاد ، على أن يمثل السكان على أساس المديرية بحيث يكون العدد الذى يخصص من الممثلين لكل مديرية مبنيا على مقياس انتخابى يتركز على عوامل ثلاثة هى : عدد السكان بنسبة ٥٠ ٪ ، ومقدار الثروة بنسبة ٣٠ ٪ ، والتعليم بنسبة ٢٠ ٪ ، ويكون رئيس الجمعية أشبه برئيس مجلس العموم البريطانى ، وعلى أن يتم انتخاب الأعضاء والرئيس فى بادئ الامر لمدة ثلاث سنوات يعاد فى نهايتها النظر فى هذه المدة مثلا حدث فى حالة المجلس الاستشارى لشمال السودان (١٣) .

اما المجلس التنفيذى فاقترحت الادارة البريطانية أن يضم ما بين عشرة واثنى عشر عضوا بخلاف الرئيس بحيث لا يقل عدد المقاعد المخصصة للسودانيين عن نصف المقاعد لهيئة السودانيين ليصبحوا وزراء عن طريق الجمعية التشريعية من بين وكلاء المصالح الحكومية ، وأن تكون حكومة البلاد فى المستقبل من الهيئتين التنفيذية والتشريعية معا ( ١٣ م ) .

أما مجلس الحاكم العام فيتكون من أربعة أعضاء بحكم وظائفهم وهم : السكرتير الإداري والمالي والقضائي والقائد العام نفسه حيث ينص الدستور السوداني المقترح على أن تصبح السلطة النهائية بيده إذا ما جد خلاف بين المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية (١٤) .

ولم تكن مصر لتبائع في أن يحكم السودانيون بلادهم ويكون لهم حق تقرير مصيرها ، ولكن كان لها وجهة نظر عبرت عنها حينما انعقد مؤتمر إدارة السودان بالخرطوم في ٣١ مارس ١٩٤٧ حيث أرسل رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي إلى الحاكم العام للسودان والسفير البريطاني في القاهرة في الثاني من يونيو من نفس العام يفيدهما بأن الحكومة المصرية تتمسك بوجهة نظرها الخاصة بوحدة مصر والسودان والتي تحقق للسودانيين رغباتهم في إدارة شئونهم بما يروونه محققا لآمالهم ، وهذه المسألة ترتبط بالوضع السياسي للسودان الذي كان موضع نزاع بين مصر وبريطانيا عندما تقدمت به مصر لمجلس الأمن ، ويجب أن يؤخذ رأى مصر في أى إجراء من جانب حكومة السودان ، وأن الحكومة المصرية ترى من الضروري لها أن تتعرف على آراء الهيئات السودانية التي لم تشارك في مؤتمر إدارة السودان والتي لم تستشر بشأن نظام الحكم في بلادها (١٥) .

وكانت الحكومة المصرية بعد دراستها لتوصيات مؤتمر إدارة السودان ترى أن هذه التوصيات لا تحقق الغرض الذي قصدت إليه وهو التوسع في إشراك السودانيين في الحكومة المركزية ، وهذا لن يتسنى لهم إلا عن طريق الاضطلاع بمسئولياتهم والنظام المقترح لن يفسح المجال لتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا ولا يشركهم في مسؤولية حكم بلادهم بأنفسهم ، وهذا يتضح من كيفية تشكيل الجمعية التشريعية فهي تتألف من سبعين عضوا : عشرة منهم معينون والباقيون منتخبون .

ولكن طريقة الانتخاب أقرب الى التعيين منها الى الانتخاب الصحيح ، فان الأعضاء الذين يمثلون جنوب السودان يعينهم حكاهم الاقاليم ، أما في الشمال فالانتخاب يتم بطريقة غير محددة وواضحة في مناطق الأرياف ، وتختلف باختلاف المناطق ، وتخضع الى حد كبير لتأثير سلطات الادارة البريطانية (١٦) .

كما ان النظام المقترح خول للجمعية التشريعية سلطات ضيقة عكس السلطات الواسعة الممنوحة للحاكم العام ولعاونيه الأربعة الذين يعتبرون أعضاء بحكم وظائفهم في المجلس التنفيذي وكلهم من الانجليز (١٧) ، ومن مظاهر ذلك أن رأى الجمعية استشارى محض في التشريعات التى تقدم لها وليس لها أثر محسوس في وقف أى تشريع لا ترضى عنه ، حيث أن معظم هذه التشريعات « مستعجلة » لا تنظر فيها الجمعية قبل أن تصبح قوانين نافذة نظراً لأن مدة عملها خلال العام قصيرة لا تتعدى أربعة شهور فقط .

وطبقاً للنظام المقترح فليس هناك نص يجعل رأي الجمعية قطعياً في نظر الميزانية المالية بما فيها الضرائب فرائها استشارى بحث حتى في البنود المتعلقة ببناء السودان كالتعليم والصحة .

أما الحاكم العام فقد منح سلطات واسعة في التصديق على التشريعات المقدمة أو رفضها نهائياً (١٨) أما معاونوه الأربعة فلهم السيطرة التامة على أعمال المجلس التنفيذي فهم يقومون باختيار وكلاء المصالح السودانيين الذين يختار من بينهم الأعضاء السودانيون الستة في المجلس التنفيذي ، وهؤلاء الأعضاء لا ترقى مسئوليتهم الى المرتبة الأولى أسوة بالانجليز بل تابعون لهم ، ولذا فلن يتم تدريبهم على تحمل تبعات المسئولية كما تنادى الادارة البريطانية لكي يتولوا المناصب الرئيسية بعد انقضاء فترة تجربة المجلس وهى ثلاث سنوات . ثم ان النظام المقترح خلا من مجرد



الإشارة إلى الحريات الدستورية وهذا أمر جوهري بالنسبة للسودان المقبل على نهضة اجتماعية وسياسية ولضمان الحريات الشخصية وحرية الرأي والمقيدة والاجتماع والصحافة ، ولذا فقد احتفظ الحاكم العام ومجلسه بنفس السلطات الواسعة واحتفظ الموظفون الانجليز بالمناصب الرئيسية والمهمة دون أى رقابة من جانب أبناء السودان أو من جانب مصر حيث خلت قوانين الجمعية من أى نص يشير إليها أو يجعلها تساهم في هذه المسئولية بأدنى نصيب لإبعادها نهائيا عن طريق السودان .

ولم يضم مؤتمر إدارة السودان عضوا واحدا من المصريين أو العاملين منهم هناك ، بل أنه لم يضم أحزابا وفئات عديدة من الشعب السودانى وعلى رأسها مؤتمر الخريجين الذى يضم الطبقة المتعلمة السودانية التى يجب أن تكون على رأس الطبقات التى يجب استشارتها في أمور بلادها وخاصة فيما يتعلق بالإصلاحات الدستورية وتولى مسئوليات الحكم ، ولهذا فقد تسلمت الحكومة المصرية مذكرة مهمة قام بتقديمها وفد من أبناء السودان يعبرون فيها عن رفضهم لتوصيات المؤتمر (١٩) .

ومن هذا المنطلق وحرصا على مصالح أبناء جنوب السودان وحفظا لحقوق مصر فقد تقدم رئيس الوزراء محمود نوبى القرائشى بمذكرة للحاكم العام بالسودان في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧ بالآيتم تنفيذ أى مشروعات سياسية بالسودان إلا بعد موافقة مصر (٢٠) وقام الحاكم العام بإبلاغ حكومته بنص المذكرة المصرية في أوائل عام ١٩٤٨ ، وتوالت المراسلات بين الجانبين المصرى والبريطانى طوال النصف الأول من هذا العام ، إلا أن ذلك لم يمنع الحاكم العام من المضي في تنفيذ السياسة البريطانية المخطط لها بالسودان فقام بإصدار قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨ ، ولم تقب اعتراضات مصر عقبه أمام المضي في هذه السياسة (٢١) .

وعندما وجدت الحكومة المصرية أنها أمام أمر واقع عادت لتحاول مع لندن مواصلة الحوار الذى انقطع حيث جرت مفاوضات جديدة بين السفير البريطانى السير رونالد كامبل Sir Ronald Compbell واحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية المصرية فى جو من السرية التامة بعيدا عن موجات السخط الشعبى المتابع للاجراءات البريطانية فى السودان ، وعن احزاب المعارضة المتربة (٢٢) .

### ٢ - محادثات خشبة - كامبل ونتائجها :

وخلال الفترة من ٦ مايو حتى ٢٨ مايو ١٩٤٨ وفى سبيل الوصول الى حل يرضى الامانى القومية لابناء وادى النيل ومجاهاة ما عزم عليه بريطانيا من المضى فى مشروع المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان بهدف التدرج بالسودانيين فى طريق الحكم الذاتى ، فقد ناقشت الحكومة المصرية توصيات مؤتمر ادارة السودان فى هذا الشأن وطلبت ادخال تعديلات جوهرية عليها تتكلل للسودانيين ان يخطوا خطوات واسعة فى طريق الحكم الذاتى ، وتكلل لمصر ان تضطلع بالاشراف على تدريب ابناء جنوب الوادى على هذا الحكم ، واصرت الحكومة على رايها بانها لن تقبل هذه التوصيات الا اذا تضمن مشروع القانون الذى تصده حكومة السودان البريطانية هذه التعديلات .

وقد توخت الحكومة المصرية الا تفوت على ابناء السودان اية فرصة للسير بهم فى طريق الحكم الذاتى ، وان تظهر لهم فى كل مناسبة نواياها الحقيقية نحوهم ورغبتها الصادقة فى ان يمتنعوا بحكمهم فى حكم انفسهم دون تدخل خارجى ومع ان النزاع المصرى - البريطانى كان لا يزال معلقا امام مجلس الأمن فبان مصر لم تمنع فى الاشتراك مؤقتا مع بريطانيا لوضع اسس نظام

يمهد للسودانيين تقرير مصيرهم » وذلك حتى لا يكون تأخر البت في النزاع القائم .. سبباً في تأخير السودانيين أية فترة من الزمن عن السير في طريق الحكم الذاتي « (٢٣) .

ومن هذا المنطلق تشكلت لجنة ثنائية من أحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية المصرية ، والسير رونالد كامبل السفير البريطاني في القاهرة لينظرا معا هذا المشروع وليرعيا توصياتها في شأنه لحكومتها ، ولذا فقد اتفق الممثلان المصرى والبريطانى على ان مباحثتهما لن تتناول قضية السودان او مصيره ، بل سنناقش الاصلاحات الادارية والتشريعية فقط .

وكان من بين المقترحات التى تناولها الجانبان : انشاء لجنة مصرية انجليزية سودانية دائمة للإشراف على تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتى على الا يكون لهم حق التمثيل على قدم المساواة مع المصريين والانجليز في بداية عمل اللجنة ولكن ينبغي أن يكون تمثيلهم تدريجيا كلما تثبتت نظمهم واستكمل الوزراء السودانيون سلطتهم الكاملة .

ثم تقدم الممثل البريطانى باقتراح لانشاء لجنة رقابة ثلاثية من ممثل واحد لكل من الحكومات الثلاث لتراقب مدى تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتى الكامل وتتقدم من وقت لآخر بما ترى من توصيات الى الحاكم العام او حكومتى مصر وبريطانيا ولا يكون لادارة الحاكم العام اى هيئة على توصياتها الاستشارية البحتة على ان يقدم لها المعونات اللازمة والبيانات الخاصة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن السودان ، وتولى الحكومت الثلاث الاتفاق على أشخاصها .

لكن الجانب المصرى رأى أن يمثل كل حكومة شخصين على ان يكون الممثلون عن الحكومة السودانية من أبناء السودان انفسهم

ويكون رئيس اللجنة بالتناوب فيما بين مصر وبريطانيا ، ولاعضاء هذه اللجنة الحق في الاتصال مباشرة بحكومتى البلدين دون الرجوع للحاكم العام ، على ان تعمل جاهدة على بلوغ السودانين مراميهم في الحكم الذاتي عن طريق اطلاق السودانين تدريجا في الوظائف محل غيرهم وايفاد البعثات للخارج لهذا الغرض الى جانب نشر التعليم وتنمية الموارد الاقتصادية وتنمية المجالس المحلية والبلدية مع العمل على دراسة الحقوق الاساسية للفواطن السودانى .

وقبل الجانب البريطانى مقترحات مصر واتفقا على : « النظر بعد ثلاث سنوات فيما هو الاجراء التالى الضرورى او المرغوب فية في شأن الحكم الذاتى للسودانيين » ( ٢٤ ) .

وصيغت ديباجة المشروع نحو اصدار قانون بقاء على رغبة مجلس الحاكم العام ( ٢٥ ) ، ينص على انشاء مجلس تنفيذى وجمعية تشريعية وتخويلها سلطات تنفيذية وتشريعية لاشراك السودانين في الحكم اشراكا اوسع نطاقا ، ودون مساس من الحاكم العام بمسئوليته تجاه حكومتى مصر وبريطانيا طبقا لاتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٦ مؤيدة بها جاء بمعاودة ١٩٣٦ من تقليده الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان ، وانه قد ساعد على اصدار قانون المجلس الاستشارى لشمال السودان عام ١٩٤٣ ، لنفس الغرض مع استشارة اشخاص لهم صفة تمثيلية في حكم بلادهم .

وقد اعترض الممثل المصرى على ما جاء على لسان الوفد البريطانى من الاشارة الى اتفاقيتى الحكم الثنائى ومعاودة ١٩٣٦ حيث ان الحكومة المصرية قد حددت موقفها بوضوح امام مجلس الأمن بشأن نظام الحكم الحاضر في السودان ومطالبتها بانتهاء هذا النظام ، وأن اتفاقية الحكم الثنائى قد عنقدت في ظروف

خاصة ولاغراض محددة » وقد زالت هذه الظروف واستنفدت هذه الاغراض » ولهذا فان الاتفاقية اصبحت في حكم المنقضى وعليه فلا يرتكز نظام الحكم في السودان عليها ويجب أن « تتأكد لوادى النيل وحدته » .

وعلى الرغم من أن الممثل البريطانى بعد اخذ رأى حكومته ورأى الحاكم العام طلب ابقاء الفقرة التى تنص على التمسك « بومات ١٨٩٩ » والمصدق عليه فى معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها الأساس الذى يقوم عليه النظام فى السودان . لكن الأمر استقر فى النهاية على عدم ذكر الوفاق فى الديباجة او فى غيرها من مواد المشروع مع تمسك كل طرف برأيه الخاص فى هذا الوفاق واستمراره من عدمه ، والمعلن من قبل كل منهما أمام مجلس الأمن عام ١٩٤٧ .

وبعد الاتفاق بين الجانبين على ديباجة المشروع لم يكن هناك أى اعتراض من الجانب المصرى على صدور قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان ما عدا بعض مواد المشروع وأهمها المادة (١٨) التى تنص على سلطة الحاكم العام فى نسخ أى قرار للمجلس ولو بأغلبية أصوات أعضائه وأحقية الحاكم العام فى أن يئله بقرار فى نفس الموضوع ويكون نافذ المفعول مثل قرار المجلس تماما . الا أن الجانب المصرى طالب بقصر هذا الحكم على حالة الضرورة فقط مع قيام الحاكم العام بإبلاغ قراره فى هذه الحالة الى الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقد وافق الجانب البريطانى على هذه الاضافة (٢٦) .

واتفق الجانبان فى المادة ( ٢٨ ) على السلطات المخولة للحاكم العام فى وضع القواعد الخاصة بإجراء الانتخابات وتنظيمها وإدارتها ، وعلى أن يستشير لجنة الانتخابات التى اتفق الطرفان على تكوينها لهذا الغرض (٢٧) .

ولا شك أن الحكومة المصرية كانت حريصة على أن تعمل على تقليص سلطة الحكم العام والا تظل مطلقة دون ضوابط على حساب السودانيين والتواجد المصرى بالسودان الذي بدأ يضعف تدريجاً يوماً بعد يوم نجاح السياسة البريطانية في استقطاب عدد كبير من السياسيين السودانيين بدعوى الحفاظ على الكيان والوجود السودانى ، والعمل على ارساء قواعد الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وتصوير المصريين على أنهم إنما ييغون فرض سيطرتهم وسطوتهم على أبناء جنوب الوادى .

كما نص المشروع فى مادته ( ٤٥ ) على أن تكون العربية والانجليزية هما لغتى التعامل فى الإجراءات الخاصة بالجمعية ، وقد طالبت مصر أن تكون اللغة العربية هى اللغة الأساسية احتراماً للثقافة الشعب السودانى العربية ، مع استعمال الانجليزية عند الحاجة فى بعض الأحيان .

وأصبح للجمعية التشريعية الحق فى بحث جميع المسائل وإصدار قرارات بشأنها عدا بعض المواضيع المحظورة التى لا بد من موافقة الحاكم العام قبل بحثها ( ٢٨ ) . أما عن القوانين التشريعية التى تصدر عن الجمعية فإن المجلس هو المسئول عن وضع وتحضير كل قوانين الحكومة أو مشروعاتها للنظر أمام الجمعية ، ثم تعرض على الحاكم العام وإجازته يصير المشروع قانوناً ، فإذا لم تجز الجمعية مشروع القانون فللمجلس أن يسحب مشروعه أو يقوم برفعه للحاكم العام مرفقاً بتقرير يوضح وجهات نظر المجلس والجمعية ، فإذا ما وافق الحاكم العام بعد النظر فى التقرير على المشروع فإنه يصير قانوناً بموجب موافقته أما إذا أجازت الجمعية مشروع القانون بتعديلات لا يوافق عليها المجلس فللأخير أن يقوم بسحب المشروع أو يرفعه للحاكم العام بصيغته الأصلية المجازة من الجمعية ، فإذا ما وافق الحاكم العام عليه فإنه يصير قانوناً نافذ المفعول ( ٢٩ ) .

ويتضح من المادة (٣٠) التى تضمنها القانون المنشئ للمجلس والجمعية أن الحكم العام سلب الى جانب سلطته التنفيذية جميع السلطات التشريعية الجمعية التشريعية وأصبحت اجازة القوانين أو مشروعاتها تتوقف على مدى موافقته عليها ، بل منحه الحق فى اصدار القوانين التى لم تجزها الجمعية أو المجلس .

ولذا عقد بين الجانب المصرى فى المباحثات بمناسبة هذه المادة أن القوانين يجب تقسيمها الى قسمين : قوانين مهمة وأخرى غير مهمة ، فأما المهم منها فليس للحاكم العام ولا لمجلسه أن يبت فيها ، ويرجع بشأنها للحكومتين المصرية والبريطانية ، أما طائفة القوانين الأخرى غير المهمة ، فما يعرض منها على الجمعية التشريعية وإجازته فلا حاجة للرجوع للحكم العام بخصوصها للحكومتين . أما ما لم تجزه الجمعية التشريعية منها ففى حالة اصرار الحاكم العام على اصدار مثل هذه القوانين يقوم بالحصول على موافقة كل من الحكومتين المصرية والبريطانية بما (٣٠) .

وذلك تضمن مضر وجود ضوابط قوية من جانبها تحد من سلطات الحكم العام فيما يختص بالإصدارات التشريعية فى السودان .

أما المسائل التشريعية المحظور على الجمعية اصدار أى قوانين بشأنها فهى :

( أ ) دستور السودان .

( ب ) العلاقات بين حكومة السودان وحكومتى مصر وبريطانيا .

( ج ) العلاقات بين حكومة السودان وأى قوة أجنبية (٣١) .

وقد طلب الممثل المصرى اضافة المسائل الخاصة بجنسية  
السودانيين الى ما تقدم غوافق الجانب البريطانى على ذلك .

وهناك مسائل خاصة لا يتقدم العضو بتشريع بخصوصها:  
الا بعد اخذ موافقة مسبقة من المجلس وهى : الدفاع عن السودان،  
والعملة والنقد ،ومركز الاقليات الدينية والعنصرية .

وعلى الرغم من القيود والضوابط التى حاول الجانب المصرى  
وضعها من خلال هذه المباحثات للحد من السلطات المطلقة التى  
عمل الجانب البريطانى على منحها للحاكم العام البريطانى ، فان  
مشروع القانون منحه بعض الاستثناءات والتحفيزات لاصدار  
القوانين فى حالة عجز الاداة الدستورية ومنحه كذلك سلطة  
تغيير وتعديل قوانين اخرى .

ومن هذه الاستثناءات جواز استرداد الحاكم العام لنفسه  
جميع او بعض السلطات المخولة للمجلس او الجمعية اذا ما اقتنع  
فى أى وقت بأن حالة ما قد نشأت ولا يمكن معها اداء مهام ادارة  
حكومة السودان حسبها توجبه حالات الضرورة التى تعطيه الحق  
فى استرداد هذه السلطة بناء على اعلان يصدر عنه ، وعلى أن  
يقوم بتبليغ هذا الاعلان فوراً لسفير المملكة المتحدة بالقاهرة  
« ولرئيس مجلس وزراء صاحب الجلالة ملك مصر » ، وقد  
طلب الممثل المصرى حذف هذه المادة غير أن الجانب البريطانى  
أشار الى حالات الضرورة التى قد تستلزم بقاءها ، واتفق على  
تعديلها فقط بحيث لا يصدر الحاكم العام اعلاناً جديداً باسترداد  
هذه السلطات (٣٢) قبل أن يخطر به كلا من حكومتى دولتى الحكم  
الثنائى بشرط أن يتلقى اخطاراً بالموافقة على عدم اصدار  
الاعلان .

ولكن منح الحاكم العام السلطة المطلقة والحق فى اصدار  
الاعلان بموجب هذه المادة ويدون مرض الامر على الحكومتين اذا



رأى أن حالة طارئة قد قامت في أى وقت إذ « يستمر مقعول هذا الاعلان نافذا طيلة ثيام هذه الحالة الطارئة » (٣٣) .

ومن هذا يتضح أن الحاكم العام البريطانى ظل رغم محاولات الحكومة المصرية هو سيد الموقف في السودان وأن المحاولات التى تقوم بها بريطانيا مدعية ابتغاء صالح السودانين ومنحهم حق تقرير المصير ، ما هى الا سراب امام اصرارها على عدم منح المجلس التنفيذى أو الجمعية التشريعية كلا على انفراد أو مجتمعين أى سلطة أكثر من السلطات المخولة للحاكم العام شخصيا بموجب اتفاقية ١٨٩٩ م ومعاهدة ١٩٣٦ .

ولما اعترض المفاوض المصرى على هذا الاستثناء اتفق على منح الحاكم العام سلطات أخرى في التغيير والتعديل لقوانين المجلس والجمعية فله أن يعدل أو يغير بجزء أو بقض مواد هذه القوانين بناء على توصية الجمعية وتضديق المجلس « حتى تنقح له من وقت لآخر أن ذلك ضرورى لتحقيق تلك الأغراض » (٣٤) .

ووصل الجانبان الى اتفاق في جميع المسائل السابقة ، ووقفت المباحثات عند طريقة تكوين المجلس التنفيذى ونسبة تمثيل المصريين فيه ، إذ رأى الجانب البريطانى أن يتكون المجلس مما لا يقل عن اثنى عشر عضوا وما لا يزيد عن ثمانية عشر عضواً ، منح الحاكم العام سلطات واسعة في تشكيل هذا القدد (٣٥) .

لكن الحكومة المصرية رأت أن يكون اشتراك المصريين في اعداد السودانين لتولى شئونهم على قدم المساواة مع البريطانيين بحيث يكون للمصريين من المركز والعدد ما للانجليز في المجلس تحقيقا لمسئولية مصر في اعداد السودانين للحكم الذاتى . وفى ٢٦ مايو ١٩٤٨ تسلم الممثل المصرى من نظيره البريطانى ما يفيد موافقة الحكومة البريطانية على مطالبة الحاكم العام بتعيين اثنين من أعضاء المجلس الثلاثة الاضافيين (٣٦) . من بين المصريين

العاملين لدى الحكومة المصرية بالسودان ، فإذا رأت الحكومة أن  
شاغلي الوظائف الحاليين لا يصلحون لعضوية المجلس التنفيذي ،  
فلها الحرية في تعيين موظفين آخرين أرقى منهم مؤهلا بديلا  
عنهم .

ورغبت بريطانيا قبول المقترحات المصرية بشأن مطالبة  
الحاكم العام بتعيين أكثر من اثنين من المصريين كأعضاء بالمجلس  
أو أن ينشئ وزارات جديدة في حكومة السودان يعهد بإدارتها إلى  
المصريين وتكون لهم عضوية المجلس بحكم وظيفتهم (٣٧) ، وهذا  
منطقي طبقا للسياسة البريطانية في السودان .

وبعد مناقشات طويلة في هذا الموضوع تسلم خشبة باشا  
كتاب السفارة البريطانية بالقاهرة المؤرخ في ٢٨ مايو بموافقة  
بريطانيا على أن يدعى قائد القوات المصرية بالسودان لحضور  
جلسات المجلس عندما تبحث مسائل الدفاع ، كما طالبت في حالة  
تساوى عدد الأعضاء البريطانيين والمصريين في المجلس كنتيجة  
لإحلال السودانيين محل الموظفين البريطانيين « فإن عدد الأعضاء  
المصريين في المجلس يجب أن ينقص تبعاً لنقص الأعضاء البريطانيين ،  
فإذا ما خرج العضو البريطاني الأخير من المجلس خرج كذلك  
العضو المصري » (٣٨) .

وقد انتهت المباحثات في ٢٨ مايو ١٩٤٨ دون أن يصل  
الطرفان لنتيجة نظراً لتمسك مصر بأن يكون اشتراكها في اعداد  
السودانيين لتولى شئونهم على قدم المساواة مع الانجليز ، وبأن  
يكون المصريون في المجلس مساوين للانجليز من حيث المركز  
والعدد .

### ٣ - الإصرار على تنفيذ قانونى المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية :

ولكن بريطانيا لم يكن لينيئها من عزمها شيء فى سبيل المضى فى تحقيق مآربها بالسودان اذ ابلغ الحاكم العام الحكومة المصرية فى ١٥ يونيو ١٩٤٨ ، بان قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ سىصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره بجريدة حكومة السودان يوم ١٩ يونيو ١٩٤٨ ، رغم اعتراض الحكومة المصرية وابلاغها الحكومة البريطانية فى ٢٨ يونيو ١٩٤٨ بان الحاكم العام بمقتضى ماخول له من سلطات ليس له الحق فى أن يصدر قانونا فيه مساس بالنظام الادارى والقانونى للسودان (٣٩) .

وتامت الحكومة البريطانية من جانب واحد باعلان انتخابات الجمعية التشريعية فى نوفمبر والتى بلغ مجموع اعضائها ثلاثة وسبعين عضوا (٤٠) أكثر من نصفهم من رجال الادارة الأهلية ، ومن هذا يتضح أن الجمعية التشريعية كانت حركا على رجال الادارة الأهلية بالسودان الذين كانوا السند الحقيقى للنظام السياسى والادارى فى البلاد ، اذ كانوا قوة لا يستهان بها فى ذلك الوقت ، مما جعلهم يلعبون دورا مهما فى حكم السودان فيما بعد ، كما لم يراع تمثيل أبناء المحيريات الجنوبية الثالث تمثيلا صادقا اذ اختير ثلاثة عشر عضوا منهم فقط (٤١) واستقل حزب الأثماء السودانى المفادى بالاتحاد مع مصر هذا الموقف فقام بمقاطعة الانتخابات منذ البداية وتسيير مظاهرات تندد بالجمعية التشريعية وموالة اعضائها للسياسة البريطانية التى لا تحترم مصالح السودانيين .

ومع أن حزب الأمة فاز فى الانتخابات واستطاع أن يهيمن على الجمعية فى ظل ظروف من الفوضى والاضطراب فقد انخفضت شعبيته نتيجة علاقته بالادارة المدنية البريطانية .

ومن ناحية أخرى أدت الظروف السياسية غير المستقرة في مصر اثر حرب فلسطين ونتائجها السلبية على الحياة السياسية في البلاد الى رغبة كثير من السودانيين الى الابتعاد عن الارتباط الوثيق بمصر وتشكيل ما اطلق عليه اسم الجبهة الوطنية التي لم تناد بأكثر من وضع نظام الحكم الثنائي تحت التاج المصرى بمساندة السيد على الميرغنى (٤٢) .

وكانت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان قد أعلنت مطالبته للحكومة في ٣ مايو ١٩٤٨ باصدار بيان يؤكد وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، معضدة ببطالاب الشيوخ البونيين داخل الهيئة البرلمانية العليا الذين لم يجدوا صعوبة تذكر في استقطاب زملائهم البرلمانيين من الأحزاب الأخرى خاصة عندما يتصل الأمر بموضوع وحدة وادي النيل .

ودعمت اللجنة الحكومة لمساعدة السودان في ان يكون له نظام دستوري يقوم على مبدأ وحدة شطرى الوادى وذلك بعد موافقة أبناء السودان ، لكن بريطانيا كانت هى الأسرع عندما أصدر الحاكم العام البريطانى تفويض من حكومته بشروع الإصلاح الدستورى في ١٩ يونيو ، ومضت السياسة البريطانية في طريقها دون الالتفات لاحتياجات الحكومة المصرية المتوالية او المعارضين لهذه السياسة من أبناء السودان الحزبيين واللاحزبيين .

ولذا عقدت وتعت الجياهير والأحزاب السودانية الداعية لوحدة وادى النيل في صدام مستمر مع البوليس ، وبلغ من حيرة الحكومة السودانية تحت القيادة البريطانية أن منعت الجبايين المصريين الذين تطوعوا للدفاع عن القادة والسياسيين السودانيين المتفاوض عليهم من السفر الى السودان .

واحتاجت المظاهرات القاهرة والإسكندرية ومختلف مراكز الوجهين القبلى والبحرى تعبر عن رفضها فصل بريطانيا لشطرى

وادی النيل وانتهاجها لسياسة التشدد والعنف مع الوطنيين  
السودانيين .

ولم تستطع مظاهرات الشوارع المصرى او السودانى  
الصاخبة ، والتى شارك فيها بنصيب كبير شهاب الجبيلية  
المصرية (٤٣) وتلاميذ المدارس ودفنوا فيها غالبا من ابراحهم ،  
ان تقف حجر عثرة امام مرامي السياسة البريطانية ، وكذلك الحال  
بالنسبة لبيانات الأحزاب « الطنانية » وحملات الصحافة « العنيفة » .  
كل ذلك لم ينجح فى « تخويف » بريطانيا العظمى وجعلها تنحى  
امام مطالب « القومية » المصرية (٤٤) ، فبريطانيا تعرف مدى  
قوة الحكومة المصرية بل هى قادرة على « تحجيم » سياستها  
خارجيا وداخليا ، بمقدار كان من الصعب ان يحارب فى جبهتين فى  
آن واحد ، فى فلسطين وفى السودان وهو لا يزال حتى الآن جزءا  
مهما لمصر وقطعة من وادى النيل فى نظر كل مصرى .

#### ٤ - عمق الأزمة المصرية ١٩٤٨ :

وتضاعفت حدة الأزمة المصرية اثر هزيمة الجيوش المصرية  
على أرض فلسطين والفشل فى تحريرها بعد ان توالى الانتصارات  
العربية وخاصة من جانب القوات المصرية التى قاربت على  
مشارف تل أبيب (٤٥) وقد أبلى مدائيو الاخوان المسلمين بلاء  
حسنا فى هذه المعارك .

لكن اليهود كانوا قد استعادوا نشاطهم وقوتهم وواصلوا  
عدوانهم على المواقع المصرية منذ شهر اكتوبر حتى ديسمبر  
١٩٤٨ (٤٦) ولجستين القتال بين القوات المصرية واليهود حتى ٧  
يناير ١٩٤٩ عندما أبرضت الهدنة الثالثة بين الجانبين (٤٧)  
حيث كانت الخطة الاتجلى أمريكية تقضى بتبني عقد هدنة دائمة  
مع مصر .

وكان الضغط الأمريكي على الحكومة المصرية للذهاب الى رودس واضحا ومؤثرا لعقد هذه الهدنة الدائمة مع اسرائيل ولاقامة « سلام عادل » ، وذلك بعد أن حاولت بريطانيا احياء معاهدة ١٩٣٦ بمساعدة مصر عسكريا ضد العمليات الحربية الاسرائيلية داخل الاراضي المصرية واستغلال حاجة مصر للحمة للسلاح في هذه الآونة الحرجة ، لكن الضغوط الشعبية الواقعة على الحكومة لم تمكنها من التراجع في ضرورة تعديل المعاهدة بل الغائها اذا امكن في سبيل تحقيق الاستقلال الوطني والجلء عن وادى النيل (٤٨) اثر تفاقم حدة المشاكل الداخلية والخارجية للبلاذ .

وهكذا، تكلفت كل الظروف الدولية والاقليمية والمحلية في خلق ذلك الكيان الغريب على المنطقة واقامة الدولة الاسرائيلية على الأرض العربية الفلسطينية . وفي ظل جو سياسى مضطرب وتخطب عربى وحسابات خاطئة (٤٩) وغياب التخطيط وافتقاد لهدف عربى واحد متفق عليه ، مع عدم وجود المعلومات الأولية الضرورية لمواجهة القوات الصهيونية تدخلت الجيوش العربية دون تنسيق هذه المعركة ، وكان من الطبيعى أن تفشل في احباط مشروع التقسيم والحيولة دون قيام الدولة اليهودية على الأرض العربية (٥٠) .

لقد كانت حرب ١٩٤٨ ، حربا قصيرة ظهرت فيها عوامل التدخل وتفكك وحدة العرب ومساعدات الغرب التى لا حيد لها للكيان الصهيونى الجديد بالإضافة الى شحنات المواد الضرورية والأسلحة التى ظلت إليها من خلف الستار الحديدى وبصفبة خاصة تشيكوسلوفاكيا ، وهذه المساعدات التى أرسلت لاسرائيل والتى كانت تتنافى مع قرارات الأمم المتحدة كانت كافية لقلب ميزان المعركة وضمان سيطرتها على أراض لها قيمتها ، وأخيرا وضعت

اتفاقيات الهدنة حداً للقتال . ولم تحل الغرب شيئاً من المشكلات الأساسية بين العرب واسرائيل ، ولا شك أن كل خطوة لتأسيس الدولة الصهيونية كانت « تحدياً للعدالة » (٥١) .

واستطاعت بريطانيا أن تزرع الدولة الجديدة « اسرائيل » في قلب العالم العربي وعلى الحدود المصرية ، والقوات البريطانية لا تزال رابضة على ضفاف القناة ، بل أن اسرائيل بعد هذه الجولة القصيرة مع العرب استطاعت أن تغزو الأراضي المصرية ذاتها وتعمق في داخلها لمسافة عشرة أميال . وحفر جنودها الخنادق حول العريش وسلمتها بريطانيا « أم الرشراش » المصرية (٥٢) دون قتال ، واستتبع ذلك بمحاولات أضعفت الجيش المصري بعدم إمداده بالأسلحة والعتاد اللازمين لتطويره وتنمية قدراته الحربية (٥٣) ، وكانت قد أجهضت من قبل محاولات مضر لتحويل قضية وادي النيل . ووقفت كل الدول الكبرى إلى جانب التواجد الاستعماري البريطاني في منطقة الشرق الأوسط .

وعاد الجيش إلى مصر في عام ١٩٤٩ بعد أن ظهر بوضوح البعد القومي في تفكير كثير من الضباط المحاربين في فلسطين وصارت هذه القضية محور اهتمام القضية الوطنية وجزءاً لا يتجزأ من قضية الجلاء وتحرير الوطن من براثن الاستعمار .

وعلى أرض فلسطين تبلورت الحقيقة الأساسية وهي أنها جزء لا يتجزأ من عالمها العربي الاسلامي والدفاع عنها مرهون باستراتيجية الدفاع عن تلك المنطقة الحيوية من العالم (٥٤) ، وأنه لا بد من ضرورة تغيير الأوضاع في مصر ، فلهزيمة كانت أعرق من « الأسلحة الفاسدة » التي استخدمت في الحرب ، بل أنها عدة أخطاء تشابكت مع بعضها ، الاستعمار هو السبب الأصلي فيها ، فالحكومات والسراي المتعاونة معها هي الأداة التي

جعلت أبناء مصر يحسون المأساة كل ليلة على أرض فلسطين (٥٥)  
وأن ميدان الجهاد الأول لا بد أن ينبع من مصر (٥٦) .

ومما لا شك فيه أن حرب فلسطين كانت سبباً في زيادة الوعي القومي لدى قطاع كبير من المصريين ، إذ أنها ساعدت على تبلور الموقف الوطني تجاه الاستعمار وتبادل الآراء والخروج عن العزلة الفكرية التي عاشتها البلاد لفترة طويلة وخاصة خلال فترة الحرب العالمية الثانية .

وكان تضحية مصر بعدد كبير من خيرة شبابها على أرض فلسطين ، سبباً في احساس المصريين بأن بريطانيا وراء كل ما ألم بالشعب المصرى وأنها مسئولة مسئولية كاملة عن قيام دولة إسرائيل وتعضيدها ، كما هى مسئولة عن تدهور الموقف السياسى والاقتصادى داخل البلاد ، ومن هنا كان الارتباط واضحاً بين القضية المصرية والقضايا العربية وينمو يوماً بعد يوم ، وكان أبناء مصر وهم يحاربون في فلسطين لا ينسون أنهم نحت رحمة القوات البريطانية الماربطة على خط القناة والتي بوسعها أن تهدد خطوط امداداتهم الى مواقعهم بميدان القتال وتقطع خط رجعتهم لبلادهم .

وفي نفس الوقت ازدادت علاقة مصر بالسودان ارتباطاً بعدد تمسك السياسة البريطانية بمشروع السوننة ومحاولة فصل شمال الوادى عن جنوبه وتلازمها مع المشروعات التي تهدف الى فصل جنوب السودان عن شماله ، وازدادت الحركة الوطنية السودانية المقاومة لهذا التمييز ، وازدادت تمسكها بضرورة الوحدة مع مصر التي حارب مع أبنائها في خندق واحد على الأرض العربية الفلسطينية (٥٧) .

وهكذا كان أبناء مصر يفكرون في السودان وفي فلسطين وفي العالم العربى ومجابهة القوى المعادية ، الخارجية والداخلية



واستخدام السلاح كوسيلة للعنف لتغيير الواقع الاليم ، والتخلص من الاستعمار وأعوانه في الداخل (٥٨) . ولم يكن الموقف الداخلي أحسن حالا ، بل على العكس فقد اتخذ مجلس الوزراء المصري برئاسة إبراهيم عبد الهادي الذي خلف النقراشي قرارا بمد حالة الطوارئ لمدة عام آخر ينتهي في ١٥ مايو ١٩٥٠ (٥٩) .

وكان هذا دليلا على عمق الأزمة الداخلية التي تواجهها الحكومة السعدية وعجزها المطلق في ادارة البلاد فاضطرت الى تقديم استقالتها في ٢٥ يونيو ١٩٤٩ . وكانت هزيمة الجيش المصري أحد الأسباب التي عجلت بسقوط حكومة عبد الهادي (٦٠) وكشفت عن عجز وفساد الملكية المصرية بعد ما اثارت الصحافة قضية الأسلحة الفاسدة وكشفت عن كثير من الشخصيات المختلسة والمنحرفة والمقربة الى ملك البلاد ، وعلى رأسهم أمون جهلان ، واتضح أن مئات من الجنود والضباط استشهدوا في هذه الحرب بسبب انحراف هذه القمة المرتشية .

واحس الشعب بأن الملك هو المسئول عن تورط مصر في هذه الحرب وعن هزيمتها (٦١) . ولم يكن لحكم وزارات الأقلية أن يستمر في ظل موجات العنف والتطرف الوطني المطالب بأن لا بديل عن الجلاء ، والابتعاد عن سياسة الملاينة والتهاون مع بريطانيا المتشبثة بالبقاء في وادي النيل ، فإذا كان لنظام الحكم أن يستمر ويطول بقاؤه فعليه أن يقوم بتطهير نفسه ، اذ اعتقد الملك أنه لن تقوم لحكومة الأغلبية الوفدية قائمة بعد آخر وزارة لها في فبراير ١٩٤٢ وأنه باحتواء أحزاب أقلية تحت عباءة القصر قادر على التنفيذ من خلالهم الى كافة مؤسسات الدولة لفرض حكمه المباشر ، وأنه بهم يصبح قادرا على تحطيم الوفد وتصفية أي تحرك شعبي نحو كرسي العرش .

لم يكن من الخفى على أمين الساسة الانجليز ان يلاحظوا مدى خوف الملك على عرشه وخشيته من احتمال حدوث محاولة «لزعزعة النظام أو لتحقيق وضع ثورى» ، وأن من المحتمل جداً وقوع قلق واضطرابات في البلاد ما لم تتم انتخابات نزيهة بعدالة وحرية في ظل الوزارة القائمة ، وما لم تبذل جهود حقيقية للمضى في سياسة الإصلاح الاجتماعى (٦٢) ، والإصلاح الاقتصادى والسياسى وهى المطالب التى صارت ضرورية وملحة للجماهير العريضة من أبناء الشعب فى مواجهة ما أرادتته القوى الحاكمة والرجعية من تصفية القضية الوطنية نتيجة فشلها فى إيجاد أى حل لهذه القضية وانتهاجها أسلوب الحل السلمى الذى صار ورقة خاسرة لا تساعد على تحقيق الجلاء عن وادى النيل . .

وبدأت الجماهير تطالب بالكفاح المسلح كطريق وحيد لتحقيق أمانها القومية (٦٣) . .

وكنك فشلت القوى الحاكمة والرجعية فى تصفية حركة الجماهير اذ انتشرت التنظيمات السرية ، وظهرت الجماعات الارهابية رغم وسائل القمع التى مارستها الحكومة ، وفشلت كذلك فى تحطيم حزب الوفد الذى وجه اليه الدعوة مع بداية عام ١٩٤٩ للاستشارك فى الحكم لكنه رفض مشروطاً بـ إجراء انتخابات حرة نزيهة فى ظل حكومة محايدة بعد أن ظل بمنأى عن السلطة لمدة خمس سنوات كاملة . . .

وفى يوليو ١٩٤٩ جرى بحسبين برى باشا رئيساً للوزارة (٦٤) بناء على رغبة الملك فى وزارة ائتلافية كان الهدف الرئيسى لها هو الاشراف على انتخابات مجلس النواب وتهيئة الأوضاع السياسية الداخلية المتفجرة والمتحيرة لإجراء المعركة الانتخابية التى باتت مضمونة الكسب للوفد بسبب مقت الجماهير لخصومه من أحزاب الاقلية وفشلها طوال السنوات الماضية

والعلمنا لحكمه الذى سوف يتيح مجالا اوسع للجبريات (١٥).  
وانتهاج أسلوب آخر تجاه القضية الوطنية يحقق آمال هذه  
الجهاهين .

وبينما كانت حركة التعليم فى الشمال فى ركود (٦٦) فانها  
ظلت مهمة تماما فى الجنوب وقضى على كل محاولة من جهات  
أبناء وادى النيل لاجياء الثقافة العربية الإسلامية إذ تقرر رفض  
مطالب مؤتمر الخريجين من قبل بتأسيس مجلس أعلى للتعليم  
أغلبه من السودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢٪ من ميزانية  
الحكومة لأغراضه ، ووقف الاعانات البريطانية لمدارس الارساليات  
التبشيرية وتوحيد برامج التعليم فى الشمال والجنوب .

على أن التطور الذى حاولت بريطانيا ادخاله على الحكومة  
المحلية لايهام أبناء السودان انها تسعى لتحقيق رغباتهم الوطنية  
فى حكم أنفسهم بأنفسهم عن طريق حق تقرير المصير لم يكن ليرضى  
الفرور الوطنى للسودانيين ، فاضطرت الادارة البريطانية أمام  
اشتداد المطالب الوطنية السودانية والمباحثات المصرية المتعددة  
لنفس الغرض الى عقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ لبحث وسائل  
التعاون الممكنة بين أهل الجنوب والشمال وحضره زعماء القبائل  
الجنوبية .

وعلى الرغم من أن الادارة البريطانية سمعت للخروج بتوصية  
بفصل الجنوب عن الشمال ، فان المؤتمر خرج بتوصية مضادة  
تنص على تأهيل الجنوبيين ليساهموا مع أبناء الشمال على  
الارتقاء بمستقبل السودان فى جميع الميادين وفشلت محاولات السير  
جيمس روبرتسون فى تنفيذ المخطط الاستعمارى البريطانى بفصل  
الجنوب وضعه الى كينيا أو أوغنده بعد أن اعترض عليه أغلبية  
زعماء الجنوب وفى عام ١٩٤٨ اضطرت الادارة البريطانية الى

أفراك الجنوبيين بعدد قليل في الجمعية التشريعية السودانية ،  
بالإضافة إلى أن الموظفين الإنجليز قد حاولوا جاهدين اقناع  
الجنوبيين بأن أبناء الشمال سوف يستمروا فيهم مستقبلا ويعاملونهم  
كما عاملوا آبائهم وأجدادهم معاملة الرقيق (٦٧) .

ومن هذا المنطلق كان « السياسة الجنوبية » التي اتبعتها  
بريطانيا في السودان اثرها الكبير في خلق مشكلة الجنوب (٦٨)  
التي لا تزال جذورها متقدة حتى اليوم .

..

## هوامش الفصل الخامس

- (١) عن صحيفة المصري ، عدد ٢٤ سبتمبر ١٩٤٥ .
- (٢) تحالف معه حزب الاشقاء بزعامة اسماعيل الأزهري .
- (٣ ، ٤) طالبت هيئة مؤتمر الخريجين إلى ٢ أبريل ١٩٤٢ في منكرتها التي قدمتها  
عناكم السودان كل من الحكومتين المصرية والبريطانية بإصدار إعلان مشترك يمنع  
للسودان حق تقرير مصيره بعد انتهاء الحرب لكن الحكومة السودانية ماطلت في  
الرد على الخريجين : المصري ، ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ .
- (٥) المذكرات الكاملة لصالح نصر ، مجلة المصور ، عدد ٢ فبراير ١٩٨٦ ،  
ص ٦٠
- (٦) أوردت النبا وكالة رويترز اللندنية :
- رئاسة مجلس الوزراء : السودان ( الكتاب الأخضر المصري ) ، ص ١٢٢ .
- (٧) شارك في أعمال المؤتمر السيد صديق عبد الرحمن المهدي ومحمد عثمان  
الهدى مرضى .
- (٨) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ -  
١٢٨ .
- (٩) صحيفة الرأى العام السودانية ، عدد ٢٢ ، ٢٤ فبراير ١٩٤٨ .
- (١٠) رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصري عن السودان ، مصدر  
سابق ، ص ١٢٨ - ١٤٢ .
- (١١) وقام التيجانى عامر سكرتير الجبهة الوطنية السودانية المكونة من  
١٤ عضوا يمثلون جميع الأحزاب والطوائف والهيئات وذوى النفوذ بالسودان  
بهدف معاندة القضية السودانية على أساس الائتلاف مع مصر ، بإصدار بيان  
للجبهة في شهر ديسمبر ١٩٤٧ يفرض معاندة قضية الجلاء وادعى الإنيل :  
صحيفة المرائى العام السودانية ، عدد ١٢ يناير ١٩٤٨ .

- (١٢) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ص ٢٧٢
- صحيفة الرأي العام السودانية ، عددي ٦ ، ١٨ مارس ١٩٤٨
- (١٣) كان أعضاء المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي تـكوـن عام ١٩٤٢ ثمانية وعشرين عضواً : رئاسة مجلس الوزراء : السودان ( الكتاب الأخضر المصري ) المصدر السابق ، ص ١٤٥ - ١٤٩
- (١٣ م) رأيت غنيمي الشيخ ( دكتور ) مصر والسودان في العلاقات الدولية ، ... تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان ، ص ١١ وما يليها
- (١٤) رئاسة مجلس الوزراء : المصدر السابق ، ص ١٥٠ - ١٥٤
- (١٥) رئاسة مجلس الوزراء : السودان : المصدر السابق ، ص ١٥٥
- (١٦) نفس المصدر ، ص ١٦٥

(١٧) رئاسة مجلس الوزراء : السودان : المصدر السابق ، ص ١٦٦  
*Documents on the Sudan, Op. Cit., pp. 16-20.*  
 تظاهر المؤلف من الوطنيين السودانيين بشراح الخراطيم "ماتقين" بسقوط الجمعية التشريعية وسقوط الاستعمار البريطاني والحكم الثنائي ، خطابين بالخيرة وحنانيين بالكفاح المشترك بين الشعوب الحرة ؟  
 صحيفة الرأي العام السودانية ، عددي ٢ ، ١٠ أبريل ١٩٤٨

• (١٨) حكومة السودان : تقرير عن إدارة حكومة السودان في عام ١٩٤٩  
 قدمه : الحاكم العام لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة للحكومة الملكية المصرية ، ص ١٣

- (١٩) المصدر السابق ، ص ١٦٦ - ١٧٠
- (٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٧١
- (٢١) *Documents on the Sudan, Op. cit., pp. 16, 20.*
- (٢٢) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، عرجع سابق ، ص ٢٧٣

(٢٣) رئاسة مجلس الوزراء : بيان عن الحادثات التي دارت بين جبهة صاحب المعالي احمد محمد خضبة باشا ( وزير الخارجية ) وبمساعدة منير رونالد كاميل السقاير البريطانيين في شأن مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية للسودان ( ٦ مايو ١٩٤٨ - ٢٨ مايو ١٩٤٨ ) ، ص ١ - ٢

• (٢٤) المصدر السابق ، ص ٢ - ٦

٢٥) انتهى مجلس الحاكم العام ، سنة ١٩١٠ ليساعده في مباشرة  
سلطاته التنفيذية والتشريعية :

نفس المصدر ، ص ٧ .

٢٦) المصدر السابق ، ص ٧ - ١٠ .

الاهرام ، عدد ١٩ يناير ، ١٩٤٧ .

٢٧) المصدر نفسه ، ص ١١ .

٢٨) المادة (٤٧) من مشروع المجلد «التنفيذ» والجعية التشريعية للسودان

كما جاء في مباحثات خضية - كاميل .

المصدر السابق ، ص ١٢ .

Documents on the Sudan ; Op. cit. p. 23 .

٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٢ .

٣٠) نفس المصدر ، ص ١٢ - ١٤ .

٣١) كما طلبت مصر تعديل صياغة الفقرات الثلاثة من مادة المشروع على  
وجه يحقق المصلحة المصرية ولم تعترض بريطانيا على هذا التعديل

٣٢) فيما عدا الاعلان الصادر عنه يلقي به اعلانا سابقا يسجله كانت  
منوحة له من قبل فلا يحتاج في هذه الحالة لوافق كل من حكومتى مصر وبريطانيا  
للمصدر السابق ، ص ١٥ - ١٩ .

رئاسة مجلس الوزراء السودان ( الكتاب الأخضر المصرى ) المصدر  
السابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢٣ .

٣٣) رئاسة مجلس الوزراء : بيان عن الحادثات التى دارت بين خضبة  
ياضا وروفا لد كاميل ، مصدر سابق ، ص ١٩ .

رئاسة مجلس الوزراء : السودان ( الكتاب الأخضر المصرى ) ، مصدر  
سابق ، ص ٢٢٤ .

٣٤) رئاسة مجلس الوزراء : مباحثات خضية - كاميل ، مصدر سابق ، ص  
٢٠ .

٣٥) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

٣٦) طبقا لما لا يفتى عليه. الفقرة الثانية - من المادة العاشرة فى قانون  
الجلس .

٣٧) المصدر السابق ، ص ٢١ - ٢٢ .

٣٨) نفس المصدر ، ص ٢٢ .

٣٩) سمين الانتخاب ( الكتاب الأخضر المصرى ) المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٤٠) من أعضاء الجمعية التشريعية نجد أن ٤٠ عضوا من رجال الإدارة الأهلية ، ٢١ عضوا من الموظفين ، ٤ أعضاء من التجار ، ثم ٨ أعضاء من الأعيان :

تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٢ .  
(٤١) عن أسماء أعضاء الجمعية المنتخبين والمختارين ووظائفهم انظر المصدر نفسه ، ص ١٤ - ١٦ .

(٤٢) إلى جانب حزب الأثقياء والجبهة الوطنية المتحالفين مع الحزب الوطني الاتحادي بزعامة اسماعيل الأزهرى ، ظهر فيما بعد تنظيم جديد هو الحزب الجمهورى الاشتراكي الذى أعلن بيانه في ديسمبر ١٩٥٩ معارضا الاتحاد مع مصر أو قيام ملكية هدية ولكن نفوذه لم يكن مؤثرا في مجرى الأحداث السياسية بالسودان :

المذكرات الكاملة لصلاح نصر ، المصدر ، عدد ٧ فبراير ١٩٨٦ ، ص ٦٠ .  
(٤٣) قتل اللواء سليم زكى ( باشا ) بينما كان يحاول على رأس قوة من البوليس أن يطرد طلاب كلية طب القاهرة المتصمين بدخلها نحو الخارج :  
مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، مرجع سابق .  
ص ٢٧٤ .

Vatikiotis, P. J. ; The History of Egypt ; p. 364.

(٤٤) المرجع نفسه ، ص ٢٧٥ .

(٤٥) عن استعدادات مصر للحرب الفلسطينية يمكن الاطلاع على :

مضامير مجلس الشيوخ ، جلسة ١١ مايو ١٩٤٨ السرية .  
F.O. 371/89181/162829/J 6903, From Sir Ronald Compbell, (٤٦).  
Cairo to Foreign Office, October 22, 1948.

(٤٧) المصري ، عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، الأهرام عتدى ٢٤ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٨ .

(٤٨) استقبل ابراهيم عبد الهادى باشا رئيس الوزراء بعد اغتيال النقراشى السفير رونالد كامبل طالبا مرة تقديم أسلحة ومعدات بريطانية لمصر .

محمد حسين هيكل : علاقات السويس ، مرجع سابق ، طبع ٩٤ - ٩٥ ، ص ٦٥٨ .

ويقول ابراهيم عبد الهادى ان وزيرا بريطانيا جاءه يمرضى استعدادا بريطانيا لمنع مصر المساعدات اللازمة تحت عباءة معاهدة ١٩٣٦ 'فرد' عليه عبد الهادى بأنه لا يستطيع ترك 'المادة' ثمة ان 'القبض' .



المضبطة الرسمية لمحاشر جلسات محكمة الثورة ، الكتاب الاول ، ص ٨٢ - ٨٤ .

(٤٩) عادل ثابت : الملك فاروق الذي غدر به الجميع ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .  
آخر ساعة ، عدد ١٥ فبراير ١٩٥٠ ، المصري . عدد ٢٣ مارس ١٩٥٠ .  
(٥٠) مذكرات محمود رياض : الأمن القومي العربي بين الاتجاز والفضيل  
الجمهورية ، عدد ١٩ أغسطس ، ١٩٨٥ .

(٥١) ٥٠١ . متشيمينون : الهندة الدلعية ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٥٢) أصبحت ميناء ايالات الاسرائيلي فيما بعد .

(٥٣) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٩٢ - ٩٦ .

(٥٤) لؤؤاد مطر : بهراحة عن عبد الناصر ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٥٥) محمد نجيب : كلمتي للثاريخ ، ص ٢٢ - ٢٣ .

أحمد محمد الحولي ( دكتور ) : بطولة ويطل ، ص ٨٤ - ٨٥ .

(٥٦) على أرض فلسطين نشطت خلايا الضباط الاحرار ، وبعد أن انتجت  
الحرب وعاد الجيش الى مصر رأى الجباغ جمال عبد الناصر ضرورة تنظيم  
صفوف الضباط بعد أن فقدت الكثيرين من اعضائها في ساحات القتال ، وأدرك  
جمال بوضوح أن بوابة مصر للتحرد هي فلسطين وأن تحرير مصر كفيلا يتمرد  
فلسطين :

محمد أنيس ( دكتور ) : قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، دراسة بمجلة الكتاب ،  
عدد نوفمبر ١٩٦٥ ، ص ٢١ .

الحقوقي وضوان : حوار سياسي ، مجلة العربي الكويتية ، عدد فبراير  
١٩٨٨ ، ص ٦٨ .

(٥٧) جلال يحيى ( دكتور ) : العالم العربي للحديث منذ الحرب العالمية  
الثانية ، مرجع سابق ، ص ٤٦٦ - ٤٦٧ .

(٥٨) المرجع نفسه ، نفس المصنفات .

(٥٩) كان مقدرًا لها أن تستمر فترة حرب فلسطين فقط .

(٦٠) المضبطة الرسمية لمحاشر جلسات محكمة الثورة ، الكتاب الاول ،  
ص ٧٩ - ٩٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ .

(٦١) سيراثيراث : مصر ونشالها ، ص ٢١٤ .

عن دور الملك فاروق واشتراكه في جلب الاسلحة الفاسدة للجيش  
المصري .

جمال حماد : دراسة عن قضية الاسلحة الفاسدة ودور الملك فاروق ، مجلة  
لكتوير عدد ١٨ ، ٢٥ فبراير ١٩٩٠ .

- عادل ثابت الملك فاروق الذي قدر به الجميع ، من ص ١٨٦ - ١٨٧ .
- (٦٢) محمد حسنين هيكل : مَقَلَّاتُ الْمَرْئِيَّاتِ ، مرجع سابق ، ص ٦٦٧ .
- (٦٣) المرجع نفسه ، نفس الصفحة .
- (٦٤) كان حسين سرى يتمتع برضاء الملك وقد تولى الوزارة قبل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ - وقد باذر بعض الانقلاب في وزارته هذه بتقسيم استقالته ، ثم تكلف الملك بتشكيل وزارة معيّنة في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ تتولى الاشراف على المعركة الانتخابية المقبلة :
- طارق البكري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٨ .
- (٦٥) المرجع نفسه ، نفس الصفحة .
- (٦٦) عمل التعليم الخاص بصنفة عامة والتعليم الديني بصنفة خاصة من جانب الحكومة السودانية : المصروف ، عند ٧ يناير ١٩٤٩ .
- (٦٧) السياسة الدولية ، عند أكتوبر ١٩٦٥ .
- (٦٨) يوتان ليب رنق (سكتور) . النزاع السابقة عن جنوب السودان ، للسياسة الدولية ، عند أكتوبر ١٩٦٩ .



## الفصل السادس

مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ - ١٩٥١

والفشل في معالجة

قضيته الجلاء ووحدة وادى النيل

- ١ - محاولات الوفد الأخيرة لحل القضية .
- ٢ - المنكرات المتبادلة وبدء المباحثات .
- ٣ - مباحثات صلاح الدين - بيفن .
- ٤ - الخلاف حول موضوع الدفاع المشترك .
- ٥ - استئناف المباحثات .



## بمباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ - ١٩٥١ والفشل في معالجة قضيتي الجلاء ووحدة وادي النيل

مع بداية عام ١٩٥٠ وفي الثالث من يناير أجريت الانتخابات  
وماز الوفد بالأغلبية الساحقة في انتخابات حرة أشرف عليها  
حسين سرى باشا بعد تشكيله لحكومة محايدة انتقالية لهذا  
الغرض في نوفمبر ١٩٤٩ ، ورغم تخطيط القصر بالا يفوز حزب  
مصرى واحد بأغلبية تسمح له بالانفراد بالحكم ، فقد أدار سرى  
باشا عملية الانتخابات بطريقة مستقلة من تخطيط القصر ، وتمكن  
من اقناع الملك بإمكانية التعاون مع الوفد بعد أن اقصى عن الحكم  
منذ عام ١٩٤٤ (١) .

وبدا أن قيادة الوفد الجديدة لم يعد بها حاجة الى العنف  
مع ملك البلاد الذى لم يعد له من سند يركن اليه في هذه الآونة،  
وأن احتواءه ضمن لبقاء الوفد في الحكم أطول مدة ممكنة بعد طول  
حرمان بدلا من استفزازه والمخاطرة بدمستور ١٩٢٣ الذى يمثل  
اساس النظام القائم (٢) .

والواقع أن الوفد قد تغير بالفعل وصار جاهزا للتعاون مع  
القصر ، فخلال السنوات الست الفائتة تعرض لتغيرات كبيرة  
مست تركيبيه وهيكله اذ دلفت الى صفوفه عناصر جديدة وصارت  
جزءا من هيكله وتكوينه الى جانب قدامى الوفديين وهم الركيزة  
الاساسية للحزب (٣) .

وكان على الوفد بتكوينه الجديد الا يعبر للخلافات الحزبية  
التنافا ، فانه لم ينتصر في هذه المعركة بنفسه فقط كما كان يحدث  
من قبل ، ولكنه انتصر بجماهير الشعب التي وقفت وراءه ، ساندته  
وتمنحه الثقة من أجل تحقيق مطالبها بانتهاج سياسة جديدة تحقق  
آمالها في الجلاء والاستقلال التام وظموحاتها في حياة حرة  
كريمة .

ولذا كان على الوفد القديم أن يفرز وفدا جديدا يحمل خبرات  
الماضي وتقاليد الايجابية ويتطور بها ليخوض المعركة الجديدة  
التي تتطلب منها جديدا لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي  
والاجتهامى إذ طرحت على عاتقه المشاكل المزمنة التي أفرزتها  
أحداث ما بعد الحرب العالمية الثانية وعمقتها داخل المجتمع  
المصرى النكسة العربية في فلسطين والمثلة في المشكلة الدستورية  
التي تجسدت في استبداد الملك واستفحال نفوذه نتيجة لمول  
مفترات حكم وزارات الأقلية التي سمحت له بذلك ، والفساد الذي  
استشري ، واستفحال النفوذ ، وانحاذ الوطائف مصدرا للأضرار  
من خلال علاقة الادارة الحكومية بالشركات وكبار الملاك ، وهي  
أهم ملامح المشاكل الاجتماعية ، الى جانب المشاكل الاقتصادية  
المتعلقة في انخفاض الأجور والمرتبات وارتفاع نفقات المعيشة  
واختلال التوازن في توزيع الدخل القومي ، وتضخم الميزانية  
الحكومية والاسراف في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة ،  
والبطالة المستمرة (٤) .

ولم تزل المشكلة الوطنية الأولى وهي الجلاء غير المترط  
عن البلاد حتى الآن تترنح بين موائد المفاوضات والمباحثات نون  
حل ، والأمل في القضاء على الارهاب لا يزال قائما ، مع العمل  
على حل المشكلة الديمقراطية بتوسيع رقعة مساحة الحريات  
السياسية (٥) .

لكن الجماعية التي توفقت بها حكومة النورد جماهيريا بدأت تفترق رويدا رويدا بعدما لاح لها أن نشاط الحكومة بالنسبة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية صار عاجزا عن مواجهة تلك المشاكل فانحازت الوزارة في سياستها العملية انحيازاً صريحاً إلى ما يحقق مصالح كبار الملاك والرأسماليين ، وتيقنت الجماهير المطعونة عن اقتناع بالموقف الطبقي للحكومة ووتوعها في أحضان كبار الملاك وارتباط المسيطرين عليها بمصالح هؤلاء الملاك (٦) وتأجج السخط نتيجة المعاناة الطاحنة من الغلاء وزيادة الفوارق الرهيبة بين الطبقات نتيجة تكوين الثروات السريع بالطرق غير المشروعة والانفاق الترفى العريض ، ولم تفلح دون شك مشروعات الإصلاح الاجتماعي التي حاولت الحكومة تبنيها في إقامة صرح اقرب ما يكون إلى العدالة (٧) .

وخيبت الحكومة الوعدية الآمال المعقودة عليها بعد أن تولت السلطة وصارت الوعود الانتخابية — بالقضاء على « نظام حكم الاستبداد والطغيان » والعمل على انسحاب القوات الانجليزية من البلاد ، وعلى وحدة مصر والسودان وعود الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، والقضاء على نظم حكم الارهاب والرجعية التي سادت خلال سنوات حكم السعديين المتهم في هزيمة فلسطين (٨) وتقاعسه من أجل وحدة وادى النيل — ما هي الا عود « ديماجوجية » أو دعائية ليس الا .

ورغم الافراج عن معظم المعتقلين السياسيين الذين بلغ عددهم حتى أوائل عام ١٩٥٠ ما يقرب من ثلاثة آلاف معتقل سياسي معظمهم من الاخوان المسلمين والوفدين اليساريين وأعضاء الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني وغيرهم ، مع اجراء بعض الإصلاحات السطحية ، فإن الحكومة لم تتمكن من تعميق هذه الإصلاحات وتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورنج مستوى المعيشة المتدهور (٩) .

ولذا فقد نهض العمال من جديد يخوضون النضال من أجل حقوقهم السياسية والاقتصادية وعمت مصر كلها تقريبا - في شهر مارس - الاضرابات ، وكانت مطالب العمال تتضمن الى جانب حقوقهم الاقتصادية بعض المطالب السياسية وعلى رأسها الجلاء التام والفوري للقوات البريطانية من وادي النيل والغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وقامت حكومة الشعب باخماد هذه المظاهرات في القاهرة والاسكندرية بواسطة قوات البوليس والجيش واحتلت الدبابات بعض المصانع وكانت نتيجة الصدامات المتوقعة هي سقوط العديد من الضحايا .

كما شهدت القاهرة في النصف الثاني من عام ١٩٥٠ المظاهرات الضخمة المشتركة للعمال والطلبة والتي انتقلت الى الاسكندرية وبورسعيد وغيرهما من المدن الأخرى حيث طالب المتظاهرون بالغاء المعاهدة والجلاء غير المشروط (١٠) ، وعدم الدخول في مفاوضات عقيم مع بريطانيا لن تؤدي الا الى اطالة أمد الاحتلال الأجنبي وتقييد حرية البلاد .

#### ١ - محاولات الوفد الأخيرة لحل القضية :

كان الوفد لا يزال يؤمن بوسيلة المفاوضات لبلوغ الاستقلال وجلاء القوات الأجنبية خاصة وهو يتربع على كرسى الحكم ، ولم يكن هذا رأيه عندما كان يقف في صف المعارضة ، إذ أن الجوهر الطبقي لكثير من القيادات الوفدية كانت تعكس هذا المفهوم وترى أنه ببعض التنازلات وعقد اتفاقية جديدة مع بريطانيا لضمان الدفاع عن مصر ، وإجراء قدر من الجلاء يكفي لإظهار أن الاحتلال قد انتهى أمام أعين المصريين (١١) ولتأمين مصالح كبار الراسماليين في البلاد . لكن الجماهير المصرية - من خلال تنظيماتها وتياراتها الوطنية وما كانت تبثه الصحف القومية بجميع أنشائها وتغذي به أوار، حركة الكفاح الوطني - قد حددت موقفها بوضوح



وانحازت ضد التواجد الأجنبي على أرض مصر ، ورفض بقاء القواعد العسكرية بها ، والوقوف ضد أى محاولة لربطها بالأحلاف العسكرية ثنائية أو جماعية ، وزاد الاقتناع بعدم جدوى المفاوضات كأسلوب عملى لتحقيق الأهداف الوطنية .

ولم يكن يخفى على زعامة الوفد ممثلة فى مصطفى النحاس باشا والقيادات التقدمية بالحزب أن الكتلة السياسية العريضة من الشعب المصرى لا تطالب بالجلاء وحده ولكنها ترفض التورط مع الدول الكبرى فى اتفاقات الأحلاف العسكرية مع أن بعض قادته الآخرين قد رأوا أنه لا بأس من عقد هذه الاتفاقات إذ أن خطة الاستعمار الجديد بزعامة القوة الجديدة وهى الولايات المتحدة والامبراطورية البريطانية الذابلة تبلورت منذ فترة ما بعد الحرب فى تكوين حلف عسكرى فى منطقة الشرق الاوسط تكون مصر محوره ، وكان رأى الانجليز أن عودة الوفد تهيئ لهم الفرصة للوصول الى اتفاق يحقق أهداف السياسة البريطانية عن طريق التعاون مع الاتجاه الممثل للرجعية ومصالح كبار الملاك الزراعيين والمسيطر على جزء مهم من القيادة الوفدية والذي لم ير أى ضرر عليه فى التعاون مع الانجليز ، إذ كان أصحاب هذا الرأى يقفون فى مواجهة أصحاب الرأى المتشدد والمطالب بالكفاح المسلح وضرورة الجلاء دون شروط .

وقد وجدت القيادة الوطنية الوفدية التى تقتصر رسائل كفاحها على النشاط السلمى المشروع عن طريق التفاوض تعصيذاً من الفئات الوطنية التى تريد السير فى الطريق حتى نهايته دون الخضوع لآى تنازلات والتحرك من خلال الامكانيات المحدودة فى مواجهة الوجود القوى لقوات الاحتلال التى تلوح باستخدام القوة عند اللزوم (١٢) ، إذ طرأ على الموقف بالنسبة للعلاقات المصرية البريطانية عاملان جديداً .

اولهما ان الانجليز لم يعد يهمهم التباحث من أجل للجلاء  
لذاته بعد ان ضاع عليهم امكان نقل قاعدتهم العسكرية الى  
فلسطين بعد تمكن اليهود منها وانشاء دولتهم متكررين لمساندة  
بريطانيا لهم ، واصبح على وزارة الوفد ان تواجه التصلب  
البريطاني بالنسبة للجلاء ذاته وليس في طريقة تنفيذه كما كان  
الاشان في المفاوضات السابقة (١٣) .

وثانيهما ان نشأة دولة اسرائيل صارت خطراً جديداً يهدد  
الامن القومي المصري ، ولم يعد الوجود الاسرائيلي يمثل خطراً  
على فلسطين وحدها ، مما أدى الى ان تضع الحكومة المصرية  
في اعتبارها مهمة تعزيز قوة الجيش المصري (١٤) وتحديثه  
لضمان سيادة واستقلال القرار المصري في مواجهة التشدد والمتعنت  
البريطاني .

وقد أكد مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة على  
توجيهات سياسة الحكومة المصرية حينئذ في خطاب العرش الاول  
لوزارته في ١٦ يناير ١٩٥٠ (١٥) قائلاً : « لن تفتقر حكومتى في  
بذل اصدق الجهود وأمضاها ليلم الجلاء عاجل عن أرض الوادى  
بشطويه وتسان وحده تحت التاج المصري من كل عيب أو  
اعتداء » وأشار الى امكان التفاهم مع بريطانيا حول مبدأ التحالف  
الذى تسعى اليه للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ، وأن الحكومة  
المصرية يهمها ان يستتب الامن الدولى في هذه المنطقة المهمة  
طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وفي حدود المساواة التامة بين الدول  
وطبقاً لمصالحها الاستراتيجية وما يصون كرامة مصر (١٦) .

واضاف النحاس باشا الى بعدى القضية الوطنية : الجلاء  
ووحدة وادى النيل ، بعداً ثالثاً صار جزءاً لا يتجزأ من هذه  
القضية اثر حرب فلسطين ١٩٤٨ وهو المشكلة الفلسطينية فقال :  
« ان الكارثة مهما عظم هولها ، فان توهن عزائم العرب أو تززع

أيها انهم بفلسطين العربية ومضرورة رفع الظلم عنها . . » ثم تحدث من الجامعة العربية ( المظهر الرسمي الوحيد لقضية الوحدة العربية ) ، وعزم الحكومة المصرية على تجديد العناية بشئونها وتثبيت دعائمها قائلا : « وإن يكون ذلك عسيرا إذا استوجبت الحكومة العربية رغبات شعوبها وجعلت المصلحة العربية وحدها هي العليا » ( ١٧ ) .

ومع بداية شهر مارس ١٩٥٠ استعصت مصر للدخول في مفاوضات مباشرة مع بريطانيا على أساس وحدة وادي النيل تحت التاج المصري كما أكد النحاس باشا في خطاب العرش ، ولذا فقد مهدت الحكومة المصرية لتوحيد كلمة أبناء جنوب الوادي حتى لا تشتت الجهود السياسية أمام الجانب البريطاني ، وجرت عدة اتصالات مع زعمى الأغلبية الشعبية السودانية ، المهدي والميرغنى ساهم بقدر كبير فيها أحد رجال الأعمال اليونانيين ( ١٨ ) .

لكن هذه المساعي لتقريب وجهات النظر المصرية السودانية ارتطمت بهوقف المهدي ( باشا ) الذي أصر على حق السودانين في تقرير مصيرهم بأنفسهم في استفتاء عام ، واقترح الوسيط اليوناني بعد مداولات مع المهدي ، أن يقوم مسئول مصرى بزيارة السودان وأجراء مباحثات معه باسم الحكومة المصرية واذلك فقد تأجلت مسألة التاج المشترك الى أن تتم المباحثات الرسمية المقترحة بعد زيارة المهدي لمصر ( ١٩ ) .

وظل الموقف محاطا بالغموض لمدة ثلاث سنوات وانشغلت فيها مصر بقضية فلسطين العربية بعد أن تخلى مجلس الأمن عن الفصل في قضية الجلاء وادي النيل ، حتى أوعزت بريطانيا الى دعاة الانفصال في السودان أن يحاولوا الاتصال بالحكومة المصرية للوصول معها الى اتفاق مباشر ، بعد أن شعرت بريطانيا بأن النشاط بدأ يبدب بين القاهرة والخرطوم ، وبدأت الأمور تسير في مجراها الطبيعي .

ونتيجة لدفع السياسة البريطانية آنذاك غنقد قلم السيد عبد الله خليل ( بك ) زعيم الجمعية التشريعية في السودان بمقابلة النقراشي باشا وابداء وجهة نظره في قضية وحدة الوادى تحت التاج المصرى لمرفض النقراشي مبدأ المساومة في مسألة الوحدة التى يجمع عليها الشعبان الشقيقان (٢٠) لكن المهدي كان يرحب بالاتفاق مع مصر قائلا : « نحن نطالب بالاستقلال دون أن نبغى معاداة مصر ، وهذا حق لنا » أما نجلة السيد صديق رئيس حزب الأمة الدامى الى الانفصال فقال : اننا نرحب بالاتفاق مع مصر ، وتنظيم مشروعات الري وتأمين مصر على مصالحها ، ولكن هناك شيئا واحدا لن نقبله أبدا وهو التاج المشترك ، أما القوات البريطانية المتمركزة بالسودان فانها لن تتبع الحرية الكاملة للاستفتاء الذى يبغيه الحزب ، وحمل السيد صديق المهدي مصر وحدها المسئولية الكاملة قائلا : ان المصريين هم الذين جلبوا علينا القوات الانجليزية الموجودة بالسودان الآن « وعليكم ايها المصريون يتبع عبء اخراجها » ، أما القوات البريطانية المتواجدة بمنطقة القناة فضرورة عسكرية للمحافظة على السلام فى منطقة الشرق الأوسط ضد الخطر الشيوعى .

أما أنصار وحدة وادى النيل فلم راي آخر فقال الشيخ أحمد عبد الله وكيل السيد المبرغنى ( باشا ) : « علام التهافت من جانب السياسيين المصريين على الاتفاق مع المهدي ؟ » ، اننا نرحب بلجميع الشعب السودانى على وحدة الوادى تحت تاج « الفاروق » فاذأ تم الاتفاق على هذا الأسس فاهلا بالاتصاليين ، اننا نتمجيب لاحتضان مصر للمهدي على حساب الوجدويين (٢١) .

كما أيده فى قضية الوحدة اسماعيل الأزهري قائلا : ان مشكلة الوادى ان تحل بالملوضات مع بريطانيا ، وان الاتصاليين يحاولون الآن تصحيح أخطائهم فالانجليز لا يؤمنون بمحاولة التناهم بين الاتصاليين والوجدويين حتى لا يتم التقارب مع مصر .

ونادى الأزهرى بإقامة جمعية تأسيسية بدلا من الجمعية التشريعية تضع دستوراً جديداً للسودان ، وهذه الجمعية يساهم في وجودها كل من السودانيين ودولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا بحيث تكون نواة للدستور السوداني . ويقول الأزهرى : ان مطالبنا هي وحدة وادي النيل تحت التاج المصري وأن يحكم السودان من الخرطوم كما كان يفعل محمد علي وأحفاده وأن يكون لمصر والسودان جيش واحد ، وأن تكون سياسة مصر الخارجية ملزمة للشطر الجنوبي ( السودان ) ، أما الحكم الداخلي فيقع على عاتق أبناء السودان من عاصمتهم الخرطوم .

أما في حالة جلاء الإنجليز عن منطقة القناة ، وزوال التواجد العسكري البريطاني في شمال الوادي دون جنوبه فانه في هذه الحالة تكون المسألة السودانية باقية دون حل ويكون الجلاء واستقلال مصر منقوصا ، وأكد الأزهرى على أن رئيس الوزراء مصطفى النحاس لن يتردد في رفض الجلاء عن شمال الوادي في حالة بقاء الاحتلال البريطاني لجنوبه ، وأن النحاس يتمسك بوحدة وادي النيل تمسكا كاملا كما جاء في خطاب العرش الأخير ، وكان من رأى الأزهرى أنه لا جدوى من المفاوضات مع إنجلترا فالمسبيل الوحيد لاستخلاص حقوق وادي النيل هو الالتجاء إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة ( ٢٢ ) مرة أخرى .

لكن الحكومة المصرية لها رأى آخر ، رغم تيقنها من عدم جدوى المفاوضات السلمية وطرح فكرة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أكثر من مرة من جانب حكومة الوفد عندما كانت في صفوف المعارضة الحزبية أيام حكم السعديين . وهذا الرأي يتبلل في السير شوطا آخر في المفاوضات قبل الإقدام على قرار الإلغاء للمعاهدة التي وتمعتها حكومة الوفد نفسها من قبل ، وهذا القرار ليس بميسور حتى الآن على حكومة تولت مثاليده الحكم منذ فترة وجيزة بعد فيسلب

طويل ، اعضاؤها هم دعامة حزب تشابكت مصالح كثير من  
انفردة البارزين وعلاقاتهم مع المصالح الرأسمالية الأجنبية ، الى  
جانب أن قرار الانهاء سوف يزيح القناع عن المواجهة المباشرة  
والمحتومة للتواجد البريطانى فى مصر بما له من ثقل عسكرى  
واقتصادى وسياسى فى مصر والمنطقة بأسرها .

## ٢ - المنكرات المتبادلة وبدا المباحثات :

وقامت الحكومة المصرية ممثلة فى شخص وزير خارجيتها  
محمد صلاح الدين بإرسال مذكرة الى وزير الخارجية البريطانية  
مستر آرنست بيفن فى مارس ١٩٥٠ م اشارت فيها الى ضرورة  
« التنبه للرأى العام المصرى وكذلك تطور الوعى القومى » اذ أن  
الرأى العام فى مصر ساخطا على بريطانيا ، وفقد كسل ثقة فى  
المفاوضات معها ، الا على أساس الجلاء الكامل عن وادى النيل  
والاعتراف بوحدة مصر والسودان نصت التساج المصرى ، وإن  
الساخط الجماهيرى فى مصر على بريطانيا له اثره السيئ على  
التواجد العسكرى البريطانى فى منطقة الشرق الأوسط ، ولا يصح  
أن يتوقف الجانبان المصرى والبريطانى عن العمل على تصفية  
الجو السياسى فى الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيا  
خاصة .

وان مصر لحريصة على أن تتوطد بينها وبين جميع الدول  
عمرى الودة والتفاهم على قدم المساواة وفى حدود « المصلحة  
والكرامة » ولن تدخر وسعا فى المعاونة على تحقيق أهداف يثلق  
الأمم المتحدة نحو استتباب الأمن الدولى ونشر السلام « واحترام  
حقوق الانسان » كما جاء فى خطاب العرش الأخير . ومصر لن  
تتمكن من خدمة السلام العالمى وأن تسهم بنصيبها الوافر فيه  
الا بصون حقوقها الوطنية كاملة .

وجاء في ختام المذكرة أن مصر في انتظار سرعة الرد ، لأن الزاى العام المصرى قلق للغاية بسبب عدم الوصول الى حبل لتضيقه الوطنية ، وعلى مصير السلام فى الشرق الأوسط (٢٣) .

وكما يتضح من المذكرة أن حكومة الوفد كانت تتعجل الفحول فى مفاوضات مع بريطانيا ممكنة على سبلى الزاى العام المصرى وأثره فى توجيه سياستها فى المرحلة المقبلة إلا أن بريطانيا لم تتعجل الدخول فى هذه المفاوضات لأن لها رأيا آخر فى موضوعها بالتركيز على مسألة الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأوسط .

ولذا فقد رأت الحكومة البريطانية عدم التقيد بالفحول فى مفاوضات مباشرة مع الحكومة المصرية ، ولكتفت بالرد فى ١٧ مايو ١٩٥٠ على المذكرة المصرية موضحة سياستها التى تتلخص فى أنها ترى أن من الملائم أكثر بدء مناقشة المشكلة المصرية فى المرحلة الأولى من الناحية العسكرية فقط ، وهى المسائل التى تم انجلترا فى العام الأول .

وقال الوزير البريطانى أنه يقترح إجراء « بحث صريح غير رسمى لتناوى العسكرية للمسألة التى تواجهنا فى الشرق الأوسط » وأن يجرى هذا البحث بين الحكومة المصرية والفيلد مارشال ولیم سليم رئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية ممثلا عن حكومتها ، والمقرر حضوره الى القاهرة فى أوائل شهر يونيو ، ولكن بصفة غير رسمية وملزمة للحكومة البريطانية (٢٤) ، وعلى أن تجرى هذه المباحثات بأقل ما يمكن من العلانية لتمدّد السبيل لمباحثات أخرى مع سير رالف ستيفنسون الذى سيتولى مهام منصبه كسفير لبريطانيا فى مصر قريبا .

ورد عليه وزير الخارجية المصرى فى ٣٠ مايو مؤكدا على مبدأى جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان تحت الناج

المصري كأساس للمفاوضات ومن خلال هذه المراسلات المبدئية  
تحدد بشكل عام منطلق التوجهات السياسية لكل من مصر  
وبريطانيا في المرحلة القادمة (٢٥) .

وجاء المرشال سليم الى القاهرة في أوائل شهر يونيو ١٩٥٠  
وعقد عدة لقاءات مع الجانب المصري في ٥ و ٦ يونيو وعلى رأسه  
النحاس باشا ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية ، وكان  
النحاس يسعى جاهدا للوصول الى اتفاق مع الجانب البريطاني  
وعلى رأسه المرشال سليم الذي كانت لديه تعليمات محددة من  
حكومته فيما يجب التباحث من أجله .

وفي البداية ركز الانجليز على الصراع الدولي القائم بين الشرق  
والغرب وأخطاره المستقبلية وأنه يجب تكاتف مصر بموقعها المتميز  
والجوار للاتحاد السوفيتي مع الغرب للوقوف أمام المد الشيوعي  
ولن يتم ذلك الا بتعاونها وتنازله عن بعض سيادتها وقبول تواجد  
بعض الجيوش الأجنبية على أراضيها كما قبلت بريطانيا بقاء  
قواعد عسكرية أمريكية فوق أرضها ، إذ أن مصر هي مفتاح  
للشرق الأوسط وأن « كل من يريد أن يملك الشرق الأوسط يجب  
أن يملك مصر » (٢٦) .

وحاول سليم في محادثاته مع النحاس وصلاح الدين أhrاب  
مصر من الخطر الشيوعي القادم لأنها محط أنظاره ولن يفيدھا  
البقاء على الحياد والدفاع عن نفسها بمفردها بدون التحالف مع  
انجلترا ، كما حاول سليم أن يستميل النحاس الى جانبه بقوله انه  
مسعيد بتولى حكومة جديدة في مصر يؤيدها الشعب وقادرة على  
قيادته في « الاتجاه الصحيح » وأن النحاس باشا بموقعه العظيم  
في الحكومة وما له من رصيد الحب لدى المصريين بإمكانه أن يوضح  
لشعبه أن التواجد الاجنبي بصورته الجديدة لا يحمل معنى  
الاحتلال . وصرح سليم قائلا : « اننا نريد التوصل الى اتفاق



عسكري وهذا الاتفاق سيكون دفاعيا محضا يوفر لمصر الامن والسلامة » (٢٧) .

وبهذا وضع أن انجلترا بادراكها الاهمية الاستراتيجية والحربية لمصر ، أرادت توريث مصر في الاشتراك معها في حلف عسكري يخدم الأهداف والمصالح الامبريالية الجديدة في منطقتي الشرق الاوسط والاقصى .

وتحدث الممثل البريطانى عن المفهوم الحديث لمبدأ السيادة الذى وضعته الدول الموقعة على حلف شمال الاطلسي ، وأن بريطانيا ذاتها لم تمنع في التواجد الأمريكى على أراضيها ، كما أن الكويتيين لم يمانعوا في وجود قاعدة أمريكية كبرى في بلادهم (٢٨) .

وأصر على رايه بقوله ان من الصعب أن يقنع حكومته بالجلاء التام لأن مصر لن تتمكن من الدفاع عن نفسها بمفردها في حالة انسحاب القوات البريطانية من أراضيها ، واستطرد قائلا : « اننى لا انهم ، كيف يمكن الدفاع عن مصر بدون وجود بعض أعداد من القوات البريطانية » (٢٩) . أما بالنسبة لوجهة النظر المصرية التى عرضها النحاس باشا والأعضاء المصريين المتباحثين تلتخصت في عدة نقاط أهمها :

١ — الجلاء التام الناجز للقوات البريطانية عن مصر .

٢ — دعم بريطانيا لمصر في تقوية جيشها وتزويده بالخبرة والأسلحة الحديثة وخاصة دفاعها الجوى .

٣ — اذا ما تهددت الأخطار منطقة الشرق الأوسط ، تتبادل الحكومتان المشورة . وتقدم كل منهما العون للأخرى في حالة الاعتداء على مصر أو دخول بريطانيا الحرب ، وعلى أن ترحل

القوات البريطانية عن مصر فور انتهاء العمليات الحربية (٢٠).  
والرأي الأخير يمثل نوعاً من المعاهدة التي كانت حكومة الوفاق  
على استعداد لتوقيعها مع بريطانيا شريطة الجلاء عن مصر .

وبالنسبة للمطلب المصري الأول وهو الجلاء ، ذكر النحاس  
بأنه أن الشعب المصري لا يرضى عن الجلاء بديلاً وقال : اننى  
لا أستطيع بأى حال من الأحوال أن أوافق أو أن أفتح الشعب  
المصري بتواجد قوات أجنبية في بلادنا في وقت السلم ولا يعنى  
ذلك سوى شيء واحد ، وهو الاحتلال وانتقاص السيادة .  
وان الشعب « لا يمكن أن يركن لعودة جديدة أو يقبل نظرياته  
مستحدثة ترمى في النهاية الى بقاء قوات أجنبية في مصر تحت أى  
اسم وبأية صفة » وأن الثقة قد ضعفت في وعود الانجليز والدولة  
الكبرى المسيطرة على العالم ، وليس هناك من قوة « تستطيع  
اقناع الشعب المصري بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم  
أو بالاعتداء ، فانها بسبب ذلك وجود جيش أجنبي في بلادنا هو  
الذى يوجه اليه العدوان الروسى » الذى تحاول بريطانيا إيهام  
مصر بأنه الخطر الشيوعى القادم اليها وعليه يجب مساندتها  
لمواجهته ..

لكن السياسة المصرية كانوا يدركون جيداً ، انه ليس مهمة  
خطر يهدد مصر كما يصور الانجليز ، وانما الخطر يكمن في تواجد  
القواعد الانجليزية على أرض مصر .

وأكد النحاس على موقف مصر قائلاً : « لماذا نقف الى جانبيكم  
وتعرض أنفسكم للقتل وأراضيتنا للخراب ونفقد مواردنا ومراقبتنا  
إذا لم نعرف يقيناً أن مطالبنا ستتحقق في هذه المرة  
التالية ؟ » (٢١) . أما بالنسبة للنقطة الثانية وهى توثيق  
الجيش المصري الذى هو دعاية البلاد الرئيسية للدفاع عن حريتها  
واستقلالها ، غنى الجلسة الثالثة أدلى النحاس ببيان طالب في

نهايته بالجلاء التام مشيرا الى اهتمام مصر ببتقوية جيشها عن طريق انشاء المطارات والمصانع الحربية والحرص على أن يكون الدفاع الجوى قويا . ولا يمكن لمصر أن تقبل تحالفا مع بريطانيا الا في حالة تهديد الأمن الدولي في الشرق الأوسط فتقوم الحكومتان بتبادل الراى والمشورة .

واقترح النحاس على الفيلد مارشال سليم أن تقوم بريطانيا بإمداد مصر بالطائرات على أن تستخدم لصالح الأغراض الحربية البريطانية عند وقوع الحرب (٣٢) ، وأن تكون الاستعدادات المصرية بالاتفاق مع الانجليز بمعرفتهم واشرافهم الفنى ، وعندما اراد تشابمان أندروز (٣٣) أن يلوح بسلاح التهديد للوفد المصرى قائلا : ان على مصر أن تختار بين سلامتها أو دمارها رد عليه النحاس بأن ذلك هو عين ما قيل فى مفاوضات ١٩٣٦ وما سبقها قائلا : « لقد كنا فى مركب واحد فنجوتهم وغرقنا نحن ... » يشير الى مساندة مصر لبريطانيا عند دخولها الحرب وانتصارها لكون تنفيذ وعودها والجلاء عن البلاد ، وأضاف النحاس قائلا : « وأنا أكثر منك خبرة فيما يتعلق بآثر هذا الكلام فى الشعب المصرى » والتعاون المرجو هو الذى يقوم على دعائم الجلاء وبناء عليه فسوف نضع أيدينا فى أيديكم » (٣٤) .

اما النقطة الأخيرة والمتعلقة بطريقة تحقيق الجلاء بما يحقق المصالح المشتركة بين الجانبين عند الخطر المشترك فقد اقترح وزير الخارجية المصرى بأن تقوم بريطانيا بنقل قواتها من قاعدة القناة الى فلسطين أو غزة بما يمكنها من العودة فى حالة الحرب (٣٥) .

ولعل الجانب المصرى بهذا الاقتراح كان يحاول الى جانب تحقيق الجلاء أن يثير التناقض بين بريطانيا واسرائيل التى أصبحت

حقيقة واضحة على أرض فلسطين ، وأن يحملها مشاكل التواجد الأجنبي في المنطقة (٣٦) .

وكان صلاح الدين قد سأل عن الأهمية الاستراتيجية للامكن التي تقع تحت يد إسرائيل وموقف بريطانيا منها فيما يتعلق بالدفاع عن الشرق الأوسط ، وبدى التفاهم بين بريطانيا وحليفها الولايات المتحدة في هذا الشأن . لكن السفير البريطاني رد بأن فكرة نقل القاعدة الى فلسطين لا تسمح بها العلاقات الحالية بين بلاده واسرائيل ، فرد عليه صلاح الدين متهكما عما اذا كانت العلاقات بين مصر وبريطانيا هي التي تسمح فقط باستبقاء القواعد على أرضها (٣٧) .

وأثار الجانب البريطاني موضوع الصلح بين مصر واسرائيل عند تقديم الاقتراح المصري بنقل القاعدة البريطانية الى أرض فلسطين ، وقال السفير البريطاني ان نقل القاعدة الى غزة يوجب على مصر أن تعقد صلحا مع اسرائيل فرد عليه صلاح الدين بأن نقل القاعدة يتم في نطاق اتفاقية الهدنة القائمة مع اسرائيل ، ورفض مسألة الصلح لأن الرأي العام المصري لا يمكن أن يقبلها أو يتصور حدوثها .

ونتيجة لتمسك الجانب البريطاني ببقاء القوات البريطانية في مصر فقد فشلت المباحثات ، وأخفق وليم سليم في محاولاته المستميتة نحو استمالة القادة المصريين للاستمرار في مشروع للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط بدعوى الدفاع عن مصر بشرط تواجد القواعد والقوات البريطانية زمن السلم والحرب .

وهكذا أصبحت مأموريته التي امتدت بمصر شهرا ونصفا بالفشل الذريع ، حيث أكد له النحاس في اجتماعهما الأخير « ان النحاس باشا نفسه بهاله من شخصية وقوة لا يستطيع اقناع الشعب ببقاء جندي أجنبي واحد في مصر » (٣٨) .

على أن المباحثات استمرت بين الجانب المصرى تحت رئاسة وزير الخارجية محمد صلاح الدين ( بك ) ، والجانب البريطانى برئاسة السفير البريطانى فى القاهرة السير رالف ستيفنسون منذ الثالث من أغسطس ١٩٥٠ حتى اليوم السادس والعشرين من نفس الشهر (٣٩) عندما بدأت جولة أخرى من المفاوضات فيما سسمى بمباحثات صلاح الدين - بيفن (٤٠) حيث بدأت هذه المباحثات فى نفس اليوم وانتهت فى ٢٦ يوليو ١٩٥١ بغير نتيجة .

### ٣ - مباحثات صلاح الدين - بيفن ٤١ ، ٤٢ :

جلسة ٢٦ أغسطس ١٩٥٠ :

لم تكن لدى الجانب البريطانى النية لتقديم أية تنازلات ولذا فقد استند الدبلوماسيون البريطانيون على رأى العسكريين منهم فى انه لا بد من دخول مصر فى نظام الدفاع المشترك لأن الجيش المصرى عاجز عن حماية البلاد بمفرده ، وأنه يجب على الإنجليز أن يتمكنوا من الاشراف على قاعدة القناة فى وقتى السلم والحرب على السواء ، وأن يكون الدفاع الجوى لمصر بواسطة القواعد الانجليزية وحدها (٤٣) .

وقد ظهر التناقض الواضح بين الجانبين فى هذه الجلسة عندما بدأ مناقشة مسألة السودان ، فبدأ صلاح الدين بالقضاء بيان مرض فيه للاعتبارات التاريخية التى تؤكد وحدة مصر والسودان ، وأن الوجود البريطانى فى السودان لم يتم الا بعد احتلال إنجلترا لمصر .

وتسأل عما اذا كانت بريطانيا جادة حقاً فى منح السودانيين حقوقهم ، وتوافق على إجراء استفتاء تتوافر فيه الاجراءات والضمانات اللازمة مع جلاء القوات والادارة البريطانية .

واقترح صلاح الدين قيام فترة انتقالية مدتها سنتان يتحقق بعدها وصول السودان الى الحكم الذاتى دون تدخل الادارة الانجليزية امرة بما قرره الامم المتحدة بالنسبة لليبيا وهى اقل تقدما من السودان اذ قررت استقلالها فى غضون عامين ينتهيان فى سنة ١٩٥٤ وبذلك تنتهى الادارة الثنائية للسودان ويصبح له حكمته الخاصة فى وحدة مع مصر تتمثل فى التسايج المصرى وفى وحدة السياسة الخارجية والنقد والجيش وما قد يتفق عليه المصريون والسودانيون (٤٤) .

ورد السفير البريطانى بان الاعتبارات الشرعية والتاريخية والاقتصادية التى جاء بها الوزير المصرى لا تغير من الواقع شيئا ، وبريطانيا على استعداد لاي حل على مقترح بشرط الا يتعارض مع رغبات السودانيين ، فانجلترا ليست لها مصالح اقتصادية او استراتيجية مع السودان ولا يضرها اذا كانت مصر والسودان بلدا واحدا ام لا (٤٥) وانما نرى انها مسئولة نحو السودانيين نتيجة ادارتها للسودان طوال خمسين عاما ، والسودان الذى يبلغ تعدادة ٧ مليون نسمة منهم ٢ مليون من الوثنيين لا يستطيع حتى الآن ان يحكم نفسه ، ونسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة لا تزيد على ٣٪ من عدد السكان ، ومطلب مصر بالجلء عن السودان « ليس ممكنا من الوجهة العملية » وعلى مصر ان تقدم البديل العملى للنظام القائم فالسودانيون لم ينضجوا بعد لتحمل مسؤوليات الحكم الذاتى وانه يلزم لهذا على اقل تقدير عشر سنوات ، وصرح ستيفنسون بان خروج القوات الانجليزية من السودان امر غير ممكن بالفعل لانه سيؤدى لامر « الفوضى (٤٦) » .

### جلسة ٧ ديسمبر ١٩٥٠ :

أكد صلاح الدين في هذه الجلسة على أن مصر لن تقبل أى حل لا يتضمن وحدة مصر والسودان « قولا وعملا » وأبدى دهشته من موقف الجانب البريطانى فى الجلسة الماضية بعد الاعتراف الصريح بوحدة مصر والسودان فى معاهدة صدقى — بيفن تحت تاج مصر مما يعد تراجعاً من الحكومة البريطانية عما سبق الاتفاق عليه لا يؤدى لكسب ثقة الحكومة والشعب المصرى (٤٧) . ورد المستر بيفن بأنه كان قد اتفق مع صدقى على أن يمنح السودانين حق تقرير مصيرهم وأن السوفنة تستلزم عشرين عاماً ، وأنه لا يزال ينفذ السياسة التى تعهد أمام صدقى بتنفيذها ، وهى سياسة أدت الى تقدم السودان فى السنين الأخيرة تقدماً كبيراً فى النواحي الادارية والاقتصادية والسياسية ، وأصبح مستوى الحياة فيه يماثل مثيله فى البلاد فى هذه المنطقة بل هو أعلى منه (٤٨) .

### جلسة ٩ ديسمبر ١٩٥٠ :

لقى وزير الخارجية المصرى بياناً شرح فيه وجهة نظر مصر وتمسكها بوحدة مصر والسودان التى يؤيدها التاريخ لما بين المصريين والسودانيين من روابط الأصل واللغة والدين والتقاليد والعادات ، وعرض للحوادث التى وقعت بالسودان منذ احتلال انجلترا لمصر ، وأكراه الحكومة المصرية على إخلاء السودان وإعادة فتحه ثم توقيع اتفاقية الحكم الثنائى .

وطالب برفع يد انجلترا عن السودان والسودانيين المتأدين بالوحدة مع مصر خاصة المثقفين منهم ، كما تؤيد ذلك نتائج الانتخابات التى تجزى كل عام لمؤتمر الخريجين الذى يضم مثقلى السودان . وانتقد صلاح الدين السياسة التى تنتهجها بريطانيا

في السودان ومحاولات بريطانيا المستمرة لفصله عن مصر ، وفصل جنوبه عن شماله لخدمة أغراضها ومصالحها رغم تمسك الطوائف السياسية والدينية بوحدة وادي النيل ، وانتقد مسلك بريطانيا التي تحاول الظهور بمظهر المدافع عن حقوق السودانيين أزاء مواطنيهم المصريين وأدعاء حرصها على « إعطاء السودانيين الحكم الذاتي وحق تقرير المصير » ولكن بعد مدة تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة . وذلك بعد أن يبلغوا درجة من الوعي والتقدم تؤهلهم لحكم أنفسهم .

وبعد أن كانت بريطانيا تعمل في السودان لحساب دولتي الحكم الثنائي أصبحت الآن تعمل لحساب نفسها فقط دون مراعاة مصالح مصر أو السودان نفسه ، وسياستها في جنوب السودان خير دليل على ذلك فقد فصلته تماما عن الشمال . ونوه صلاح الدين بأن الأمم المتحضرة الآن تميل الى التكتل والتوحد واستشهد بموقف الوفد البريطاني في الأمم المتحدة مؤخرا وتأييده لوحدة اريتريا مع اثيوبيا تحت الناج الاثيوبي (٤٩) .

وكان رد بيفن بأن بيان وزير الخارجية المصري قد تجاهل المحاولات التي بذلتها الحكومة البريطانية منذ سنة ١٩٤٨ لإشراك مصر في التطورات السياسية في السودان . وأنه لا يرى من الضروري ربط موضوع السودان بموضوع الدفاع فهما مسألان « مختلفتان في الجوهر » ، اذ من الممكن معالجة كل منهما على حدة لأن الموضوع الأول اقل الحاحا من الثاني .

وقال صلاح الدين انه اذا كانت بريطانيا لا تود أن تربط مصر بين مسألة الجلاء والسودان ، فان مصر من جهتها لا يمكنها أن تتحول عن « ربط المسألتين » كما جرت سياستها على ذلك في جميع المفاوضات السابقة التي فشلت بعضها « مرتبطة على صخرة السودان » ، مثل مفاوضات سفد - ملكونالد والنحاس





كما دافع بينن عن سياسة فصل جنوب السودان عن شماله بقوله ان انجلترا انما اراحت الاحتفاظ بالثقافات الاصلية البدائية حتى لا تنقرض عند اتصالها « يقوم أكثر تقدما » وان من الواجب معالجتها بعناية اكبر ، وقد نجحت حكومة السودان في ( بلوغ هذا الهدف ) .

وانتهى من بيانه الى ان اساس حل المسألة السودانية يتلخص في منح السودانيين الحكم الذاتي ، وهو ما يجب على الحكومتين ان تعمل على تحقيقه ونهيء الظروف الملائمة من اجله .

وشكر صلاح الدين بينن على رده واجل التعقيب عليه حتى يتمكن من دراسته ، وطالبه بان يصدر تعليماته الى الحاكم العام بوقف مناقشة الاقتراح المقدم الى الجمعية التشريعية في السودان عن الحكم الذاتي ، لان الحاكم العام لا يملك ان يتصرف في هذا الامر بدون موافقة الحكومة المصرية وفي المضي بتنفيذ هذه الخطة ما يعكر صفو المناوضات الحالية . لكن بينن رد بأن من حق الحاكم العام ان يوافق على اجراء هذه المناقشة بمقتضى سلطته الوظيفية ، على انه طلب من الحاكم العام ان يبذل كل ما في وسعه حتى لا يتخذ اى اجراء يثير جدلا بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية من اجل انجاح المحادثات الجارية .

واعرب صلاح الدين عن امله في الا يتكرر مايدمو الى عدم ارتياح حكومته أو اثارة الراى العام المصرى أو تعكير جو هذه المحادثات ( ٥٢ ) .

#### ٤ - الخلاف حول موضوع الدفاع المشترك :

ثار الرأي العام المصرى لفشل جولة المباحثات السابقة وعبر أعضاء مجلس الشيوخ عن هذا الشعور برفضهم للمشروع البريطانى الخاص بالدفاع عن الشرق الأوسط حيث ان الموقف الدولى الراهن لا يبرر وجود القوات البريطانية وبقاتها فى منطقة قناة السويس ، وطالب محمد حسين هيكل باشا بان يتمكن السودانيون من الحصول على استقلالهم وأن يتمتعوا بالحكم الذاتى ، ووجوب التسارعة فى توقيع اتفاقية بين مصر وبريطانيا لهذا الغرض ، لأن بريطانيا كانت ولا تزال هى العبء التى وقفت فى طريق الاتفاق بين المصريين والسودانيين (٥٣) .

وقامت صحافة القاهرة بشن حملة شعواء ضد انجلترا وسياستها فى وادى النيل واتهم السياسسيون الانجليز فى مصر الحكومة المصرية بتورطها فى هذه الحملة ، ورضائها عن هذا الأسلوب الهجومى الذى تبدى فى عدد من المقالات نشرت فى جريدة الوفد المسائية ( البلاغ ) ، التى استشهدت بموقف بريطانيا فى ايران وغضب الشعب الايرانى على بريطانيا نتيجة اخفاقها فى كيفية التعامل مع شعوب الشرق الأوسط وغهم نفسها .

وهاجم أعضاء مجلس النواب المصرى السياسة البريطانية فى مصر معترضين على تلك الحملة التى شنّها أعضاء البرلمان البريطانى بسبب عدم موافقة مصر على الاقتراحات البريطانية (٥٤) .

أما صحيفة المصرى (٥٥) فوصفت الانجليز بأنهم « أعداؤنا فى الوقت الحاضر » وفى المستقبل .. أعداء العرب جميعا « ولا يوجد عدو لنا سواهم لاحتلالهم بلادنا رغبا عنا ، ونفت الزعم البريطانى القائل بأن الخطر الروسى يهدد مصر ، وأنه يجب على

مصر لمواجهة الموقف البريطاني المتعنت أن تتخذ قرارا ايجابيا  
باصدار قانون يلقى معاهدة ١٩٣٦ (٥٦) .

ولم تشأ بريطانيا الا ان تتقدم بمذكرة الى الحكومة المصرية  
تتضمن في جزئها الاول المقترحات البريطانية بشأن الدفاع عن  
مصر ، وجزئها الثانى يتعلق بموضوع السودان وذلك فى الحادى  
عشر من أبريل ١٩٥١ .

وجاء فى الشق الاول من المذكرة البريطانية والمتعلق بمقترحات  
الدفاع ان الحكومة البريطانية رغم علمها بان الحكومة المصرية  
تواجه صعوبات غير خافية عليها فان بريطانيا مستعدة لاستئناف  
المفاوضات بين الجانبين لاعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ طبقا  
لشروط المادة ( ١٦ ) من المعاهدة . وهى من منطلق مسئولياتها  
وتعهداتها لحلفائها فى حلف شمال الاطلسى وفى منطقة الشرق  
الاوسط تأمل التوصل الى عقد اتفاق مع مصر يؤدى الى نجاح  
مشروع التحالف لكى تستمر مصر فى اداء مهامها كقاعدة مهمة  
للدفاع عن المنطقة .

ووضعت بريطانيا عدة شروط او مقترحات حتى يتسنى لها  
استمرار المفاوضات لتلخص فى أن يتم انسحاب القوات البريطانية  
فى خلال عام بعد انتهاء مدة المعاهدة عام ١٩٥٦ حتى تتمكن بنفسها  
من نقل قواتها وقيادتها العامة الى منطقة أخرى ، وعلى أن تسلم  
قاعدة القناة لمصر لخدمة الأغراض الأمنية بالمنطقة ويكون  
نشرها والإشراف عليها وفقا للسياسة الحربية البريطانية  
وتحت رقابة الانجليز أنفسهم (٥٧) حيث أن بريطانيا ستتولى دفع  
ايجار المنشآت والمواقع الحربية بالقاعدة ، كما تتولى وضع نظم  
الدفاع الجوى طبقا لخططها الحربية مع تدبير المؤن والأسلحة  
والمعدات التدريبية التى تلزم القوات المسلحة .

أما الشرط الأخير المجحف بحقوق مصر وسيادتها الشرعية على أراضيها فيتمثل في أحقية عودة القوات البريطانية لاحتلال القاعدة في أوقات الضرورة وهي حالة الحرب وشيكة الحدوث وحالة الخطر الدولي ، حيث يجب على مصر أن تبادر بتقديم كل التسهيلات الضرورية للقوات البريطانية وحلفائها واستخدام الموانئ والمطارات المصرية ووسائل مواصلاتها لتسهيل الانتقالات داخل البلاد ، وهذا الشرط لا يختلف عما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

أما ما جاء بالذاكرة بشأن السودان فيتلخص في اصرار بريطانيا على ربط مسألة السودان بمسألة الدفاع دون فصلهما عن بعضهما كما سبق أن أعلنت ، وأن تكون الأولوية في مباحثاتها مع الحكومة المصرية لهذه المسألة وفي هذه الحالة إذا رأت مصر أن ذلك سيكون في صالحها فلن تمنع بريطانيا في مناقشة المسألة السودانية ، بحيث يكون الهدف الأساسي هو تمكين السودانيين من بلوغ مرحلة الحكم الذاتي في أقرب فرصة ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف لا تمنع في أن يتفاهم السودانيون مع مصر في هذا الشأن .

وردت الحكومة المصرية في ٢٤ أبريل على هذه المقترحات بأسفها العميق لما جاء بالذاكرة البريطانية مخيباً للآمال بمعد المباحثات الطويلة بين الجانبين التي استغرقت عشرة شهور مما يتناقض مع حقوق مصر (٥٨) ومطالبها الشرعية وطالبت بأن يتم ترحيل القوات البريطانية بصورة نهائية مع حلول موعد الجلاء دون بقائها لمدة عام آخر ، وأن تسلم القاعدة لمصر ويكون تشغيلها والاشراف عليها طبقاً للسياسة الحربية البريطانية بواسطة لجنة مشكلة من المصريين والانجليز على السواء وأن يتم ترتيب نظم الدفاع الجوى وفقاً للشروط المصرية الانجليزية مع

عودة القوات البريطانية في حالات الضرورة وهي حالة الحرب وشبكة الحوادث وحالة الخطر الدولي .

وترى مصر فصل مسألة الجلاء عن موضوع وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ولا تمانع في إتاحة الفرصة للسودانيين للتمتع بالحكم الذاتى ، مع تنحية موضوع المشاركة في الدفاع عن الشرق الأوسط جانباً .

والحكومة المصرية تضع في اعتبارها الأهداف الآتية كقاعدة أساسية نحو استئناف المفاوضات بينها وبين الحكومة البريطانية لحل المشاكل القائمة حتى الآن بين الطرفين :

١ - يتم إجلاء القوات البريطانية فور انتهاء الترتيبات اللازمة لذلك برا وبحرا وجوا وخلال فترة لا تتجاوز عام واحد .

٢ - أن يتم تسليم قاعدة القناة للجيش المصرى ولقواته المسلحة فور اتمام عملية الجلاء طبقا للفترة السابعة ( من المذكرة المصرية ) .

٣ - باعتبار أن مصر تقع في موقع استراتيجى مهم بمنطقة الشرق الأوسط فيكون لها الأولوية في تدبير المؤن والاحتياجات اللازمة من الاسلحة للجيش المصرى (٥٩) .

٤ - وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وأن يتمتع السودانيون بالحكم الذاتى في خلال عامين من بدء الاتفاق وفي اطار هذه الوحدة .

٥ - أن يتم تحديد النظام المستقبلى للسودان في ظرف هذين العامين وعليه يتم انسحاب القوات البريطانية والاداريين الانجليز من السودان .

٦ - تنتهى الترتيبات الضرورية بين الطرفين بحيث تجند المواقع التى تعود القوات البريطانية اليها بفرض المساعدة فى الدفاع عن مصر فى حالة وقوع اعتداء مسلح عليها أو فى حالة اشتراك المملكة المتحدة أو دخولها الحرب نتيجة وقسوع اعتداء مسلح على الدول العربية المجاورة لمصر .

٧ - فى حالة عودة القوات البريطانية للأراضى المصرية طبقا للفقرة السابقة ، فيجب انسحاب هذه القوات فور انتهاء حالة العدوان ، وعليه يتم الانسحاب الكلى خلال فترة لا تتعدى ثلاثة شهور برا وبحرا وجوا .

٨ - تلغى معاهدة التحالف الموقعة فى ٢٦ أغسطس ، واتفاقيتى ١٨٩٩ ، بشأن السودان مع تطبيق أحكام الاتفاقية الجديدة مع الجانب البريطانى (٦٠) .

وهذه المقترحات والنقاط التى تقاربت وجهات النظر فيها من خلال المحادثات مع الفيلد مارشال سليم والسفير البريطانى ومستتر بيغن كانت ملائمة تماما لمواجهة الموقف الدولى واهتمامات البلدين من أجل حفظ السلام العالمى فى الشرق الأوسط من وجهة النظر المصرية .

ولهذا كان على الحكومة البريطانية أن تعمل بإخلاص على تصفية الجو « الكئيب » الذى ساد العلاقات المصرية - البريطانية فى الفترة الأخيرة وأن الانجليز والمصريين وكل المهتمين بالسلام العالمى لن يبخروا وسعا لتعضيد المقترحات المصرية كأساس لحل المشاكل القائمة بين الدولتين لأن أى تأخير لتصفية هذه المشاكل فى ظل هذا الجو المشحون سوف يضر بلا شك بمستقبل العلاقات المصرية - الانجليزية ، ويؤثر بالتالى على السلام العالمى .

ولقد أثبتت المجاذيب الأخيرة عدم جدواها ، وعلى الحكومة البريطانية أن تتفهم موقف مصر تجاه معاهدة ١٩٣٦ واتفاقتى ١٨٩٩ فى مثل هذه الظروف (٦١) ، التى تتصاعد فيها المطالب الشعبية والرسمية يالغائهما دون انتظار نتائج المحادثات مع بريطانيا ، التى انتهجت هى نفسها سياسة تؤدى الى نفس النتيجة ، فقد خرقت شروط المعاهدة بمضاعفة اعداد قواتها بقاعدة القناة كما رفضت تسليم الجيش المصرى ، وانتهجت سياسة استعمارية تؤدى لفصل السودان عن مصر ، ورغم أنها وعدت مصر أكثر من ستين وعدا بالجلء ، فإنها لم تف بتمهدهاتها ووعودها (٦٢) .

واستمر الانجليز فى بناء المعسكرات الجديدة بقاعدة القناة واستجلاب قوات جديدة الى مصر بل انهم سمحوا للطائرات الاسرائيلية بالهبوط فى مطار نايد (٦٣) على أرض مصر ، وعليه فقد طالب أعضاء مجلس النواب فى أول مايو ١٩٥١ بوقف أى اتصالات مع الجانب البريطانى والغاء المعاهدة فوراً ومعاملة الانجليز بمنطقة القناة على أنهم « اعداء » وأن أى مصرى يتعامل أو يتعاون مع الانجليز الذين يحتلون « بلادنا » يعتبر « خائناً » ويجب على الحكومة أن تؤيد الوطنيين من المصريين فى معارضتهم لأى تحالف مع بريطانيا وحذر أحدهم (٦٤) من نتائج فشل المحادثات مطالباً جميع الأحزاب أن توحد كلمتها وتقف صفاً واحداً دون التعاون مع الانجليز .

وكان هذا الراى هو اتجاه جميع النواب من الأحزاب المختلفة إذ تحدث النائب الوفدى الدكتور محمد بلال عن الهجمات التى يشنها الساسة الانجليز فى مجلس العموم البريطانى على مصر وعلى رؤسهم ونستون تشرشل رغم ما قدمته مصر من مساعدات قيمة لحليفها فيما مضى ، وانتقد موقف تشرشل ، الذى يعتبر مصر وايران كعدوين لبريطانيا فى المنطقة فى الوقت الراهن ، وأيد



النائب المصرى موقف حكومته تجاه بريطانيا ، وطالب بوقف المباحثات فوراً والفاء المعاهدة لتحقيق أمثى الدول العربية فى الحصول على استقلالها ، ووجوب اتخاذ موقف ايجابى مصرى تجاه الولايات المتحدة (٦٥) المساندة لبريطانيا واسرائيل معاً .

أما الدكتور نور الدين طراف عضو الحزب الوطنى فكان له رأى آخر اذ نادى بضرورة التحالف مع بريطانيا لمواجهة العدوان الروسى المرتقب حيث أن بريطانيا ترى أن مصر لا تقوى على الدفاع عن قناة السويس بمفردها على الرغم من أن بريطانيا هى المسئولة عن ضعف الجيش المصرى لرفضها امداده بالأسلحة اللازمة للقيام بمسئوليته الدفاعية بالمنطقة (٦٦) .

ورغم تعثر المفاوضات فإن الحكومة المصرية ظلت على اتصال مستمر مع الجانب البريطانى ، وقد تمهد الدكتور محمد صلاح الدين بأنه لن يوقع أى اتفاقية لا يتحقق من ورائها جميع المطالب القومية المصرية ، وأعرب عن عدم استيائه أو ندمه لاطالة مدة المحادثات وضياع الوقت دون تحقيق نتيجة سريعة ، اذ أن المحادثات مستمرة دون كلل منذ صدقى — بيفن ولم تصل بالبلاد الى النتيجة المرجوة .

وقال وزير الخارجية المصرية ان مصر رفضت الاشتراك فى الحرب الكورية لتمسكها بقضيته الوطنية بالجلاء عن وادى النيل ووحدته ورفضها المقترحات البريطانية للدفاع عن الشرق الأوسط التى هى أبعد ما يكون عن الأمانى الوطنية للبلاد . ومصر حتى الآن لم تقطع المحادثات ولهذا فقد وصلنا الى تحديد درجة من الاتفاق ، فلما أن تقوم بريطانيا ببعض التنازلات أمام مطالبنا وأما ستكون النتيجة ما نريده نحن لبلادنا .

واعترض صلاح الدين على الموقف البريطانى تجاه مرور السفن عبر القناة الى اسرائيل ، قائلاً ان مصر وحدها لها حقوق

السيادة على القناة طبقاً للاتفاقيات الدولية المنظمة لحرية الملاحة وهذا لا يتناقى مع وجهة النظر القانونية المؤيدة لحقوق مصر الشرعية في الدفاع عن النفس ، وبإلادنا لا تزال في « حالة حرب » مع إسرائيل ، ومصر لم تكن يوماً ما دولة معتدية ، ويجب على بريطانيا أن تعلم أنها السبب في خلق دولة إسرائيل بالمنطقة نتيجة لوعده بلفور (١٧) .

### ٥ - استئناف المباحثات :

واستؤنفت جلسات المباحثات بين الجانبين البريطانى والمصرى في النصف الثانى من عام ١٩٥١ لتضع حداً فاصلاً للمماطلة البريطانية ووجوب الوصول الى نهاية لأسلوب التفاوض من جانب حكومة الوفد .

### جلسة ٨ يونية ١٩٥١ :

في هذه الجلسة قام السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون بتسليم الجانب المصرى برئاسة الدكتور محمد صلاح الدين مذكرتين : الأولى خاصة بالسودان ، والثانية خاصة بالدفاع . جاء بالمذكرة الأولى أنه على الرغم من أنه لم يتم احراز تقدم بشأن مقترحات الدفاع البريطانية فإنه يجب فصل موضوع السودان عن موضوع اتفاقية الدفاع ويجب كخطوة أولى احراز بعض التقدم في هذا الشأن حتى يتم تحقيق بعض ما ترجوه الحكومتان استقبل السودان واستقلاله والعمل مبكراً لوضع برنامج يحدد أسس التقدم السياسى والاقتصادى في السودان اذا ما رغبت الحكومة المصرية في أن تقوم بدورها الصحيح نحو تقدم السودان .

وجاء بملحق هذه المذكرة أن الحكومة البريطانية مستعدة لبدء المباحثات بشأن السودان ، وتود أن تحصل كخطوة أولى على موافقة الحكومة المصرية على هذه المبادئ .

( أ ) نظراً لاعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل ، ولضمان التعاون الكامل للتوسع في كميات المياه التي يمكن الانتفاع بها وتوزيعها فمن الضروري أن تربط الشسعين أو ثلث علاقات الصداقة .

( ب ) أن الهدف المشترك لمصر وبريطانيا هو تمكين الشعب السوداني من بلوغ الحكم الذاتي الكامل في أقرب فرصة ، ويختلص لنفسه بحرية شكل حكومته ، وأن تكون علاقاته بمصر على خير وجه لتحقيق رغباته .

( ج ) نظراً للفروق الكبيرة بين السودانين في الثقافة والجنس والدين والتطور السياسي ، فإن الوصول لتحقيق الحكم الذاتي الكامل يتطلب تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودانيين .

( د ) لتحقيق ذلك توافق الحكومتان على أن تؤلف لجنة ثلاثية لمعاونة السودانيين على بلوغ الهدف الموضح في الفقرة ( ب ) ومساعدتهم على وضع دستورهم المرتقب ( ٦٨ ) .

وإلى السفير البريطاني بعدة ملاحظات هي :

١ - لم يأت في المذكرة الخاصة بالسودان أي ذكر عن السيادة المصرية أو استقلال السودان ، أي أن المسألة لم يقض فيها مسبقاً .

٢ - أن إعلان سيادة مصر أو أي سيادة أخرى على السودان لا يوافق عليها أغلبية السودانيين .

٣ — يتعين على الحكومة المصرية أن تراعى نمو الوعي القومي  
للسودانيين الذى ظهر منذ خمس أو ست سنوات ، وأن تعاملهم  
باعتبارهم جماعة قومية لا يحدث تغيير دون استشارتهم ، وأن  
يكون لهم حق تقرير المصير (٦٩) .

أما المذكرة المتعلقة بالدفاع فجاء بها أن الحكومة البريطانية  
تدرس بعناية المقترحات الواردة بمذكرة الحكومة المصرية المؤرخة  
في ٢٤ أبريل الماضى بشأن توقيع اتفاقية جديدة بأمل تقريب الهوية  
الشماسية حاليا بين المقترحات البريطانية والمصرية أو على الأقل  
الاقتراب من حل المشكلة القائمة بينهما . وفى الوقت نفسه فإن  
الحكومة البريطانية تعرب عن خيبة أملها تجاه هذه المقترحات التى  
تعبّر عن التغيير الهائل فى معاهدة ١٩٣٦ م وهى لا تختلف كثيراً فى  
جوهرها من تلك المطالب التى نادت بها حكومة مصر منذ ثمانين  
عشر شهراً مضت (٧٠) ، حين تولت الحكم .

### جلسة ٦ يوليو ١٩٥١ :

تقدم الدكتور صلاح الدين بمذكرة الى السفير البريطانى  
تتضمن رد حكومته على المذكرتين المقدمتين من الحكومة البريطانية  
جاء فيها :

١ — تأمل الحكومة المصرية أن تكون الحكومة البريطانية قد  
انتهت من دراسة المقترحات المصرية الخاصة بالجلء والمقدمة فى ٢٤  
أبريل الماضى ولا شك أن المدة التى انقضت حتى الآن كافية للدراسة  
وابدء الرأى فى تلك المقترحات .

٢ — والحكومة المصرية اذ تجد نفسها مضطرة لتوجه نظرها  
الحكومة البريطانية الى تعذر الاستمرار فى المحادثات الجارية بين  
الطرفين منذ يوليو ١٩٥٠ فلم تبد أى بادرة أمل للوصول الى

الاتفاق المنشود . وقد بذلت مصر محاولات عدة من خلال هذه الحادثات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لاقتناع بريطانيا بضرورة احترام حقوق مصر ، وأصبح من المستحيل على الحكومة المصرية وعلى الراى العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة ولا محل للملاحظة الواردة بمذكرة السفارة البريطانية المؤرخة فى ١٠ يونيو من أن المقترحات المصرية لا تختلف فى جوهرها عن مطالب الحكومة المصرية منذ توليها الحكم ، كما أنه لا وجه للمقارنة بين موقف الحكومين ويجب تغليب حق مصر على مصلحة بريطانيا ، ومع ذلك فقد بذلت مصر طاقتها للتوفيق بين الحق والمصلحة .

٣ - لا تستطيع الحكومة المصرية أن تفرق بين بعض حقوقها الوطنية والبعض الآخر فتقبل الفصل بين مسألة الجلاء ومسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى فالمسالتان كل لا يتجزأ وينبغى حلها وأن يشملهما اتفاق واحد يعقد بين الطرفين .

٤ - يسر الحكومة المصرية أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد عدلت عما رآته من تأجيل البحث فى مسألة السودان ، وهى لا تمنع فى وضع بيان مشترك بالأهداف الخاصة بمستقبله ، لكنها لا تستطيع قبول وجهة النظر البريطانية الواردة بمفكرتها وملحقها للأسباب التالية :

أولا : لأنها أغفلت النص على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وهى الحقيقة التى يستحيل على أى حكومة مصرية قبول أى اتفاق لا يعترف بها . ورابطة اعتماد مصر على مياه النيل لا يقلل أحد من أهميتها ، ولكنها ليست الرابطة الوحيدة منذ القدم بين مصر والسودان ، فهناك وحدة الجنس واللغة والدين والثقافة والعادات والمصلحة والوحدة الجغرافية والاقتصادية وغيرها (٧١) .

ثانيا : الالتزامات البريطانية المزعومة نحو الشعب السودانى  
لا تستند إلى أى حق وتعتمد على التفريق بين المصريين ومواطنيهم  
السودانيين .

ثالثا : ما جاء بالذاكرة البريطانية بشأن الفروق الشاسعة بين  
السودانيين فى الثقافة والجنس والدين والتطور السياسى لا يستند  
فى بعضه إلى أساس علمى صحيح كفرق الجنس ، والباقى تتحمل  
مسئوليته إدارة السودان البريطانية التى تعمدت عزل جنوب  
السودان عن شماله ، ووقف انتشار تيار اللغة العربية والسدين  
الاسلامى فى الجنوب .

هـ - وتقترح الحكومة المصرية أن يصدر بيان بالمبادئ التالية :

( أ ) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى .

( ب ) أن يتمتع السودانيون فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى  
علمين بالحكم الذاتى .

( ج ) أن تنسحب القوات البريطانية والموظفون البريطانيون  
ويينتهى الحكم القائم الآن فى السودان بمجرد انتهاء هذين العاملين .

( د ) فى حالة ثبوت المبادئ السالفة ، فلا يسع الحكومة  
المصرية الا أن توافق على تأليف لجنة ثلاثية للمعاونة على تمتع  
السودانيين بالحكم الذاتى فى اطار وحدة وادى النيل ( ٧٢ ) .

ورد السفير البريطانى بأن الموقف لم يتحسن فيما يتعلق  
بالسلام فى الشرق الأوسط ولذا فلم تقترب من مطلب الحكومة  
المصرية الخاص بالجلء الكامل ، وليس أمامها سوى أحد أمرين :

أ - التعاون فى مشروع دفاع كامل يجنب مصر الغزو الأجنبى .

٢ - أو تتعرض لغزوين أحدهما من الشمال الشرقى لاحتلالها (٧٢) وفي المقابل غزو آخر تقوم به الدول الغربية لطرد المعتدين ( وهذا أمر مؤكد تمام التأكيد ) (٧٣) .

أما بشأن السودان فإن المفكرة المصرية لا تقوم على معرفة دقيقة بشئونه والتزاماتها نحو السودانيين ترجع الى اتصالنا الطويل بالسودان وإلى رغبات السودانيين أنفسهم ، ونفى وجهة النظر القانونية القائلة بوحدة مصر والسودان ، وكذلك وحدة الجنس بين الجنوب والشمال السوداني ، أو أن السياسة البريطانية منعت انتشار اللغة العربية الدين الاسلامى فى جنوب السودان .

وعارض انسحاب العناصر البريطانية فى ادارة السودان الحالية ، لأن انسحابهم قبل الأوان يعنى أن نظام الحكم كله فى السودان سوف يفهار من أساسه وهذا لا يتفق مع مصالح مصر (٧٤) .

ورد صلاح الدين بأن قضية مصر لا تقل أهمية عن أية مسألة عالمية أخرى من حيث اتصالها بقضية السلام العالمى ، بل لعلها تفوق فى أهميتها كثيراً من هذه المسائل ، وهى بالنسبة لنا « مسألة حياة أو موت » ، وأتينا لا نستطيع أن نمضى فى هذه المحادثات «فترة طويلة أخرى » ، والحكومة مضطرة أن تدلى فى البرلمان ببيان كامل عن المحادثات قبل انتهاء الدورة البرلمانية الحالية التى توشك أن تنفض ، ومصر تعتبر أن السياسة التى تنتهجها بريطانيا العظمى فى مصر والسودان منافية لميثاق الأمم المتحدة فى نصه وروحه ، ولجدا السيادة واستقلال أعضائها ووجوب جلاء القوات الأجنبية عن أراضي الدول المحتلة بغير رضاها .. الخ .

والمحالفات الإقليمية يبيحها الميثاق تحت الرضا والاختيار ، لكن مصر حكومة وشعباً « لا ترغب فى أى مخالفة على أساس احتلال

أراضيها والعبث بوحدها » وسوف يعلن في البرلمان أن المباحثات قد فشلت وقطعت لهذا السبب ، ولهذا يجب الوصول الى أسس مقبولة للمفاوضات حتى يمكن استمرارها (٧٦) .

### جلسة ١٣ يوليو ١٩٥١ :

بدأ السفير البريطاني هذه الجلسة بإبداء ملاحظتين : الأولى عن بحث الموقف في السودان كما هو عليه بغض النظر عن الحجج التاريخية ، والثانية أن يكون هدف الجانبين هو العمل على رغبة السودانيين ، وقد رد وزير الخارجية المصرى بأنه لا يستطيع أن يتجاهل الحقائق التاريخية لأنها تتعلق بالحق « وجودا وعدما » ، وأن مصر تعمل دائما على رغبة السودانيين .

ثم عرض السفير البريطانى تحليلا للموقف في السودان بعد أن أكد صلاح الدين على انحياز الادارة السودانية للسياسة البريطانية ، وأشار ستيفنسون الى أن أغلبية السودانيين لا يقبلون الوحدة مع مصر ، وحزب الأشقاء المرتبط بمصر يفقد نفوذه أمام الجبهة الوطنية التي تمثل الغالبية العظمى من السودانيين ، وهم يرغبون في نوع من العلاقة مع مصر باعتبار كونها جارا، يرجى خيره : « ان مصر بتجاهلها الوعي القومى في السودان تعمل ضد مصالحها » .

وأجاب وزير الخارجية على هذا الادعاء بأن تلك المعلومات مستمدة من الادارة البريطانية التي توجه الأمور لمصلحة بريطانيا ولخدمة أغراضها ، وأضاف أن جميع الأحزاب تنادى بالوحدة مع مصر وليس حزب الأشقاء فقط ما عدا حزب الأمة وهو الحزب الوحيد الذي اعترفت به الحكومة السودانية على الرغم من أنه ينادى باستقلال السودان ، ومصر لا تعمل على فرض ارائتها على السودانيين ، ولكنها تنطق باسمهم وتدافع عن أهدافهم التي هي في نفس الوقت أهدافها ، وتساعل صلاح الدين عما اذا كانت



بريطانيا تقبل استفتاء السودانين استفتاء حرا بعد انسحاب القوات والادارة والموظفين الانجليز (٧٧) .

ورد السفير البريطاني بأنه لو كان اقتراح الاستفتاء محددا لنظرت بريطانيا في شأنه كأن يكون تحت اشراف محايد وأخذ رأى نواب الشعب السوداني من الجمعية التشريعية — التى لم توافق عليها مصر — كما أن انسحاب الاداريين والفنيين الانجليز من السودان أمر بالغ الخطورة لأنه يؤدي الى انهيار الادارة في السودان .

واقترح السفير أن يتم الاتفاق عن طريق تبادل مذكرات يدلى فيها كل طرف برأيه . فرفض الجانب المصرى هذا الاقتراح وقال وزير الخارجية لا معنى لأن نتبادل مذكرات يبدى فيها كل طرف وجهة نظره دون أن يتفق الطرفان على الجوهر ، وأنتم لا تخشرون شيئا ما دام الوضع الحالى في السودان قائما .

وبالنسبة للاستفتاء فإن الحكومة المصرية يستحيل أن تقترح اجراء استفتاء في أجزاء الوطن الواحد ، ولكن المقصود هو معرفة مدى استعداد بريطانيا لاستشارة السودانين وانسحابهم كلية من السودان لكى يدير السودانيون أمورهم بأنفسهم (٧٨) .

### جلسة ٢٦ يوليو ١٩٥١ :

طلب وزير الخارجية المصرية من السفير البريطاني بعض الايضاحات بشأن المجلس التنفيذي والجهة التى يكون مسئولاً أمامها ، هل هو الجمعية التشريعية أو الحاكم العام ؟ وعن سلطات الجمعية التشريعية ومدى القيود التى ترد عليها .

ورد السفير البريطاني بأنه لا يمكنه الاجابة عن تلك الايضاحات لان لجنة تعديل النظم التشريعية للسودان لم تنته من وضع تقريرها بعد ، ونفى عن بريطانيا محاولاتها العمل على فصل السودان عن

مصر ، وأن حكومته لا ترفض أى حل للمسألة يقبله السودانيون  
بملاء حريتهم . وأضاف أنه إذا كانت مصر تود أن تعرف حقيقة  
راى السودانين فعليها أن تتعاون فيما يختص بتوسيع الأساس  
الانتخابى للجمعية التشريعية .

وانتهت هذه الجلسة كآخر اجتماع للجانبين دون أن يصلوا  
الى أى اتفاق ذلك لأن بريطانيا لا تريد أن تقر وحدة السودان مع  
مصر إذ ترى أن عليها مسئوليات قبل السودانين (٧٩) يجب  
تحقيقها .

★ ★ ★

## هوامش الفصل السادس

- (١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ١١٢ .  
 Vatikiotis : The modern history of Egypt, p. 377.
- (٢) طارق البشرى . الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .  
 ص ٣٠٢ .
- قام مصطفى النحاس بتشكيل وزارته الوفنية الخامسة في ١٢ يناير ١٩٥٠  
 وهي آخر ما تولى الوفد من وزارات الحكم : لكتور وحيد رامت : فمستول من  
 ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٦٢ .
- ويخطئه فايتهكيوتيس اذ يقول أن هذه الوزارة هي الوزارة السابعة  
 والاخيرة للوفد :  
 « Nahhas formed his seventh and last government » :  
 Vatikiotis : The History of Egypt, p. 367.
- (٣) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ١١٢ -  
 ١١٣ .
- عبد الفتى سعيد : العمال وثورة ٢٣ يوليو ، ص ٢٢ - ٢٥ .
- (٤) طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر ، المرجع السابق .  
 ص ٣٠٢ - ٣٠٤ ، ٣٠٨ - ٣١٩ .
- عبد المنعم الغزالي : تاريخ الحركة النقابية المصرية ، ص ٢٠٨ .  
 الوفد المصري ، عدد ٧ يوليو ١٩٤٦ .
- (٥) قامت حكومة الوفد بالقضاء الاحكام العرفية بعد تردد في ١٥ مايو ١٩٥٠  
 نتيجة لحركة الجماهير المطالبة بالحركة السياسية وفجر الصحافة التواصل :  
 طارق البشرى . للرجع السابق ، ص ٣٢٦ .
- (٦) مضا مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٥ يونيو ١٩٤٥ .  
 سيف الدين الغزالي ، الوفد والاشتراكية ، ص ٢٩ .
- (٧) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .

- عيد الناصر ، الفكر والطريق ( من خطب الرئيس جمال عيد الناصر ) ، ص ١٢١ .
- (٨) المضيفة الرسمية لحاضر جلسات محكمة الثورة ، الكتاب الاول ، ص ٨٣ - ٨٤ .
- (٩) سيرافيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .
- مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٢ يناير ١٩٤٦ .
- (١٠) سيرافيان : المرجع السابق ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام : الثورة والتغير الاجتماعي ، ص ٢٩ .
- (١١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ١١٦ - ١١٧ .
- (١٢) طارق البشري : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ ، ٢٢٠ .
- (١٣) نفس المرجع : ص ٢٢٨ .
- (١٤) منكرات محمود رياض المعنونة : « الأمن القومي العربى بين الاتجار والغش » منشورة بصحيفة الجمهورية ، عدد ١٩ أغسطس ١٩٨٥ .
- (١٥) خطاب العرش هو الخطبة التى يلقيها رئيس الوزراء باسم الملك فى الافتتاح الرسمى للثورة البرلمانية كل عام ، وكانت بمثابة برنامج عمل للوزارة فى المرحلة المقبلة .
- (١٦) طارق البشري . الحركة السياسية فى مصر ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .
- (١٧) طارق البشري : المسلمون والاقباط فى اطار الجماعة الوطنية ، ص ٦٢١ .
- (١٨) يدعى كوتنر ميخالوس وهو رجل اعمال بالسودان وقيا لوحدة وادى النيل .
- (١٩) اقترح ان يقوم احد وزيرين بالتباحث مع المهدي : فؤاد سراج الدين باشا أو حامد زكى بك .
- (٢٠) المصور ، عدد ٣ مارس ١٩٥٠ .
- (٢١) المصور ، العدد نفسه .
- (٢٢) المصور ، عدد ٣ مارس ١٩٥٠ .
- (٢٣) محاضر الحادثات السياسية والذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٢ .

- (٢٤) محاضر المحادثات السياسية ، المصدر نفسه ، ص ٢ .
- (٢٥) جمهورية مصر . القضية المصرية ( الكتاب الأبيض المصري ) ، ص ٥٨٧ - ٥٨٨ .
- (٢٦) F. O. 953/864/163498/PG 1163/20, J.G. Barney to F.O. (٢٦)  
London, 28th September, 1950.
- محاضر المحادثات ، المصدر السابق ، ص ٦ - ٨ .
- (٢٧) المصدر نفسه ، ص ٩ - ١٣ .
- F. O. 953/869/163498/JG 1163/20, From J. G. Barney.  
London, 2nd October, 1950.
- (٢٨) المصدر السابق ، ص ١٣ ، ٤٩ .
- (٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٩ ، ٢٥ .
- F. O. 953/869/163498/JG 1163/20, From J. G. Barney.  
to F.O., London, 28th September 1950. Op. Cit..
- (٣١) محاضر المحادثات السياسية ، المصدر السابق ، ص ١٥ - ١٦ .
- (٣٢) جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، ص ٥٨٧ - ٥٩٣ .
- (٣٣) أحد الساسة الإنجليز بال السفارة البريطانية في مصر وكان مشاركا في المحادثات .
- (٣٤) المصدر السابق ، ص ١٩ ، ٢٤ - ٢٥ .
- (٣٥) وهذا الاقتراح أشار اليه صلاح الدين مرات عديدة فيما بعد أثناء محادثاته مع السفير البريطاني في مصر ومع المستر أرنست بيفن في لندن .
- (٣٦) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .
- (٣٧) محاضر المحادثات ، المصدر السابق ، ص ٥٠ - ٥١ .
- (٣٨) المصدر السابق ، ص ٢٨ - ٥٢ .
- (٣٩) المصدر نفسه ، ص ٤٥ - ٨٩ .
- (٤٠) لم يشهد وزير الخارجية البريطانية أرنست بيفن هذه الجلسة ، المصدر نفسه ، ص ٩٩ .
- (٤١) ٤٢ ، بدأت في أغسطس ١٩٥٠ وانتهت في ٢٦ يوليو ١٩٥١ واستغرقت ثماني جلسات خلالها عدة اتصالات ومفكرات متبادلة بين الجانبين .
- محاضر المحادثات ، المصدر السابق ، ص ٩٩ وما يليها .
- (٤٢) المصدر نفسه ، ص ٩١ - ٩٢ .
- (٤٤) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ( الكتاب الأخضر المصري ) ، مصدر سابق ، ص ٢٣٨ - ٢٤٣ .

(٤٥) هذا الرأي يتناقض تماما مع الحقيقة والواقع لأن السودان كان ذا أهمية كبرى بالنسبة لبريطانيا فقد تمسكت بالبقاء فيه لأهميته الاستراتيجية الكبرى لاستعماراتها في آسيا وأفريقية ، إذ تمتد سواحله على البحر الأحمر في طريق الهند لمسافة كبيرة ، وشماله يتصل بحدود مصر الجنوبية الى جانب تحكمه في مياه النيل عصب الحياة والزراعة :

Macmichael, Harold ; The Anglo-Egyptian Sudan, p. 271.

(٤٦) رئاسة مجلس الوزراء ، السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٤٢-٢٣٨

(٤٧) رئاسة مجلس الوزراء - السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣

(٤٨) المصدر نفسه ، ص ٢٤٤

(٤٩) المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ - ٢٤٨

(٥٠) المصدر السابق ، ص ٢٤٨ - ٢٥٠

(٥١) جرت مباحثات الجائين المصري والبريطاني في ٤ و ٧ و ٩ و ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ بمبنى وزارة الخارجية البريطانية في لندن :

محاضر المحادثات ، مصدر سابق ، ص ١١١ - ١٤٢

وكانت جلسة ١٥ ديسمبر هي آخر جلسة يشارك في أعمالها مستر بيلن

قبل وفاته ، الكتاب الاخير المصري ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧

(٥٢) الكتاب الاخير المصري عن السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٥١

٢٥٦

F.O. 371/90108/162929/JE 1013/3, Cairo. From Sir (٥٣)

Ralph Stevenson to Foreign Office, 8th, January, 1951.

F.O. 371/90130/162929/JE 1051/40, Cairo, From Mr. Chap- (٥٤)

man Andrews, to Foreign Office, March 29, 1951, Telegram No. 228.

(٥٥) المصري ، عدد ٢٧ مارس ، ١٩٥١

F.O. 371/90130/162929, Op. Cit., Telegram No. 231. (٥٦)

Documents on International affairs, 1951, p. 441. (٥٧)

Ibid, p. 442. (٥٨)

Ibid, p. 442. (٥٩)

Ibid, p. 443 (٦٠)

Ibid, p. 444. (٦١)

Latfi al-Sayyid, Afaf : Egypt and Cromer, p. XII. (٦٢)

(٦٣) وقد هاجمت بريطانيا موقف مصر من اعتراضها مرور احدى ناقلات البترول بقناة السويس متجهة الى اسرائيل ، وايدت الولايات المتحدة الموقف البريطاني تجاه مصر !

F.O. 371/90132/162929/JE 1051/107, Cairo, British Embassy, Sir, R. Stevenson. dated on 2nd May, 1951.  
Egyptian Gazette, May, 2, 1951.

(٦٤) حسن حامد العليلى ، من حزب الاحرار .

F.O. 371/90132/162929, Ibid. (٦٥)

Egyptian Gazette, 2nd May, 1951. (٦٦)

F.O. 371/90132/162929/JE 1051/107, Op. Cit., Telegram (٦٧)  
No. 333, May 5, 1951.

عن وعد بلفور ، انظر :

ملف وثائق وابوراق القضية الفلسطينية ، الجزء الاول ، القاهرة ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، وثيقة رقم (٦٨) ، ص ٢٨٥ .  
The Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 99, November 19, 1917.

Documents on international affairs ; 1951, Op. Cit., (٦٨)  
p. 445.

للكتاب الاخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٦٩) المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ .

Documents on international affairs ; Op. Cit., p. 446. (٧٠)

Documents on international affairs ; Op Cit., pp. 446- 447. (٧١)

الكتاب الاخضر المصرى عن السودان ، مصدر سابق ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

Documents on international affairs, Op. Cit., pp. 447- 448. (٧٢)

(٧٣) يقصد الخطر الشيوعى او الروسى من وجهة النظر الغربية الرأسمالية .

الكتاب الاخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(٧٤) للكتاب الاخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .

ص ٢٦٦ .

(٧٥) الكتاب الاخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

- (٧٦) المصدر نفسه ، مرض ٢٦٤ - ٢٦٨
- (٧٧) المصدر السابق ، مرض ٢٦٨ - ٢٧٠
- (٧٨) المصدر نفسه ، مرض ٢٧١ - ٢٧٢
- (٧٩) المصدر نفسه ، مرض ٢٧٤ - ٢٧٨





## الفصل السابع

مصر تقرر إلغاء معاهدة ١٩٣٦

واتفاقيتي الحكم الثنائي للسودان ١٨٩٩

- ١ — بيان هسقر موريسون •
- ٢ — بيان الدكتور محمد صلاح الدين •
- ٣ — نحو إلغاء معاهدة ١٩٣٦ •
- ٤ — إلغاء المعاهدة واتفاقيتي الحكم الثنائي ١٨٩٩ •
- ٥ — تساعد حركة التحرير الوطني بعد إلغاء المعاهدة •



## مصر تقرر إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي للسودان ١٨٩٩م

التى المستر موريسون بيانه فى مجلس المموم يوم ٢٠ يولية ١٩٥١ فأغلق بذلك باب المفاوضات مع مصر بدعوى وجوب التعاون بين الجانبين المصرى والبريطانى فى موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط ، وعدم اقتصر المفاوضات بينهما على مشكلة وحدة وادى النيل حيث أصر الإنجليز على فصل مسألة الجلاء عن مصر عن مسألة السودان فصلا تاما لعدم ارتباطهما من وجهة النظر البريطانية .

وعليه فقد جاءت تصريحات وزير الخارجية البريطانية بمجلس المموم بمثابة الخاتمة لباب المفاوضات الجارية ، وشهدت نهاية البرلمان المصرى على أثرها مناقشات حامية تؤكد حق مصر فى سيطرتها التامة على أراضيها ووجوب تحقيق أماني الوطن فى الوحدة والجلاء ، فقام الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية بالقاء بيان مصر فى ٦ أغسطس ١٩٥١ يرد فيه على المزاعم البريطانية عن مسئولياتها تجاه الأمن الدولى فى الشرق الأوسط ، وموقف الإنجليز من عدم تسليح الجيش المصرى ليتولى بنفسه هذه المسئوليات ، ورفض مصر التام لبقاء القوات البريطانية على أرضها ، مؤكدا على حرص مصر على تولى السودانين مسئولياتهم بأنفسهم فى بلادهم وضرورة انتهاء الحكم البريطانى القائم وجلاء القوات الأجنبية عن أراضيهم .

وحاولت الدوائر السياسية البريطانية أن تقلل من حجم تأثير بيان موريسون على القرار المصرى المتشدد ووجدت في الولايات المتحدة شريكا مؤيدا لبقاء القوات البريطانية في مصر للحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة . لكن الحكومة المصرية كانت تعبر بلا شك عن مشاعر وأحاسيس كل المصريين عندما أعلن النحاس باشا رئيس الوزراء في البرلمان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقتى الحكم الثنائى للسودان في الثامن من أكتوبر ١٩٥١ قائلا : من أجل مصر وقعت المعاهدة ومن أجل مصر أطلبكم بالغاءها .

وتوالى الاحتجاجات الدولية من قبل دول الغرب على هذا الاجراء الذى اعتبرته انتهاكا لقدسية المعاهدات الدولية . ولا شك أن إلغاء المعاهدة كان بمثابة جواز مرور من الحكومة لبدء حركة الكفاح المسلح في منطقة القناة التى لقيت تأييدا شعبيا رائعا مما أدى الى خروج الانجليز عن صوابهم أمام المدنيين المزل بعدن القناة في كثير من الأحيان .

#### ١ - بيان مستر موريسون :

تمسك كل من الجانبين المصرى والبريطانى بموقفه ، اذ امر المفاوض المصرى على ضرورة الجلاء ووحدة وادى النيل دون فصل منسالة الجلاء عن مسألة الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين ، أما المفاوض البريطانى فقد تمسك بموقفه بفصل كل من المسالتين عن بعضهما ، وانضمام مصر لخطط الدفاع عن الشرق الأوسط ، بحيث لا يتم انسحاب القوات البريطانية من مصر قبل انتهاء مدة المعاهدة الا في حالة انضمام مصر لمعاهدة الدفاع المشترك ، بحيث يتمكن الجيش المصرى بمقدرته الذاتية من تأمين حرية الملاحة في قناة السويس (١) .

واتضح حرص الجانب البريطانى على المماثلة والتسوية  
بالقاء مستر موريسون Morrison — وزير الخارجية البريطانية —  
لخطابه فى مجلس العموم البريطانى بعد الحاح النواب الانجليز على  
ضرورة توضيح الحكومة البريطانية لموقفها تجاه مطالب مصر بإعادة  
النظر فى معاهدة ١٩٣٦ (٢) .

وأحس الساسة المصريون القائمون بعملية المباحثات منذ سنة  
ونصف بأن هذا الخطاب قد أغلق باب المناوشات الجارية (٣) ،  
وبدا أن الموقف البريطانى قاطع فى عدم الجلاء متعللاً بوجود التعاون  
بين مصر وبريطانيا فى جميع الميادين وعلى رأسها قضية الدفاع  
عن المنطقة .

وقال موريسون أنه يقدر الصعوبات التى تواجه الحكومة  
المصرية بوجود التوصل الى حل يرضى غرور أبناء شعبها ، لكن  
تعاطف هذه المشكلة لا يقع على كاهل الحكومتين المصرية والبريطانية  
نقط دون النظر بعين الاعتبار لتلك المسئوليات الجسام التى يتحملها  
الجانبان تجاه هذه البقعة المهمة من العالم اذ أن مصر بمثابة «مفتاح  
الشرق الأوسط» وهى حلقة الاتصال بين الشرق والغرب بموقعها  
التميز وهى القوة التى يخشى من الاعتداء عليها فى منطقة شرقي  
البحر المتوسط والليفانت . ومصر ستكون عرضة للهجوم عليها  
نظراً للأخطار المحدقة بها ، ويمكنها أن تتجنب تلك الأخطار  
بمساهمتها فى الارتباط مع بريطانيا بتنظيم دفاعى لا يحلها عبئاً  
لا تقدر عليه بمفردها تجاه المنطقة وتجاه كل العالم الحر كما  
حدث فى السنوات الماضية عندما هوجمت أراضيها وتعرضت  
للأخطار خلال سنى الحرب (٤) .

وأضاف مديسون : اننا نود أن تساهم مصر بتعاونها مع  
بريطانيا فى وضع أسس من العلاقات الطيبة تعمل على ازدهار  
العلاقات البريطانية المصرية . وهاجم موقف الحكومة المصرية

بمنعها مرور البضائع الاسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة  
ثالثا ان هذا الاجراء « ... اساءة الى التقاليد البحرية والمعاهدات  
الدولية . . » ، مشيرا الى اعتراض مصر للسفينة البريطانية  
امباير روش Empire Roach وتفتيشها عند مدخل خليج العقبة (٥) .

اما بالنسبة للسودان فقد جاء بخطاب موريسون ان مصر لم  
تحاول معالجة مشكلته بشكل موضوعي ، حيث ان الشعب  
السوداني خطا خطوات واسعة في النواحي السياسية والاجتماعية  
والاقتصادية مما يهيئه لتكوين قومية منظمة تعتمد على نفسها ، وأن  
اعتماد مصر والسودان معا على مياه النيل قد ربط مصيرهما .

واختتم بيانه بقوله ان بريطانيا ترجو ان تشارك مصر بدورها  
الكامل تجاه تطور السودانين السياسى ، اما تصميم البعض من  
انه لا فرق بين الشعبين السودانى والمصرى فمعناه تجاهل للحقائق  
ويزيد صعوبة التفاهم بين الجانبين (٦) .

## ٢ - بيان الدكتور محمد صلاح الدين :

اغلقت تصريحات وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم  
باب المباحثات مع مصر ، وشهدت قاعة البرلمان المصرى مناقشات  
اعضائه الحالية نتيجة هذه التصريحات التى تعرضت لموضوع  
الجلاء عن مصر والسودان وحق مصر في تفتيش السفن بمياهها  
الاقليمية وسيطرتها على قناة السويس بما لا يحقق الامانى القومية  
للبلاد (٧) .

وطالب النواب باعلان الحكومة عن خطتها حيال هذه التصريحات  
والخطوات الايجابية المنتظر اتخاذها ، وأن يقوم وزير الخارجية  
المصرى بلقاء بيان عما تم حتى الآن بشأن الحقوق الوطنية وعن  
سياسة الوزارة نحو « هذه المسألة المهمة » وخطواتها نحو  
الوصول الى تحقيق مطالب البلاد فى الوحدة والجلاء (٨) .

وصرح وزير الخارجية المصرية في هذه الجلسة بأن تصريح السير هربرت موريسون في مجلس العموم يدل على عمق الهوة التي تفصل بين وجهتي النظر المتباينتين في أهم مسائل الخلاف بين مصر والمملكة المتحدة وهي الجلاء والسودان وفلسطين ، واستعرض صلاح الدين هذه المسائل الثلاث فقال عن مسألة الجلاء ان بريطانيا ، منذ احتلالها لمصر وهي تحاول اطالة أمد البقاء في البلاد مقترعة بمختلف الحجج أمام المطالب المصرية .

وكان آخر هذه الحجج ما أسماه موريسون « مسئوليات بريطانيا العظمى في الشرق الأوسط بالنيابة عن باقى دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام » (٩) وقد ناقشت وعود بريطانيا بالجلاء حدا كبيرا .

وتعرض صلاح الدين لأثر الاحتلال « الهدام » في تأخر البلاد وفساد أمورها وضرب مثلا بموقف الانجليز من تسليح الجيش المصرى وحالته بعد تسعة وستين عاما من الاحتلال وخسة عشر عاما من ابرام المعاهدة وقد أخذوا على عاتقهم تدريبه وتزويده بالأسلحة والمهمات ، ولو أنهم كانوا مخلصين حقا فيما زعموه من أنهم احتلوا مصر لخير المصريين ، أو قاموا بتنفيذ نصوص المعاهدة لصار « جيشنا » اليوم من القوة والتدريب بحيث يعتمد عليه في الدفاع عن مصر وجاراتها العربيات ، ويسهم في مسئولية « استتباب السلام واستقرار الأمن الدولى في الشرق الأوسط » .

ولم يكتف الانجليز بمنع توريد الأسلحة التي تعاقدت مصر عليها لتقوية جيشها ودفعت غالبا اثمانها ، ولا بالضجة التي يثيرونها بين الحين والآخر في مجلس العموم والوردات لتأكيد عزمهم على حرمان مصر من كل سلاح بل بتعقبونها الى كل مصدر من مصادر الحصول على الأسلحة ليسدوا أمامها كل السبل الممكنة « وهكذا

يستطيعون أن يواصلوا مزاعمهم التي يحتجون بها في تثبيت قدم الاحتلال « (١٠) .

وأكد وزير الخارجية المصرية على أن مصر قد عقدت العزم على أن ترفض بكل قوة أى أثر للاحتلال مهما كان الخطر الذى يقال أنه يتهدها ، ولا بد أن « نمحو هذا الأثر وأن تحترم سيادتنا » كما يدعو بذلك ميثاق الأمم المتحدة ، « ومصر ترفض رغضا باتا بقاء القوات البريطانية فى أرضها » ، ونحن باخلاصنا لمبادئ هذا الميثاق ولقرارات الهيئة نرفض الاحتلال ونصر على تمام الجلاء ونحض بدمة السياسة البريطانية القائلة بمسئوليتها فى الشرق الأوسط بالنيابة عن العالم الحر (١١) .

أما عن السودان فقد عرض الدكتور صلاح الدين للأحداث التاريخية التى مر بها السودان وتدخل الانجليز فى شئونه ومحاولاتهم المستمرة للانفراد بالسيطرة عليه منذ احتلالهم لمصر ، فعندما كتبت مصر مغلوقة على أمها فى أول عهد الاحتلال كان الانجليز يتذرعون باسم مصر وبالعامل لحسابها ليتحكموا فى السوان ولما نهضت مصر تطالب باستقلالها تنكروا لها منقلبين الى حجة أخرى هى الكلام باسم السودانين والدفاع عن مصالحهم ، ولجأوا الى مناورة جديدة بإعلان حرصهم على رفاهية السودانين وبأن يكون لهم حكم ذاتى يفضى فى آخر الأمر الى تقرير المصير . وتسائل وزير الخارجية : « من خولهم أن يتحدثوا باسم السودانين ؟ » ومن حملهم تلك المسئوليات التى يزعمون اليوم تحملها فى السودان ؟ « بأى حق تاريخى أو قانونى أو أدبى يدخلون هذا التدخل بين المصريين ومواطنيهم السودانين !! » الذين جمعت بينهم منذ أقدم العصور روابط ووشائج لا تنفصم عراها ؟ (١٢) .

وقد تمخضت السياسة البريطانية بشأن اقرار نظام الحكم الذاتى فى السودان عن اقامة الجمعية التشريعية التى « لا حول لها



ولا سلطان « بينما أرادت مصر والسودان هيئة تشريعية تتمتع بنصيب وأمر من السلطات وتكون ممثلة للسودانيين خير تمثيل ، مما أدى الى اعتراف بريطانيا فيها بعد بهذا القصور . ثم ان بريطانيا ترى أن السودان يجب أن يتمتع بالحكم الذاتى بعد مدة تتراوح بين خمسة عشر عاما وعشرين عاما بينما تقدر مصر لذلك عامين اثنين فقط معتمدة في تقديرها على ما قضت به الجمعية العمومية للأمم المتحدة في شأن ليبيا ، وليس السودان اقل استحقاقا منها للحكم الذاتى (١٣) .

ولم يبق أمام بريطانيا الا أن تتعلل بمشينة وإرادة السودانيين وهو تطل « ظاهر البطلان » اذ أن السودانيين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم أجمعوا على ضرورة انتهاء الحكم القائم في السودان وجلاء القوات البريطانية عنه . والانجليز أنفسهم لا ينكرون أن قطاعا كبيرا من السودانيين — وهم في الواقع الاغلبية الساحقة — ينادون بالوحدة مع مصر تحت التاج المصرى ، ولولا المناورات الانجليزية لتمت هذه الوحدة التى اتفق الرأى عليها ممثلة في وحدة الجيش والنقد والسياسة الخارجية .

وأضاف صلاح الدين : اننى لا أحسب أن هذه السياسة تخفى على اخواننا في جنوب الوادى ، فالهدف منها هو التفريق بين الشمال والجنوب ، وفصل جنوب السودان عن شماله . وطالب السودانيين بتوحيد صفوفهم وجمع كلمتهم أن يقولوا للانجليز : « اخرجوا أنتم أولا واتركونا المصريين نتفق على ترتيب بيتنا في غيبة من الخلاء الطامعين » (١٤) .

وبعد أن استعرض وزير الخارجية نقاط الخلاف بين مصر وبريطانيا في مسالتي الجلاء والسودان ، وتمسك الانجليز بمعاهدة ١٩٣٦ وادعائهم أن مصر لا تستطيع الغاءها من جانب واحد ، معتمدين على قداسة المعاهدات ، قال : أن قرار مجلس الأمن

الدولى الصادر فى ١٤ ابريل ١٩٤٦ فى شأن النزاع السوڤيتى  
الايرانى صريح فى أن وجود القوات الأجنبية فى أرض دولة من  
الدول يسلبها حرية الاختيار فى المفاوضات ، والمعاهدة تنتهك  
قداسة معاهدين دوليتين هما : معاهدة القسطنطينية وميثاق الأمم  
المتحدة (١٥) .

« نأى قداسة نرجى لمعاهدة عقدت تحت ضغط الاحتلال وهى  
فى حد ذاتها انتهك قائم لقداسة المعاهدات والمواثيق » الدولية  
الصالية ؟ ،

وقد وعدت الحكومة فى خطاب العرش الأخير بإلغاء المعاهدة  
« ولن يلقى خطاب العرش المقبل حتى تكون الحكومة بأذن الله قد  
وفت بما عاهدتكم عليه من إلغاء هذه المعاهدة . ان العهد كان  
مسنولا » (١٦) .

### ٣ - نحو إلغاء معاهدة ١٩٣٦ :

كان رد الفعل المصرى عنيفا على خطاب موريسون ومباغتة فى  
نفس الوقت للدوائر الحاكمة البريطانية التى لم تكن تعتقد حتى  
الآن أن الحكومة المصرية جادة فى قرارها بإلغاء المعاهدة ، وظهر  
مدى تأثير بيان الدكتور صلاح الدين بمجلس النواب ، فقد أسرع  
السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون بتحديد موعد لمقابلة  
مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء يوم ٨ أغسطس بعد أن  
تلقى فى اليوم السابق تعليمات من حكومته باستيضاح موقف الحكومة  
مع موافاتها بالنص الرسمى الكامل لبيان صلاح الدين واثره على  
سير المباحثات بين الدولتين وبعد أن أعلن وزير الخارجية المصرى  
أن حكومته تعتبر تصريحات موريسون بمثابة اغلاق لباب  
المباحثات (١٧) .

وقد حاول السفير البريطاني أن يخفف من تأثير البيان على القرار المصري، ففى يوم ٨ أغسطس نشرت السفارة البريطانية بياناً لفتت فيه نظر النحاس باشا الى التفسير الخاطئ المحتمل للكلمة موريسون ، وفى اليوم التالى بعث السفير ب خطاب شخصى الى النحاس باشا وأرفق به مقتطفات من خطاب موريسون ، معرباً عن أمله فى أن تتفهم الحكمة المصرية — بعد دراسة نص الخطاب — الموقف ولا تتخذة ذريعة لوقف المباحثات بين الجانبين (١٨) .

وكان هناك شبه إجماع بين الساسة الانجليز على أن مصر لن تتخذ أى خطوة حاسمة نحو إلغاء المعاهدة واتفاقيتى ١٨٩٩ قبل شهر نوفمبر المقبل ، وعندئذ فإن بريطانيا قد تبذل جهوداً أخرى من جانبها للملاقاة وجهة النظر المصرية ( المتشددة ) فى منتصف الطريق (١٩) ، وإذا ما قررت الحكومة المصرية إلغاء المعاهدة من جانب واحد فإن بريطانيا سوف تستمر فى الاحتفاظ بقواتها فى منطقة قناة السويس حتى انتهاء أجل المعاهدة فى عام ١٩٥٦ (٢٠) واتخاذ عدة إجراءات تتمثل فى : القيام باحتلال عسكري على نطاق واسع لمنطقة القناة وتجميد الأرصدة الأسترلينية لمصر ، والتوقف عن شراء القطن المصرى ، وإنهاء اتفاق مياه النيل وتحريض السودانيين ضد المصالح المصرية ، ونشر الدعايات التى تشكك فى مقدرة الحكومة المصرية على اصلاح الأحوال السياسية والاجتماعية فى البلاد لآظهارها بمعظمها المتشدد أمام الانجليز لمجرد تحويل أنظار الغضب الشعبى عن أوجه قصورها ، مع التأكيد على أن الوجود الروسى هو الخطر الحقيقى على الأمن القومى المصرى وليس الوجود البريطانى فى البلاد (٢١) .

وعندما لم يلقى موريسون أى رد من الحكومة المصرية بعث برسالة الى النحاس باشا فى ١٧ أغسطس أعرب فيها عن قلقه تجاه رد الحكومة المصرية على خطابه فى ٣٠ يوليو . وأشار النحاس

في رده أن مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر ، هي جزء من المشكلة ، أما الجزء الآخر فهو مسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، وأن المسألتين كل لا ينفصل أى منهما عن الآخر ، وحذر من تصريحاته الوزير البريطاني بشأن السودان التي من جرائها سوف تتوقف المفاوضات بصورة نهائية (٢٢) .

وأكد النحاس باشا على أن المعاهدة استنفدت أغراضها ، وقد آن الأوان للتخلص منها ومن آثارها ، وسوف تلغى في القريب العاجل بعد تلك المفاوضات الطويلة التي احتلتها مصر في صبر وأناة وكانت تنتظر أن يغير الانجليز من أفكارهم الاستعمارية التي عفى عليها الزمن ولكنهم ماطلوا فليتحلوا نتيجة عملهم « أن مصر نفذ صبرها وطل انتظارها . . » (٢٣) .

كما نادى مكرم عبيد هو الآخر بإلغاء المعاهدة وعدم لجوء الحكومة الى الاحتكام لمجلس الأمن واستصدار قانون موري ينص على إلغاء المعاهدة واتفاقيتي ١٨٩٩ ، واتخاذ عدة اجراءات لمواجهة الوجود البريطاني على أرض مصر تلخص في :

١ — تحصيل الرسوم الجمركية على جميع واردات الجيش البريطاني وعدم إعفائها من أى رسوم أو تخفيضات ، مع عدم تقديم أى خدمات وزارية وحكومية لها .

٢ — منع العمال والمقاولين المصريين من العمل مع السلطات العسكرية البريطانية أو التعاون معها .

٣ — منع البضائع والمأكولات وغيرها من المواد اللازمة البناء والطعام والكساء من الوصول الى القوات البريطانية .

٤ — اتخاذ خطوات رسمية فورية ببطالان الاجراءات التي اتخذها الحاكم العام في السودان بشأن تكوين الجمعية التشريعية

ومحاولة وضع دستور خاص بالسودان ومنع المحامين المصريين من المرافعة أمام المحاكم السودانية وتوريد البضائع السودانية لاسرائيل .

٥ - عدم التعاون بين القوات المصرية والبريطانية برأ وبحراً وجوا (٢٤) .

أما عن الموقف الأمريكى تجاه النواجد العسكرى البريطانى بالمنطقة ورفض مصر لهذا التواجد على أرضها ، أو الاشتراك فى أى تكتلات عسكرية ، فقد صرح وزير الخارجية الأمريكى أنثيون فى عام ١٩٥٠ أن الحكومة الأمريكية لا ترى فى وجود القوات الانجليزية فى مصر عملاً عدوانياً ، وأيدت عدم جلاء تلك القوات من بلدان الشرق الأوسط (٢٥) لا سيما مصر ، لأن الجلاء معناه توجيه ضربة قوية للتواجد الاستعماري البريطانى الذى يعد جزءاً من الوجود الاستعماري الغربى فى الشرق الأوسط (٢٦) .

وكانت الولايات المتحدة ترى من جانبها أن حل المسألة الانجلو مصرية يكمن فى الاتفاق بين الجانبين من خلال مشروع للدفاع عن المنطقة ، كما ترى أن العديد من المقترحات الجديدة لهذا المشرع قد قدمت للحكومة المصرية لتكون أساساً لعقد اتفاقية جديدة أن ترضى فقط أهداف ومطالب الطرفين المعنيين فقط ، بل تساهم بصورة فعالة فى الدفاع عن « العالم الحر » الذى تلعب مصر ومنطقة الشرق الأوسط فيه دوراً مهماً لتحقيق السلام (٢٧) .

وكان الأمريكىون يدركون تمام الإدراك أن انتشار القوات البريطانية فى شتى مناطق الشرق الأوسط يحافظ فى الوقت نفسه على مصالحهم الذاتية ، كما أن وجود تلك القوات على أرض مصر يتيح بلا شك لهم التفوق الاستراتيجى المطلوب (٢٨) ويؤمّن خطوط مواصلاتهم بين الشرق والغرب بتواجدهم البحرى فى البحر المتوسط

بواسطة الاسطول السادس للوقوف أمام المد الشيوعى خاصة بعد  
انشاء حلف شمال الاطلنطى N.A.T.O. عام ١٩٤٩ .

ولم يعد الأمريكان يعملون من وراء ظهر الانجليز كما كان من  
قبل ، بل انهم الآن بدأوا يعملون بأنفسهم « على المكشوف » ففى  
فبراير ١٩٥١ أرسل جورج ماكجى نائب وزير الخارجية لشئون  
الشرق الاوسط لدراسة الاوضاع فى المنطقة على الطبيعة ، وزار  
مصر عدة مرات واجتمع بوزير خارجيتها (٢٩) . ابحت امور الخلاف  
بين مصر وبريطانيا وتثبيت اقدام الولايات المتحدة بمصر .

ومع ذلك فقد احنف رأسها أمام رغبات أصدقائها الانجليز  
والفرنسيين واليهود: حينما شاركهم التأييد فى مشروع القرار  
البريطانى بالأمم المتحدة الذى يقضى بمطالبة مصر برفع القيود  
المفروضة على الملاحة فى قناة السويس فيما يتصلق بالبيضائع  
القادمة لاسرائيل ، متجاهلين بذلك القرار حقوق مصر وسيادتها على  
أراضيها (٣٠) واتضح منذ البداية مدى انحياز القوة الاستعمارية  
الجديدة تجاه القوى القديمة فى المنطقة وتأييدها بلا حدود للنائشة  
الجديدة اسرائيل مما يشكل نوعا من التحدى ومناهضة المصالح  
والأمانى القومية العربية لدول المنطقة الطامحة فى التحرر  
والاستقلال .

وعلى الرغم من أن كلا من بريطانيا والولايات المتحدة كانت  
تعمل مدفوعة بمصالحها الذاتية ومحاولة تثبيت اقدامها فى المنطقة ،  
فان التنسيق الظاهرى بينهما كان واضحا أمام المطالب الوطنىة  
المحلىة ، فعملت بريطانيا على ازالة كل أسباب الخلاف مع الولايات  
المتحدة حيث أرسل وزير الخارجية البريطانى هيربرت موريسون  
الى وزير الخارجية الأمريكى دين ائشيسون Deen Acheson  
رسالة فى ١٥ أغسطس ١٩٥١ يوضح له الشكوك التى تشعر بها  
بلادها من جراء نشاط السياسة الأمريكية فى مصر ، موضحا له أن

أهميتها في المنطقة ليست لذاتها فقط بل باعتبارها العنصر الرئيسي للدفاع عن الشرق الأوسط كله ، والشرق الأوسط لا يخفى أهميته للدفاع عن العالم الحر ، فلا بد لذلك من « تواجدنا بمصر » لا مجرد الحفاظ على مصالحنا أو مصالح المصريين ، بل « لتحملنا المسؤولية » نيابة عن جميع الدول المحبة للسلام ، ولذلك فإن بعض المسؤولين يدركون أنه يتعين علينا أن نظل موجودين في بلادهم ، وقد قدمنا بالفعل في ١١ أبريل الماضي اقتراحا قدمه السفير البريطاني بالقاهرة لوزير خارجية مصر يقضى بأن يتم تنقيح معاهدة ١٩٣٦ بعد أن يتم الاتفاق على الانسحاب التدريجي للجنود الانجليز من مصر ، الذى يبدأ خلال عام من الاتفاق بحيث ينتهى الانسحاب عام ١٩٥٦ ، واضفاء الطابع المدني على القاعدة تدريجا بواسطة الأفراد الانجليز ويتم تشغيلها طبقا للسياسة البريطانية وتحت الاشراف البريطانى المصرى مع انشاء نظام للدفاع الجوى يخضع للاشراف المشترك وتوفير الأسلحة والمعدات التدريبية اللازمة للقوات المصرية على أن توافق مصر على عودة القوات البريطانية في حالة الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب أو قيام حالة طوارئ دولية يخشى منها .

لكن الحكومة المصرية رفضت هذه المقترحات رفضا قاطعا دون مناقشة وكررت مطالبتها بالجلء الكامل خلال عام واحد (٣١) .

واقترح السفير الأمريكى بالقاهرة جيفرسون كاسبرى في ٤ أكتوبر على الحكومة المصرية مشروعا أمريكيا لتسوية النزاع الأنجلو — مصرى يتفق في كثير من نقاطه وأهدافه مع المقترحات البريطانية ويتمثل في :

١ — بقاء القوات البريطانية في منطقة قناة السويس ولكن تحت قيادة المصريين .

٢ — ان توافق مصر وانجلترا على الدفاع المشترك عن منطقة قناة السويس عن طريق أعداد متكافئة من قوات الدولتين بالمنطقة.

٣ — مدة الاتفاق عشر سنوات .

٤ — نظراً لأن نظام الدفاع عن القناة يعد حلقة من أهم حلقات الدفاع عن الغرب ، فإن القيادة الأمريكية ستوجه الى كل من مصر وبريطانيا مراقبين واسلحة وتقوم بتزويد الطرفين بكل احتياجاتهما.

٥ — تقوم الولايات المتحدة بتقديم المساعدة المالية والفنية للنهوض بمستوى الشعب المصرى وتطوير اقتصاده .

وكانت الفكرة الأساسية للمشروع الأمريكى تنحصر فى إبقاء الاحتلال البريطانى بمصر لمدة عشر سنوات والعمل على زيادة النفوذ الأمريكى فى البلاد ، ومن هنا رفضته الحكومة المصرية (٢٢) .

#### ٤ — إلغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ :

طلبت جميع الأحزاب السياسية والتنظيمات العامة بوقف جميع الاتصالات الرسمية مع بريطانيا وإلغاء المعاهدة فوراً ، وفى يوم ٢٦ أغسطس ١٩٥١. وهو ذكرى مرور خمسة عشر عاماً على توقيعها نظمت الاجتماعات الشعبية الكبرى فى جميع المدن المصرية المهمة ، وتحدث فيها ممثلو تلك الأحزاب والتنظيمات ، طالبين بسرعة الغائها منتقدين سياسة الوفد اسكوتها حتى هذه اللحظة واتجهت المظاهرات الى السفارتين الانجليزية والأمريكية بالقاهرة تهتف بسقوط المعاهدة .

وادركت الحكومة الوفدية أنها فشلت تماماً فى حل أهم مشاكل مصر الوطنية وهى الجلاء الفورى لقوات الاحتلال البريطانى عن



طريق فسخ المعاهدة التي تمثل الاقرار الشرعى الوحيد اوجود هذه القوات .

وعلى الرغم من رغبة الحكومة فى الاتفاق مع بريطانيا عن طريق المفاوضات ، فانها ايقنت بصورة لا تدع مجالا للشك أن طريق المفاوضات لن يأتى بجديد وسوف تفقد شعبيتها وبالتالي شرعية بقائها فى الحكم (٣٣) .

وفى يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ أعلن مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى المعقودتين فى ١٩ يناير و ١١ يوليو ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان ، وذلك فى خطاب مطول ألقاه أمام اجتماع موحد للبرلمان المصرى ضم مجلسيه (٣٤) . واستعرض النحاس باشا المراحل التى مرت بها مفاوضات حكومته مع بريطانيا التى استمرت طوال ما يقرب من عامين دون أن يبدو أى بارقة أمل فى الوصول الى اتفاق لعقد معاهدة جديدة تتمشى مع مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة طبقا للأحوال الدولية الجديدة (٣٥) .

واستعرض النحاس فى بيانه ثمانى عشرة حالة مماثلة أقيمت فيها دول مختلفة على إلغاء معاهدات كانت تربطها بدول أخرى من جانب واحد على النحو الذى اتبعته مصر وكان آخرها ما أقيمت عليه ألمانيا من الغائتها للاتفاق البحرى المعقود بينها وبين إنجلترا فى ١٨ يونيو ١٩٣٥ (٣٦) .

ثم أوجز النحاس باشا فى بيانه الأسباب التى من أجلها أقدمت مصر على إلغاء معاهدة التحالف التى عقدها مع بريطانيا عام ١٩٣٦ ، ومنها عدم توافر شروط الاختيار لمصر عند توقيعها على المعاهدة ، وتغير الظروف التى صاحبت عقدها ومناقضتها لأحكام اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ .

وعن اخلال بريطانيا بشروط المعاهدة قال رئيس الوزراء المصرى ان بريطانيا اخلت بأحكامها والتزاماتها مثل تجاوزها لعدد القوات البريطانية المرخص بمربطتها فى منطقة السويس ووقوفها حجر عثرة فى سبيل تسليح الجيش المصرى وتدريبه وتزويده بالمعدات الحربية .

وبالنسبة للمسألة الفلسطينية فان النهج الذى سار عليه الانجليز لم يكن ليوصف الا بأنه سياسة عدوانية تعرض مصر لأشد الأخطار ، مع ان المعاهدة توجب عليهم الا يتخذوا فى علاقاتهم مع الدول الأجنبية موقفا يتعارض مع ما نصت عليه المعاهدة ، وذلك فضلا عن سياستهم فى السودان التى يرمون من ورائها الى فصله من مصر ، وفصل جنوبه عن شماله تمكينا لأغراضهم الاستعمارية فيه ، منتهكين بذلك أحكام معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ على حد سواء (٣٧) وانفختم النحاس باشا بيانه بقوله : « يا حضرات الشيوخ المحترمين : من أجل مصر وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أطلبكم اليوم بالغائها » .

واودع النحاس باشا مكتب مجلس النواب أربعة مراسيم بمشروعات قوانين ملكية ينص المرسوم الأول منها على الغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ومن ثم ينتهى العمل بأحكام هذه المعاهدة ، والاتفاق الملحق بها الخاص بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى المملكة المصرية ، وانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان .

والمرسوم الثانى ينص على دعوة البرلمان لتعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور لتقرير الوضع الدستورى للسودان ،

وتعيين لقب الملك ، وعليه فقد أصبح الملك يلتقب بملك مصر  
والسودان (٣٩) .

أما المرسوم الرابع فيحتوى على خمس مواد وينص على أن  
يكون للسودان دستور، خلاص تعدده جمعية تأسيسية تمثل أهالى  
السودان كما تعد الجمعية قانون انتخاب يعمل به فى السودان ،  
ويكفل الدستور اقرار النظام الديمقراطي النيابى فى البلاد ويكون  
للملك الحق فى حل الهيئة النيابية او المجلس المنتخب وحده ،  
وتشارك هذه الهيئة مع الملك فى ممارسة السلطة التشريعية ويتم  
الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية على  
أن يكون استقلال السلطة القضائية والقضاة مضمونا ، مع كفاية  
حرية الافراد الشخصية وحقوقهم وحياتهم العامة وحرية الاعتقاد  
والرأى والصحافة والاجتماع وتكوين الجمعيات ويتولى الملك اقرار  
الشئون الخارجية وشئون الدفاع والجيش والتقد فى جميع انحاء  
السودان (٤٠) .

وفى مساء نفس اليوم الذى قامت فيه الحكومة المصرية باعلان  
بياتها فى البرلمان عن الغاء المعاهدة ، أعلن السفير البريطانى  
بالقاهرة أن هذا الاجراء من جانب واحد يعد عملا غير قانونى ،  
وأن حكومته تتمسك بالمعاهدة وتعتبرها سارية المفعول ، فى حين  
أقر البرلمان المصرى بمجلسه هذا الاجراء وأعلن تأييده التام  
للحكومة ووافق بالاجماع على المراسيم بمشروعات القوانين التى  
قدمها له رئيس الوزراء .

كما سارت المظاهرات الشعبية الحاشدة فى القاهرة  
والاسكندرية والمدن الكبرى تعلن عن تأييدها الحكومة فى الغاء  
المعاهدة وتعبر عن ابتهاجها بهذه الخطوة الوطنية المعبرة عن آمال

المصريين وتعلن عن مطالبتها فى الحصول على السلاح واستعدادها لخوض معركة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال (٤١) .

وقد كان اقدام مصر على الغاء المعاهدة من شأنه أن يثير فزع الحكومة البريطانية خاصة أن هذا الاجراء قد تم فى وقت انهيار فيه نفوذها تباعا فى ايران عقب اقدام الدكتور مصدق على تأميم شركة البترول الانجلو - ايرانية صاحبة النفوذ القوى فى المجال السياسى والاقتصادى (٤٢) ، وتهديد العراق هى الأخرى بالغاء معاهدة ١٩٣٠ مع انجلترا (٤٣) .

وبذلك بات النفوذ البريطانى مهددا بالضياح فى المنطقة ولذلك فقد سارعت بريطانيا فى اتخاذ سلسلة من التدابير فى اليوم التالى لالغاء المعاهدة وضح منها تصميمها على البقاء فى منطقة القناة رغم ارادة الشعب المصرى ، فأصدرت وزارة الحرب البريطانية أوامرها بالغاء اجازات الضباط والجنود الانجليز وأسرت باستشارة الولايات المتحدة وحلفائها فى حلف الأطلسى ، وعقدت لهذا الغرض عدة اجتماعات بين الجنرال ايزنهاور القائد الأعلى لقوات الأطلسى والجنرال عمر برانلى والماريشال سليم والجنرال تشارل ليشيرل : رؤساء أركان حرب القوات المسلحة الأمريكية والبريطانية الفرنسية واشترك معهم كل من اللورد فريرز اميرال البحرية البريطانية والجنرال الفونس جوان قائد القوات البرية الحلفاء فى أوروبا الوسطى ، ودار البحث حول الدفاع عن منطقة البحر المتوسط والنتائج المترتبة على الغاء مصر من جانبها للمعاهدة (٤٤) .

وفى يوم ١٠ أكتوبر أعلن وزير الخارجية الأمريكية دين أتشيسون استنكاره للإجراءات المصرية التى سوف تعود بأوخم العواقب على الأمن والدفاع بمنطقة الشرق الأوسط ذات الاهمية الدولية ومصالح العالم الحر ولهذا فان الولايات المتحدة تؤمن بأن احترام الاتفاقات

السولية يستلزم اتفاق الطرفين بدلا من اتخاذ احدهما اجراء من جانب واحد (٤٥) .

وقررت الحكومة البريطانية مجابهة الموقف المصرى باجراءات عملية مثلها فعملت مصر التى تحدثها بلفاء المعاهدة من طرف واحد، وصدرت تصريحات عديدة للمسئولين الانجليز تؤكد أن بريطانيا لا تنوى سحب قواتها من منطقة القناة على الاطلاق ، وأنها على استعداد لتموين هذه القوات بطريق الجو اذا ما تطلب الامر . ومن جهة أخرى أوعزت الحكومة البريطانية الى حاكم عام السودان بالنيابة ( السير تشارلز كنجز ) باصدار بيان رسمى فى التاسع من أكتوبر اعلن فيه أن الحكم الثنائى الذى قرره اتفاقية ١٨٩٩ سيظل أساسا للحكم فى السودان على الرغم من إلغاء مصر لمعاهدة التحالف بينها وبين بريطانيا واعلانها ضم السودان للقاح المصرى .

كما أصدرت رئاسة أركان حرب الامبراطورية أوامرها لقواتها المرابطة فى قبرص لتكون على أهبة الاستعداد لمواجهة الطوارئ، حتى تكون جاهزة للتوجه الى منطقة القناة فى أى لحظة لمساندة القوات البريطانية بها (٤٦) . وحاولت بريطانيا بعد أن أدركت التأييد الشعبى الجارف لإلغاء المعاهدة أثناء عرض مشروعات القوانين المصاحبة لهذا الاجراء على البرلمان المصرى لاتقرارها أن تحتوى هذه الأزمة — التى لم تكن تتوقعها — مع مصر ، فأصدرت تعليماتها الى سفيرها بالقاهرة بتقديم المقترحات المعروفة بمقترحات القيادة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط بالاشتراك مع سفراء الدول الأربع : الولايات المتحدة وانجلترا ، وفرنسا ، وتركيا (٤٧) وذلك فى ١٣ أكتوبر ، وطلب السفراء مقابلة وزير الخارجية محمد صلاح الدين لتسليمه مجتمعين مشروع المعاهدة الجديدة (٤٨) .

وأصر صلاح الدين على مقابلة كل منهم منفردا حتى لا يتحول الاجتماع الى مظاهرة سياسية ضد القرار المصرى .

وكان المشروع في جوهره يستهدف تحويل الاحتلال البريطاني  
لمصر الى احتلال دولي ، فقد وافقت الحكومة البريطانية على  
استدعاء قواتها من مصر بشرط أن يحل محلها قوات الدول المشتركة  
في قيادة الشرق الأوسط ، وحتى تخرج بريطانيا من مصر ودول  
الشرق الأوسط من البوابة العمومية مرفوعة الرأس وتعود إليها  
من الباب الخلفي كعضو في القوات الدولية الجديدة بحيث تتحول  
منطقة القناة الى قاعدة عسكرية للحلفاء ويصبح حينئذ الجيش  
المصري وقوات دفاعه الجوي تابعة لدول الغرب المتحالفة في منظمة  
شمال الأطلسي .

وأبلغ السفير البريطاني وزير الخارجية المصرية موافقة كل من  
أستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقية على الاشتراك في هذه القيادة  
نظرا لاهتمام هذه الدول بالدفاع عن المنطقة ، وهي دول خاضعة  
لنفوذ البريطاني بلا شك (٤٩) .

وفي اليوم التالي ( ١٤ أكتوبر ) اجتمع مجلس الوزراء  
بالاسكندرية برئاسة الفحاس باشا وقرر رفض مقترحات الدول  
الأربع بصفة قاطعة ، وتم اعلان القرار في البرلمان يوم ١٥ أكتوبر  
حيث صدق بمجلسه في نفس اليوم بالإجماع على قوانين إلغاء  
المعاهدة واتفاقيتي الحكم الثنائي (٥٠) .

وفي ٢٧ أكتوبر بعث وزير الخارجية الدكتور محمد صلاح  
الدين برسالة الى السفير البريطاني بالقاهرة أرفق بها نص بيان  
رئيس الوزراء الذي لقيه أمام البرلمان ليخبره بموافقة البرلمان  
على اصدار التشريعات الخاصة بوقف سريان المعاهدة والاتفاق  
الذي بموجبه كانت تتمتع القوات البريطانية بالحصانات والامتيازات  
فوق الأراضي المصرية ، وانتهاء تحويل بريطانيا وضع أية قوات  
عسكرية في منطقة قناة السويس حيث أن وجود هذه القوات منذ  
الآن يعد بمثابة لاحتلال غير مشروع وضد ارادة الشعب المصري .

وفي الوقت الذي استعد فيه أفراد الشعب لبدء الكفاح المسلح ضد التواجد العسكري البريطاني في منطقة القناة ، أخذت بريطانيا من جانبها تستعد لاستخدام سياسة القمع والقهر ، ولذا فقد بادرت بإرسال تعزيزات عسكرية كبيرة إلى القاعدة (٥١) فنقلت نحو عشرة آلاف من الجنود الانجليز بطريق الجو ، وصار الصدام المسلح أمرا محتوما مادامت مصر لم توافق على منح أية تسهيلات للتواجد العسكري البريطاني على أرضها للدفاع عن الشرق « الأدنى » وتأمين مصالح « العالم الحر » ، في حين نادى بعض أعضاء مجلس اللوردات بعدم التمسك بالتواجد البريطاني في منطقة القناة نظرا لتطور المفاهيم الحربية الحديثة وتقدم أساليب الحرب ، والعالم يسوده السلام الآن وبريطانيا ليست في حاجة لهذا العدد الهائل من القوات بجوار القناة ووسط شعب أصبح يكن عداوة شديدة لكل ما هو بريطاني (٥٢) على أرضه .

#### ٥ - تصاعد حركة التحرر الوطني بعد إلغاء المعاهدة :

استجاب الشعب المصري للنداء الذي وجهته له حكومته بمنع التعاون أو التعامل مع أفراد قوات الاحتلال البريطاني وحصارهم في منطقة القناة وكل على رأس أفراد الشعب العمال . وقد طرحت فكرة الكفاح المسلح على جماعة كبار العلماء بالأزهر لإبداء رأيهم الشرعي فيها بمناسبة اعتزام كثير من الشباب إعلان قيام حرب العصبيات والنضال المسلح ضد القوات البريطانية وذلك بعد أسبوع واحد من إعلان النحاس باشا في البرلمان إلغاء المعاهدة .

وأجمع علماء ومشايخ الأزهر على أن المستعمرين المعتدين يجب مقاومتهم بكل الوسائل الممكنة ، وعلى كل مصري أن يتأوهم بكل ما يمتلك فلا يرضن بماله أو دمه في وقت صار مناسبا لبدء الكفاح المسلح « طبقا لما أمرنا به الله ومن أجل مصلحة الوطن » وكل من

يتعامل او يتعاون مع هؤلاء المعتدين يعتبر خائناً لوطنه . وإباح  
الطعام دم كل مستعمر يعيش على أرض مصر ، وطالبوا بتكاتف  
الجهود بين الحكومة والشعب والتنسيق بينهما حتى لا تضيق  
مجهودات المقاومة هباء .

وقال بعضهم ان الدين الاسلامى يعتبر الانجليز بعد الغناء  
المعاهدة « مفتصبين ومعتدين » ، وأهدار دم المعتدى طبقاً للقانون  
مباح بكل الوسائل (٥٣) وفى يوم ١١ أكتوبر ١٩٥١ اجتمع مؤتمر  
من الطلبة الذين ينتمون للاخوان المسلمين حضره عشرون ألفاً  
وقرروا الآتى :

#### ١ - مفائدة الحكومة :

( أ ) أن تعلن أن مصر تعتبر فى حالة حرب مع بريطانيا وأن  
القوات البريطانية الموجودة فى مصر والسودان هى قوات معتدية .

( ب ) أن تسمح الحكومة بحمل المواطنين للسلاح والا يعاقب  
القانون المصرى على مقاومة الانجليز .

( ج ) وقف جميع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية  
مع بريطانيا .

( د ) إلغاء جميع الامتيازات الممنوحة للشركات البريطانية  
وتجريد أملاك الرعايا الانجليز كما فعلت الحكومة الايرانية .

( هـ ) محاكمة مجرمى الحرب الذين تأمروا على الجيش المصرى،  
والفدائيين الذين حاربوا الى جانبه خلال الحرب الفلسطينية .

( و ) اطلاق سراح الفدائيين المسجونين بسبب مهاجمتهم  
للأهداف والمصالح البريطانية فى مصر ، وكذلك الذين كانوا يحاربون  
فى فلسطين .



( ز ) اعلان الحكومة بان الحاكم الانجليزى العام للسودان  
لا يمثل الحكومة المصرية فى السودان .

٢ - فى حالة استجابة الحكومة المصرية لهذه المطالب الشعبية  
فسوف تعبر عن رغبات ابنائها الذين يجب عليهم الوقوف وراءها  
حتى خروج آخر جندى بريطانى من مصر وتحرير البلاد من  
الاستعمار ، اما اذا لم تستجب لهذه المطالب ففى هذه الحالة  
يجب مقاومتها لتعاونها وتخاذلها امام المحتل الاجنبى .

٣ - يجب تشكيل قوات للدفاع الشعبى وتتكون من ستة عشر  
الف فدائى من حاربوا فى فلسطين لبدء الكفاح المسلح فوراً .

٤ - الحفاظ على ارواح المحدثين الانجليز المقيمين بمصر  
وممتلكاتهم .

٥ - الدعوة لاتامة مؤتمر دولى اسلامى للمسلمين فى جميع  
انحاء العالم لتنظيم حركة للتحرير الاسلامى تبدأ بتحرير فلسطين .

٦ - يجب ان تبلغ الحكومة المصرية وجميع السفارات والصحف  
بمحتوى هذه القرارات ( ٥٤ ) .

وقد اثارَت هذه الدعوة لاستخدام السلاح نائرة الانجليز خاصة  
بعد ان نبهت وزارة الاوقاف الملكية المصرية على جميع ائمة المساجد  
ان يكون موضوع خطبة الجمعة ١٢ اكتوبر فى جميع مساجدها  
الدعوة الى الجهاد والكفاح المسلح ( ٥٥ ) وبناء على تعليمات  
الحكومة البريطانية فقد قام السفير البريطانى رالف ستيفنسون  
بالاتصال بالحكومة المصرية ليحملها مسئولية حماية ارواح الانجليز  
فى مصر وممتلكاتهم .

وشكا السفير الى وزير خارجيته من ان الحكومة المصرية  
لم تأخذ على عاتقها مسئولية حماية ارواح الانجليز ولم تنعهد بذلك

أو تحاول منعه أمام التحريض المستمر ضدهم من جانب المصريين، كما أن الممتلكات البريطانية صارت عرضة للنهب ، « ورجاه » عدم التفاوض عن هذه الحوادث التي « تبعث على الأسى » وطالبه بالسعى لدى الحكومة المصرية للحصول على ضمانات رسمية بمسئوليتهما عن حماية أرواح وممتلكات الأجانب عموما في البلاد ومنع التحريض على الاغتيال أو الأعلان عنه (٥٦) .

وبدأت بريطانيا تضغط بكامل ثقلها لمجابهة الإجراءات المصرية إذ اقترحت على الولايات المتحدة تدويل منطقة قناة السويس بمعد أن فشلت في الحصول على موافقة مصر على مشروعات الدفاع المشترك ، ونتيجة لارتفاع شعبية الوفد ارتفعا لم يسبق له مثيل منذ ثورة ١٩١٩ فقد اتجهت بريطانيا للقيام بخطوة أكثر ايجابية كوسيلة ضغط على الحكومة الوفدية إذ أمرت الشركات البريطانية العاملة في مجال استخراج البترول تحت حمايتها بمنطقة السويس تحديد كميات البترول التي تصل الى القاهرة والدلتا والاسكندرية من مصفاة الكبريت بالسويس لكي يكون الضغط البريطاني محسوسا على مواقع الانتاج ومظاهر الحياة اليومية في تلك المناطق المزدهرة بالنشاط ، فبدات درجات الخطر تتصاعد بسرعة لم يسبق لها مثيل (٥٧) .

وما أن علم عمال وسائقو السكك الحديدية بوصول التعزيزات العسكرية البريطانية الى ميناء بورسعيد يوم ١٣ أكتوبر والتي بلغت نحو ثلاثة آلاف من العسكريين الانجليز حتى رفضوا نقلهم بالقطارات الى معسكراتهم بغايد وكسفريت فاضطرت السلطات البريطانية الى نقلهم في سيارات ولوريات الجيش البريطانى(٥٨) .

واضرب العمال المصريون في المعسكرات البريطانية عن عملهم وانسحبوا جميعا وضحو، بمرتباتهم واجورهم استجابة لنداء الحكومة بعدم التعاون مع المحتلين ، وامتنع عمال الشحن والتفريغ في ثغور

القناة عن تفريغ حمولات البواخر البريطانية التي ظلت تهيم في القناة دون أن تتمكن من انزال شحناتها وقبّلت الحكومة هذه المبادرة الطيبة الرائعة من العمال بالتأييد والتشجيع فالحقت العمال المنسحبين جميعا بمصالحها المختلفة بالقاهرة والأقاليم ووفرت لهم سبل الاعاشة رغم عدم استعدادها لهذا الانسحاب الجماعي المفاجيء وارضى العمال أجورا أدنى مما كانوا يتقاضونه نتيجة عملهم مع الانجليز وتحملت خزانة الدولة في عام واحد ستة ملايين جنيه أجورا لهم (٥٩) واضطرت السلطات البريطانية الى تجنيد ٦٥٠٠ من القبارصة العاطلين للعمل في معسكرات القناة (٦٠) .

وشهدت القاهرة والاسكندرية ومدن الأقاليم مظاهرات ضخمة للطلاب والعمال يومي ١٥ و ١٦ أكتوبر مطالبة بالسلاح والتوجه للقناة ، واشتدت مظاهرات أبناء مدن القناة الذين امتنعوا عن التعامل مع الانجليز وأسروهم . وقد أثارت هذه المقاومة السلبية قوات الاحتلال فقامت باحتلال كوبرى الفردان في اليوم السابع عشر، لعزل الجيش المصرى الرابط في سيناء على الحدود الاسرائيلية عن بقية أنحاء البلاد ، واحتلت محطات الكهرباء والمياه بتلك المنطقة واستولت على « المعدية » التي تربط بين ضفتى القناة وقامت باحتلال جبرك السويس والاسماعيلية وبورسعيد والقنطرة (٦١) .

ونتيجة لاتعدام التعاون التام بين مواطنى مدن القناة والمعسكرات الانجليزية صارت القاعدة البريطانية تعاني من متاعب جمة في الامدادات والتموين وخشى الأفراد الانجليز على ارواحهم ، ووجدت هذه القوات نفسها في عزلة تامة تتلقى الهجمات الفدائية هجمة تلو الاخرى ، وصار تركيزها محصورا في حماية نفسها فقط بعد أن فقدت الأمن والاستقرار اللذين ظلت تنعم بهما لفترة طويلة (٦٢) .

وبات على وزارة المحافظين التي ألفها تشرشل في ٢٦ أكتوبر ان تواجه الموقف الصعب ، اذ اعلنت الوزارة البريطانية تمسكها

بالمعامدة ، وصرح هريوت موريسون وزير الخارجية أن بلاده ستقابل « القوة بالقوة » إذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها في منطقة السويس (٦٣) .

وزاء تطوع كثير من الشباب للكفاح ضد الانجليز وتآليف كتائب التحرير من الفدائيين الذين اتخذوا من مديرية الشرقية والمناطق القريبة من معسكرات القناة مسرحا للتدريب ومزاولة نشاطهم الفدائي ضد قوات الاحتلال .

فقد سميت بريطانيا على تنفيذ خطتها فتدفقت الامدادات الحربية على المنطقة وقررت اعتبارها منطقة عسكرية بريطانية « مغلقة » يحظر على المصريين الانتقال بين أرجائها دون إذن مسبق وتفتيش دقيق ، وزاد تداخلها في شئون البوليس المصرى وتهجمها على المدن والقرى والنقاط المهمة واضطهاد السكان وتفتيش منازلهم بالاكراه والاستيلاء على المواد التموينية من المحلات والمنازل وصار الدخول أو الخروج من مناطق القناة للمصريين يمثل احتقارا واذلالا للمصرى نتيجة لضعف سيطرته على أرض بلاده (٦٤) .

ومن جهة أخرى فقد قررت المضى في مشروع القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وبدون اشتراك مصر في أوائل نوفمبر ١٩٥١ ، لكن مصر كانت قد رفضت من قبل الاشتراك في هذا المشروع لأن الانجليز لا يحترمون تعهداتهم منذ عقد معاهدة ١٩٣٦ ، ولم يساهموا في تعزيز قوة الجيش المصرى الذى كان من الممكن أن يعتمدوا عليه الآن ، بل أنهم تركوه ضعيف العدد والعتاد ولم يقفوا بتعهداتهم تجاه تدريبه وتسليحه (٦٥) ولم تكن السياسة البريطانية في وادى النيل قبل المعاهدة وبعدها الا نموذجاً للاستعمار الفاشم ولا يمكن وصفها بأقل من « نقض العهد وخيانة الأمانة » وان سياستها في السودان ومحاولاتها فصله عن مصر لخير دليل على

ذلك ، فيجب على الانجليز أن يتركوا وادى النيل لأمله وانتهاء الحكم  
البريطانى فى السودان وتحقيق وحدته مع مصر (٦٥) .

وظلت الحكومة البريطانية سادرة فى غيها اذ حشدت قوات  
ضخمة فى قبرص لتكون على مقربة من قاعدة القنسة وتم نقلها  
بواسطة الطيران الملكى البريطانى ، وأسرع البريجادير أنطونى  
هيد وزير الحربية البريطانية الى مغادرة لندن متجها نحو فايد  
فى أواخر نوفمبر للاجتماع بالمسؤولين العسكريين الانجليز لوضع  
الخطط الكفيلة بوقف النشاط الفدائى للمصريين .

وحاصرت القوات البريطانية مدينة الاسماعيلية ونصبت مدافع  
الميدان على مداخلها ، ثم تكررت مشاهد الاشتباك الدامية بين  
المصريين والانجليز بمدينة السويس فى ٣ ديسمبر وقتل عدد كبير  
من الجانبين ثم تكررت فى اليوم التالى (٦٦) مما اضطر كثيراً من  
العائلات البريطانية الى الرحيل من مدن القناة متجهة الى بلادها .

ومن أبشع الجرائم التى ارتكبها الانجليز فى حق المدنيين العزل  
تلك الجريمة التى وقعت على حى باكملة بمدينة السويس ويسمى  
كفر أحمد عبده والتى انتهت بتدميره بالكامل ، اذ تعطلت القيادة  
البريطانية بحاجتها الى شق طريق يصل ما بين معسكراتها فى  
شمال السويس ووابور تكرير المياه الخاص بالقوات البريطانية ،  
وقامت بهدم الحى الذى يتألف من ١٥٦ منزلاً ويقطنه نحو ألفى  
نسمة وحولته الى أطلال خاوية .

وقد أبلغت وزارة الخارجية المصرية هذا الحادث لمثلئ دول  
العالم المجتمعين فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ببائيس ، وتولى  
الدكتور محمد صلاح الدين تقديم مذكرة بهذه الشأن فى الحادى عشر  
من ديسمبر للسكرتير العام لهيئة الأمم مستر تريجفى لى ، موضحاً  
غضاة العدوان البريطانى المسلح على الحى الأمن وفى الوقت

نفسه اجتمع مجلس الوزراء المضرى وقرر سحب السفير المضرى  
فى لندن عبد الفتاح عمرو احتجاجا على تصرفات السلطات  
البريطانية فى منطقة القناة (٦٧) .

وزاد تحرش الانجليز بأهالى مدن القناة اذ واصلوا اعتداءاتهم  
على السويس فى أوائل يناير ١٩٥٢ ، وابو صوير والمحسمة ،  
وقاموا بمهاجمة التل الكبير فى ١٢ يناير بدعوى أنها تؤوى  
القذائين الذين يهاجمون معسكراتهم (٦٨) .

وكانت بريطانيا حتى هذه اللحظة لا تزال تأمل فى تعضيد  
حلفائها الغربيين لهذا الموقف المتأزم الذى صارت تواجهه فى مصر ،  
فمسافر تشرشل الى الولايات المتحدة محاولا احياء مشروع القيادة  
المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط مع المسئولين الأمريكين بدعوى  
الدفاع من قناة السويس ومصالح العالم الحر (٦٩) حتى تتخلص  
بريطانيا من ورطتها فى منطقة القناة ، لكن دون جدوى اذ انتهى الأمل  
فى حل القضية على مائدة المفاوضات وانتقل الى ميدان العمل  
المسلح .

★ ★ ★

## هوامش الفصل السابع

- (١) The Parliamentary Debates (Hansard) ; House of Commons, Vol. 487, pp. 27-29.  
 Ibid, pp. 25-27.
- (٢) مناقشات يوم ٢٢ أبريل ١٩٥١ .
- (٣) وزارة الخارجية الملكية : محاضر المحادثات السياسية والذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .
- (٤) Documents on international affairs ; 1951, pp. 455-456.  
 Ibid, p. 457.
- (٥)
- (٦) Ibid, pp. 456-457.
- رئاسة مجلس الوزراء : السودان ( الكتاب الأخضر المصري ) ، ص ٢٧٩ .
- (٧) أصدرت وزارة البحرية البريطانية أوامرها الى أربع من بوارجهما الحربية لحماية السفن البريطانية من التفتيش المقرر للحكومة المصرية عند مرورها بمنطقة بورسعيد والبحر الأحمر .
- Ibid, pp. 456-457.
- (٨) مضايقت مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .
- (٩) نفس المضايقة السابقة .
- جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، ص ٦٧٦ - ٦٨٠ .
- (١٠) مضايقت مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .
- جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، ص ٦٨٠ .
- (١١) مضايقت مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .
- (١٢) مضايقت مجلس النواب ، نفس الجلسة .
- الكتاب الأخضر المصري عن السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

Documents on international affairs, 1951 ; Op. Cit., (١٣)  
pp. 458-459.

Ibid., p. 459.

- (١٤) الكتاب الأخضر المصري عن السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢
- (١٥) الأولى معقودة في ٢٠ أكتوبر ١٨٨٨ م ، والثاني موقع عليه في ٢٦ يونيو ١٩٤٥ .

Documents on international affairs, 1951, Op. Cit.,  
p. 460.

- (١٦) مضايح مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١
- (١٧) المصري ، عدد ٨ أغسطس ١٩٥١
- (١٨) محاضر للمحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية .  
وحكومة المملكة المتحدة ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ - ٢١٥
- (١٩) المصري ، عدد ٨ أغسطس ، ١٩٥١
- (٢٠) المصري ، عدد ٩ أغسطس ١٩٥١
- (٢١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٦٩٣

Documents on international affairs, 1951, Op. Cit., (٢٢)  
pp. 461-462.

- محاضرات المحادثات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣
- (٢٣) خطاب النحاس باشا في ذكرى سعد زغلول مساء يوم ٢٣ أغسطس ١٩٥١
- لجنة الوفد العامة بالاسكندرية . المصري ، عدد ٢٤ أغسطس ١٩٥١

- (٢٤) من خطاب مكرم عبيد زعيم الكتلة الوفدية في ذكرى سعد زغلول يوم ٢٣ أغسطس بميدان عابدين بالقاهرة :
- المصري ، عدد ٢٤ أغسطس ١٩٥١
- (٢٥) سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥

أعرب نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي ورئيس حزب الاتحاد الدستوري عن تأييده لبيان محمد صلاح الدين المعبر عن آماني العرب جميعا . كما أعلن عن تأييد العراق لانتهاء معاهدة ١٩٣٠ مع انجلترا في حالة الغاء  
معاهدة ١٩٣٦ : المصري ، ٦ أغسطس ١٩٥١

• (٢٦) سيرانيان : المرجع السابق ، ص ٢٢٥

• (٢٧) سيرانيان : المرجع السابق ، ص ٢٢٥

Documentary history of U.S. Foreign Policy ; 1945- (٢٨)  
1973, Vol. V, p. 815.



- (٢٩) سيرانيان . المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
- وقد اقترحت الحكومة الأمريكية لاتخاذ الموقف المتأزم بين إنجلترا ومصر  
أن تلضم مصر الى عضوية حلف شمال الأطلسي :
- محمد عبد الرحمن برج ( دكتور ) : قناة السويس ، ص ٢٦٧ .
- (٣٠) المصري ، عند ٨ أغسطس ١٩٥١ .
- Documents on international affairs, 1951, Op. Cit.,  
pp. 462-463.
- (٣١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ص  
٦٨٥ - ٦٨٨ .
- Documents on international affairs ; 1951, Op. Cit.  
pp. 441-442.
- (٣٢) سيرانيان : المرجع السابق ، ص ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .
- (٣٣) المرجع نفسه ، ص ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .
- (٣٤) مضايقات مجلس النواب ، جلسة يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١  
Eden, Anthony ; The Suez Crisis, p. 5.
- (٣٥) بيان النحاس باشا أمام البرلمان ، جلسة مجلس النواب يوم الاثنين  
٨ أكتوبر ١٩٥١ .
- صلاح عزام : وثائق مصطفى النحاس ، ص ١٢ .
- (٣٦) الفى هذا الاتفاق فى يوليو ١٩٢٩ .
- وثائق مصطفى النحاس ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .
- (٣٧) مضايقات مجلس النواب ، جلسة ٨ أكتوبر ١٩٥١ .
- Eden, Anthony ; The Suez Crisis, Op. Cit., 1968, p. 5.
- (٣٨) المصدر السابق ، نفس الجلسة .
- (٣٩) طبقا لما نص عليه المرسوم الثالث .
- (٤٠) صدرت المراسيم الأربعة بقصر المنتزه فى ٧ أكتوبر ١٩٥١ :
- مضايقات مجلس النواب ، جلسة ٨ أكتوبر ١٩٥١ .
- Documents on international affairs, 1951, Op. Cit.,  
pp. 464-466.
- (٤١) جمال حماد ، دراسة تاريخية بعنوان : كيف دعمت الشرطة كفاف  
الشعب ضد الاستعمار ، أكتوبر ، عند ٢٩ يناير ١٩٨٩ ، ص ٢٠ .
- Eden, Anthony ; Op. Cit., p. 6.
- (٤٢) محمد عبد الرحمن برج ( دكتور ) : قناة السويس ، ص ٢٥٨ .

(٤٣) أعلنت الحكومة الفرنسية عن تأييدها لبريطانيا وضرورة الحزم والسدة مع مصر لعدم شيوع إلغاء المعاهدات في مختلف أرجاء الشرق الأدنى وانتهاج سياسة فوضوية تهدد مصالح الدول الموقعة على معاهدة شمال الأطلنطي والأمم الحرة : محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٧٠٣ .

(٤٤) المرجع نفسه ، ص ٢٦٠ - - - - -  
(٤٥) Documentary history of U.S. Foreign Policy, Op. Cit., p. 815.

(٤٦) محمد عبد الرحمن برج ( دكتور ) : المرجع السابق ، ص ٢٦١ .  
(٤٧) سفراء الدول الأربع بالقاهرة هم : السفير رالف ستيفنسون ( بريطانيا ) جيفرسون كافري ( أمريكا ) ، كوف دي مورفيل ( فرنسا ) ، غزاد خلوصي توجاي ( تركيا ) .

(٤٨) جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ( وثائق المفاوضات المصرية البريطانية ) المصدر السابق ، ص ٦٩١ - ٦٩٣ .  
(٤٩) سيرانيان : المرجع السابق ، ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٥٠) القانون رقم (١٧٥) لسنة ١٩٥١ :  
سيرانيان : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .  
عبد العزيز الشناوي ( دكتور ) جلال يحيى ( دكتور ) : وثائق ونصوص التاريخ الحديث ، والمعاصر ، ص ٧٨٧ - ٧٨٨ .

(٥١) Morlow, John ; Angli-Egyptian Relations 1800-105, pp. 380-382.

(٥٢) The Parliamentary Debates (Hansard), Op. Cit., House of the Lords, Vol. 174, pp. 435-441.

(٥٣) كان ذلك رأى الشيخ على الخفيف أستاذ الفريعة الإسلامية بكلية الحقوق بالقاهرة ، أما الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الجامع الأزهر ( ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ) فاعتذر عن الإدلاء برأيه قائلا : « إن الفتوى يجب أن تكون صادرة عن مفتي الديار المصرية دون غيره » . وقال الشيخ محمد أبو زهرة أستاذ القانون بجامعة فؤاد الأول : « أن الجنود الانجليز في معسكراتهم هم رعايا بيتنا ويجب الحفاظ على أرواحهم لأنهم كالمقاتلين ، لا يزالون يرتبطون بمعاهدة فلا نعلن الحرب عليهم ، وذلك من أجل خدمة المصلحة العامة لبلادنا » .

F.O. 371/90117/162929/162929/JE 10110/60, Alex. Telegram No. 750, 16th October, 1951.  
Maher, Soad ; Al-Azhar, p. 44.

• الجهور المصرى ، عدد ١٥ أكتوبر ١٩٥١

F.O. 371/90117/162929/ E 10110 Ibid. (٥٤)

• الأهرام ، عدد ١٢ أكتوبر ١٩٥١

وبدا بالفعل جمع التبرعات وإصدار البيانات باسم عزيز المصرى القائد العام لكثائب التحرير وانهالت التبرعات على اللجان التى شكلت لهذا الغرض من جميع طوائف الشعب :

• حسن عزت : أصرار معركة الحرية ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

• محمد عبد الرحمن برج ( دكتور ) : عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية

ص ١٤٢ - ١٤٣ .

F. 5371/90117/1612929/African Department, Egypt and Sudan, JE 10110/60. Telegram No. 273, British Embassy, Alex., 16th October, 1951. (٥٥)

F.O. 371/90117/612929/JE 10110/60, No. 349, British Embassy, Alex, Octabée 16, 1951. (٥٦)

• (٥٧) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ -

١٢٥ . وقد سبق للمقيادة العسكرية البريطانية فى الشرق الأوسط أن عرضت خطتها فى حالة الضرورة للقوى فى منطقة قناة السويس أن تتدخل عسكريا لاحتلال الدلتا والقاهرة والاسكندرية : نفس المرجع ، ص ١٢٠ .

• (٥٨) عبد الرحمن الرافعى : مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ ،

ص ٨٢ - ٨٤ . الأهرام ، عدد ١٤ أكتوبر ١٩٥١ .

• (٥٩) الوثائق التاريخية للحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ - ١٩٧٠ ، المجلد

الاول ، وثيقة رقم (٢) : سنة ١٩٥٢ ، ص ١٠٥ - ١١٤ ، المصرى عدد ١١ أكتوبر ١٩٥١ .

• (٦٠) أنزل هؤلاء القيادية الى ميناء السويس بدون جوازات سفر ونقلوا

على الفور للعمل بالمعسكرات البريطانية ، وقد ثاروا على الانجليز فيما بعد فأثرت السلطات البريطانية ترحيلهم لبلادهم : المقطم ، عدد ٧ يناير ١٩٥٢ .

• (٦١) عبد الرحمن الرافعى : مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ ،

للمرجع السابق ، ص ٨٦ - ٨٧ ، الأهرام ، عدد ١٨ أكتوبر ١٩٥١ .

• (٦٢) محمد عبد الرحمن برج ( دكتور ) : قناة السويس ، المرجع السابق ،

ص ٢٧٧ .

(٦٢) عبد الرحمن الرافعي : مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ٨١ . وقد طالب الفسكويت ستانسجيت العضو بمجلس اللوردات بأن تلغى السلطات البريطانية في تعاملها بين الجريمة و « المشاعر الوطنية » التي تعبر عنها الحركات الشعبية في مصر لأن الرأي العام يساند دائما هذه المشاعر . وقال : نحن لن نفرض أنفسنا وقواتنا على مصر ، ولأن تتمكن أي دولة من البقاء على أرضها بالقوة دون رغبة الشعب المصري :

The Parliamentary Debates (Hansard), Lords,  
Vol. 174, p. 442, November 21, 1951.

(٦٤) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٨٧ - ٩٢ : المقطع ، عدد ٢ ، ٧ يناير ١٩٥٢ .

(٦٥) من خطاب الدكتور محمد صلاح الدين ( باشا ) وزير الخارجية ورئيس وفد مصر أمام الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس يوم ١٦ نوفمبر ١٩٥١ :

جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، ص ٦٩٢-٧٠٢ .  
رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصري . عن السودان . المصدر السابق ، ص ٢٨٨ - ٢٩٢ .

(٦٦) عبد الرحمن الرافعي : مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، ص ٩٣ - ٩٤ .  
الاهرام ، عدد ١٥ ، ١٧ نوفمبر ١٩٥١ .  
(٦٧) عبد الرحمن الرافعي : المرجع نفسه ، ص ٩٧ - ١٠١ ، الصور ، ٤ يناير ١٩٥٢ .

(٦٨) Valikiotis ; The History of Egypt, pp. 368-369.  
المقطع ، عدد ٤ يناير ١٩٥٢ .

(٦٩) محمد عبد الرحمن برج ( نكتور ) : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ ، المقطع عدد ١٨ يناير ١٩٥٢ . وقد ظهر مدى الانحياز الأمريكي لبريطانيا عندما صرح مايكل مكدومورت عن الخارجية الأمريكية بأن مصر أخلت بالتزاماتها الدولية عندما انقضت المعاهدة وأن موقف بلاده لم يتغير تجاه المسألة المصرية منذ تصريحات دين أتشيسون في ١٧ أكتوبر الماضي والمعبرة عن رأي الولايات المتحدة في أن مصر لم تحترم التزاماتها الدولية وأن قراراتها قد جانيه الصواب :  
Documents on international affairs, 1951, Op. Cit., pp. 468-469.  
المقطع ، عدد ٥ يناير ١٩٥٢ .

★ ★ ★

## الباب الثالث

الثورة والاتفاق مع بريطانيا

١٩٥٢ - ١٩٥٤

الفصل الثامن : ثورة يوليو وموقفها من قضية وحدة وادى النيل .

الفصل التاسع : الثورة وقضية الجلاء .

الفصل العاشر : توقيع اتفاقية الجلاء .



## الفصل الثامن

### ثورة ٢٣ يوليو وموقفها من قضية وحلة وادى النيل

- ١ - مجهودات حكومة الثورة لحل مشكلة السودان .
- ٢ - محاولات بريطانيا تقسيم السودان قبل الجلاء .
- ٣ - اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٢ .
- ٤ - الانتخابات السودانية ونتائجها .





## ثورة ٢٣ يوليو وموقفها من قضية وحدة وادي النيل

توالت الوزارات على حكم البلاد بعد أن أطيح بالوفد صاحب الأغلبية الشعبية اثر اعلانه للأحكام العرفية مساء يوم الحريق ، ولم تكن تلك الوزارات المتتالية سوى مظهر من مظاهر أزمة الحكم في مصر ، وانعدام الثقة بين الشعب والسراى ، ودليلا على عدم الاستقرار ، فانكشفت المقاومة ضد الانجليز (١) ، وازدادت الأزمات حدة ، وكان لابد من مخرج نحو تغيير جذرى يعيد الأسور إلى نصابها ، وبعد أن أصبحت حتمية تغيير الأوضاع القائمة ضرورة ملحة لا مفر منها (٢) .

وكان الجيش هو محط الأنظار للقيام بهذه المهمة فهو القادر عليا بما لديه من امكانية التغيير بالقوة المسلحة ، واستشعر ضباطه مدى المهمة الجليلة الملقاة على عاتقهم وهم أبناء ذلك الشعب وحماة ، ومن هنا فقد هب الضباط الأحرار - الذين كونوا تنظيمهم في أواخر الأربعينيات برئاسة جمال عبد الناصر (٣) - في ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتغيير هذا الواقع وكانت خططهم تعتمد على الاستيلاء على مقاليد الأمور بالجيش مع ضمان التأييد الشعبى لحركتهم ، وخلع الملك فاروق دون اراقة دماء ، وكان لهم ما أرادوا في خلال أيام قلائل أذهلت الجميع بل أذهلتهم أنفسهم (٤) .

ودانت مقاليد الأمور في البلاد للضباط الأحرار ، إذ رحب المواطنون بهذه الحركة المباركة (٥) التي سرعان ما تحولت إلى

ثورة بيضاء تحقق آمال الملايين من أبناء الشعب في الحياة الحرة الكريمة وتقضي على الفساد والمحسوبية وتقيم أسساً قوية من العدل الاجتماعى والمساواة بين مختلف طوائف الشعب المصرى ، ومن أجل ذلك خرج الملك فاروق مغادراً البلاد بعد تنازله عن العرش لابنه في ٢٦ يوليو (٦) .

وتوالت القرارات الثورية بإصدار قانون تحديد الملكية الزراعية في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ لتحرير الفلاح من سلطان صاحب الأرض ، ثم الغيت الملكية وأعلنت الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ (٧) ، وسارت الحركة في خطها الثورى .

وكابت بريطانيا قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ، قد وجدت أن من المستحيل عليها احراز أى تقدم نحو تحقيق أى شكل من أشكال الاستقلال للسودان وإبعاده عن الاتحاد مع مصر كخط ثابت للسياسة البريطانية في المنطقة . وكذلك لم يتم تحقيق أى تقدم في هذا المجال نظراً لاصرار الملك فاروق على حقه في السيادة على السودان وهو الحق الذى طالب به من قبله والده الملك مؤاد في العشرينات كما كانت هناك مشكلة مياه النيل التى كانت تثير مخاوف الحكومات المصرية المتتالية من أن تتولى السلطة في الخرطوم حكومة معادية لمصر ، وبالتالي يمكن التأثير على عصب الحياة وشرياتها في شمال الوادى (٨) .

ووضعت مصر نفسها في موقف المستحيل حين راحت تطالب بالسيادة على السودان تحت دعوى التاج المشترك ، اذ أن معظم السياسيين المصريين المتفاوضين بشأن السودان قبل الثورة لم تكن لديهم فكرة واضحة عن حقيقة الوضع في السودان ، فقد كان من بينهم من راح يطالب بملكية مصر للسودان على أساس حق الفتوحات العسكرية منذ محمد على أو حملات استكشاف منابيع النيل في عصر اسماعيل وقد نسي هؤلاء أن القرن العشرين له

أحكامه وظروفه التي تختلف عن أحكام وظرف القرن التاسع عشر .

كما كان من بينهم من أدركوا بوعيتهم وحسهم السياسى ان الظروف قد تغيرت ، فطوروا مطلب ملكية السودان ليصبح وحدة وادى النيل ، ناسين أن الوحدة فى العصر الحديث بين طرفين تقتضى تلاقى ارادتى شعبين يتلم حريتهما .

وفى الغالب كان معظم هؤلاء الساسة لم يدرسوا بقدر كاف طبيعة تكوين السودان الجغرافية وواقع تركيبته السكانية ، ولم يعرفوا شيئا كثيرا عن تنظيماته القبلية والطائفية والسياسية . فتحدثوا وتفاوضوا عنه أو باسمه دون أن تكون لديهم صورة واضحة أو محددة من شئونه (٩) .

وظلت بريطانيا حتى قيام الثورة تستخدم كل مهاراتها السياسية لاستمرار سيطرتها على السودان باثارة مسالتين ، آل مصيرهما الى الرغض من جانب الساسة المصريين وهما :

١ — فصل المسألة السودانية عن المسألة المصرية .

٢ — حق تقرير المصير للسودانيين بأنفسهم (١٠) .

لكن من الملاحظ أن بعض المفاوضين المصريين راوا بثنائب نظرهم أن من الممكن أن يترك السودان لاتفاق خاص بعد أن يتم تسوية المسألة المصرية ، وبذلك تتحقق عملية الفصل بين المسالتين كما رأينا فى مفاوضات سعد — ملتر وكذلك فعل عدلى مع كيرزون (١١) من قبل .

## ١٠ - مجهودات حكومة الثورة لحل مشكلة السودان :

مع تولى الضباط الشبان الجند زمام السلطة في مصر ، كان عليهم أن يواجهوا حقائق الموقف بكل أبعاده ، وعليهم في واقع الأمر أن يواجهوا المعضلة المستعصية للاحتلال البريطاني لمصر ، فبعدون ذلك ليس هناك استقلال أو حرية .

ومن هذا المنطلق طلب جمال عبد الناصر في يوم ٥ اغسطس ١٩٥٢ ملفات المفاوضات المصرية - البريطانية واتكب على قراءتها ، وطلب من على ماهر رئيس الوزراء ان يخصص له ولبعض زملائه سلسلة من اللقاءات معه تخصص لمناقشة العلاقات المستعصية مع بريطانيا ، ثم تابعها بعدد من الاجتماعات مع الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية في حكومة الوفد ، ثم رأى استكمال بحثه للموضوع بجلسة طويلة مع نجيب الهلالي باشا آخر رئيس للوزراء تفاوض مع الانجليز قبل ٢٣ يوليو ، وذلك لاستجماع صورة كاملة للموقف بكل تفاصيله ، وسلمه الهلالي باشا الورقة البريطانية التي قدمت اليه من قبل بمساعدة الولايات المتحدة والتي كانت تشير الى قبول بريطانيا لمبدأ الانسحاب من مصر اذا أمكن التوصل عن طريق المفاوضات الى ترتيبات أمن جماعى تحقق الدفاع عن المنطقة .

ومن هنا كانت المهمة شاقة بالنسبة للأوضاع الخارجية ويصرف النظر عن اوضاع اعادة ترتيب « البيت من الداخل » . كان الوصول الى اتفاق مع الانجليز لانسحابهم من مراكزهم الاستراتيجية بمصر ، وخصوصا بعد انسحابهم من عبدان في ايران لن يتأتى من خلال حوار دبلوماسى ، وإنما من خلال صراع الارادات والقدره على فرضها على الجانب الآخر ، ومن هنا كان واضحا للثوار أن :

١ - موضوع الجلاء عن مصر يزداد تعقيدا بسببنا ارتباطه بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ( الدفاع المشترك ) .

٢ - سيكون موضوع السودان هو النقطة الحساسة التي سيجعلها الانجليز وسيلتهم لعرقلة كل احتمالات الجلاء .

٣ - سوف تؤدي الولايات المتحدة دورا رئيسيا في المنقطة يزداد حجمه مع الأيام والتطور ومؤثرا في عملية التفاوض المصري - البريطاني (١٢) .

ومن هذا المنطلق تحدثت خطة التحرك من جانب قيادة الثورة من خلال عدة أبعاد دولية وعربية تبدأ « بانعاش » عملية المفاوضات مع الجانب البريطاني دون تأخير ، وأن تكون البداية هي موضوع السودان لأن الوصول إلى حل بشأنه سوف يدع قضية الجلاء والاستقلال وحدها في الساحة خصوصا أن مشكلة وحدة وادي النيل تحت تاج مشترك لم تعد موجودة (١٣) .

كما أنه لا بد من الفصل بين المفاوضات من أجل الجلاء وموضوع الدفاع المشترك أو غيره من ترتيبات الأمن الجماعي بالمنطقة فقد كان من رأى عبد الناصر أنه لا يمكن لرجال الثورة أن يتباحثوا في مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط إلا بعد أن تتم تسوية القضية المصرية بشقيها : الجلاء والسودان (١٤) ، وبالفعل فقد حصل عبد الناصر على موافقة مجلس قيادة الثورة على التخلي عن المطالبة المصرية بالسيادة على السودان أثناء التفاوض مع الانجليز (١٥) .

وأصبح الموقف الجديد يقوم على أساس أن حل قضية السودان يعتبر مقدمة ضرورية لحل قضية الجلاء ، إذ أن قضية السودان صارت « ناضجة » للحل وواجبة التقدم على ما عداها وذلك بفضل موقف الحكومة المصرية الصلب في مواجهة المؤامرات البريطانية

للاستفتاء بالسودان وما اتخذته حكومة الوفد قبل تيسام الثورة  
بالغاء اتفاقيتي الحكم الثنائي في ١٥ أكتوبر ١٩٥١ وأصدار القانون  
رقم ( ١٧٧ ) بمنح الحكم الذاتي للسودان في ١٧ أكتوبر ١٩٥١ .

وجاء تحدى الدكتور محمد صلاح الدين في ١٦ نوفمبر ١٩٥١  
أمام الأمم المتحدة بقبول مصر سحب قواتها وموظفيها من السودان  
لمكين السودانيين من تقرير مصيرهم بحرية على شرط أن تفصل  
بريطانيا نفس الشيء ، فتعرت السياسة البريطانية تماما ، وقالت  
لجنة خاصة بصياغة مشروع قانون الحكم الذاتي ووافقت الجمعية  
التشريعية على هذا المشروع في ٢٣ أبريل ١٩٥٢ .

ولكن المشروع لم يحدد فترة الانتقال التي يمارس فيها الشعب  
السوداني الحكم الذاتي ، والتي يعقبها تقرير المصير (١٦) حتى  
هذه اللحظة .

ومن هنا لم تبدأ حكومة الثورة في حل مشكلة السودان من  
فراغ ، بل صار على المفاوض المصرى أن يبارك نفس الأهداف  
ويتحدث بنفس اللغة بعزم وتصميم ونية صادقة واضعا مصالح  
السودان وشعبه في المرتبة الأولى دون أن يضحي بالحقوق  
التاريخية والقانونية التي لم يجد المفاوض المصرى فيها مضي أن من  
حقه أن يفرط فيها ، ولقد عبر جمال عبد الناصر عن هذا المفهوم  
تاتلا : « أنه لا يخشى السودان الحر ، وإنما يخشى السودان  
المحتل » (١٧) .

كما كان لوجود اللواء محمد نجيب على رأس الثورة ، الذى  
كان يجسد بتاريخه وتاريخ أسرته في السودان الوحدة المصرية  
السودانية ، والروابط التي تربطه بالسياسيين السودانيين قبل  
الثورة ، لها اثر لا ينكر في خروج جماهير الشعب السودانى مؤيدة  
للمثورة المصرية (١٨) ، فضلا عما أفسحه تخلص مصر من النظام

الملكي من اتفق التقدم وحرية الحركة أمام النوار ، مما جعل المبادرة بحل المسألة السودانية في تلك الظروف مبشرا بتحقيق وحدة الوادى اكثر من اى وقت مضى ، اذا ما تخلصت ارادة الانجلييين من اى ضغوط خارجية ، بعد أن كانت بريطانيا تستخدم عبارة حق تقرير المصير للشعب السودانى كورقة رابحة في يدها من أجل غرض التفرقة بين شطرى الوادى والعمل على اخفاق اى مفاوضات في هذا الشأن .

وكان على المفاوضين المهرين لتحقيق نجاح سريع للقضية السودانية أن يبادروا بالعمل على تحسين قانون الحكم الذاتى الذى كانت بريطانيا قد أصدرته بالفعل في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ ، وأن يفرضوا مسألة حق تقرير المصير للسودانيين في اقرب وقت ممكن . على أنه كان على مصر قبل ذلك القيام بخطوة أولى ضرورية وهى جمع كلمة السودانيين بمختلف انحازهم في موقف واحد بالنسبة لهذين الأمرين . ومن ثم فقد دعا اللواء محمد نجيب زعماء الأحزاب السودانية الى القاهرة في أكتوبر ١٩٥٢ لاجراء مباحثات في هذا الشأن ، كما دعا الى توحيد الأحزاب السودانية الاتحادية وهى حزب الاشقاء ، وحزب الاتحاديين ، وحزب الاحرار الاتحاديين ، والجبهة الوطنية ، وحزب وحدة وادى النيل ، وكلها تنادى بوحدة الوادى بشكل أو بآخر . وفي ٣ نوفمبر اختير اسماعيل الأزهري رئيسا للحزب ، ومحمد نور الدين نائبا ، ونص دستوره على جلاء الانجليز وقيام اتحاد مع مصر بعد تقرير المصير (١٩) .

كما توصل اللواء محمد نجيب الى اتفاق مع السيد عبد الرحمن المهدي زعيم طائفة الانتصار وراعى حزب الأمة المطالب بالانفصال بين مصر والسودان بقبول نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير للوقوف أمام المطامع البريطانية كجبهة واحدة وبذلك اتفقت كلمة الأحزاب السودانية على أن يكون للسودان حرية الاختيار بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال بعد تقرير مصيره (٢٠) .

وبناء على هذه الاتفاقات التى تمت مع الأحزاب السودانية  
بتوحيد كلمتهم تقدمت الحكومة المصرية بمذكرة فى ٢ نوفمبر سنة  
١٩٥٢ الى الحكومة البريطانية بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير  
للسودان ، عبرت فيها عن ايمانها بحق السودانيين فى تقرير المصير  
وفى ممارستهم له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب ، كما حددت  
المذكورة فترة انتقال لانتهاء الادارة الثنائية انهاء فعليا ، واعتبار  
هذه الفترة بمثابة تصفية لهذه الادارة حيث يكون للسودانيين حق  
السيادة خلال تلك الفترة حتى يتم لهم تقرير مصيرهم فى جو  
جر محايد (٢١) .

ثم عالجت المفكرة سلطة الحاكم العام واللجنة المختطة التى  
بمشراف على الانتخابات ولجنة السودة ، وحددت فترة الانتقال  
بثلاث سنوات يمارس خلالها الحاكم العام سلطاته بمعاونة لجنة  
مشكلة من خمسة اعضاء : اثنين من السودانيين ترشحهما  
الحكومتين البريطانية والمصرية بشرط الحصول على موافقة برلمان  
سودانى منتخب ، وكذلك عضو مصرى وآخر بريطانى وثالث هندى  
أو باكستانى ترشحه حكومة كل منهم ، وتعين الحكومة المصرية هذه  
اللجنة الخماسية برسوم ، على أن يحل محل الحاكم العام فى حالة  
غيابه أكبر العضوين السودانيين سنا . كما يتم تشكيل لجنة  
مختطة من سبعة اعضاء (٢٢) مهمتها تعيين لجان فردية لكل  
دائرة من الدوائر الانتخابية وتقرير لائحة اجراءاتها ونظام عملها  
لضمان حيديتها على أن تشمل جميع الدوائر أنحاء السودان عدا  
مديريات الجنوب الثلاث ومن بين اختصاصات هذه اللجنة : الاسراع  
فى سودة الادارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية وغير ذلك من  
الوظائف الحكومية (٢٣) .

واوصت الحكومة المصرية « توصية مشجدة » باتشاء وظيفته  
وكيل وزارة سودانى ليعمل كحلقة اتصال بين الحاكم العام ومجلس



الوزراء وتكون مهمته الاعداد لتمثيل السودان في المؤتمرات الدولية « الفنية » فحسب . وتعد الحكومة السودانية — على اثر انتهائها من التصديق على فترة الانتقال وهي الثلاث سنوات — مشروع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان للحصول على موافقته ، ثم تنسحب القوات البريطانية والمصرية من السودان قبل اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بسنة واحدة على الأقل وتكون مهمة الجمعية التأسيسية تقرير مصير السودان واعداد دستور يتلاءم مع المصير الذى اتخذهته وقانون انتخاب لبرلمان سودانى دائم ، ويكون تقرير مصير السودان اما بالارتباط مع مصر واما بالاستقلال التام عنها (٢٤) .

بيد ان الحكومة البريطانية ادعت ان الاحزاب السودانية لم يؤخذ رأيها في هذه المذكرة ، ولكن الحكومة المصرية ضيق الخناق على تلاعب السياسة البريطانية بمصير السودان فأوفدت الصاغ صلاح سالم الى الخرطوم واستطاع أن يوقع مع ممثلى الأحزاب السودانية اتفاقا في ١٠ يناير ١٩٥٣ ، بتأييد المذكرة المصرية ما عدا بعض تعديلات طفيفة أهمها ضرورة أن تكون الانتخابات مباشرة في كل أنحاء السودان ما كان ذلك ممكنا ، وأن يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية قبل اجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية التى سيثول اليها تقرير مصير السودان . وقد اشترك في توقيع هذا الاتفاق الأحزاب السودانية : الأمة ، والجمهورى الاشتراكى ، والوطنى الاتحادى ، والوطنى .

واتفقت كلمة الجميع على أن ما تضمنه اتفاق الأحزاب هو حل نهائى لا يمكن الرجوع فيه . وكان أهم ما ورد في هذا الاتفاق جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض السودان وحق تقرير المصير لأبنائه (٢٥) .

ونص فيه أيضا على سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية

التي ستقرر مصير السودان وفق ما جاء بالملزمة المصرية . كما اتفق على أنه يمهّد بأمر الأمن الداخلي بعد سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية إلى القوات المسلحة السودانية ، وتصحيح أوضاعها العليا وقيادتها وولاؤها للبرلمان السوداني ، ولا يكون للحاكم العام أي سلطان عليها من يوم إتمام الجلاء حتى انتهاء تقرير المصير . كما أجمعت الأحزاب الموقعة على الاتفاق على مقاطعة الانتخابات التي تجرى في ظل أي دستور آخر (٢٦) .

ثم بدأت المباحثات الرسمية بين الجانبين المصري والبريطاني بشأن السودان بالقاهرة في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ (٢٧) وقد استغرقت هذه المباحثات عشرة اجتماعات وانتهت في ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

وقد سبق هذه المباحثات الرسمية جلسة مفاوضات في يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢ بمقر مجلس الوزراء المصري بين اللواء محمد نجيب والسير رالف ستيفنسون الذي بدأ بإيضاح الموقف البريطاني الممثل في تمسك بريطانيا باتفاقية الحكم الثنائي في السودان على الرغم من أن حكومة الوفد قد ألغتها في أكتوبر الماضي ، ثم استفاض في شرح التزامات الطرفين وضرورة عودة التعاون بينهما في إطار اتفاقية الحكم الثنائي إذا ما أرادت مصر أن يكون لها دور في السودان .

ورد عليه اللواء نجيب قائلا : « أن هدفنا هو تحرير السودان من أي نفوذ أجنبي ، وسواء اتحدنا أو انفصلنا فإن ما كنا واجبه ومصيرنا لبعضنا ، وفي كل الأحوال فإن مصر تطالب للسودانيين بحقوقهم في تقرير مصيرهم ، فإن قرروا بعد ذلك الوحدة معنا فمرحبا ، وإذا قرروا الاستقلال فهذا حقهم » (٢٨) .

وتتابعت الحوادث في غير صالح بريطانيا بعد أن تمكنت مصر من تجميع الأحزاب السودانية على كلمة واحدة تحت زعامة الحزب

الوطني الاتحادي برئاسة اسماعيل الأزهرى وهى مبدأ حق تقرير المصير ، حتى ان بريطانيا فوجئت بموافقة السيد عبد الرحمن المهدي المنادى بالانفصال وهو يوافق على التوقيع على وثيقة التفويض بين الأحزاب السودانية .

وطالب المستر انطونى ايدن من السير روبرت هاو — الحاكم العام البريطانى للسودان تفسيراً للأسباب التى دعت المهدي الى اتخاذ هذا الموقف « غير الودى » تجاه بريطانيا دون الرجوع للسفارة البريطانية واستشارتها ، وكان رأى ايدن ان هذا الموقف قد ترك المفاوض البريطانى « فى العراء » لكن المهدي عبر عن رأيه المعبى عن ادراكه لمصالح بلاده ، اذ انه مع تقديره للصداقة التقليدية التى تربطه ببريطانيا ، لم يكن ليتردد فى توقيع وثيقة يتفق فيها الجميع على حق السودانيين فى تقرير مصيرهم (٢٩) .

ولهذا فبعد ان وجدت بريطانيا نفسها محاصرة من جانب مصر والسودان فى آن واحد ، وشعرت باتفاق أبناء وادى النيل على ضرورة جلاء القوات الأجنبية من أرض الوادى شماله وجنوبه ، وعلى أن تعطى الحرية الكاملة لأبناء السودان فى تقرير مصيرهم بأنفسهم (٣٠) بدأت السياسة البريطانية فى اتباع أسلوبها التقليدى المعروف « فرق تسد » Divide to own « بعد أن أدركت أنها سوف تترك السودان مادامت مصر ، رعى الطرف الآخر قد أبدت استعدادها لتركه لأهله يقررون أمره كيفما يشاؤون .

## ٢ — محاولات بريطانيا تقسيم السودان قبل الجلاء :

حاولت بريطانيا أن ترد على التكتل المصرى السودانى لاتمام عملية الجلاء عن السودان وذلك باستقطاب زعماء الجنوب المواليين لها للوقوف من ورائها لكي يبدأوا المطالبة بانفصال الجنوب عن الشمال ، لعلها تخرج بمغفم قبل مغادرة البلاد وينتهى الأمر بتقسيم

وأدى النيل — الذى احتلته موحداً — الى ثلاث وحدات سياسية منفصلة كل منها عن الأخرى وهى : مصر ، وشمال السودان ، وجنوب السودان مستقلة فى هذا الصدد تلك الظروف التى خلقتها بنفسها من خلال ادارتها الطويلة للسودان أو تلك التى استجذت على الساحة الإقليمية والمثلة فى :

١ — نتاج السياسة البريطانية خلال مدة الحكم البريطانى الطويلة للسودان لفصل شماله عن جنوبه حضاريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وساعدها على ذلك تأخر الجنوب فى هذا المضمار عن الشمال وبقاء الشعور القبلى سندا يكرس ولاء السكان للقبيلة التى ينتمون اليها لا للسودان بوجه عام .

٢ — عدم دعوة مصر لآى من أبناء الجنوب للمساهمة فى المحادثات التى جرت فى القاهرة بين الأحزاب السودانية والحكومة المصرية فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٢ . ويرجع السبب فى أن الجنوب لم يكن به حزب سياسى يعبر عن رأى أبنائه فى المطالبة بالحكم الذاتى وحق تقرير المصير (٣١) .

٣ — التأثير الواضح للسياسة البريطانية فى الجنوب اذ انه بعد تقديم مصر لمذكرتها فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢ استطاعت بريطانيا اقناع بعض قيادات الجنوب برفض ادخال أى تعديل على نظام الحكم الذاتى الذى قرره بريطانيا وعدم تأييد فكرة الاستقلال والتمسك بالادارة البريطانية على الرغم من أن الجنوبيين فى مؤتمر جوبا ١٢ و ١٣ يونية ١٩٤٧ قد وافقوا على التوجه للخرطوم والاشتراك فى الجمعية التشريعية مع اخوانهم الشماليين واتفقوا على وحدة السودان شماله وجنوبه ، وعدم انشاء مجلس استشارى للجنوب بمفرده (٣٢) .

ونجحت السياسة البريطانية الى درجة ما في تنشيط عوامل الانفصال لدى الجنوبيين اذ جاء في المذكرة التي اعدها اللجنة السياسية في جوبا يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٢ أن : « الجنوب يعتقد أنه لم يتبها بعد للدخول في اتحاد حر وديمقراطي مع الشمال . . وأن شعب الجنوب ليرغب في أن تستمر الإدارة الحالية التي قامت بالدور الرئيسي في التطور الذي حدث في الشمال في تروجه شعب الجيوب حتى يبلغ الهدف . . ولا ينبغي أن يكون هناك وقت محدد لتقرير المصير » .

تلك كانت أهم العناصر التي حاولت بريطانيا استغلالها لتقسيم السودان أثناء المفاوضات المصرية البريطانية ، على الرغم من أنها كانت لا تفتأ تعلن أنها لا تقوى تقسيم السودان (٣٣) ، اذ لم تظهر هذه المحاولات في الاجتماع الاول الذي دار بين الجانبين المصري والبريطاني في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ الذي اقتصر على تقديم السفير البريطاني السير رالف ستيفنسون لمشروع تصريح مشترك مكون من ست مواد تتفق مادته الأولى مع المذكرة المصرية المؤرخة في ٢ نوفمبر .

حينئذ قدم الجانب البريطاني بياناً بالوظائف والاختصاصات المقترحة للجنة الانتخابات التي يعينها الحاكم العام بناء على أوامر الحكومتين ، كما قدم كشفاً ببيان الدوائر الانتخابية (٣٤) ، بل ظهرت جلية واضحة في الاجتماع الثاني في ٢٤ نوفمبر اذ أثار السفير البريطاني ومعه مستر باروز سلطات الحاكم العام ومسؤولياته « الخاصة » في الجنوب التي يجب أن تستند اليه لتزيد من سلطاته بدموى أن لجنوبيين وزيرين فقط من بين خمسة عشر وزيراً سودانياً « ومن السهل أن يتغلب عليهما الشماليون : » والجنوبيون « يخافهم الشعور بأن وضعهم يتحسن لو أُسندت الى الحاكم العام مسؤولية خاصة » .

ولكن الجانب المصرى اعترض على هذه التفرقة لأنها تؤدي الى تجزئة السودان الى شمال وجنوب ، وطلب النص على وحدة السودان ، والتزام نص الفقرة الخامسة من المذكرة وهى التى تقضى بأن يباشر الحاكم العام سلطاته بالطريقة المبينة فى نظام الحكم الذاتى الا فيما يتعلق بسلطاته التقديرية فيما يباشرها بموافقة لجنته ، وقال صلاح سالم انه ناقش السلطات المخولة للحاكم العام ومداها ووافقت جميع الأحزاب السودانية على استبعادها تفاديا لما قد ينجم عن ذلك من المشاكل ، وأن كلا من « الختمية » و « الانتصار » لا يريدون انفصالا بين شمال السودان وجنوبه وكذلك بالنسبة لاتحادات العمال السودانية .

لكن السفير البريطانى والمستر باروز اصرأ على ضرورة منح الحاكم العام مسئوليات اضافية تجاه أبناء الجنوب خشية لجوئهم الى وسائل بدائية لرفع ما حاق بهم وقال مستر باروز « اشد أخبرنى سير جيمس روبرتسون أن زعماء الجنوب يهددون باعتراضهم حرق البلاد اذا أهملت مطالبهم » (٣٥) .

واجه الوفد المصرى هذا التهديد بشجاعة اذ قال حسين ذو الفقار صبرى انه فى حالة نشوب هذه الاضطرابات فان الحياة الاقتصادية فى السودان سوف تصاب بالشلل اذا ما اتفقت اتحادات العمال والأحزاب الأخرى على المعارضة ، لذا يجب علينا توخيها لمصلحة السودان أن نختار أخف الضررين ، والمهمة الحقيقية للإدارة البريطانية الحالية فى السودان : « أن تبين لهم الأمور على حقيقتها بدلا من أن تثير فيهم الشك » ، وقال صلاح سالم أن ما يقوله السفير البريطانى عن الجنوب وموقفه لا يعبر عن الحقيقة لأن قبيلتين فقط أو قليلا من رجال هاتين القبيلتين هم الذين بعثوا باعتراضهم (٣٦) .

واقضى الأمر توجيه صلاح سالم الى الخرطوم للاجتماع بممثلى الاحزاب السودانية للاستشارة فى نقاط الخلاف التى حاولت بريطانيا اثارها أثناء المفاوضات ، وتم الاتفاق فى ١٠ يناير ١٩٥٣ على المسائل المتعلقة بموضوع جنوب السودان ولجنة الحاكم العام للحد من سلطاته التى حاولت بريطانيا توسيمها وموضوع السودنة الذى اصررت مصر فيها على وجوب أن يستبدل بالموظفين البريطانيين والمصريين على السواء عناصر سودانية أو محايدة ، مع وجوب سحب القوات الخاصة بالدولتين قبل انتخابات الجمعية التأسيسية التى تقرر مصير السودان ، وانتقال مهمة الأمن الداخلى فى تلك الفترة الى القوات المسلحة السودانية وحدها ، كما تم الاتفاق على أن تكون تلك النقاط أساساً للدستور السودانى نحو الحكم الذاتى ، أو تقوم الاحزاب بمقاطعة أى انتخابات تجرى فى ظل أى دستور آخر (٣٧) .

كما زار صلاح سالم مناطق الجنوب ، وبرغم العراقيل التى حاول الحكام الاداريون الانجليز لمقاطعات جنوب السودان اقلمتها فى وجه البعثة المصرية فان صلاح سالم استطاع أن يلتقى بعدد كبير من زعماء الجنوب ، بل انه استطاع أن يحصل على نوتعاتهم على عريضة تؤكد تضامنتهم مع احزاب الشمال فى المطالبة بحقوق تقرير المصير للسودان كله شماله وجنوبه ، واجتمع مع زعماء قبائل « الدنكا » وشاركهم احتفالاتهم (٣٨) .

وعندما طالبت المفاوضات (٣٩) أبدت الحكومة المصرية فى جلسة ٢٢ ديسمبر أسفها لهذا التأخير ، وأعرب الجانب المصرى عن أمله فى أن تتم الانتخابات بالسودان قبل نهاية عام ١٩٥٢ حتى يمكن بحث المسائل الأخرى المتعلقة بين الحكومتين ، فهذا التأخير قد أزعج الرأى العام فى مصر والسودان ، وقال رئيس الوزراء المصرى اللواء محمد نجيب أنه وصلته مئات من البرقيات من أهالى

الجنوب السودانى وكذلك من الشمال تؤيد المذكرة المصرية وتطالب بضرورة تحديد موقف الحكومتين بأسرع ما يمكن ، وأن تلتكؤ الجانب البريطانى فى الرد قد حفر الصاغ صلاح سالم على السفير الى السودان (٤٠) .

ولم تقدم الحكومة البريطانية ردها على المذكرة المصرية الا فى الثانى عشر من يناير ١٩٥٣ ، وعاد الجانب البريطانى فى المفاوضات سيرته الاولى بأن حكومته لا تقبل التخلى عن الضمانات اللازمة للجنوب ، وأن سلطات الحاكم العام تجاه الجنوب لم تستخدم على أية صورة تتعارض مع سياسة الوحدة ، وأن الاتفاق سيسجل فى الأمم المتحدة وسيكون للمصريين الحق فى اثاره هذه المسألة أمام تلك الهيئة اذا ما رأوا مساسا بهذا المبدأ . كما أبدى عدم موافقة حكومته على تعيين عضو سودانى نائبا للحاكم العام فى لجنته لعدم وجود مواطن سودانى مؤهل لشغل هذه الوظيفة .

أما عن سحب جميع القوات البريطانية من السودان قبل تقرير المصير فانه يرى ألا نتم الا على أثر موافقة الحكومتين على طلب البرلمان السودانى منه حق تقرير المصير ، كما أن عملية سوندنة الوظائف فى ثلاثة أعوام وهو ما اقترحته مصر أمر يتعذر تنفيذه ، الى جانب أنه يتعذر أيضا استبدال بعض الموظفين الدوليين بالموظفين البريطانيين لقلة عدد من له الملم بلغات السودان وأحواله (٤١) .

وقد رد الجانب المصرى بأن مصر لا تقبل أرجاء عملية السوندنة ولا عملية تقرير المصير بطبيعة الحال .

وعاد صلاح سالم من السودان بفهم أفضل لمسألة الجنوب ، واجه به السفير البريطانى فى جلسة ٢٨ يناير ١٩٥٣ ، حيث كثف عن الضغط الذى تمارسه الادارة البريطانية فى الجنوب لدفع بعض



الموظفين الجنوبيين في الادارة السودانية لمعارضة الاتفاق الذى تم مع الأحزاب السودانية بمختلف توجهاتها ، كما رفض قبول تمثيل هؤلاء الأفراد للجنوب وقال : « أمامنا موافقة الغالبية العظمى من زعماء قبائل الجنوب على عدم قبول أى ضمان من الحاكم العام ، والموافقة الاجماعية على وجهة نظر مصر مع الأحزاب السودانية (٢) وعلى رأس هذه القبائل قبيلة الدنكا (٣) » . . . وقد وافق على وجهة نظرنا زعماء هذه القبيلة أجمعون ورؤساء المجالس البلدية وأعضاؤها في جميع المدن الرئيسية ، كما وافق زعماء القبائل الأخرى مثل قبيلة اللاتوكا والباريا » .

كما أن صلاح سالم والأعضاء المرافقين له قابلوا ستة من أعضاء الجمعية التشريعية السابقة فوافق خمسة منهم على وجهة النظر المصرية ، وقد وقعوا على ذلك وهم الذين انتخبهم الادارة البريطانية فيما مضى لتمثيل جنوب السودان في الجمعية التشريعية ، ولا يسيطر الآن على الغالبية العظمى من الجنوبيين سوى رجال الادارة البريطانيين وأن مصر أشد حرصا من أى طرف آخر على ضمان حقوق الجنوب وسلامة وحدة السودان ولا تقبل أن يكون الضمان للموظفين الإداريين في الجنوب كما هو مفهوم من المشروع البريطاني .

وردا على ما أثاره الجانب البريطانى من عزم تمثيل أهالى الجنوب في اتفاقية الأحزاب السودانية ، قرر صلاح سالم أن هذه الأحزاب لا تمثل شمال السودان فقط ، بل تمثل شمال وجنوب السودان معا ، فوجد في كل حزب من هذه الأحزاب أعضاء من الجنوب ، ومنهم على سبيل المثال بعض زعماء « الدنكا » و « الباريا » في الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الأمة والحزب الجمهورى الاشتراكى ، ثم قال « ومم يخالف الجنوبيون في الوقت الذى يصرف الشمال على الجنوب ملايين من الجنيهات كل عام ؟ » ، ثم تمسك بضرورة الحد من سلطة الحاكم العام خلال فترة الحكم الذاتى ، فليس من

المتصور أن يكون هناك حكم ذاتى يكون فيه كل قرار يصدره البرلمان أو مجلس الوزراء ، خاضعا للرفض أو التعديل من الحاكم العام وحده (٤٤) .

ثم تناول الجانبان في هذا الاجتماع موضوع لجنة السودان ، وكان رأى الجانب المصرى أن تكون هذه اللجنة هيئة مستقلة تعمل على اتمام سودنة جميع المناصب في خلال فترة الانتقال ، وإذا لم يتمكن من اتمام عملها في هذه الفترة فيمكن شغل الوظائف الباقية ، بـموظفين محايدين ، وذلك حتى يمكن مباشرة تقرير المصير في جوهر محاييد .

أما الجانب البريطانى فكان من رايه أن تكون مهمة لجنة السودان : « الاسراع في عملية السودان » ، وأن تكون هيئة غير مستقلة حتى لا تفرض نتائجها على السودانيين ، وأن تكون لقرارات مجلس الوزراء والبرلمان الغلبة على قراراتها . وبالنسبة لسلطات لجنة السودان رأى الجانب المصرى أنه يجب تزويد اللجنة بسلطات معينة ، اذ لو منح الحاكم العام سلطات غير محدودة فإنه يستطيع تعطيل أعمالها (٤٥) .

وفي الاجتماع التالى (٤٦) ذكر السفير البريطانى أنه لم يبق الا مسألتان لم يتم الاتفاق عليهما ، وذلك بعد أن القى بيانا استعرض فيه المراحل التى جرت بها المباحثات منذ عام ١٩٥١ ، وعرض لراى الحكومة البريطانية في مشروع الاتفاق المصرى المقدم في ٢٨ يناير ، وهاتان المسألتان هما : الضمانات اللازمة للجنوب ، والسودنة ، واقترح أن يترك أمر الفصل بالنسبة لضمانات الجنوب الى السودانيين أنفسهم ، وأن تتم السودنة تحت اشراف دولي . وتقدم بافتراضين مؤداهما ترك أمر الضمانات الى البرلمان السودانى ، كما قدم مشروعا للسلطات الاستثنائية الممنوحة للحاكم العام .

وأشار إلى أن حكومته ترى أن يتضمن الاتفاق المزمع التوقيع عليه بروتوكولا ينص على أن للبرلمان السوداني حق مناقشة أحكامه ، وأنه في حالة عدم موافقة مصر على هذا الرأي فإن إنجلترا ستصرح من جانبها على أنها توافق على أن يكون للبرلمان السوداني الحرية التامة في بحث الاتفاق وأن توضح آراؤه موضع الاعتبار .

وقد رد الجانب المصرى بأن للجنوبيين ضمانات تم الاتفاق عليها ، وهى أن يكون لهم وزيران في مجلس الوزراء وثلاثة وعشرون عضوا في البرلمان ، وأن يكون للحاكم العام وقف أى تشريع يضر بمصالحهم ، وتلك الضمانات تعتبر كافية لهم (٤٧) .

وفي الاجتماع قبل الأخير (٤٨) أثار السفير البريطانى موضوعاً جديداً هو إنشاء قاعدة بريطانية بالسودان لخدمة الطائرات وتأمينها نظراً لأهمية السودان لخطوط المواصلات الإمبراطورية وخشية أن تقوم فرنسا بإنشاء محطة مشابهة لخدمة خطوط مواصلاتها بين فرنسا ومدغشقر .

ورد قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى بأن هذا البرونوكول المقترح يضر بمصلحة السودان لأنه يعس أساس الاتفاق ، وإذا عرضناه للنقاش فسوف يدب الخلاف بين السودانيين وبذلك يضع وقتهم وجهدهم وليس أمامهم سوى ثلاث سنوات ، وعليهم أن ينظروا شئونهم .

وأضاف الصاغ صلاح سالم أن موضوع إنشاء هذه المحطة سوف يؤثر الرأي العام في كل من مصر والسودان ، ومن الممكن أن يقلل ان القوات البريطانية مازالت في السودان تحت ستار محطة خدمة الطائرات وتمويلها ، وهذا ليس في مصلحة الطرفين ، وأكد الدكتور حامد سلطان سلامة هذا الرأي ، وأنه يمكن للقوات

المسلحة السودانية أن تنتفع بالأسلحة والمهمات التي مسترکہا القوات المصرية والبريطانية اثر انسحابها من السودان (٤٩) .

وعلى اثر ذلك طلب السفير البريطاني عقد اجتماع في اليوم التالي (٥٠) للتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق الخاص بالسودان، وفي هذا الاجتماع ذكر السفير البريطاني أنه تلقى برقية تخول له التوقيع على اتفاق السودان ، وأنه بالنسبة لإنشاء قاعدة خدمة الطائرات وتموينها ، فان ايذن لا يرى في صيغة الاتفاق مانعا من الاتصاف في هذا الشأن بحكومة السودان عندما يحين الوقت لذلك فردد رئيس الوزراء المصري اللواء محمد نجيب بأن مصر لا تقبل وجود محطة لخدمة الطائرات وتموينها في الوقت الحاضر ولا في المستقبل ، وإن أساس اتفاقنا هو أن يكون السودان حرا خاليا من أى نفوذ أجنبي أيا كان .

وانتهى الاجتماع بتوقيع اتفاق بشأن إقامة الحكم الذاتي في السودان وممارسة السودانيين حق تقرير المصير (٥١) .

### ٣ - اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٢ :

نصت هذه الاتفاقية (٥٢) على حق الشعب السوداني في تقرير مصيره ، بعد انتهاء فترة انتقال لتصفية الإدارة الثنائية ولتهيئة الجو لاجراء تقرير المصير وذلك بانضمامه الى مصر أو الاستقلال عنها (٥٣) .

#### (١) أحكامها :

تتكون الاتفاقية من خمس عشرة مادة وتناولت تنظيم المسائل التالية (٥٤) :

أولا : اثبات الحق للشعب السوداني في تقرير مصيره .

- ثانيا : تقرير مبدأ وحدة السودان .
- ثالثا : الاتفاق على فترة انتقال .
- رابعا : تقييد سلطة الحاكم العام .
- خامسا : ضمانات لتهيئة الجو لتقرير المصير .
- سادسا : اجراءات تقرير المصير .

### ( ب ) آثارها :

#### أولا : على سعيد وادى النيل :

بتوقيع الاتفاقية تمكنت مصر من كسب هذه الجولة الناجحة من المفاوضات مع بريطانيا والتي استغرقت أقل من أربعة شهور بشأن السودان ، اذ تمسكت مصر بحق السودانيين في تقرير مصيرهم ، وعلى أساس امرين اثنين لا ثالث لهما ، وهما الاستقلال التام للسودان ، أو الاتحاد مع مصر ، وفي كلتا الحالتين سوف تتحرر السودان من الاحتلال البريطاني المتمثل في صورة المشاركة مع مصر في الحكم والتي كانت بعيدة كل البعد عن اتفاقية الحكم الثنائي ١٨٩٩ ، اذ ان المصريين العاملين بالسودان والقوات المصرية لم تكن لها نفس الأعداد والسلطات التي استحوذت عليها بريطانيا ، ولذلك فقد بدأت بالفعل طلائع الموظفين الانجليز ترحل عن أرض السودان .

وبموجب المادة الخامسة عشرة والأخيرة من الاتفاقية ، أصبحت هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ التوقيع عليها (٥٥) وحتى قبل عرضها على السلطة التشريعية في كل من البلدين .

ورحبت الأوساط المصرية بتوقيع الاتفاقية واعتبرتها نصرا للسياسة المصرية في العهد الجديد ، فقد كان بالفعل يوما مشهودا

في تاريخ المفاوضات السياسية بين مصر وبريطانيا فيما يتطرق بمستقبل السودان شطر وادي النيل ، وبه سجل نصرا كبيرا لوادي النيل أجمعه .

وصرح الصاغ صلاح سالم اثر توقيع الاتفاقية مباشرة بأن الأمل كبير في أن ينفذ الاتفاق تنفيذا دقيقا بثقة وحسن النية من الجانب البريطاني (٥٦) ، وصرح اللواء محمد نجيب للصخبين قائلا « ان العبرة في التنفيذ الذي يتم ، فتوافر حسن النية هو الضمان لتحقيق الاتفاق » ودعا الله أن يتم التنفيذ بنقاء الضمير وبنفس الروح الطيبة التي جرت بها المباحثات (٥٧) .

وفي مساء اليوم الذي وقعت فيه الاتفاقية أذاع الرئيس اللواء محمد نجيب البيان التالي : « تم اليوم بين الله وتوفيقه توقيع الاتفاقية بين الحكومتين المصرية والبريطانية لتصفية الإدارة الثنائية في السودان » وإقامة حكم ذاتي كامل توطئة لممارسة السودان حق تقرير المصير في جو من الحرية التامة والحيطة الكاملة . ويسعدني أن أذيع هذا النبأ السار الذي يدخل السرور على قلوب السودانيين وأخوانهم من المصريين .

ان هذا الاتفاق يفتح صفحة جديدة في علاقات المصريين بأخوانهم السودانيين صفحة اخاء وثيق ومحبة دائمة ، كما يفتح صفحة جديدة في علاقات مصر بالملكة المتحدة تعيد الثقة بينهما سيكون لها أثرها الطيب في حسم باقى المسائل المطعقة بين البلدين ولنا الحق أن نتطلع من هذه الدقيقة الى ما يستتبعه . من نية صادقة في تنفيذه وتصميم أكيد على الاحتفاظ بالروح الودية الخالصة التي املته والتي كان وحياها الأول صالح السودانيين وكرامتهم .

فالقضية التي حسمها هذا الاتفاق هي قضية السودان أولا ، ولذلك فقد توخت مصر في جميع الخطوات التي خطتها في هذا الشأن

الإتصال الوثيق الدائم بالسودانيين جميعا ، ومن ثم وقنت مصر موقف الطالب بما أجمع عليه السودانيون أنفسهم ، ذلك الإجماع الذى كان له أثر حاسم فى الوصول الى الغرض المنشود ، وأن مصر ستظل دائما وفيه للسودان محافظة على إتصالها بالسودانيين ، وعلى استعداد كامل فى كل وقت أن ترفع صوتها وتبذل جهدها من أجل مستقبلهم وتقف صامدة الى جانبهم وحماية حقوقهم والله ولى التوفيق « (٥٨) » .

كما أذاع الرئيس محمد نجيب كلمة من محطة الاذاعة المصرية حيا فيها شعبى مصر والسودان بمناسبة توقيع الاتفاقية وتوجه بالتحية والتهنئة لكل سودانى ومصرى (٥٩) .

ولم تمض أسابيع على توقيع الاتفاقية اذ لم يزل « الحبر » الذى كتبت به لم يجف بعد الا تتلقى مصر عدة شكوى من المسؤولين السودانيين والزعماء الحزبيين الذى وقعوا معها اتفاقية ١٠ يناير ١٩٥٣ لتوحيد كلمة الأحزاب السودانية ومساندة مصر لحل قضية السودان ، فقد قامت السلطات البريطانية بسجن بعضهم وسلكت طريق التخويف والارهاب مع البعض الآخر ، وبذلك أظهر الإنجليز عدم رغبتهم فى تنفيذ ما نصت عليه اتفاقية ١٢ فبراير عن طيب خاطر ، فقال اللواء محمد نجيب أن هذا الاجراء من جانب بريطانيا سيؤدى الى ضعف ايماننا فى مستقبل الاتفاقية . واعترض الإنجليز على تعيين أى من السيد عبد الرحمن المهدي أو السيد على الميرغنى بلجنة الحاكم العام واتجاههم نحو تعيين شخصين آخرين .

كما أساءت السلطات البريطانية معاملتها لسكان الجنوب مما أدى الى مطالبة زعمائهم بتشكيل لجنة دولية للتحقيق ، فدمعت الحكومة المصرية هذا الطلب . وهدد اللواء محمد نجيب بأن مصر لن تستطيع بدء المفاوضات الخاصة بالجللاء بينما يساء معاملته السودانيين بما يناقض ما جاء بالاتفاقية (٦٠) .

ونفى المستر سلوين لويد Selwyn Lloyd وزير الدولة البريطاني « ما ادعاه » اللواء نجيب في مؤتمره الصحفي من اتهامات نسبت للحاكم العام بالسودان تناقض ما جاء بالاتفاقية ، وأن الحكومة المصرية لن تتمكن من اثبات صحة هذه الادعاءات ، وأكد على أن بلاده لن تؤخر إجراء الانتخابات السودانية برفضها الموافقة على تعيين عضوين سودانيين بلجنة الحاكم العام ، بل ان الادارة البريطانية سمحت لممثلي الأحزاب السودانية يوم ٢٥ فبراير بالتصويت لصالح خمسة من المرشحين لاختيار عضوين منها (٦١) وكان ذلك بحضور رجال الأحزاب أنفسهم والحاكم العام والضابط المسئول من قبل الحكومة المصرية .

وطالب وزير الخارجية البريطانية في تقريره الذي قدمه لمجلس العموم البريطاني الحكومة المصرية الا تلجأ الى التصريحات الصحفية لحل مشاكل السودان ، واللجوء بشكاواها الى الحاكم العام أو لحكومته أو للسفير المصرى بلندن (٦٢) .

وتصاعد استياء السودانيين — خاصة المعلمين منهم — من تلك الأساليب البريطانية التي تقف حاجزا أمام رغباتهم ، على عكس مصر التي أبدت تفهما واضحا لقضية جنوب الوادي .

وبذلك فتحت الاتفاقية آفاقا جديدة ورحبة أمام الامكانيات المتاحة لأبناء السودان بعد التخلص من الحكم الثنائي بمساعدة مصر وفي توقيت ملائم ، ففى نهاية عام ١٩٥٣ تألف مجلس شيوخ ومجلس نواب أعضاؤه من السودانيين فقط جاؤوا عن طريق الانتخاب الى حد كبير ، وكان على مجلس النواب أن يتولى اختيار رئيس الوزراء يؤلف حكومة مسئولة عن ادارة البلاد أغلب أعضائها موالون لمصر ومؤيدون بدرجات متفاوتة لنوع من الوحدة معها .

على أن أهم العلامات البارزة لنتائج هذه الاتفاقية بالنسبة للسودان هو خروج السلطة المباشرة من أيدي الطبقة الحاكمة



البريطانية ، وانفتح الطريق أمام القيادات السودانية الجديدة لخلق نوع من العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأخرى بعد أن كانت لا تتعدى دولتي الحكم الثنائي ، ففي لندن صار وكيل السودان هو شخصاً سودانياً ، وتمت سودنة الوكالة السودانية بالقاهرة ، وفي جدة كان للسودان منذ عدة سنوات موظف يشرف على شئون الحجاج السودانيين لكنه أصبح يقيم بصفة دائمة تحت مسمى ضابط ارتباط سوداني . ومع بداية عام ١٩٥٤ تحولت السلطة الداخلية بطريقة سلمية ومنظمة من يد السلطة الإنجليزية إلى أيادي السودانيين عن طريق حكومة متعاطفة مع مصر حتى ذلك الوقت (٦٣) .

### ثانياً : على الصعيد الدولي :

رحبت مصر بالسودان المستقل ، لكن بريطانيا كانت على العكس ، إذ أن ونستون تشرشل رئيس وزرائها ، لا يزال يرى بمنظار المستعمر القديم بعد أن أحس بأن الاتفاقية لم تكن في صالح بلاده ، فقد كتب بخط يده على أحد تقارير الحاكم العام البريطاني في السودان يقول : « ما هذا ؟ لماذا لم نضع أمام السودانيين إلى جانب الوحدة مع مصر أو الاستقلال خيار الانضمام إلى الكومنولث » قبل التوقيع على الاتفاقية ؟ ولكن الحاكم العام رد عليه قائلاً « انه باتصاله مع عدد من القادة السودانيين ، عرف أنهم لا يقبلون موضوع الانضمام للكومنولث ، وأنهم قد يكونون على استعداد للتفكير فيه بعد الاستقلال كما فعلت الهند وباكستان » .

ومالت تلك الفكرة في مهدها . لكن بريطانيا لم يخارها شك في أنها خسرت بشدة نتيجة لاتفاقية ١٢ فبراير وكتب الحاكم العام - السير روبرت هاو - لوزارة الخارجية بحكومته يظهر شعوره بذلك « الصدمة » قائلاً : أن من المهم جداً أن يتولى بنفسه إقامة احتفالات كبيرة في السودان بهذه المناسبة بهدف التأثير نفسياً على

أبناء السودان حتى لا يشعروا أن مصر وقفت إلى جانبهم ، وحقت بسياستها هذه انتصارا على بريطانيا وأن نشعرهم بأننا نفجر لهم بما توصلنا إليه من نتيجة (٦٤) .

ثم عقدت وزارة الخارجية البريطانية اجتماعا رأسه المستر أنطوني آيدن لبحث الأساليب التي يمكن بها تغطية النتائج السلبية للاتفاقية. بالنسبة لبريطانيا ، بحيث لا تبدو كأنها انكساسة للسياسة البريطانية ، وبما يكفل استمالة القادة السودانيين تجاه بريطانيا ، وكان من بين قرارات هذا الاجتماع اعتماد ثلاثين ألف جنيه لإنشاء فرع للمجلس البريطانى الثقافى فى الخرطوم وكذلك ترتيب زيارات لعدد من القادة السودانيين إلى بريطانيا وعلى رأسهم السيد عبد الرحمن المهدي زعيم طائفة « الانتصار » ، والسيد على الميرغنى زعيم طائفة « الختية » ، لحضور الاحتفالات بتتويج الملكة إليزابيث ، ومنحهم نياشين بريطانية رفيعة المستوى . كما عملت بريطانيا على تقوية الاذاعات الموجهة إلى السودان (٦٥) .

ومن جهة أخرى فقد أعلن المستر آيدن بمجلس العموم أنه « مسرور » لتوقيع اتفاقية ١٢ فبراير بشأن السودان مع مصر ، كمقدمة للحكم الذاتى للسودانيين يليها حق تقرير المصير ، ولم يفته أن يهاجم الحكومة المصرية السابقة لالغائها معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ من جانب واحد فى أكتوبر ١٩٥١ ، واعتبر أن توقيع هذه الاتفاقية بمثابة نجاح لحكومته ونتيجة لاصرارها على مقاومة « الادعاءات » المصرية بشأن وحدة مصر والسودان وخضوع السودان للتاج المصرى .

وأعلن عن تمسك بلاده بالعمل على حفظ وصيانة حقوق أبناء السودان وتقرير مصيرهم بأنفسهم خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاث سنوات ، وأنه قد تم الاتفاق مع الحكومة المصرية على أن يمنح الحاكم العام مسئولية خاصة تجاه أبناء الجنوب السودانى

لضمان المعاملة المنصفة لحقوقهم ، مع منحهم ربع مقاعد مجلس البرلمان ، ودخول ما لا يقل عن وزيرين منهم في الوزارة السودانية (٦٦) .

كما أعرب الحاكم العام للسودان السير روبرت هاو Robert Howe . بعد توقيع الاتفاقية بيومين عن رضائه عن هذه النهاية الموفقة بعد جولة طويلة من المفاوضات استغرقت عدة شهور تبولت فيها وجهات النظر المتباينة بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن السودان ومستقبله ، وقال لقد قاومنا الأفكار المصرية القديمة القائلة بوحدة مصر والسودان منذ القدم ( ١١ ) وظلت حكومة بريطانيا تقاوم تلك الادعاءات التي تتمسك بوحدة وادى النيل تحت تاج مشترك :

« For many years the British Government resisted Egyptian claims to the admission of unity of the Nile valley and to the acceptance of a Common Crown » (76) .

ولم يدع السياسة الانجليزية أنفسهم للتصريحات المتفائلة التي يعلون جيدا أنها لا تعبر عن واقع الحال بعد توقيع الاتفاقية ، بل قررت الحكومة البريطانية أن يظل لها تمثيل ووضع خاص داخل السودان ، وبمعزل عن نطاق أعمال الحاكم العام ، الذي أوشكت مهمته على الانتهاء تحت أي ظرف ، ولما كان السودان حتى الآن لا يزال دولة غير مستقلة ، فقد تقرر أن يكون ذلك التمثيل تحت اسم : « مفوضية تجارية » وان كان في الواقع ممثلية دبلوماسية ترتبط بوزارة الخارجية وتوجه مراسلاتها وتقاريرها إليها ، وتعتبر بمثابة نواة للتمثيل الدبلوماسي والقنصلي بعد أن يحصل السودان على استقلاله . وكانت بريطانيا تهدف من وراء افتتاحها لهذه المفوضية ، أن تقدم دليلا ملموسا للسودانيين والمصريين على لسواء على التزامها بتعهداتها في منح السودان حق تقرير المصير (٦٨) .

وبذلك تستطيع تثبيت أقدامها في السودان قبل الخروج منه .

ولم تكن فرنسا ببعيدة عن مفاوضات السودان ، فقد راح وزير الخارجية الفرنسي يلح على مثيله البريطاني لإطلاعه على تفاصيل سير المفاوضات خشية من النتائج المرتقبة بشأن السودان المصري - البريطاني ، وتأثيرها على السودان الفرنسي ( تشاد ) ، كما كانت شركة قناة السويس هي الأخرى واقعة تحت الإدارة الفرنسية واحد أعضاء مجلس إدارتها هو حفيد فرديناند ديليسبس مؤسس الشركة ، الذي ترجه إلى وزارة الخارجية البريطانية ليبلغ وكيلها الدائم السير ويليام سترانج بأن اتفاقية السودان يمكن أن يكون لها تأثيرات على استثمارات الشركة الهائلة في المناطق المحيطة به كالسودان الفرنسي والكونغو .

وردت وزارة الخارجية البريطانية على ملاحظات الخارجية الفرنسية وشركة قناة السويس بشكواها هي الأخرى من تشدد المصريين ، وضعف السودانيين ، وتواطؤ الأمريكيين (٦٩) مع المصريين ضد الانجليز .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد عبرت عن رضاءها عن الإنفاقية بين مصر وبريطانيا بشأن السودان بمذكرة أرسلها وزير خارجيتها دين اتشيسون Dean Acheson في ١٤ فبراير إلى نظيره المصري قائلا « وبهذه الروح الطيبة أزيلت الصعوبات التي اعترضت طريق المفاوضات من قبل ... » وبهذه الروح أيضا وبالتعاون بين مصر وبريطانيا سوف يتقرر مصير السودان من خلال أبنائه . وتأمل الحكومة الأمريكية استمرارا لهذا الأسلوب من الفهم المشترك بين الجانبين أن تعمل لصالح منطقة الشرق الأوسط ولصالح شعوب العالم الحر أجمع .

وأعرب وزير الخارجية الأمريكية عن وقوف حكومته الى جانب الحكومة المصرية بقيادة اللواء محمد نجيب للتغلب على المشاكل الدولية التى تقابلها وتعوق جهود الشعب المصرى (٧٠) .

ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن ادوار المفاوضات بشأن اتفاقية ١٢ فبراير فقد قام « جيفرسون كافرى » السفير الأمريكى بالقاهرة بدور نشط خلالها ، كما أن مصر لم تنتظر انتهاء تلك المفاوضات والوصول الى حل لقضية السودان لتتفرغ لقضية الجلاء عن البلاد ، بل انها بادرت منذ أواخر عام ١٩٥٢ بطليب الحصول على السلاح الأمريكى لتقوية الجيش المصرى .

وسار المطالبان جنبا الى جنب ، رغم الصعوبات اسي أعترضت طريق تسليح الجيش ، فعندما علمت بريطانيا بالمحاولات المصرية فى هذا الشأن ، طلبت من الحكومة الأمريكية نصيحة المصريين بالعودة للمصدر التقليدى لتسليح مصر وهو بريطانيا بالطبع ، وعندما نسعت بعدم الاطمئنان لتوايا الحكومة الأمريكية فى المنطقة بادرت بإخطار كل من واشنطن والقاهرة بانها قررت رفع الحظر عن توريد السلاح لمصر (٧١) ، كمحاولة لإبعاد النفوذ الأمريكى الذى بدأ يتغلغل بصورة واضحة فى المنطقة ، لاهياء مشروعات التحالف الغربية بدعموى مقاومة النفوذ الشيوعى فى مصر والبلاد العربية (٧٢) .

#### ٤ - الانتخابات السودانية ونتائجها :

تنفيذا لحكم المادة السابعة من اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ فقد تشكلت لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء : ثلاثة منهم من السودانيين ، عينوا بموافقة لجنة الحاكم العام البريطانى ، وعضو مصرى ، وعضو من الملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية (٧٣) ، وعضو هندى وهو الرئيس ، وقد قامت كل

حكومة مشاركة في اتهام اجراءات الانتخابات بتعيين العضو الخاص بها غذا. الاعضاء السودانيين (٧٤) .

وخلال الشهور الاولى من عام ١٩٥٣ كان على هذه اللجنة ان تقوم بدراسة القواعد الخاصة باجراء الانتخابات قبل نهاية العام — حيث موسم الامطار العائق الرئيسى لاتهامها في جميع المناطق في آن واحد — وان تفصل في مؤهلات الناخبين وتحديد دوائر الانتخاب، وتشرف على التحضير لها لضمان الحيدة التامة وترفع تقريراً للحكومتين البريطانية والمصرية عن سير الانتخابات طبقاً لما اتفق عليه (٧٥) . وكانت الأجهزة الرسمية البريطانية تخشى من الاتصال المباشر بين الحكومة المصرية والسودانيين .

واثار اعضاء مجلس العموم البريطانى مشكلة ما أسموه بالتدخل المصرى فى شئون السودان مع وزير الخارجية البريطانية، وطالبوه بالعمل لدى اللواء نجيب لوقف « الدعاية » المصرية فى السودان ضد بريطانيا وادارتها ، لأن هذا التدخل سوف يتسبب فى سقوط الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، وسوف يعطل الاجراءات الخاصة بتقرير المصير وعمليات السودة المتفق عليها (٧٦) .

وكان المستر سلوين لويد وزير الدولة البريطانى قد قام بزيارة السودان فى شهر مارس ١٩٥٣ وتقابل مع الحكم العام البريطانى وكثير من القيادات السودانية من الشماليين والجنوبيين على السواء ، الى جانب الموظفين العسكريين والمدنيين بالادارة السودانية . وشدد على أن الحكومة البريطانية تنوى من ناحيتها تطبيق نص وروح اتفاقية ١٢ فبراير بكل دقة وامانة تخدم مصالح السودانيين وتحقق أمانيهم نحو الحكم الذاتى ، وطالب قادة الشمال أن يساعدوا أبناء الجنوب على حل مشاكلهم الكثيرة ، كما طالب أبناء الجنوب بأن يساهموا بدور فعال فى الانتخابات القادمة من

خلال مشاركة فعالة في البرلمان المرتقب حتى يحصلوا على حقوقهم الكاملة .

وفي أثناء عودته لبلاده تقابل مع اللواء محمد نجيب بالقاهرة وأجرى معه برفقة وزير الخارجية المصرية محادثات تناولت من بين موضوعاتها رغبة بريطانيا في أن تجري الانتخابات في جو من الحرية والحيدة التامة كما نصت الاتفاقية ، وأكد له اللواء نجيب أن الحكومة المصرية لا تنوى التدخل في هذه الانتخابات وأنها حريصة على ضمان مستقبل السودانيين (٧٧) .

وكانت الاحتجاجات البريطانية المتتالية لدى القاهرة بعدم التدخل في الانتخابات وتذكيرها بما نصت عليه الاتفاقية والمسئولية الملقاة على عاتق الحكومتين بخلق جو من الحياد والحرية الطبيعية أثناء إجراء هذه الانتخابات (٧٨) يوحى بأن بريطانيا تتوقع مسبقا أن المؤيدين للاتحاد مع مصرهم الذين سيفوزون دون شك .

فقد كان الموقف البريطاني منيعا وقويا في ظاهره ، لكنه كان ضعيفا واهنا في حقيقته ، فأغلبية المتعلمين السودانيين منحازون الى مصر مؤيدون لها ، وكل شهر يمر يتزايد الميل نحوها مع الاحساس بصدق مساندتها لأبناء جنوب الوادي وهؤلاء المتعلمون لديهم رغبة أكيدة في التخلص من الوجود البريطانى ، وعلى وجه الخصوص بعد انحياز السيد على الميرغنى وأتباعه وتحوله نحو الحزب الوطنى الاتحادى (٧٩) الموالى لمصر ، والمؤيد لوحدة وادى النيل .

وأجريت الانتخابات منذ أوائل شهر نوفمبر ١٩٥٣ (٨٠) تحت رقابة اللجنة السباعية الدولية المشكلة لهذا الغرض لضمان حيديتها، وبالفعل أتمت عملها بمهارة اذهلت الادارة البريطانية ، تحت رئاسة المندوب الهندى .

وعلى الرغم من أن المنسوب المصرى قد أدى عمله بأمانة بشهادة الانجليز أنفسهم ، وأن المستر أنطونى آيبن — أعلن فى مجلس العموم البريطانى عن انتقاده الشديد لموقف الحكومة المصرية التى استطاعت « التأثير » على قرار السودانين لصالح الحزب المؤيد لها والمدمع منها ، وهو الحزب الوطنى الاتحادى ، وذلك من خلال الدعاية المصرية المكثفة من الصحافة والاذاعة المصرية والوسائل الإعلامية الأخرى ، وما قام به وزير الاعلام وشئون السودان فى الحكومة المصرية ( الصاغ صلاح سالم ) من جهود أثرت على عملية الانتخابات ذاتها لصالح مصر ، وهو ما اعتبرته الحكومة البريطانية تصرفا « عدائيا » تجاهها (٨١) .

وقال آيبن أن المحاولات المصرية التى استهدفت التأثير على مجرى الانتخابات تمثلت فى تقديم مصروفات مالية للسودانيين على شكل هدايا للمعاهد الدينية والتعليمية بالسودان ، وترتيب زيارات مستمرة لقادة الأحزاب السودانية الى مصر ، وتجنيد كل العاملين المصريين بالسودان مثل موظفى الرى المصريين والقادة العسكرية المصرية بالخرطوم ، وخبراء التجارة العاملين بالعاصمة السودانية، كما أن محمد أبونار سكرتير وزير الارشاد المصرى ، أقام بصفة شبه دائمة بالخرطوم لىباشر عمله بسهولة ويجرى اتصالاته بالقادة السودانيين ، وقام بتقديم بعض الهبات المالية للمدارس السودانية فى الخرطوم والجزيرة .

وليس أدل على تدخل مصر فى هذه الانتخابات بصورة سافرة، من ظهور بعض السودانيين العاملين لدى الحكومة المصرية على الرغم من أنهم لا يقيمون بالسودان وليس لهم أصوات انتخابية (٨٢) فى السودان .

وكما توقعت بريطانيا فباعلان نتائج الانتخابات فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٣ (٨٣) ، اكتسح الحزب الوطنى الاتحادى باقى الأحزاب



السودانية بحصوله على ٥٣ مقعدا في مجلس النواب ، أما حزب  
الامة المعارض للاتحاد مع مصر فقد حصل على ٢٢ مقعدا فقط ،  
وحصل المستقلون على ٧ مقاعد ، والحزب الجمهورى على ٣ مقاعد  
والذى سرعان ما أعلن انضمامه الى الحزب الاتحادي ، وقام  
اسماعيل الأزهري بتشكيل أول وزارة سودانية (٨٤) في ٩ يناير  
١٩٥٤ من الحزبيين السودانيين بعد فوزه على منافسه السيد محمد  
أحمد محبوب (٨٥) .

وأصبح تحقيق الوحدة بين شطرى الوادى أمرا متوقعا اثر  
هذه النتيجة لكن أحداث الصراع على السلطة بين محمد نجيب وما له  
من تأثير في قلوب كثير من السودانيين ، وجمال عبد الناصر  
القائد الحقيقى لثورة يوليو ، في أوائل عام ١٩٥٤ ، أضرت بقضية  
الوحدة ، فعندما وقعت أزمة فبراير ١٩٥٤ وبعث نجيب باستقالته  
الى مجلس الثورة في ٢٣ فبراير ، لم يكن أعضاء المجلس بغافلين  
عن مدى تأثير اقصائه عن السلطة في مصر على الشعب السودانى  
الذى وجد فيه رمزا لوحدة الوادى ، وأصبحت الرغبة في الاستئثار  
بالحكم والاستحواذ على السلطة لدى مجلس الثورة اقوى من  
قضية الاتحاد بين الشعبين الشقيتين .

ومضى مجلس الثورة في تنفيذ مخططة بعد انتهاء أزمة مارس  
١٩٥٤ لتجريد محمد نجيب من كل سلطاته ، فأصدر قراره في ١٧  
أبريل بأن يكفى محمد نجيب برياسة الجمهورية وأن يتولى  
عبد الناصر رئاسة مجلس الثورة ومجلس الوزراء (٦٠) .

وهكذا كان قرار تنحية محمد نجيب الذى اذاعته دار الاذاعة  
المصرية صباح يوم ١٧ أبريل هو البداية لتطور الأحداث السريع نحو  
انفصال شقى الوادى ، رغم البيان الذى اذاعه صلاح سالم بأن  
الثورة ليست ثورة افراد ، « فالحكام زائلون والعلاقة المقدسة بين  
شعبى وادى النيل هى الباقية » . لكن عوامل الانفصال كانت أسرع

أذ أنه بسفر محمد نجيب الى الخرطوم لحضور انعقاد أول برلمان  
سودانى فى مارس ١٩٥٤ استقبل بمظاهرات ضخمة كان معظم  
أفرادها من طائفة الأنصار التى اتخذت شعارها « لا مصرى  
ولا بريطانى السودان للسودانى » .

كما أن السياسة التى انتهجها صلاح سالم فى السودان التى  
اعتمدت على أسلوب الرشوة لتقريب بعض العناصر السودانية  
على حساب الأخرى ، وموقفه المتطرف من محمد نجيب وتهجمه  
الشخصى عليه ، كان لها أكبر الأثر فى نفوس السودانيين الموالين  
لمصر وتحولهم عن طريق الوحدة ، ونباعدت الفجوة بين الحكومة  
المصرية وحكومة الحزب الوطنى الاتحادى فى السودان ، وباعت  
جهود صلاح سالم لتحطيم شعبية الأزهرى بتأليب أهل الجنوب  
عليه ، ومساندة نائبه محمد نور الدين الذى لم تقتل شخصيته نفس  
وزن الأزهرى السياسى وشعبيته التى بفضلها استطاع أن يشحذ  
فكرة الانفصال فى نفوس السودانيين بعد وضوح الاتجاه  
الائتوقراطى لثورة يوليو فى مصر (٨٧) .

ولم تسر الأمور وفق ما رسمته اتفاقية السودان إذ أصدر  
البرلمان السودانى فى ١٦ أغسطس ١٩٥٥ قراره باتخاذ التدابير  
اللازمة لتقرير المصير ، وبناء عليه تم جلاء القوات المصرية  
والسودانية عن السودان فى منتصف نوفمبر ١٩٥٥ ، ثم أعلنت  
الحكومة السودانية قيام جمهورية السودان فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥  
وتشكيل مجلس السيادة لرئاسة الدولة بدلا من مجلس الحاكم  
العالم البريطانى (٨٨) .

## هوامش الفصل الثامن

(١) اشترطت بريطانيا لكي تبدأ مباحثات الجلاء من جديد مع علي ماهر الذي تولى الوزارة يعد حريق القاهرة أن يقوم بتشديد الأحكام العرفية وفرض رقابة صارمة على الصحف المصرية مع وقف النشاط الدوائى فى القناة : محمد أنيس ( دكتور ) : التناقضات الأساسية فى المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ ، دراسة بمجلة الكاتب ، العدد (٥٥) ، أكتوبر ١٩٦٥ ، ص ٣١ - ٣٣ .

(٢) صحيفة نيويورك تايمز ، عن : صحيفة المصرى ، عدد ٢٨ يوليو ١٩٥٢ .  
وانظر جلال يحيى ( دكتور ) : العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، ص ٤٧٤ - ٤٧٩ .

(٣) يقول الطيار حسن عزت أنه مؤسس تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٤٠ مع عبد اللطيف الجندائى ، ووجيه أباطة وأحمد سعودى أبو على ، وأنور السادات ثم انضم جمال عبد الناصر للتنظيم عام ١٩٤٨ : وثيقة خطية للمهندس /حسن عزت ، موجهة للمباحث فى ٤ نوفمبر ١٩٨٦ . لكن جميع الضباط الأحرار أكدوا على أن عبد الناصر هو المؤسس الحقيقى للتنظيم اثر العودة من حرب فلسطين بعد نجاحه فى تجميع الخلايا الثورية للضباط فى جميع أفرع الجيش منذ أوائل الأربعينات : جلسة نقاش مع السيد / كمال الدين حسين ، يوم الجمعة ١٧ أكتوبر ١٩٨٩ ، مصدر سابق ، محمد صابر عرب ( دكتور ) هادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية ، ص ٢٤٠ - ٢٤٦ .  
Vatikiotis J. J. ; Nasser and his generation, pp. 105-106.

(٤) محمد أنيس ( دكتور ) : قيام ثورة ٢٣ يوليو ، دراسة بمجلة الكاتب ، عدد نوفمبر ١٩٦٥ ، ص ٢٤ . جمال حماد : ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر ، ص ٤٠ - ٤١ .  
أحمد عطية الله . ليلة ٢٣ يوليو ، ص ١٨٢ .

- (٥) انتهجت الخرطوم بانقلاب القاهرة الذي اعتبره أبناء السودان تعبيراً عن  
أرادة شعب الوادي بأكمله : صحيفة الرأي العام ( السودانية ) ، أعداد ٢٥ ،  
٢٦ . ٢٨ ، يوليو ١٩٥٢ .
- (٦) Documents on international affairs, 1952, pp. 322-323.  
المصرى ، عدد ٢٧ يوليو ١٩٥٢ .
- (٧) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، ص ١٦٦ - ١٦٨ ، المصرى عدد ٢٢  
يناير ١٩٥٢ .
- Vatikiotis P. J. i The modern history of Egypt, pp.  
378-379.
- (٨) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، تحليل وتعليق سير أنتوني  
ناتنج ، منشورة بصحيفة الأهرام ، عدد ٢٩ مارس ١٩٨٦ .
- (٩) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ١٧١ .
- صحيفة الرأي العام السودانية ، عدد ٣ يوليو ١٩٥٢ .
- (١٠) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، ص ١١٢ .
- (١١) عبد العظيم رمضان ( لكتور ) : اكلتوية الاستعمار المصرى للسودان ،  
ص ١٢٢ .
- (١٢) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ -  
١٦٤ .
- (١٣) صحيفة كريدان الأسبوعية ، عدد ١٩ يونيو ١٩٥٢ ، الرأي العام ،  
عدد ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (١٤) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ١٦٧ .
- (١٥) وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة - تحليل وتعليق سير  
أنتوني ناتنج ، جريدة الأهرام ، عدد ٢٩ مارس ١٩٨٦ .
- (١٦) لكتور عبد العظيم رمضان : للرجع السابق ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .
- (١٧) لكتور وحيد رافت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٢١٦ .
- (١٨) صحيفة الرأي العام السودانية ، عدد ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .
- (١٩) لكتور عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ١٢٤ - ١٢٦ .
- صحيفة الرأي العام السودانية ، عدد ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٠) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .
- لم تستغرق المفاوضات بين الجانب المصرى برئاسة محمد نجيب رئيس مجلس  
قيادة الثورة ورئيس الوزراء ، وعضوية : على ماهر ، وعبد الرزاق السنهورى ،

وحسين ذو الفقار صبرى ، وصلاح سالم ، ويمثلى الاحزاب السودانية  
سوى فترة قصيرة وتم الاتفاق على تلك الابداء :

جمال حماد - دراسة عن قضية اقتصاد مصر والسودان ، أكتوبر ، عدد  
١٧ ديسمبر ١٩٨٩ - صحيفة الراى العام السودانية ، عددى ٢ ، ٨ أكتوبر  
١٩٥٢ .

(٢١) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ( الكتاب الاخضر المصرى ) .  
من ٢٩٢ .

Documents on International affairs, 1952, p. 327.

(٢٢) ثلاثة من السودانيين يعينهم الحاكم العام ، وعضو مصرى ، وعضو  
بريطانى ، وعضو امريكى ، وعضو هندى او باكستانى تعين كلا منهم حكومته ،  
وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهنذى او الباكستانى .

(٢٣) المصدر السابق ، صص ٢٩٤ - ٢٩٥ .  
Ibid, pp. 328-329.  
صحيفة الراى العام السودانية ، عدد ١١ أكتوبر ١٩٥٢ .

(٢٤) رئاسة مجلس الوزراء - السودان ( الكتاب الاخضر المصرى ) ، المصدر  
السابق ، ص ٢٩٦ .

Documents on International affairs, Op. Cit., p. 330.

Documents on the Sudan 1899-1953, pp. 49-51.

(٢٥) صحيفة كردفان الاسبوعية ، عددى ١٦ يناير ، ٦ فبراير ١٩٥٢ ،  
صحيفة الراى العام ، عدد ١٢ نوفمبر ١٩٥٢ .

(٢٦) رئاسة مجلس الوزراء السودان ، المصدر ، صص ٢٩٧ - ٢٩٩ .

(٢٧) تشكيل الوفد المصرى فى المباحثات من اللواء ح محمد نجيب رئيس  
مجلس الوزراء ، والصاوغ اح صلاح سالم ، والدكتور مصمود فوزى ، وقائد الجناح  
حسين ذو الفقار صبرى ، والدكتور حامد سلطان ، والاستاذ زين العابدين حسنى  
والوفد البريطانى من السفير السير رالف ستيفنسون والمستر م ج كرزويل  
والستر ياروز :

رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الاخضر المصرى عن السودان ، مصدر  
سابق ، صص ٣٠٠ - ٣٨١ .

(٢٨) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، صص ١٧٢ -  
١٧٣ .

(٢٩) المرجع نفسه ، ص ١٧٣ .

Documents on the Suran, Op. Cit., p. 50.

Dawisha ; Egypt in the Arab World, p. 9. (٣٠)

- (٢١) دكتور عبد العظيم رمضان . اكنوية الاستعمار المصري للسودان . مرجع سابق ، ص ١٢٧ - ١٢٨ . ويؤخذ على مصر هذا القصور بعدم جسر التعاون بينها وبين ابناء الجنوب السوداني ، مما يسبب لبريطانيا تنفيذ ماريها في الجنوب الذي أصبح شوكة في جسد الكيان السوداني .
- (٢٢) المرجع السابق ، ص ١٢٩ .
- (٢٣) المرجع السابق ، ص ١٢٩ .
- (٢٤) رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الاخضر المصري عن السودان ، مصدر سابق ، ص ٣٠٠ - ٣٠٣ .
- (٢٥) المصدر السابق ، ص ٣٠٥ - ٣٠٨ .
- (٢٦) المصدر نفسه ، ص ٣٠٨ ، ٣١١ .
- (٢٧) دكتور عبد العظيم رمضان : اكنوية الاستعمار المصري للسودان ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .
- (٢٨) محمد حسنين فيكل . ملفات السويس ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .
- صحيفة كربفان الاسبوعية ، عدد ١٤ أغسطس ١٩٥٣ .
- (٢٩) خلال اجتماعات ٢٦ نوفمبر ، ٩ ديسمبر ١٩٢٥ .
- رئاسة مجلس الوزراء . الكتاب الاخضر المصري عن السودان . المصدر السابق ، ص ٣٢٤ - ٣٣٥ .
- صحيفة الرأي العام السودانية ، عدد ١٢ نوفمبر ١٩٥٣ .
- (٤٠) المصدر نفسه ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .
- (٤١) المصدر نفسه ، ص ٣٣٦ - ٣٤١ .
- (٤٢) نفس المصدر السابق ، ٣٥٠ .
- دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ١٤٢ - ١٤٤ .
- (٤٣) تعدادها أكثر من نصف تعداد الجنوب وتوطن في المديرية الجنوبية الثلاث ويفخرون بأصولهم العربية وانتمائهم الى العباس بن عبد المطلب :
- صحيفة كربفان الاسبوعية ، عدد ٩ يناير ١٩٥٣ .
- (٤٤) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ( الكتاب الاخضر المصري ) ، المصدر السابق ، ص ٣٥٠ - ٣٥١ .
- (٤٥) المصدر السابق ، ص ٣٦٠ - ٣٦٢ .
- (٤٦) اجتماع ٦ فبراير ١٩٥٣ .
- (٤٧) المصدر السابق ، ص ٣٦٣ - ٣٧٢ .
- (٤٨) ١١ فبراير ١٩٥٣ .

(٤٩) المصدر السابق ، ص ٢٧٥ - ٢٨٠ .

(٥٠) اجتماع ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

(٥١) المصدر السابق ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

Documents on the Sudan, Op. Cit., pp. 99-102.

(٥٢) محتوى الاتفاقية باللاحق .

Richmond ; Egypt 1798-1952, p. 224.

(٥٣)

(٥٤) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ( الكتاب الاخضر المصرى ) ، مصدر

سابق ، ص ٢٨٤ - ٢٨٧ ، صحيفة كرنفان الاسبوعية ، عدد ٢٠ فبراير

١٩٥٣ ، ص ٥٠٩ .

Vatikiotis ; The modern history of Egypt p. 389.

(٥٥) وقع الاتفاقية عن الجانب المصرى اللواء أركان الحرب محمد نجيب

رئيس الوزراء ورئيس الوفد المصرى فى المفاوضات ، وعن الجانب البريطانى

السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى بالقاهرة .

(٥٦) قام السفير البريطانى نشر التوقيع على الاتفاقية وصالح محمد نجيب

وجمال عبد الناصر وزملاهما مهنا وقال لنجيب باللغة العربية « مبروك » وأقبل

اعضاء مجلس الثورة على زميليهما الصاغ صلاح سالم ، والكباشى حسين ثم

الفقار صبرى مندوبى القيادة فى المباحثات مهنتين على نجاحهما فى هذه المهمة

الشاقة : الصحف المصرية ، أعداد ١٣ فبراير ١٩٥٣ . صحيفة الامة ، عددى

١٣ ، ١٤ فبراير ١٩٥٣ . دكتور وحيد رامت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ،

المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٥٧) نفس المرجع ، ص ٢١٨ .

Statement by General Nahig on he Suran Agreement, (٥٨)

12 February, 1953.

Documents on international affairs, 1953, Op. Cit. pp. 327-328.

(٥٩) واتصل ماتقيا بالخطوط مهنا السيد على الميرغنى ، والسيد صادق

المهدى وأبلغهما تهانيه بتوقيع الاتفاقية ، كما اتصل كذلك بالاستاذ اسماعيل

الأزهري رئيس الحزب الوطنى الاتحادى ، والسيد زين العابدين صالح عضو

الهيئة التنفيذية للحزب الجمهورى . والاميرالاي عبد الله خليل سكرتير حزب

الامة وغيرهم من الزعماء السودانين مهنا إياهم بالاتفاق :

دكتور وحيد رامت : المرجع السابق ، ص ٢١٩ ، صحيفة الامة ، عددى

١٣ ، ١٤ فبراير ١٩٥٣ .

Statement by General Nabib Complaining of Breaches (١٠)  
of the Sudan agreement 10, March 1953 : Documents on International affairs, 1953, Op. Cit., pp. 329-330.

(١١) من هؤلاء الخمسة . محمد الحسن نياي - الذي حصل على ثلاثة أصوات ، وإبراهيم أحمد الذي حصل على صوتين فقط ، والثلاثة الآخرون حصل كل واحد منهم على صوت واحد :

Statement in the House of Commons by the minister of state  
Mr. Selwyn Lloyd, on General Nabib Speech of 10 March,  
11 March, 1953 :  
Ibid, pp. 330-331.

Idem,

(١٢)

F.O. 371,108311/JE 1011/2, January 22, 1954, Khartoum, (١٢)

Repor No. 10, From D.M.I Riches to Anthony Eden.

(١٤) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

اعتبرت الحكومة السودانية يوم ١٤ فبراير يوم عطلة رسمية وأقيم حفل عام بمرأى الحاكم العام البريطاني ، دعى اليه عدد كبير من أبرز الشخصيات السودانية والبريطانية والمصرية ، رجال الصحافة ، واشترك الجيش المصري وموسيقى قوة دفاع السودان في احياء هذا الحفل ، وألقى الحاكم العام خطابا سياسيا في العرض العسكري الذي أقيم بهذه المناسبة :

دكتور وحيد رأفت : المرجع السابق ، صص ٢٢٠-٢١٩ .

(١٥) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

Statement in the House of Commons by Mr. Eden on (١٦)  
the signing of the Sudan agreement, 12 February 1953 :  
Documents on international affairs, 1953, Op. Cit., pp. 324-327.  
Eden : Op. Cit., pp. 27-29.

Statement by the Governor — General of the Sudan, Sir (١٧)

Ribert Howe, on the Sudan agreement, Khartoum, 14  
February 1953.

Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit., pp. 328-329.

(١٨) لقد افتتح مكتب المفوض التجاري البريطاني بالفعل في الخرطوم في مارس ١٩٥٢ وترأسه للسٹر ريتشز ، وهو دبلوماسي بريطاني عمل في عدة دول عربية ويجيد اللغة العربية وأخذ يرسل بتقريره السنوي كل عام الى وزارة الخارجية البريطانية أسوة بالسفارات :

Note by Mr. Roger Allen, Foreign Office, London, October 20,  
1952 :

F.O. 371/96985/JE 11٤5/5, Octobed 20, 1952.

٥٧



(٦٩) محمد حسنين هيكل : ملفات الموميس ، المرجع السابق ، ص ١٧٧  
A Documentary History of U.S. Foreign Policy, 1945-1973 (٧٠)  
Vol. V, pp. 815-816.

(٧١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص  
١٧٧ - ١٧٨ .

Dawisha ; Op. Cit., pp. 10-11. (٧٢)  
Richmond ; Egypt 17981952, Op. Cit., p. 225.

(٧٣) بناء على طلب الحكومتين المصرية والبريطانية وافقت حكومة الولايات المتحدة على المشاركة في اللجنة المشرفة على الانتخابات السودانية ، بترشيح المستر وودوك بيركنز Warwick-Perkins وهو أحد العسكريين المتميزين العاملين بالخارجية الأمريكية مندوبا لها :  
A Documentary history of U.S., Op. Cit., p. 816.

(٧٤) مندوب مصر هو القائمقام عبد الفتاح حسن ، ومندوب بريطانيا المستر بني ، ومندوب الهند الدكتور سكومارسن : تاريخ الانتخابات البرلمانية السودانية ، ص ٢٣ .

(٧٥) وفقا لما جاء بالملحق رقم (٢) لاتفاقية ١٢ فبراير بخصوص وظائف ومطلات لجنة الانتخابات المشكلة بمقتضى المادة السابعة من الاتفاقية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان :  
رئاسة مجلس الوزراء : السودان ( الكتاب الأخضر المصرى ) ، مصدر سابق ، ص ٣٩٤ .

Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 513, (٧٦)  
p.1378.

Ibid, p. 1375. (٧٧) جلسة الثاني من أبريل ١٩٥٣ .

Ibid, House of Lords, Vol. 188, p. 1272. (٧٨)

جلسة ١٤ يوليو ١٩٥٣ .

F.O. 371/108311/ E 1011/2, January 22, 1954, Op. (٧٩)  
Cit.,

(٨٠) صحيفة كريغان الاسبوعية ، عدد ٤ ديسمبر ١٩٥٣ .

Documents of International Affairs, 1953, Op. Cit.,1 (٨١)  
pp. 333-334.

Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 513,  
Op. Cit., p. 1378 & Lords, Vol. 184, pp. 143, 166-169.

(٨٢) وقال ايلدين مدبلا على التدخل المصرى فى الانتخابات ان ما لا يقل عن  
الف ومائة شخص اسفلوا للسودان بالسكة الحديد وعن طريق النيل عبر وادى  
حلفا وبعضهم يركبى زى الجيش المصرى .  
Documents on international affairs, 1953, Op. Cit.  
p. 335.

(٨٣) أعلنت نتائج الانتخابات فى مناطق الخريجين وفى انتخابات مجلس  
الشيوخ فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ : الأبحاث العربى ، مارس ١٩٨٦ .

(٨٤) مجموع مقاعد مجلس النواب ٩٧ مقعدا ومجموع مقاعد مجلس الشيوخ  
ثلاثون مقعدا : تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان ، حرص ٢١ ، ٢٣ ، ٢٦ -  
(٨٥) يذكر الدكتور عبد العظيم رمضان أن الاتحاديين حصلوا على ٥١ مقعدا  
بمجلس النواب ، ٢٢ مقعدا بمجلس الشيوخ ، فى حين فاز حزب الأمة بـ ٢٢ مقعدا  
بمجلس النواب ، و ٢ مقعدا بمجلس الشيوخ وانعقد البرلمان بمجلسيه فى أول  
يناير ١٩٥٤ واختار لرئاسة مجلس النواب السيد بابكر عوض الله ، ولرئاسة  
مجلس الشيوخ السيد أحمد محمد يس : اكنوية الاستعمار المصرى للسودان ،  
حرص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٨٦) ثم صدر القرار بإعفاء نجيب من منصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ وأن  
يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية مع تنفيذ إقامته وحرمانه من  
حقوقه السياسية لمدة عشر سنوات : جمال حماد : دراسة تحت عنوان ( محمد  
نجيب وقضية اتحاد مصر والسودان ) مجلة أكتوبر ، عدد ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ .  
جمال حماد : دراسات عن قضية الاتحاد بين مصر والسودان ، مجلة أكتوبر ،  
أعداد ٢٩ نوفمبر ، ٦ ديسمبر ١٩٨٧ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٩ .

(٨٧) Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 524,  
p. 1186.

(٨٨) تم إعلان استقلال السودان رسميا فى أول يناير ١٩٥٦ ، واعترفت  
مصر به جمهورية مستقلة فى حينه :  
عبد العظيم رمضان ( أكتوبر ) : اكنوية الاستعمار المصرى للسودان ، المرجع  
السابق ، ص ١٥٥ .



## الفصل التاسع

### الثورة وقضية الجلاء

- ١ - التصميم على تحقيق الجلاء وبدء المفاوضات .
- ٢ - اعلان الكفاح المسلح .



## الثورة وقضية الجلاء

وضع رجال الثورة نصب أمينهم منذ بداية حركتهم اتغيير الأوضاع المتردية في البلاد ، أن يحققوا لوطنهم جلاء تاما ناجزا غير مشروط ، لذا كتبت دعوة الجلاء هي الشعار الأول لهم ومطلبهم الرئيسي قبل أن ينقضى عام ١٩٥٢ ، مع السير في مفاوضات السودان ، فأعلن جمال عبد الناصر بلهجة الواثق من عدالة قضية بلاده أنه لا مناص من ضرورة الجلاء دون شروط والا فسوف يحمل جميع أفراد الشعب السلاح لتحرير الوطن بالقوة ، وإذا كان لا مفر من التفاوض مع بريطانيا لوضع موضوع الجلاء موضع التنفيذ دون شروط مسبقة فلا بأس ، ودون العودة الى دائرة الماطلة والتسويق التي دأبت عليها السياسة البريطانية في مفاوضاتها مع رجال العهد السابق .

وعقدت عدة جلسات تهييدية بين الجانب المصرى برئاسة محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، والجانب البريطانى وعلى رأسه السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى بالقاهرة ، تبلورت خلالها أفكار كل منهما ثم تلتها عدة جلسات من المفاوضات الرسمية بدأت فى ٢٧ أبريل ١٩٥٢ ، لم تصل الى نتائج محددة وتوقفت على أثرها هذه الجلسات فى ٦ مايو من نفس العام .

ولم يكن أمام قادة الثورة سوى اعلان الكفاح المسلح ضد الانجليز فى منطقة القناة ، فكانت الضربات مؤثرة أعلنت بريطانيا

على أثرها استعدادها لاستئناف المفاوضات مرة أخرى في ١١ يوليو ١٩٥٤ بمساعى الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

وكان موقف الحكومة المصرية عظيما اذ اصرت على ضرورة الجلاء التام رغم المحاولات البريطانية لاستغلال الأحداث الداخلية التى واجهت المسيرة الثورية فى بداية عام ١٩٥٤ ، وتمسكها بوجوب بقاء بعض الفنانين الانجليز لتشغيل وصيانة القاعدة البريطانية خلال مدة تنفيذ الاتفاقية التى تم التوقيع عليها بالاحرف الاولى فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ .

ولم يجد الجانب المصرى غضاضة فى بقاء هؤلاء الفنانين المدنيين تحت السيادة المصرية ، وتم التوقيع النهائى عليها فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ .

ورغم الهجوم والنقد الشديد الذى قوبلت به فى المحيطين الداخلى والخارجى فانها اكدت بما لا يدع مجالا للشك أنها كانت خطوة حاسمة ومصيرية فى تاريخ النضال الوطنى المصرى فى العصر الحديث .

## ١ - التصميم على تحقيق الجلاء وبدء المفاوضات

كان تصميم الضباط الاحرار على تحقيق الجلاء من اول اهدافهم منذ تحركهم ليلة ٢٣ يوليو لتغيير الأوضاع المتردية فى البلاد ، وانهاء فرض الوصاية الأجنبية على مصر ممثلا فى الاحتلال لبريطانى وقواته الرابطة على ارض القناة .

وقد بدا هذا الاتجاه الوطنى واضحا منذ البداية أمام الثوار الذين آمنوا بحتمية انتهاء حل مشكلة السودان أولا حتى يتمكنوا من توحيد جهودهم على مائدة المفاوضات مع بريطانيا لتحقيق الجلاء الكامل (٢) .

وقد ظلت مطالبهم بضروره الجلاء نسير جنباً الى جنب مع  
مفاوضات السودان ، ولكن بطريقة غير رسمية مع الجانب  
البريطاني ، فبعد قيام الثورة بشهرين فقط ، وعندما كانت مفاوضات  
السودان في بدايتها ، أعلن جمال عبد الناصر بشكل واضح موقف  
مصر من قضية الجلاء في حديث صحفى قائل : « ان الاستعمار  
البريطاني لمصر آن له ان ينتهى ولا يمكن أن تكون له نهاية الا بجلاء  
غير مشروط لكل القوات البريطانية .. » وان مصر سوف تكون على  
استعداد للمفاوضات بشأن الجلاء بأقصى قدر من حسن النية ،  
ولكنها في اللحظة التى تشعر فيها أن المفاوضات لم تصل بها الى  
نتيجة فأنها سوف تحمل السلاح وتقاتل مهما كان الثمن » (٣) .

وامام هذه اللهجة الوطنية التى نحمل تأكيداً واضحاً على ضرورة  
الجلاء ولو بالقوة قدم السفير البريطاني رالف سفينسون احتجاجاً  
على هذه التصريحات قائل : انها تفسد جو الثقة المتبادلة المطلوبة  
لاتجاح مفاوضات السودان وأى مفاوضات أخرى تليها .

وتكررت هذه الاحتجاجات بصفة مستمرة بسبب تضيق  
الحكومة المصرية الخناق على المصريين المتعاونين مع جيش الاحتلال  
باعتبارهم « خونة » واعتقال بعضهم ومحكمة البعض الآخر ،  
وكذلك بسبب إرسالها لبعثات مصرية الى عدد من الدول الأوروبية  
وبينها سويسرا وبلجيكا للتفاوض مع بعض شركات صناعة السلاح  
لشراء أسلحة خفيفة ، وكانت بريطانيا تتوجس خيفة أن يكون  
المقصود بهذه الأسلحة بالذات هو استخدامها فى عمليات المقاومة  
بالقناة ضد قواتها ، كما أبدى السفير البريطاني فى احتجاجاته  
حيرته ازاء الدور الذى يقوم به بعض الخبراء العسكريين الألمان فى  
الجيش المصرى بناء على طلب مصر (٤) .

وكانت الحكومة البريطانية قد صرحت بأنها مستعدة لأجراء  
مفاوضات مع « النظام الجديد » فى مصر تحت رئاسة اللواء محمد

نجيب لتسوية النزاع المصري - البريطاني ، في الوقت الذي تريده مصر ، على أن بريطانيا التزمت جانب الحرص في البداية وهي لم تعلم جيدا بعد عن التوجهات السياسية لحكومة الثورة المصرية شيئا ، كما أبدت استعدادها لتدريب الضباط المصريين في بريطانيا ، ولم تبد نفس الاستعداد لرفع حظر تصدير الأسلحة لمصر الذي فرضته عقب قيام الاضطرابات في منطقة القناة قبل قيام الثورة بقليل (٥) وكانت مصر قد دفعت جزءا من ثمن هذه الأسلحة والمعدات الحربية .

واراد الجانب البريطاني استغلال حاجة مصر لها واتخاذها كوسيلة ضغط سياسية وأداة للمساومة خاصة أن كثيرا من أعضاء البرلمان البريطاني من اليهود الذين لا يستهان بنفوذهم يصرون دائما على ضرورة توازن القوى بين إسرائيل وجاراتها العربيات ، ويطالبون بحرية الملاحة في قناة السويس والسماح بمرور الشحن الى إسرائيل وعلى رأسها البترول عبر القناة (٦) .

ومما لا شك فيه أن الحكومة البريطانية أدركت أن الحكومة المصرية الحاضرة هي أقوى حكومة تواجهها منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، إذ أنها استحوذت على عطف وتأييد أغلب دول العالم فظهرت بمظهر الثورة السلمية البيضاء الى جانب قوة مركزها في الميدان الداخلي ، وما تتمتع به من تأييد الشعب المصري وثقة الرأي العام المحلي في صدق وطنيتها ، وتبنيها لأهداف ثورية تبلورت في عقول مفجريها منذ وقت غير قليل (٧) .

ولهذا فقد أعلن أن الحكومة البريطانية سوف تجتمع لبحث موضوع ارسال طائرات نفائة حديثة لمصر ، وتنفيذ العقود المبرمة من قبل بين مصر وبعض المصانع الحربية البريطانية (٨) .

ويبدو أن الحكومة البريطانية لم تخرج عن أطر سياستها القديمة حتى هذه اللحظات في المعاملة والتسويق ، رغم خشيتها من



التقارب الحادث آنذاك بين الثوار في مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن الموقف لم يعد يحتمل إلا تفسيراً واحداً مصرياً ، وهو الجلاء التام بأى وسيلة وفى ٢٩ من ديسمبر ١٩٥٢ قال جمال عبد الناصر : اننا على استعداد للتفاهم مع الانجليز منهم قد وعدونا طيلة سبعين عاماً بالخروج من مصر ، ولم يفعلوا « أن مصر لا تستطيع اليوم أن تطبق مزيداً من المhapلة والتسويق ، وإذا شعرت حكومة العهد الجديد أنه بعد هذه الجهود المتصلة التى نبذلها لم نصل الى تخليص بلادنا من الاحتلال البريطانى فنقوا أن قواد الثورة سوف ينسحبون من الحكومة ليستعدوا اقيادة الشعب فى حرب ضد الانجليز ، ولن تكون هذه الحرب رسمية وإنما ستكون حرباً غذائية ... » أو حرب عصابات يقوم بها الغدائون حتى يشعر الانجليز أنهم يدفعون ثمننا غاليا لاحتلال بلادنا (٩) .

وبدا أن كثيراً من الساسة الانجليز راوا أن الفرصة سانحة أمام بريطانيا للانسحاب المشرف من مصر حتى لا تواجه فى المستقبل القريب بحالة تضطرها الى الانسحاب بطريقة مهينة لكرامتها ، وترك أمر الدفاع عن المنطقة لشعوبها ، وفى اجتماع « البكباشى » جمال عبد الناصر بالسير رالف ستيفنسون فى أوائل يناير ١٩٥٢ (١٠) بحضور مستر ريتشارد كروسمان النائب البريطانى العمالى اليسارى الذى يزور مصر حينئذ ، أكد السفير البريطانى على أنه ليس فى عزم بريطانيا أن تحتفظ بقواتها العسكرية فى قاعدة القناة دون رغبة الحكومة المصرية ، أو دون موافقة المصريين على التعاون من أجل صيانة القاعدة وحمايتها .

وقام المستر كروسمان بزيارة القاعدة ، وأكد له القادة العسكريون والضباط البريطانيون العاملون بها أنه لا فائدة من الاحتفاظ بهذه القاعدة ضد ارادة الشعب المصرى ، وأنهم مستعدون للرحيل الى بلادهم وأخلائها فى أسرع وقت (١١) .

ونادى العديد من أعضاء مجلس اللوردات البريطانى المعروف عنهم تشحدهم الاستعماري بضرورة الانسحاب من مصر حرصا على موقف بريطانيا وقواتها بالمنطقة التى تعيش بين « شعب معاد » (١٢) .

وقال لورد جلين Lord Glyn علينا ألا ننزلق مع مصر فى عداوات لن نجنى من ورائها فائدة خاصة أن بريطانيا لم تسع الى تحسين وتطوير علاقاتها بمصر ، والقوات البريطانية تعيش تحت ظروف سيئة للغاية « ولم يعد بإمكاننا حمايتها من الهجمات المتكررة عليها ، فخرنا من جراء ذلك كثيرا من ضباطنا على أرض القناة . . » واننا « لا نستطيع اقناع مصر بأهمية القاعدة » ، ولكي يظل الدور البريطانى قائما يجب أن نسمو بأنفسنا كأصدقاء حقيقيين للشعوب العربية ، ولا بد أن نخطو خطوات نحو المستقبل .

كما طالب اللورد جلين بعدم التمسك بالقاعدة بدعوى حماية القناة اذ أن القناة كطريق للمواصلات البريطانية ليس له أهمية قصوى اذا وضعنا فى الاعتبار الطريق البحرى المباشر من المملكة المتحدة الى المحيط الهادى مارا برأس الرجاء الصالح « الكاب » ، بالمقارنة بطريق البحر المتوسط مضافا اليه تكاليف قاعدة القناة الباهظة والجيش البريطانى الكبير المتمركز على ضفافها (١٣) .

وكان مكتب القائد العام للقوات المسلحة المصرية قد أصدر مذكرة عن : « الأهمية الاستراتيجية لقناة السويس » جاء فيها ان الأهمية الاستراتيجية للقناة تتوقف على سلامة الملاحة فى البحر المتوسط أكثر مما تتوقف على سلامة الملاحة فى قناة السويس ذاتها ، وأن استخدام القناة أثناء الحرب ينوقف على تنظيم الدفاع الجوى عنها ، وهو ما تستطيع مصر القيام به وحدها ، وأكدت المذكرة — التى تلققتها وزارة الخارجية لتوزيعها على بعثات مصر الدبلوماسية فى الخارج — أن وجود القوات البريطانية فى منطقة القناة نفسها لانفع عن القناة كجبرى ملاحى ، هو قرار عسكري غير عملى ،

وأن الجهود المبذول في هذا الشأن ، هو مجهود ضائع سدى للدول الغربية ، اذ يمكنها الانتفاع بتلك القوات في مناطق أخرى حيوية بالنسبة لها .

وقد استخدمت بريطانيا نفسها طريق رأس الرجاء الصالح خلال الحربين العالميتين ، ومع ذلك لم تفقد امبراطوريتها ، وسلامة الملاحة في القناة تتوقف على سلامة رأس البحر المتوسط ومصر قادرة على ضمان أمن وحرية الملاحة في القناة بسهولة (١٤) .

وهكذا طلب جمال عبد الناصر من الدكتور محمود فوزي ، بعد توقيع اتفاقية السودان ، أن يبدأ على الفور بإجراء اتصالاته مع السفير البريطانى بهدف تحديد موعد لبدء المفاوضات بين مصر وبريطانيا من أجل الانتهاء من قضية الجلاء ، مع وجوب الفصل بين مفاوضات الجلاء ومسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ، ولكن الحكومة البريطانية طلبت منحها مهلة عدة أسابيع حتى تنتهى المحادثات المهمة التى تجرى بينها وبين الولايات المتحدة فى واشنطن بشأن موضوع الشرق الأوسط برمته .

الا أن عبد الناصر عرض موقف مصر الحازم والصريح أثناء هذه المحادثات من خلال مؤتمر صحفى لوكالات الأنباء العالمية يوم ٢ مارس ١٩٥٣ أكد فيه على أن الأمة العربية لن تصفى الى أى وعود « معسولة » يقطعها الغرب على نفسه ، فقد خدع الشريف حسين أثناء الحرب العالمية الأولى كما خدع العرب بمساندته اسرائيل على قيام دولتها بعد الحرب العالمية الثانية ، وأشار الى تأييد الرئيس الأمريكى « ترومان » تأييدا « أعمى » لها حينئذ ، وأن مصر لن تقبل أى تهديد وسوف يقاتل شعبها اذا ما استمر الاستعمار البريطانى فى احتلاله لأراضيها (١٥) .

وأكد جمال عبد الناصر على أن أول أهداف مصر هو « الجلاء بدون قيد ولا شرط » و « على الاستعمار أن يحبل عصاه على

كامله ويرحل » (١٦) وان مصر لن تسامح على حقها الطبيعي في الجلاء الفاجز ، ولابد لنا من تحرير « أرضنا » وعلينا أن نشحذ كل قوتنا وامكاناتنا المالية والبشرية لتحقيق هدف البلاد الاسمى الذى نسعى جميعا لتحقيقه مهما كلفنا من جهد ، ولن نبخل فى التضحية بأرواحنا فى سبيل هذا المطلب (١٥) .

وكان اصرار القادة الجدد فى مصر قويا على بدء المفاوضات المباشرة مع الجانب البريطانى اذ وقفت حكومته مترددة لفترة طويلة متقدم خطوة وتتاخر أخريات قبل الاقدام على فتح باب المفاوضات، وكان على « الأسد البريطانى » أن يفكر كثيرا ويعيد الحسابات ، فالموقف الدولى يتغير بكل ما يمكن أن ينجم عن هذه التغيرات على مسرح الشرق الأوسط ، والولايات المتحدة وضعت أقدامها فى المنطقة بقوة يشجعها وصول عناصر جديدة وشابة الى السلطة فى مصر ، وهم ليسوا من « الباشوات » الذين تعاملوا مع بريطانيا من قبل خلال تاريخ المفاوضات الطويل بين البلدين ، وهؤلاء الشبان لا يرهبون بريطانيا ويركزون اهتمامهم على الولايات المتحدة التى تلعب معهم هذا الدور لأغراض تشجع الحكومة البريطانية بمقاصدها ، ولكنها لا تستطيع أن تتصدى لها بصراحة لأن موازين العلاقات بين الحلفاء قد جعلت كفة الأمريكين تميل بشدة اثقل وأقوى لصالحهم (١٨) .

ولم تكن الظروف الدولية مواتية لقيام لخلاف بين زعيمى المعسكر الغربى ، بعد أن تربعت الولايات المتحدة على مرشه كنتيجة للحرب العالمية الثانية ومحاولتها إقامة حزام حاجز حول الاتحاد السوفيتى وزعيم المعسكر الشيوعى ، لحصره داخل حدوده وعدم تمكينه من الامتداد والتوسع ، وبدأت أنظار الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين تنجس نحو الشرق لمحاولة اجتذاب مصر كأكبر وأهم دولة عربية فى المنطقة (١٩) .

وعلى الرغم من اتفاقها مع بريطانيا على الأهداف الاستراتيجية العامة في الشرق الأوسط لحصار المد « الشيوعي » ، فإنهما اختلفا على الوسيلة التي ينبغي اتباعها لتحقيق هذا الهدف ، ففي ١١ مايو ١٩٥٣ قام وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس بزيارة مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق والسعودية وإسرائيل ، لمحاولة اقناع هذه الحكومات باخطار الشيوعية وضرورة قيام تحالف عربي غربي للدفاع عن العالم الحر بما فيه الشرق الأوسط ، لكن مهمته باءت بالفشل لعدم ادراك الحكومة الأمريكية لحقيقة المشاعر والاهتمامات العربية (٢٠) .

وكان السفير الأمريكي بالقاهرة مستر جينرسون كافسرى Caffery قد أعلن مسبقا بناء على تعليمات حكومته أن حل مشكلة القناة أمر حيوي يهم كافة الأمم الحرة ، وأن بلاده لن تساهم باشتراكها في المباحثات المقبلة بين مصر وبريطانيا إلا بموافقة طرفي النزاع وبناء على طلبهما (٢١) ، وأكد الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور Dwight D. Eisenhower في رسالة موجهة للواء محمد نجيب في ٢٤ مارس ١٩٥٣ على هذا المعنى وأضاف أنه يأمل أن يحل التفاهم بين مصر وبريطانيا محل الخلاف وقيام مصر بعمل ترتيبات كثريك متكافئ يؤكد دورها الرئيسي مع أعضاء العالم الحر الآخرين في بناء دفاع فعال بالمنطقة ، وأن من مصلحة الجميع أن ينشئ تخطيطا للدفاع المشترك بين دولها (٢٢) .

وكان على الجانب البريطاني أن يظل مهسكا حتى النهاية بالطرف الآخر من خيط اللعبة الدولية بالشرق الأوسط ممثلا في وجود قاعدة القناة وبعث أنطوني إيدن إلى السير رالف ستيفنسون يبلغه بقبول اقتراحه بالبدء في اجتماعات تمهيدية وغير رسمية لاستكشاف أفكار المصريين ، وقام السفير البريطاني ببلاغ الدكتور

محمود فوزى بهذا المضمون ، لكن كان رأى جمال عبد الناصر ، أن الأمور لم تعد تحتل جلسات تهديدية ، ومع ذلك فلا مانع من عقد جلسة أو جلسيتين غير رسميتين للاتفاق على أسلوب التفاوض ، ثم تبدأ بعد ذلك جلسات المفاوضات الرسمية ، بشرط أن يتحدد قبلها موعد بدء المفاوضات الرسمية ، ويعلن هذا الموعد مع اعلان تشكيل الوفدين و اعلان تفويضهما من حكومتيهما .

وبالفعل عقد اجتماعان تهديديان (٢٣) ، اتضح فيهما أن المسافة شاسعة بين أفكار الطرفين ومطالبهما . وقال الدكتور فوزى انه ليس هناك داع للتوقف أمام أحقية مصر فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من طرف واحد ، أو عدم أحقيتها ، أو على أن المعاهدة قد نصت على أبدية التحالف العسكرى . كما أنه ليس هناك داع للتوقف أمام الاستشهاد بمواد القانون الدولى حول قدسية المعاهدات والحقوق المكتسبة وما الى ذلك .

وركز جمال عبد الناصر على انه لا بد أن تكون الخطوة الأولى هى الاتفاق على المبادئ الأساسية للاتفاقية أو الأطر الأساسية لها ، ثم تدور مفاوضات رسمية تفصيلية من خلال لجان فنية مشتركة لاتمام الاتفاق على التفاصيل ، أى أنه يتم الاتفاق على الجلاء غير المشروط أولا ، فمسألة الجنرال روبرتسون عما اذا كان ذلك ينطبق أيضا على الدفاع المشترك .

وكان رد عبد الناصر أن موضوع الدفاع المشترك قضية أخرى منفصلة وليست بندا من بنود الجلاء ، لأن مصر أوضحت أنه لا ربط على الاطلاق بين الجلاء والدفاع .

وهكذا لم تصل الجلسات التهديدية لنتائج محددة ، ولكنها بلورت موقف كل طرف ازاء الآخر (٢٤) .

وبدأت المفاوضات الرسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى يوم الاثنين ٢٧ أبريل ١٩٥٣ (٢٥) وكان الجانب المصرى قد انتهى

الى اعتناق سياسة موحدة ونهائية تجاه الموقف الملحق بين البلدين  
تقوم على عدة أسس :

**أولاً :** الجلاء دون قيد أو شرط ضرورة حتمية لتحقيق سيادة  
الشعب المصرى على أراضيه كمبدأ أساسى تزول بمقتضاه كل  
الخلافت القائمة مع بريطانيا ، ولا بد من الاتفاق مبدئياً على  
تحقيقه كخطوة أساسية للاستمرار فى المباحثات .

**ثانياً :** القاعدة العسكرية بالقياء يجب أن تظل مصرية ، تقوم  
القوات المصرية بصيانتها والحفاظة عليها والدفاع عنها ، وإذا  
احتاجت مصر لخبراء من الخارج لمعاونتها على صيانتها ، فإنها  
ستختارهم بمعرفتها ولا يشترط أن يكونوا من الانجليز .

**ثالثاً :** مصر لا تعترف أن خروج القوات البريطانية من القناة  
سوف يترتب عليه وجود فراغ فى منطقة الشرق الأوسط ، بل أن  
وجود هذه القوات هو استفزاز مستمر للشعور القومى المصرى ،  
مما يدفع الشعب المصرى الى عدم التعاون مع تلك القوات .

**رابعاً :** لا يصح تعميم مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ،  
فالذى يهم مصر هو استقلالها فقط والدفاع عن أراضيها ، فلا تقحم  
فى امور المشاركة الاستراتيجية البريطانية فى منطقة متسعة  
الأطراف تهم بريطانيا وحدها . ومصر بتوقيعها ميثاق الأمم المتحدة  
يكفيها ضمان هذا الميثاق لصيانة الأوضاع الدولية الحالية ضد  
العنوان .

كما أن توقيعها لميثاق الضمان الجماعى العربى كامتداد  
للميثاق الدولية يكفى لضمان أمن هذه المنطقة من العالم ، وسوف  
تعمل على تقوية هذا الميثاق والتعاون مع الدول الشرقية بصفة  
عامة لصيانة وحفظ الأمن الدولى فى هذه المنطقة المهمة (٢٦) .

وبدا الجانب المصرى فى هذا الاجتماع حديثه عن أهمية القناة المتبادلة بين الطرفين بعد طول مدة الاحتلال واستمرار المفاوضات بشأن الجلاء دون نتيجة تحقق أمانى المصريين فى الاستقلال ، كما طالب بعدم المساومة وعرض الطول المقترحة بكاملها فاما الموافقة عليها كلها واما رفضها برمتها .

وقد بدأ الجانب البريطانى كما هو متوقع يثير العقبات مردداً نفس النغمة القنمية فى مفاوضاته السابقة عن أهمية قناة السويس الاستراتيجية لبريطانيا ، وكذلك أهميتها الكبيرة لمجموعة دول الكومنولث ، مما حدا بوزير الخارجية الأسترالى مستر ريتشارد كيزى Richard Casey أن يعلن عن مدى اهتمام بلاده بنتائج هذه المحادثات لما لقناة السويس من أهمية كبرى بالنسبة لأستراليا ، كما أن الترتيبات الدفاعية عن الشرق الأوسط لا تقل أهمية عن القناة التى تعتبر الطريق الرئيسى من أستراليا لأوروبا على الرغم من التقدم الحادث فى النقل الجوى (٢٧) .

وأضاف الجانب البريطانى أن اهتمامه بمناطق إنتاج البترول لا يقل عن اهتمامه بأمن الشرق الأوسط فضلا عن ارتباط بريطانيا بمعاهدات مع دول المنطقة ، والقاعدة الموجودة بمنطقة القناة ترجع أهميتها لا للدفاع عن القناة فى حد ذاتها ، ولكن للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط كلها ، والحكومة البريطانية ترى أن تقتنع الحكومة المصرية بضرورة استمرار بعض القوات البريطانية فى هذه المنطقة للتعامل مع القوات المصرية ، والمشاركة فى الدفاع عن القناة (٢٨) .

وكان الانجليز يرون أن أفضل المناطق للدفاع عن الشرق الأوسط هى قاعدة القناة لموقعها المتميز وسهولة التحرك منه بسرعة ، على أنه إذا تمسكت مصر بأن تثول القاعدة إليها ، فعليه يبقى الإشراف الفنى بأيدي الانجليز ، ولأن المسائل الفنية بالقاعدة معقدة



تعتيدا يستدعى تركها للجانب المشتركة من الفنيين ، يبدونها ويقدّمون تقريرهم عنها .

على أنه لو استلزم الأمر وجود خبراء أو فنيين فترى الحكومة البريطانية ضرورة أن يكونوا من الانجليز لأنهم سيكونون أقدر على المحافظة على القاعدة ومنشأتها ونظم إدارتها التي يلمون بها ، ولكن الجانب المصرى أصر على أن يكونوا من غير الانجليز ، كما أن مسألة احالة الموضوعات الفنية للجانب لدراستها معناه اضاءة ظلوقة وماطلة لا طائل من ورائها (٢٩) .

وأصر الجانب المصرى على أن يكون بقاء الفنيين البريطانيين بالقاعدة مرهونا بتدريب الفنيين المصريين الذين يحلون محلهم ، وحتى يتم تمصير القاعدة نهائيا من حيث السيادة والملكية والحيازة والاشراف .

وحاول السير رالف ستيفنسون أن يؤجل مناقشة موضوع الفنيين الى الجلسات التالية ، لكن الجانب المصرى تمسك بوضع الخطط الكاملة لنقل امر القاعدة بالكامل الى الاشراف المصرى وهى فى حالة صالحة للعمل ويعهد فى البداية الى عدد من الفنيين البريطانيين يمثلون الحد الأدنى لشغل وصيانة المعدات تحت رعاية الحكومة المصرية حتى يحل المصريون محلهم فى أقرب وقت (٣٠) وتوقفت المباحثات بعد اجتماع ٥ مايو نظرا لمرامغات الجانب البريطانى ويسبب تعنت الانجليز فى محاولة استغلال موافقة مصر على بقاء بعض الفنيين بالقاعدة لمدة معينة ، وزيادة عددهم بحيث يصبحون قسوة احتلال جديدة (٣١) .

وتعثرت المباحثات فى الأساس التى تحقق للشعب المصرى سيادته على أرضه وأعلن جمال عبد الناصر أنه : « لا داعى لأن نفرق فى تفصيلات دون هدف متفق عليه » فمضوية مصر ليست

موضع مساومة ، وأن مصر لا يمكن أن تحيد عن هدفها في إجلاء القوات البريطانية وتحقيق السيادة على أراضيها ، وسوف نحاول بالقوة الدفاع عن بقاء هذه القوات في أرضنا ، وقد حددنا هدفنا منذ الجلسة الأولى للجانب البريطانى ، ولم نشأ أن نترك « الزمام » يفلت من أيدينا ، ونكرر ما حدث في المفاوضات السابقة على الثورة (٣٢) .

ثم أعلن اللواء محمد نجيب بياناً للشعب المصرى فى ٩ مايو يوضح فيه أسباب قطع المفاوضات مع الانجليز التى تتلخص فى محاولات المفاوضين الانجليز العبث بالبدا الذى جعلته مصر أساسا للدخول فى هذه المباحثات وهو جلاء جنود الاحتلال عن « أرضنا » جلاء كاملا دون قيد ولا شرط ، واننا لم « نتفاوض » تسليها منا بأن المفاوضات هى الطريق للوصول الى « حقنا » وانما لتحديد فقط مع الانجليز مراحل الجلاء وطريقة تنفيذه ، لقد عزمنا على أن نستخلص حقوقنا بأيدينا فان « الحقوق تؤخذ ولا توهب » ولن تقبل مصر أن نرد اليها حقوقها مشروطه أو منقوصة ، واننا حريصون على ألا نكرر أخطاء من سبقونا ، فلن نكرر مأساة فلسطين ، أو مأساة القناة التى أعقبت إلغاء المعاهدة ، وسوف نحدد موعد المعركة مع العدو ، ونحن الذين سنختار أسلحتنا ، والاستقلال لا تناله البلاد بقطعة من الورق أو بمعاهدة موقعة ، ولكننا سنبدل دماءنا رخيصة فداء الوطن ، وسوف يجد منا أعداؤنا رجالا لم يمهوهم من قبل ، مكافحين من أجل بلادهم « ولسوف ننتصر بان شاء الله » (٣٣) .

وتأزم الموقف بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، ولجأت بريطانيا الى التهديد والوعيد ونصحت رعاياها بالرحيل من مصر . وحاولت الولايات المتحدة التدخل لحل الأزمة الناشئة عن اختلاف وجهات النظر وتوقف المفاوضات ، فواصل وزير الخارجية الأمريكية

تالى القاهرة فى بداية جولته بالمنطقة لمحاولة التوصل الى حل مع الطرفين ، واستئناف المفاوضات التى نهم مصالح أمريكا والعالم الحر (٣٤) .

وأعلنت الحكومة البريطانية أن مجلس الوزراء البريطانى سيعقد جلسة خاصة ليعاود النظر فى الموقف نتيجة للالزمة الناشئة عن توقف المفاوضات بعد فترة قصيرة من الوقت مما يعد مسألة على جانب كبير من الخطورة والأهمية (٣٥) . وقاد السير ونستون تشرشل حملة ضارية على قادة العهد الجديد فى مصر وذلك بمجلس العموم يوم ١١ مايو ١٩٥٣ ، لمحاولتهم املاء ارادتهم على الانجليز واصرارهم على اخراجهم عنوة ، ومساندتهم للمعاملات الفدائية الموجهة للقوات البريطانية فى القناة ، وطالب باصدار أوامر مشددة للجنود الانجليز لحماية أنفسهم ، والعمل على حماية الانجليز المدنيين بمصر من الاهانت والخوف من القتل والاغتيل .

وقال تشرشل ان بريطانيا لا تود الاحتفاظ بشنن ألف رجل فى القناة يكلفونها نحو خمسين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية كل عام ، لكنهم يؤدون واجبهم للحفاظ على مصالح العالم الحر فى الشرق الأوسط ، وتأمين الطريق المائى الدولى عبر قناة السويس . ولم انه قد تم الاتفاق على وضع ترتيبات مرضية لهذا الغرض مع الحفاظ على تلك القاعدة الاستراتيجية بالتعاون مع مصر ، فاننا سنحافظ على رجالنا ونوفر أموالنا الضائعة ، ولهذا فقد طالب تشرشل بمشاركة الولايات المتحدة واسهلها لتفاهم مع مصر بصفتها من قادة العالم الحر التى رفضت المشاركة الأمريكية فى المفاوضات وخضعت الولايات المتحدة لارادتها ، فماذا ما أراد المصريون استئناف المفاوضات بمفردهم ماهلاً بهم ، وان أرادوا مشاركة الولايات المتحدة فذلك أفضل ، وفى حلة استمرار الهجمات المصرية سواء من المدنيين أو العسكريين على القوات البريطانية

بالقناة ، غائنا سنواجه الموقف بقوة لحماية انفسنا دون مساعدة الولايات المتحدة أو غيرها ، ونحن فى انتظار بدء المفاوضات من جديد مع مصر (٣٦) .

أما المستر سلوين لويد وزير الدولة البريطانى فكان حديثه بمجلس العموم أيضا فى ١٢ مايو ١٩٥٣ أقل حدة وهجومًا على مصر من رئيس الوزراء البريطانى ، فوجه سؤاله لأعضاء المجلس عما إذا كان الوجود البريطانى بمصر يستند للحقوق التى أقرتها معاهدة ١٩٣٦ من عدمه قائلا : علينا أن نناقش بهدوء عدة أمور مع الحكومة المصرية ، وهى حالات صيانة قاعدة القناة فى حالة السلم وإعادة تنشيطها وقت الحرب ، ومسألة الدفاع الجوى عنها ، والأمور الفنية التى تلزمها لاستمرار العمل بها ، كما يجب أن نتفاهم مع المصريين فى مسألة الانسحاب البريطانى من هذه القاعدة والاستفادة بأولئك الثمانين ألف رجل المربطين بالقناة ليس بهدف الاستعمار لبلد آخر أو لحياء الأمجاد البريطانية أو لى أهداف أخرى غير عملية ، بل للدفاع عن مصالح العالم الحر ، وعليه فنجب بحث الأمور الفنية بهدوء وروية للاتفاق مع المصريين على أحلال الفنين الوطنيين منهم محل الانجليز بالقاعدة « وهذه القاعدة نستصبح بعد وقت قريب عديمة الفائدة لقواتنا والدفاع عن المنطقة بأسرها .. » ، فان تكاليف انشائها بالاضافة الى الطرق الحربية والتسهيلات الملحقة بها تصل الى نحو ثلاثمائة مليون جنيه استرلينى ووجود هذه المبالغ الطائلة فى هذه المنطقة هو ضياع لثروة بريطانيا القومية (٣٧) .

واشتدت المعارضة البريطانية سواء فى مجلس اللوردات (٣٨) أو مجلس العموم البريطانى لاتجاهات السياسة الخارجية البريطانية وخلافها مع مصر حيث تقدم مستر اتلى بطلب مناقشة هذه المسألة لأهميتها (٣٩) ، فى نفس الوقت الذى اجتمع فيه وزراء خارجية

الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في واشنطن لبحث المسائل الدولية المهمة ومن بينها الحالة في الشرق الأوسط ، وعلى رأسها النزاع المصري - البريطاني حول قاعدة قناة السويس . الا أن الحكومة المصرية لا تزال تصر على موقفها الذي عارضت بسببه استمرارها في المحادثات ولم يكن يعنيه اتفاق أمريكي - بريطاني حول قاعدة قناة السويس . الا أن الحكومة المصرية لا تزال تصر على موقفها الذي عارضت بسببه استمرارها في المحادثات ولم يكن يعنيه اتفاق أمريكي - بريطاني من عدمه خاصة أن الولايات المتحدة مقتنعة تماما بأن الضغط على مصر لا يخدم مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية بالمنطقة ، ولكنها مضطرة لمسيرة حليفها القديم إنجلترا (٤٠) بما يخدم تلك المصالح المتنامية لها في هذا الجزء الحيوى من العالم .

وخلال النصف الثانى من عام ١٩٥٣ لم يتم احراز أى تقدم يذكر نحو استئناف المفاوضات مرة أخرى لاصرار كل من طرفي التفاوض على رايه ، فالجانب المصرى لا يتزحزح عن موقفه ، ذلك أن مصر سلكت طريق المفاوضات الذى لم يحقق نجاحا من جانب الحكومات السابقة ، عسى أن تكون نية الانجليز صادقة نحو الجلاء، لكن موقفهم الآن مرده الى تطلّعهم لحدوث انقلاب داخلى فى مصر أو محاولة تنشيط الثورة المضادة وينقسم الشعب المصرى على نفسه، فتضعف جبهته الداخلية ويكون ذلك عوناً لها على المتفاوضين المصريين الجدد أو يتم تغيير النظام الحاكم بأكمله وتبدأ الكرة من جديد ، خاصة أن الموقف فى السودان لا يزال غامضاً قبل اجراء الانتخابات فى نوفمبر ، وتأثير نجاح الاحزاب المؤيدة للوحدة مع مصر من عدمه ، على قوة الدفع المصرية فى المفاوضات (٤١) .

لكن الأمور كانت تسير على عكس ما تتمنى بريطانيا ، اذ أعلن البكباشى جمال عبد الناصر (٤٢) تعليقا على الهجوم الذى شنّه

بعض أعضاء حزب المحافظين على مصر « ليعلم هؤلاء أن مصير مصر أصبح في يد أبنائها وأن الاثنين والعشرين مليون مصري (٤٣) قد قرروا في اصرار استكمال حرية بلادهم وسيادتها أو أن يموتوا عن آخر رجل فيهم دون ذلك الهدف السامى .. » وليعلموا كذلك أن الأحوال قد تغيرت في مصر من « خيانة وفساد » الى « وطنية وعزة وقوة » وأن العهد الذى كان فيه البريطانيون يلعبون بحكومات مصر السورية قد انقضى الى غير رجعة ، أن في مصر الآن حكومة ثورية من صميم الشعب لم تؤمن في لحظة من اللحظات بأن المباحثات أو المفاوضات هى السبيل الوحيد لتحقيق اهداف الوطن ، وأكد عبد الناصر على أنه « اذا أخفقت بريطانيا في الاعتراف بحقوق مصر كاملة فانه سيحتتم على البريطانيين الرجعيين .. أن يعدوا انفسهم لمواجهة كفاح شعبى منظم يضم الملايين من المصريين الذين سيقومون قومة رجل واحد للذود عن استقلال بلادهم وحريتها » (٤٤) .

أما الجانب البريطانى فلم يتخل عن سياسته تجاه عدم تحريك القضية وبقاء الأمور كما هى عليه ، فقد عبر اللورد سالزبورى فى خطاب له بمؤتمر حزب المحافظين الذى انعقد فى أكتوبر ، عن هذه السياسة بأنه « اذا أخفقت مصر فى التفاهم مع بريطانيا فانه سيحتتم علينا أن نعد أنفسنا لضرورة استمرار الحالة الراهنة كما كنا فنعمل دائما » (٤٥) .

وقال مستر أنطونى هيد وزير الحربية البريطانية ، ردا على مستر ايمانويل سينويل (٤٦) الذى طالب بسحب القوات البريطانية الكبيرة فى القناة أنه ليس من الممكن أو من العدل ، أو تقدير المسئولية أن يقول قائل أن حل مشكلة الشرق الاوسط معناه أن يعود سائر جنودنا من القناة الى وطنهم أو أن يستغنى عن خدماتهم « بناتا » .

وقال « لابد من أن تكون لنا حامية فى مكان ما فى الشرق الأوسط ما لم نكن نريد تعريض هيبة بريطانيا للضياع » ، (٤٧) وفى أوائل ديسمبر ١٩٥٣ عقد مؤتمر قمة لأقطاب الغرب بمدينة هاملتون عاصمة جزر برمودا (٤٨) ضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وذلك لتنسيق سياسات الدول الثلاث الكبرى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، وانتهزت مصر هذه الفرصة وكلفت سفيرها فى واشنطن الدكتور أحمد حسين ، بإبلاغ رغبتها لوزير الخارجية الأمريكية فى إثارة مسألة الخلاف مع بريطانيا .

وصدر تصريح زعماء الغرب بعد انتهاء المؤتمر فى ٩ ديسمبر دون الإشارة الى هذه المسألة استجابة لطلب تشرشل من عدم الموافقة على طلب مصر وتمكينها لموقف حكومتها المهددة بالسقوط أمام المعارضة البريطانية القوية ، وكان ذلك دلالة على التنسيق الغربى الموحد وموافقة الولايات المتحدة على ما تتخذه انجلترا تجاه مشكلة الجلاء عن مصر ، والتمسك بقاعدة القناة بدعوى أهميتها الحيوية للعالم الحر فى حالة نشوب حرب عالمية مع الاتحاد السوفيتى فى المستقبل .

وكان للنفوذ الصهيونى فى أمريكا أثر كبير فى موقف الولايات المتحدة ، إذ كانت إسرائيل تعارض بشدة جلاء بريطانيا عن منطقة القناة باعتبار أن الوجود البريطانى بمصر فيه تأكيد لأمنها وسلامتها، كما كانت فرنسا هى الأخرى تؤيد بقاء الاحتلال البريطانى فى مصر حرصا على دوام احتلالها لبلاد المغرب العربى (٤٩) واستمرار نفوذها المتميز بمجلس إدارة هيئة قناة السويس . وكان لنتائج برمودا أثر كبير فى تشدد بريطانيا تجاه مصر ، إذ أنه فى أوائل عام ١٩٥٤ أوقف الجانب البريطانى اتصالاته غير الرسمية التى ظلت مستمرة مع الجانب المصرى ، مع محاولة بريطانيا استغلال المتاعب الداخلية التى كانت تواجهها الثورة المصرية آنذاك وذلك اثر تصاعد الخلاف بينها وبين جماعة الإخوان المسلمين (٥٠) .

والواقع أن أحد الأسباب المهمة التي دعت انجلترا للتمسك بموقفها من قضية الجلاء ، كانت تلك النتيجة التي أسفرت عنها الانتخابات السودانية بفوز باهر للأحزاب الموالية لمصر والمناذية بالاتحاد معها ، سواء أكان ذلك في انتخابات مجلس النواب أم في انتخابات مجلس الشيوخ فيما بعد ، والتي كشفت في العاشر من ديسمبر عن فوز الأحزاب فوزا ساحقا (٥١) .

وإزاء هذا الموقف اتجهت نية حكومة النورة الى الضغط على بريطانيا بطريقة عملية ففى يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٣ أصدرت الحكومة قرارا بحظر التعامل وتداول المواد الغذائية مع القوات البريطانية المرابطة فى مناطق القناة الا بترخيص مسبق من وزارة التموين (٥٢) .

وجرت اتصالات مصرية عربية بهدف عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية بالقاهرة استقر الرأى على مواعده التهاى فى شهر يناير ١٩٥٤ ، انتظارا لما تسفر عنه الاتصالات القائمة بين مصر والولايات المتحدة ، التى خشيت من اتخاذ الدول العربية قرارا جماعيا بالحياد التام بين الكتلتين الغربية والشرقية يؤثر بلا شك على مستقبلها بالمنطقة ، ولذلك حرصت على سرعة استئناف المفاوضات ، ففى الثانى عشر من ديسمبر ١٩٥٣ تلقى السفير الأمريكى بالقاهرة كافرى تعليمات من حكومته ببذل الجهود لدى الحكومة المصرية لتقريب وجهات النظر مع بريطانيا والعمل على بدء المفاوضات فى القريب العاجل (٥٣) .

## ٢ - اعلان الكفاح المسلح

بعد أن توقفت المباحثات بصفة رسمية فى ٦ مايو ١٩٥٣ ، اتخذ قادة الثورة موقف الصلابة والقوة وتشديد الضغط على بريطانيا حتى تكف عن أساليب المبالطة والتسويق المعهودة عنها



والتي طالما اتبعتها غيبا مضى وذلك بواسطة تشديد عمليات الكفاح المسلح المنظمة على أفراد القوات البريطانية بمسكرات منقطعة قناة السويس ، حتى يكونوا وسيلة ضغط على حكومتهم وورقة رابحة في أيدي المفاوض المصري على مائدة المفاوضات .

وكانت خطب قادة الثورة وأحاديثهم المعلنة وتصريحاتهم تتضمن كلها تهديدا صريحا لبريطانيا بضرورة استئنائها للمباحثات بالشروط التي أصر عليها وفد المباحثات المصري من قبل ، وهي الجلاء التام الناجز دون قيد أو شرط والا انقلب الأمر الى حرب تحرير شاملة يخوض غمارها الشعب المصري بأسره ، ولينفخ الانجليز ثمننا غاليا لاحتلال البلاد .

وأعلن عبد الناصر في زيارته لبورسعيد في أغسطس ١٩٥٣ ، أننا نكون جيشا كبيرا يضم كل سكان مصر وسوف نسوزع عليهم جميعا السلاح ونقوم بتدريبهم ، ولن يستطيع المستعمر أن يبقى في بلادنا الا بعد القضاء علينا جميعا (٥٤) .

ومن المعلوم أن حركة الكفاح المسلح بالقناة لم تتوقف منذ ما بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في أكتوبر ١٩٥١ لكنها كانت حركة غير منظمة الى حد كبير ، كما أن حكومة الوفد الأخيرة لم تتبنها بصفة رسمية حتى لا تثير عدااء بريطانيا ولكنها ساندتها وتعاطفت معها بلا شك ، وذلك أمامها كثيرا من المعوقات بمدن القناة لتكون أكثر ايجابية واتوى فعالية (٥٥) .

لكن قيام الثورة وتولى أمور البلاد حفنة من الوطنيين الشباب المتحمسين أدى الى ازدياد نشاط العمليات الفدائية قبل بدء المفاوضات الرسمية مع الجانب البريطاني وفي أثنائها ، وتؤكد المصادر البريطانية أن حوادث العنف ضد المسكرات الانجليزية بالقناة ازدادت حدة خلال النصف الأول من عام ١٩٥٣ ، ففي أول

أبريل وحده من هذا العام تعرضت القوات والمنشآت البريطانية لحوالى ثلاثين هجوما بالأسلحة تحت نظر ورعاية القوات المسلحة المصرية (٥٦) .

ومن الواضح أن شدة العمليات الفدائية المصرية أفقدت القيادة العسكرية والسياسية البريطانية توازنها مما جعلها تفكر فى اتخاذ خطوات عملية يتمخض عنها قرار سياسى موجه ضد مصر وهذه الخطوات تتمثل فى اجلاء الرعايا الانجليز من القاهرة والاسكندرية ، وتخزين المواد الغذائية فى منطقة القناة حتى تتجنب مغبة الحصار الذى فرضته الحكومة المصرية على توريد المسود الغذائية على قواتها . كما قامت بريطانيا بتحريك قوات اضافية نابعة لأحد الاولوية الفدائية من ملطة تجاه مصر .

لكن الاجراءات الأكثر خطورة — طبقا للمخطط البريطانى — هى محاولة عزل منطقة القناة عزلا دائما عن باقى أنحاء مصر ، وتعبئة تأييد عالمى لفكرة اعلان المنطقة « منطقة دولية » دائمة واعداد خطة للزحف الى داخل القاهرة والاسكندرية بمجرد صدور « خريصة معقولة » من جانب الحكومة المصرية وتنفيذ الخطة المسماة « روديو Rodeo » بالتدخل العسكرى المباشر للتخلص من النظام القائم والسعى لاحتلال نظام أكثر مرونة محله ، بدلا من الصراع الطويل المستمر مع النظام الحالى فى مصر (٥٧) .

لكن الصراع لم يكن الا صراع ارادات لا تحسمه موائد المفاوضات بقدر ما يحسمه الأسلوب الفعال للعمل الوطنى ، فقامت الثورة باتشاء كتائب الحرس الوطنى تحت اشراف كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة ، وذلك بهدف تنظيم حركة الكفاح المسلح وخضوعه للاشراف من جانب حكومة الثورة ليؤدى دورا أكثر فعالية بحمايته ورعايته ، وانتشرت هذه الكتائب فى أنحاء البلاد لادمداد هذه الحركة بالفدائيين المدربين تدريباً جيداً على النخيرة

الحية وكذلك بهدف وضع القوى الشعبية في حالة نعبئة عساية  
لمقاومة اى تحركات عسكرية بريطانية الى داخل البلاد وصدها  
عن المواقع المصرية المهمة (٥٨) .

وكانت خطة المقاومة المرسومة تعتمد على تعطيل الملاحة في  
قناة السويس والاشتباك مع القوات البريطانية الزاحفة الى داخل  
البلاد في حرب عصابات شاملة ، وخوفا من لجوء القيادة البريطانية  
الى عزل منطقة القناة عن باقى الاراضى المصرية عزلا تاما فقد  
استلزم ذلك تشوين كميات كبيرة من السلاح والذخيرة في سراديب  
ومخازن سرية بمناطق القناة وتخومها بالشرقية لامداد الفدائيين  
بها عند الحاجة (٥٩) .

وكان أمام الوطنيين القائمين على مهام الحرب التحريرية عن  
طريق الكفاح المسلح أن يحققوا أهدافهم بالوسائل التالية :

### **أولا : الحصول على معلومات عن الجيش البريطانى والمتعاونين معه :**

وذلك لمعرفة تشكيلات القوات البريطانية بمسكرات القناة  
وأعدادها وتسليحها وتنظيمها وتقارير المخابرات البريطانية وما الى  
ذلك من معلومات حيوية عن الأهداف المهمة داخل القاعدة لنجاح  
عمليات المقاومة .

ولهذا الغرض تكونت شبكة تجسس مصرية داخل المعسكرات  
من عدد من الموظفين والعمال المصريين والأجانب المذنبين العاملين  
مع القوات البريطانية .

وتمكنت المخابرات المصرية عن طريق هذه الشبكة من الحصول  
بصورة منتظمة على نسخ أو صور من جميع تقارير المخابرات  
البريطانية ، مما ساعدها على وضع الخطط الناجحة للأعمال

الفدائية التى اتت بنتائج باهرة فى القناة وعلى مائدة المفاوضات مع الجانب البريطانى ، فقد كان تقدير رجال الثورة أن تبدأ المباحثات والبريطانيون على فوهة بركان يقلق أمنهم وراحتهم ويشد من أزر المفاوضات المصرى (٦٠) .

وعن طريق الحصول على تقارير المخابرات البريطانية بصورة شبه يومية الى المخابرات المصرية تم استبعاد الفدائيين المصريين عن المنطقة الذين عرف الانجليز أسماءهم .

كما تكثفت المخابرات المصرية من معرفة أسماء الجواسيس والخونة المتعاونين مع قوات الاحتلال فقامت بتصفيتهم عن طريق اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة (٦١) .

وهكذا استطاعت المخابرات المصرية أن تجمع معلومات عسكرية ذات أهمية كبيرة عن القوات البريطانية واستقدامها لجنود الأنارقة من الموريثان وشرق ووسط أفريقية لتدعيم قواتها وحمايتها، واستبعاد الأنارقة عن حركات التحرر الوطنية ببلادهم وقد بلغ عددهم نحو خمسة عشر ألف جندي .

وقد كان لبعضهم دور هائل فى مساعدة المخابرات المصرية على أداء مهامها داخل المعسكرات البريطانية (٦٢) .

### **ثانيا : شن الحرب النفسية على أفراد القوات البريطانية :**

وكان لهذه الحرب نتائج باهرة تفوق فى بعض الأحيان العمليات المسلحة لما لها من تأثير هدام على الروح المعنوية للانجليز المحصورين بين الأسوار وسط شعب يلفظ وجودهم على أرضه .

وقد تسببت هذه الحرب فى حدوث العديد من حالات الانتحار والانهيار العصبي لانتشار روح القلق وعدم الاطمئنان بين ضباط

وجنود القاعد على أنفسهم وعلى أسرهم بوطنهم ، فقد انحصر أربعة أفراد من بينهم مرة واحدة ، عثر على خطاب بجلابيس أحدهم يعترف فيه بأنه انتحر لسوء الحالة داخل المعسكرات (٦٣) .

وزادت حالات التمرد والعصيان — وهى جناية عسكرية — ، من جانب أفراد تلك القوات برتبههم المختلفة مما استدعى تقديم أسئلة واستجوابات من أعضاء البرلمان البريطانى لوزير الحربية البريطانية الذى بادر بزيارة منطقة القناة فى منتصف عام ١٩٥٢ للوقوف بنفسه على هذه الأحوال المضطربة ووصل الحال الى قيام بعض الأفراد المتمردين بنسف بعض مخازن الذخيرة واتلاف الأسلحة والمهمات الثمينة ، وقد قدرت الخسائر الناجمة عن ذلك بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات .

وطالب كثير من الضباط والجنود بضرورة اعادتهم لوطنهم لعدم رغبتهم فى احتلال أرض أجنبية أو اشتراكهم فى حروب خارج حدود بلادهم .

ونتيجة لحظر الحكومة المصرية تعامل الموردين والمتعهدين للمواد الغذائية مع الانجليز فقد خفضت مقادير الطعام التى تصرف للأفراد منهم مما ساعد على نجاح تلك الحرب وفعاليتها .

ورغم المحاكم العسكرية التى كانت تنعقد لمعاقبة هؤلاء المتمردين ، فإن أعدادهم صارت فى ازدياد يوما بعد يوم (٦٤) ، نتيجة للتخطيط المحكم والدروس من جانب الحكومة المصرية منذ بدء العمليات الفدائية بصورة رسمية حتى توقيع اتفاقية الجلاء وذلك بعدة وسائل ، اذ كان هناك طاقم من الفنيين المتخصصين فى تصميم المنشورات الدعائية وصياغتها سواء من رسامى الكاريكاتير الساخر أو من الكتاب ذوى المقدرة على صياغة الموضوعات بلغة انجليزية سليمة تخاطب العقليات البريطانية بطريقة مقنعة ومؤثرة ،

وانتشرت هذه المنشورات في أرجاء المعسكرات البريطانية رغم محاولة قياداتها العمل على رفع الروح المعنوية لها والدعوة الى التجلد والصبر والتقليل من شأن الفدائيين ونتائج أعمالهم .

وكانت هذه المنشورات تحمل بين كلماتها التهديد بالموت العاجل للأفراد البريطانيين ، كما كانت ترسل نسخا منها الى أهاليهم وذويهم في إنجلترا ، وإلى أعضاء مجلس العموم وكبار الساسة الانجليز في لندن ، وإلى السفارة البريطانية وقنصلياتها بمصر . وحاولت القيادة البريطانية أن تمحو آثار هذه المنشورات بمنشورات أخرى مضادة الا أن الفزع والرعبة والخوف من المجهول كان مسيطرًا على نفوس الضباط والجنود داخل المعسكرات البريطانية (٦٥) .

كذلك كان من بين الأساليب المؤثرة في تلك الحرب النفسية ذلك القرار الذى اتخذه فرع المخابرات المصرية بالاسماعيلية بمنع دخول الصحف اليومية الى داخل المعسكرات مما دعا القيادة البريطانية والسفارة الانجليزية الى أن تبذل مساعيها لدى الحكومة المصرية بدخول الصحف لمعسكراتها بالقناة .

وانشئت محطة اذاعة سرية في فايد تذيع على الجنود والضباط الانجليز باللغة الانجليزية انباء معسكراتهم وترقياتهم وارسلال التهاني اليهم في المناسبات السارة ، وتقوم بشرح وجهة نظر مصر في مشكلة القناة وتقرن بينها وبين وجهة النظر الاستعمارية الانجليزية ، وقد تشدد القادة الانجليز في منع الاستماع لهذه الاذاعة المصرية لما لها من تأثير واضح على أفكارهم (٦٦) .

**ثالثا : مراقبة نشاط المخابرات البريطانية وكشف أساليبها وعملاتها :**

كانت المخابرات البريطانية أحد الأسرار والالغاز التى لا يطمح أحد عنها شيئا ، لكن رجال المخابرات المصرية في حريهم الخفية معها

وعن طريق المتعاونين معها من المصريين وغيرهم من العاملين بالوحدات العسكرية البريطانية تمكنت من الحصول على معلومات دقيقة عن تشكيل هذا الجهاز وأقسامه المختلفة ، وتمكنوا من معرفة العملاء والجواسيس المتعاونين معه وبعضهم من المصريين الذين ظلوا يقدمون خدماتهم ضد مصلحة بلدهم منذ بدء حركة الكفاح المسلح في أواخر عام ١٩٥١ ومتهم شخص يدعى محمود صبرى (٦٧) الذى تمكن كمال الدين رفعت ويرفقتة عمر لطفى والضابط محمود حلمى من نصب كمين له والقبض عليه أثناء ركوبه حربة حربية بريطانية على مقربة من معسكر الذخيرة بالتسماح ، كما تمكن عبد الفتاح أبو الفضل بمعاونة ضباط مكتب المخابرات بالاسماعيلية من القضاء على شبكة تجسس خطيرة كانت تمتد المخابرات البريطانية بالوثائق السرية الخاصة بإدارة البحوث والتطورات العسكرية المصرية .

كذلك تمكن هذا المكتب من كشف عدد كبير من الخونة العاملين بإمكان حساسة تضر بأمن الدولة مثل إدارة المباحث العامة ، وبعض قيادات الأسلحة بالجيش ، وتم اعتقالهم جميعا وحكموا أمام محكمة الثورة ونالوا عقابهم (٦٨) .

#### رابعا : الأعمال العسكرية المختلفة لازعاج القوات البريطانية :

وهذه الأعمال تمثلت فى الاغارة المفاجئة والسريعة على المعسكرات البريطانية وافرادها ، والخطف ، والتخريب ، وكانت جباعات الفدائيين تمارس عمليات النسف والتدمير ضد المنشآت البريطانية بواسطة العبوات الناسفة والأقلام الزمنية المتفجرة التى استطاعوا الحصول عليها عن طريق السطو على مخازن وقطارات البضائع التابعة للجيش البريطانى .

وقد أمكن تدمير العديد من مستودعات ومخازن الذخيرة والتموين والمهمات والوقود (٦٩) ، وفى دور السنينها وقامات

الرقص وامكن تجعب العسكريين الانجليز بداخل معسكراتهم وذلك عن طريق ادخال المواد المتفجرة والقنابل في الخفاء بواسطة العمال المصريين وغيرهم من المتعاملين مع قوات الاحتلال (٧٠) .

وكانت عمليات خطف الفدائيين للجنود والضباط الانجليز من أشد العمليات التي اطارت صواب القيادة البريطانية ، ومن أهم حوادث الخطف اختفاء جلاويش الطيران أ. ف ريجدن من الاسماعيلية فجأة يوم ٩ يوليو ١٩٥٣ اذ تمكن فدائيان مصريان من اختطافه في وسط المخينة وقد شوهد الجلاويش في ذلك اليوم بصحبتهما يلزمهما أحد الضباط المصريين ، ولما لم يعد الطيار البريطاني توجه الكولونيل جوردون قائد المنطقة الشمالية في قناة السويس الى وكيل محافظة السماعيلية في اليوم التالي وأبلغه أن اللفتانت جنرال فرانسيس فيستننج Festing قائد القوات البريطانية في مصر ، يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ أى عمل يراه ضروريا اذا لم يعد الجلاويش الى وحدته قبل الساعة التاسعة صباح الاثنين ١٣ يوليو ، وهدد فيستننج باتخاذ اجراءات شديدة لحماية قواته ستضر بالمدنيين المصريين في الاسماعيلية (٧١) .

وبالفعل قامت القوات البريطانية بحاصرة مداخل ومخارج المدينة وتفتيش المدنيين والسيارات والقطارات قبل دخولها أو خروجها منها ، وقد اثبتت التحريات البريطانية أنه شوهد في نفس اليوم وهو يغادر أحد الفنادق في قلب الاسماعيلية راكبا سيارة رفقة أحد المصريين ويدعى صبرى السروجى .

وقد أثار هذا الحادث موجة عارمة من هجمات نواب مجلس العموم والوردات على الحكومة البريطانية ، مطالبين باتخاذ اجراءات وقائية لحماية الانجليز في القناة من القتل والاغتيال والتهديد المستمر لأرواحهم ، وازاء ذلك طالب بعضهم باستئناف المفاوضات مع مصر لانهاء الأزمة القائمة معها (٧٢) .



وقد اتهم سلوين لويد في مجلس العموم ، الحكومة المصرية بأنها على علم تام بخطة الاختطاف بل انها شاركت في تنفيذها بواسطة أحد ضباط الجيش المصرى (٧٣) وازاء ذلك التهديد فقد اجتمع مجلس الوزراء المصرى يوم ١٢ يوليو لرغض الانذار البريطانى بجميع صوره واتخاذ الاجراءات الكفيلة بصيانة حقوق مصر وسبابتها على اراضيها والتأكيد على أن القوات البريطانية في مصر هى قوات احتلال ، ومصر ليست مسئولة عن حمايتهم ، بل ان تواجدهم هو دائما ضد سيادة مصر واستقلالها (٧٤) .

وازاء هذا الموقف من الحكومة المصرية ، اشتدت وطأة الهجمات الفدائية مع بدايات عام ١٩٥٤ وتمثلت في اختطاف العربات واشعال الحرائق بمخازن الاسلحة والذخائر بعد السطو عليها ، واطلاق القناصة نيرانهم على العربات والأفراد في الشوارع والطرق ، ووصل الأمر الى حد اختطاف قطارات بأكملها باتساق مكاتب المخابرات مع مدير حركة السكة الحديد بمنطقة القناة وتفريغها قبل دخولها مخازن الجيش البريطانى ، وتوصيل شحناتها من الاسلحة والذخائر بواسطة السكة الحديد الى مخازن الجيش المصرى بالقاهرة (٧٩) .

وقد بلغ عدد الحوادث المدبرة ضد الانجليز خلال شهرى يناير وفبراير طبقا للاحصاءات البريطانية ٢٦١ حادثة ، قتل خلالها أربعة عشر شخصا من الرعايا الانجليز عدا المصابين باصابات خطيرة ، وصرح سلوين لويد بأن من المستحيل الوصول الى اتفاق مع مصر ما دامت هذه الحوادث مستمرة .

وفى ٢٢ مارس ١٩٥٤ أبدى أنطونى ايدن وزير الخارجية البريطانى ، أسفه لتدهور الحالة في منطقة القناة تدهورا خطيرا مما يؤدى الى عدم امكان استئناف المفاوضات كما قام السفير

البريطاني بالقاهرة بتقديم عدة احتجاجات لدى الحكومة المصرية التي أعلنت عدم مسؤوليتها عن حماية جنود الاحتلال .

واضرب جنود الموريثان في ٢٦ مايو بتشجيع من المخابرات المصرية مما أدى بالقيادة البريطانية الى ترحيلهم الى بلادهم خوفا من انتقال عدوى الاضراب الى باقى القوات . وتأثرت الحياة اليومية بالمعسكرات البريطانية تأثرا واضحا بعد أن اضرب جميع العمال المصريين والأجانب عن العمل تماما وامتنع التجار عن توريد الاحتياجات اليومية اليها .

وفي ٢٧ يونيو أصدرت القيادة العامة البريطانية تعليماتها باخلاء ميناء الأدبية وهدم مستودعاته ومخازنه ، وهو الاجراء العملى الثانى الذى يؤكد اقتناع بريطانيا بعدم جدوى بقائها فى القنسة ، اذ انتقلت بالفعل القيادة العامة للقوات البريطانية الى قبرص قبل ذلك بيومين فقط (٧٦) .

## هوامش الفصل التاسع

- (١) محمد الطويل : لعبة الأمم وعبد الناصر ، ص ٧٤
- (٢) صحيفة الرأي العام السودانية ، عدد ٢٦ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٣) في معرض حديثه مع الصحفية مارجريت جيجينز ، صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون عدد ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢ :
- (٤) المرجع السابق ، صص ١٩٢ - ١٩٤ .
- (٥) Eden ; The Suez Crisis of 1956, p. 11.
- المصرى ، عدد ١٢ سبتمبر ١٩٥٢ ، للرأي العام ، عدد أول أغسطس ١٩٥٢ .
- (٦) المصرى ، عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ .
- وتائق وزارة الخارجية البريطانية للنشرة ، صحيفة الامرام ، عدد ٢٤ يونيو ١٩٨٦ .
- Vatikiotis ; Nasser and his generation. p. 107. (٧)
- المصرى ، عدد ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٨) المصرى ، عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٩) تصريح لصحيفة نيويورك هيرالد تريبيون في ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢ ، وابق عبد العزيز فهمي . قضية الجلاء وثورة ٢٣ يناير ، ص ١١٥ .
- (١٠) مساء الاربعاء ٧ يناير ١٩٥٣ خلال الحفل الذى اقامه محمود فوزى وزير خارجية مصر بدار الوزارة والذى دعى اليه مستر آرلور آيفاراتز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية وبعض ضباط قيادة الثورة .
- المصرى ، عدد ٨ يناير ١٩٥٣ .

- (١١) المصري ، عدد ٨ يناير ١٩٥٢ .
- (١٢) Parliamentary Debates, House of the Lords, Vol. 186, P. 703.
- (١٣) Ibid ; Vol. 189, pp. 275-277.
- (١٤) المصري ، عدد ٨ فبراير ١٩٥٢ .
- (١٥) صحفي : نيويورك تايمز ، والديلي تلجراف في ٢ مارس ١٩٥٢ :  
 محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٠١-٢٠٠ .  
 هذا التصريح ورد بصحيفة المصري ، عدد ٢ مارس ١٩٥٢ .
- (١٦) في خطابه بهيئة التحرير بشبين الكوم في ٢٢ مارس ، وكان يتولى نائب رئيس مجلس قيادة الثورة : وفيق عبد العزيز فهمي . المرجع السابق ، ص ١١٨ .
- دكتور وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٢ يوليو ، ص ٢٢٠ .
- (١٧) من حديث اللواء أ.ح محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة في ٦ فبراير ١٩٥٢ :
- Documents on International Affairs, 1953, pp. 337-339.
- (١٨) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .
- محمد الطويل : لعبة الأمم وعبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٧٤ - ٧٥ .
- (١٩) بادرت حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ومعهم تركيا بعد إلغاء النحاس بأشأ لمعاهدة ١٩٣٦ بتقديم مشروع الى الحكومة المصرية في ١٢ أكتوبر ١٩٥١ يدعو الى انشاء قيادة للشرق الأوسط ، وأن يكون مصر أهميتها مركز متميز في هذه القيادة . لكن الحكومة المصرية رفضت المشروع في ١٥ أكتوبر ١٩٥١ :
- جمال حماد . دراسة عن سياسة عبد الناصر في مقاومة الاحلاف العسكرية الاجنبية ، أكتوبر ، عدد ١٨ سبتمبر ١٩٨٨ .
- (٢٠) Documents on International Affairs, 1953, pp. 258-266.
- (٢١) المصري ، عدد ١٩ مارس ١٩٥٣ .
- (٢٢) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٧٤٩ .
- (٢٣) حل الجنرال روبرتسون محل المارشال سليم ، وأصبح السير رالف ستيفنسون هو الرئيس الرسمي للوفد البريطاني ، والجنرال روبرتسون مساعدا له ومن هنا صارت الحادثات لا تأخذ الطابع العسكري كما أرادت مصر :
- محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- وكان المارشال سليم يأمل في مد خدمته العسكرية للمساهمة في الحادثات

مع مصر والتي تحتاج لخبرته العسكرية ومهارته التفاوضية مع المصريين خلال  
أعوام ١٩٤٦ و ١٩٥٠ .

Documents on International affairs, 1953, Op. Cit., p. 339.

(٢٤) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، صص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

(٢٥) وذلك بعد أن أذاعت القاهرة ولندن بياناً مشتركاً يوم الخميس ١٦  
أبريل ١٩٥٢ عن اتفاقهما على بدء المفاوضات لبحث المسائل المعلقة بين البلدين ،  
وحضر جلسة المفاوضات الأولى عن الجانب المصرى . محمد نجيب ، محمود فوزى  
جمال عبد الناصر ، عبد اللطيف البغدادي ، عبد الحكيم عامر صلاح سالم .  
وعن الجانب البريطانى : السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى ، والجنرال  
سير بريان روبرتسون ( صار فيما بعد قائداً عاماً للقوات البرية فى الشرق  
الأوسط ) ، والمستر كريزويل ( من موظفى السفارة البريطانية ) وكل من .  
الجنرال سير آرثر ساندورز ، والبريجانير دوف ، والبريجانير دوف ،  
والبريجانير هوب ، والجروب كابتن دافيز ، من كبار الضباط البريطانيين :  
محمد نجيب : كنت رئيساً لمصر ، ص ٣٠٦ .

Eden ; The Suez Crisis of 1956, pp. 29-30.

(٢٦) المصرى ، عدد ٧ مايو ١٩٥٢ .

Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit., (٢٧)  
p. 340.

(٢٨) جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، ص ٧٠٨ .

المصرى ، عدد ٧ مايو ١٩٥٢ .

(٢٩) جلسة مباحثات الخامس من مايو ١٩٥٢ :

جمهورية مصر : للقضية المصرية ، المصدر السابق ، ص ٧٤٧ .

المصرى ، عدد ٧ مايو ١٩٥٢ .

(٣٠) المصدر السابق ، صص ٧٦١ - ٧٧٢ .

(٣١) مذكرات محمد نجيب . كنت رئيساً لمصر ، مرجع سابق ، ص ٣٠٧ .  
قال الصاغ صلاح سالم أن الجانب البريطانى اقترح تحديد فترة بقاء الفئتين  
الانجليز فى القاعدة بـ خمسة وعشرين عاماً قبل ترحيلهم نهائياً ، وكان ذلك من  
الاسباب التى حدث بمصر الى اتخاذ قرار وقف المفاوضات ، وقد نفى الانجليز  
أنهم اقترحوا تحديد هذه الفترة :

المصرى ، عدد ٥ يوليو ١٩٥٢ .

(٣٢) تصريح لجمال عبد الناصر اثر توقف المباحثات يوم الأربعاء ٦ مايو

١٩٥٢ : المصرى ، عدد ٧ ، ٢٧ مايو ١٩٥٢ .

(٢٢) مذكرات محمد نجيب : كانت رئيساً لمصر ، للرجع السابق ، ص ٢٠٧ -

• ٢٠٨

Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit.,  
pp. 340-341.

Ibid, pp. 341-342,

(٢٤)

• المصري ، عدد ٧ مايو ١٩٥٢

Extract From a Speech by Sir Wiston Churchill in the  
house of Commons, 11 May, 1953 :

Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit.,  
pp. 342-344.

Ibid, pp. 345-346,

(٢٧)

(٢٨) اثار كثير من أعضاء مجلس اللوردات العديد من الاسئلة حول جدوى  
القاعدة وضخامة الاتفاقات المالية عليها وطالبا بالانسحاب منها :

The Parliamentary Debates, House of the Lords, Vol. 182, pp.  
1024-1027.

• (٢٩) المصري ، عدد ١٢ يوليو ، ١٩٥٢

• (٣٠) المصري ، عدد ١٠ يوليو ١٩٥٢

Gden ; Op. Cit., pp. 31-32.

• (٤١) مذكرات محمد نجيب : كنت رئيساً لمصر ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠

• دكتور محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس ، ص ٢٠٢

(٤٢) في حديث خاص الى الدكتور حسنى خليفة رئيس تحرير وكالة  
الانباء المصرية وكان عبد الناصر حينئذ نائب رئيس مجلسى الثورة والوزراء .

• المصري ، عدد ١٠ اكتوبر ١٩٥٢

• (٤٣) عدد سكان مصر سنة ١٩٥٢

• (٤٤) المصري ، عدد ١٠ اكتوبر ١٩٥٢

• (٤٥) المصري ، العدد نفسه

(٤٦) وزير الدفاع البريطانى السابق فى حكومة العمال وذلك اثناء  
مناقشة مسألة التجنيد الاجبارى فى مجلس العموم البريطانى يوم ١٦ نوفمبر

• ١٩٥٢ : المصري ، عدد ١٨ نوفمبر ١٩٥٢

• (٤٧) المصري ، عدد ١٨ نوفمبر ١٩٥٢

(٤٨) مجموعة من الجزر التابعة لبريطانيا فى المحيط الاطلسى . وبدأت  
جلسات المؤتمر فى ٤ ديسمبر وحضرها الرئيس الأمريكى ايزنهاور ووزير خارجيته

دالاس ، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل ومعه وزير خارجيته أنطوني إيدن ، ورئيس الوزراء الفرنسي جوزيف لاكزيل ومستشاره للشئون العربية شارل رو :

جمال حماد : دراسة عن قبول بريطانيا للجلاء ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .

(٤٩) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر . عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .  
الأهرام ، الأعداد من ٥ - ٩ ديسمبر ١٩٥٣ .

Vatikiotis ; Nasser and his generation, Op. Cit., pp. 8-95, (٥٠)

محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٥١) محمد عبد الرحمن برج ( نكتود ) : المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .  
(٥٢) وحيد رافت ( نكتود ) : المرجع السابق ، ص ٢٣١ .  
(٥٣) محمد عبد الرحمن برج ( نكتود ) : المرجع السابق ، ص ٢٠٧ - ٣٠٨ .

(٥٤) جمال حماد : دراسة عن حركة الكفاح المسلح بالقناة عقب توقف المباحثات بين مصر وبريطانيا ، أكتوبر ٢١ فبراير ١٩٨٨ .  
المصرى ، عدد ١٠ أكتوبر ١٩٥٣ .

Vatikiotis ; The History of Egypt, p. 369. (٥٥)

Kirk, George ; A short history of the middle east, p. 273.

(٥٦) حديث مستر سلوين لويدي في مجلس العموم يوم ١٢ مايو ١٩٥٢ :  
Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit., p. 347.

Erskine : The Road to Suez, p. 105.

(٥٧) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس . المرجع السابق ، ص ٧٤٦ - ٧٥٢ - ٧٥٤ .

(٥٨) جلسة نقاش بين الباحث والسيد كمال الدين حسين يوم الجمعة ١٩٨٩/١٠/٢٧ بالاسكندرية .

جمال حماد : دراسة سابقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ .  
(٥٩) مذكرات كمال الدين رفعت : حرب التحرير الوطنية ، ص ٢١٧ - ٢٦٩ .  
(٦٠) أنشء مكتب للمخابرات لهذا الغرض بالاسماعيلية يشرف عليه عمر لطفى ، وعبد الفتاح أبو الفضل تحت رئاسة جهاز المخابرات المصرية الذى يرأسه زكريا محيي الدين :  
المرجع السابق ، ص ١٩٢ - ١٩٧ .

(٦١) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨

(٦٢) مذكرات كمال الدين رفعت : المرجع السابق ، صص ٢١٢-٢١٣ .

(٦٣) المصري ، عدد ١٠ يونيو ١٩٥٣ .

(٦٤) المصري ، عدد ٢١ أكتوبر ١٩٥٣ .

وقد وصل سعر البيضة الواحدة للهوية الى داخل المعسكرات بواسطة العمال الى عشرة قروش ، وأن أسلحة كثيرة كانت تباع للغدائين مقابل بعض المأكولات أو زجاجة بيرة ، أو ياكو شاي ، لكن تمهيزات نقاط التفطيش المصرية منعت هؤلاء من ادخال أى مأكولات للانجليز لزيادة فعالية الحصار عليهم : مذكرات كمال الدين رفعت ، المرجع السابق ، صص ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٦٥) المرجع السابق ، صص ٢٣٧ - ٢٤٢ .

(٦٦) المرجع نفسه ، صص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٦٧) وكانت شهرته كنج صبرى لأنه كان يقوم بالتحقيق مع الغدائين المصريين وتعتيبيهم وقد اذاع بمكبر الصوت البيانات الانجليزية باللغة العربية مطالباً جنود بلوكات النظام بالاسماعيلية بالاستسلام يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، ولذلك كان لا يفرج من المعسكرات البريطانية الا تحت الحراسة المشددة من الانجليز ، وتم اعدامه بعد محاكمته أمام محكمة الثورة .

(٦٨) ومنهم بولس مكسيموس والفريد عوض ميخائيل ومحمد عزت محمد ، وقد نفذ فيهم جميعا حكم الاعدام لخيانتهم :

جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ .

مذكرات كمال الدين رفعت : المرجع السابق ، صص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٦٩) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ .

(٧٠) مذكرات كمال الدين رفعت ، المرجع السابق ، ص ٣٣٥ .

(٧١) Parliamentary Debates, House of the lords, Vol. 188, pp. 555-556.

انظر تمس الانتذار البريطاني الى وكيل محافظة الاسماعيلية :

المصري ، عدد ١٣ يوليو ١٩٥٣ .

(٧٢) Ibid, pp. 589-593.

(٧٣) المصري ، عدد ١٤ يوليو ١٩٥٣ .

(٧٤) أعلن الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومي في مؤتمره الصحفي



- مساء ١٢ يوليو رفض الحكومة المصرية لهذا الانذار بعد اجتماعه بالليجاش  
 جمال عيد الناصر في الاسكندرية : المصري ، عدد ١٢ يوليو ١٩٥٣ •  
 (٧٥) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٦ فبراير ١٩٨٨ •  
 المصري ، عدد ٥ فبراير ١٩٥٤ •  
 (٧٦) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ •  
 مذكرات كمال الدين رفعت ، المخرج السابق ، حرم ٣٥١ - ٣٥٢









## توقيع اتفاقية الجلاء

كان لمساعي الولايات المتحدة وضغطها على الحكومة البريطانية اثر كبير في استئناف المفاوضات مرة أخرى بعد توقفها رسمياً في ٦ مايو ١٩٥٣ ، اذ طلب السفير البريطاني في القاهرة يوم ١٩ ديسمبر الاجتماع بوزير الخارجية المصري لبحث الموقف منذ توقف المفاوضات حتى ذلك الحين (١) .

وكان تشرشل رئيس الوزراء البريطاني قد طلب من الأمريكيين في هذا الشهر أن يتوقفوا عن تقديم أية مساعدات لمصر لأن هذه المساعدات الآن من شأنها أن تزيد من عنادهم ، وكذلك طلب من ايمن يقبل أى شروط جديدة يفرضها المصريون ، قائلا له : ان عليهم أن يفهموا جيداً أنه اذا حدثت أضرار مادية لمصالح بريطانية في القناة فان تكاليفها جميعاً سوف تخصم من أرصدتهم الاسترلينية » وأنهم اذا حاولوا المساس بمواقفنا في منطقة القناة فماتنا لن نهرب خارجين من مصر ، وانما سوف نتصرف بحزم لما تبليه مصالحنا » ، وقال تشرشل : ان شروطنا النهائية ستوضع أمام المصريين في خلال شهر واحد ، ولذلك يجب الضغط عليهم في السودان بإرسال كتيبتين من المشاة وعدة أسراب من الطائرات(٢) حتى يستجيبوا للمطالب البريطانية .

## ١ - توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى في ٢٧ يوليو ١٩٥٤

وفي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تبذل جهودها لاستئناف المفاوضات دون أن تبدى ضعف موقفها الواضح في منطقة القناة ، كانت الحكومة المصرية ترسم الخطوط العريضة لما يجب أن تتمخض عنه المفاوضات المقبلة لصالح قضية الجلاء ، ولذلك فقد بدأ الجانب المصري في تكثيف جهوده العربية والدولية لكسب التأييد المرتجى واتخاذ مواقف ايجابية تجاه القضية .

وكان من نتائج هذه الجهود أن قررت الحكومة توحيد سياساتها الخارجية مع الدول العربية ، وبناء على اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في العاشر من يناير ١٩٥٤ قرر مجلس الجامعة في بيان أصدره في اليوم التالي من استيائه لبقاء القضية المصرية "دون حل ، وأهاب بالدول العربية أن تبادر لاتخاذ قرار هذا الموضوع ، ومضت مصر تدعم هذا الاتجاه .

"لهف لبدا المفاوضات خلال الشهور الأولى  
أ يجري داخل البلاد ، فقد تفجر  
نراير ومارس ١٩٥٤ بين محمد  
ده باقى أعضاء مجلس  
أحة كاد يؤدي الى

أفات

،،

عبد الناصر من هذا الصراع وقد دانت له مقاليد السلطة دون منازع (٤) .

وانعكست آثار استقرار الوضع السيلسي في مصر بصورة سيئة جدا على أوضاع الانجليز في منطقة القناة من اضراب الجنود عن العمل ، وتوالي حوادث الانتحار ، مع شدة الهجمات الفدائية القتالية على المعسكرات البريطانية بكل ما تحتويه من منشآت وأفراد رغم احكام الرقابة التي تفرضها السلطات البريطانية على منافذها ووضع نقاط التفتيش المتعددة على الطرق المؤدية لمدينة القناة (٥) .

وتهيات الظروف المناسبة منذ يونيو ١٩٥٤ لبدء الجولة الجديدة من المفاوضات ، اذ كان على عبد الناصر أن يركز جهوده بالتعاون مع زملائه أعضاء مجلس الثورة للوصول الى حل لمشكلة الجلاء التي ناضل الشعب المصري من اجلها طيلة فترة الاحتلال البريطاني، وأريقت من اجل تحقيقه دماء الشهداء ، وحتى يحظى بالانفاس الشعب حوله بعد ذلك الصدام الذي لم تبح آثاره كلية وتسببت في وجود شرخ كبير في جدار النظام الجديد مع العديد من الهيئات وال نقابات واساتذة الجامعات المنادين بعودة الدستور وانتهاء الحكم الدكتاتوري واقامة حياة ديمقراطية سليمة في البلاد .

ولضمان سرعة عقد اتفاق مع بريطانيا لتحقيق الجلاء ، وبالنسبة اعادة الهدوء والاستقرار الى البلاد كان رأى عبد الناصر الذي أيده فيه معظم أعضاء مجلس الثورة ، أنه لا بد من التساهل في بعض نقاط الخلاف السابقة مع بريطانيا ، والتي كان الجانب المصري قد أبدى تشبدا بشأنها خلال المباحثات والاتصالات السابقة وأهم هذه النقاط هي مسألة عودة القوات البريطانية الى قاعدة القناة لاستخدامها في حالة وقوع هجوم على تركيا (٦) .

كما أن الجانب البريطانى رأى أنه لا فائدة تعود على بلاده من الاصرار على بقاء القاعدة التى تكلف بريطانيا كثيرا من مواردها المالية ، وأن المصالح البريطانية ومصالح حلف شمال الأطلسى يمكن أن تصان فى مكان آخر غير هذه المنطقة وكان أنطونى هيد Head وزير الحربية قد أوضح فى لجنة الدفاع بحزب المحافظين ويده خريطة قناة السويس مدى التخريب الذى يمكن أن يحدث للقناة إذا ما ألقيت عليها قنبلة هيدروجينية ، وعليه يرى ضرورة إعادة توزيع القوات البريطانية فى قبرص ولبنان والعراق والأردن بدلا من تركزها بقاعدة القناة وكان رئيس الوزراء تشرشل يشاركه الراى فى ضرورة الاتفاق مع مصر (٧) .

وتم تشكيل الوفدين المصرى والبريطانى (٨) لبدء الجولة الجديدة فى يوم الأحد ١١ يوليو ١٩٥٤ بصفة رسمية ، بمقر رئاسة مجلس الوزراء المصرى ، واستمرت أسبوعين فقط عقدت خلالها ست جلسات ، وفى الجلسة الأخيرة التى عقدت يوم ٢٧ يوليو انضم الى الوفد البريطانى مستر أنطونى هيد وزير الحربية البريطانى ، ومستر سكبرج وكبل وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط ، اللذان حضرا من لندن لحضور التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى (٩) .

وقد جاء فى المبادئ الأساسية للاتفاقية : أنه رغبة فى تيسير العلاقات المصرية الانجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة قد أصبح من الضرورى اعداد مشروع اتفاق خاص بقاعدة قناة السويس على النحو التالى : يسرى الاتفاق لمدة سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، على أن تقوم الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من هذه المدة باتخاذ ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

وقد تقرر كذلك أن تظل قاعدة القناة الحالية فى حالة صالحة للاستخدام وعلى مصر أن تقدم من التسهيلات ما يكون لازما لتهيئة



القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة في حالة حدوث هجوم مسلح من دول أجنبية على مصر ، أو على أى بلد عربى يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، وذلك بعد التشاور بين حكومتى مصر وبريطانيا (١٠) .

أما عن جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية فقد اتفق على أن يتم في مدة لا تتجاوز العشرين شهرا من تاريخ توقيع الاتفاقية . كما تقرر تصميم كل من الطرفين على احترام اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ التى تكفل حرية الملاحة بالقناة لكونها جزءا لا يتجزأ من مصر وهى « طريق مائى له أهمية دولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية .. » (١١) .

## ٢ - آثار توقيع الاتفاقية ونتائجها :

أذاع جمال عبد الناصر بيانا عن طريق الاذاعة موجها الى الشعب المصرى وذلك بعد توقيع الاتفاقية بساعات يزف فيه بشرى الجلاء وانتهاء الاحتلال البريطانى لمصر ، حيث خلصت « أرض الوطن لأبنائه » عزيزة شريفة منيعة بعد أن قاست من آلام الاحتلال اثنين وسبعين عاما ، وقال : « اننا نعيش الآن لحظة مجيدة في تاريخ وطننا ، اننا نقف الآن على عتبة مرحلة حاسمة من مراحل كفاح شعبنا ، وقد وضع الهدف الأكبر من أهداف الثورة منذ هذه اللحظة موضع التنفيذ الفعلى .. اننى أتجه بقلب شعب بوفاء جيل الى أولئك الزعماء الذين كافحوا من أجل الجلاء : أحمد عرابى ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول » الذين باعوا أرواحهم للفداء على كل بقعة من ثرى الوطن .

وبعد مدة العشرين شهرا المحددة لاتهام الجلاء عن مصر ، سوف تكون فترة الانتقال في جنوب الوادى قد أنتهت ، وبذلك يتم



بين الطرفين اكتفاء بقعهد مصر بالابقاء على القاعدة العسكرية بمنطقة القناة في حالة صالحة للاستخدام (١٧) ، وهي المعاهدة التي لفظها الشعب المصرى وتسببت في استقالة حكومة صدقي باشا .

وانخذت بعض هذه المعارضة شكلا عنيفا لمحاولة تدمير اسس الاتفاقية فبعد التوقيع عليها بخمسة ايام فقط وفي الثانى من اغسطس وقع حادث نسف كوبرى أبو سلطان وكان جهاز المخابرات بالمنطقة قد اوقف نشاط الفدائيين لفترة للوصول الى اتفاق نهائى مع انجلترا ، واشير بأصابع الاتهام لجماعة الاخوان المسلمين ، التى كان افرادها من اشد المعارضين لتوقيع الاتفاقية طرفا ، وذلك بهدف اخراج الحكومة المصرية مع بريطانيا مما ادى الى ان صحف لندن اخذت تهاجم الاتفاقية وتندد بها ، ونحت نحوها صحف اسرائيل مستندة الى الاختلافات الواضحة في الجبهة الداخلية للبلاد .

وقد رد عبد الناصر على هذه المعارضة من خلال الخطاب الذى وجهه للشعب في ٢١ اغسطس ، وهاجم فيه الاخوان بشدة ، وكشف من بعض الاتصالات التى جرت سرا بين المرشد العام حسن الهضيبى وبعض اقطاب الاخوان ، ومستتر ايفاتز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية بمصر (١٨) .

وفي الوقت الذى ابدى فيه المصريون عدم رضاهم عن بعض بنود الاتفاقية كان النواب الانجليز في مجلس العموم واللوردات اشد طرفا تجاهها ، ففي ٢٩ يوليو اخذ معظم نواب العموم ينعى على الحكومة البريطانية تخليها عن نفوذها بمصر الذى سيؤدى بالتالى الى القضاء على نفوذها بالكامل في منطقة الشرق الأوسط .

أما اتلى زعيم العمال ، فقد حمل على حكومته حملة شعواء لاتفاقها مع مصر ، قائلا : ان بريطانيا لم تخرج من الاتفاقية بنص واحد يضمن حرية الملاحة في القناة بينما مصر قد خرقت اتفاقية القسطنطينية عدة سنين (١٩) .

بل ان الكابتن وترهوس Waterhouse عبر عن معارضة النواب المحافظين لسياسة حكومته معلنا أسفه عن خروج بريطانيا من قناة السويس بعد ثمانين عاما وليس معها الا « هذه الورقة » ( ملوفا بنص الاتفاقية ) ، ومضى يؤكد على ضرورة السيطرة البريطانية على القاعدة وهذا الأمر الحيوى قائلا : ان بريطانيا لم تحصل على أى ضمانات لاحترام مصر للاتفاقية أو استقلالها للقاعدة ضد اسرائيل أو غيرها من الدول ، وفي هذه الحالة ليس في وسع بريطانيا احتلال مصر بالقوة .

ومن جانب آخر فقد دافع وزير الحربية البريطانى أنطونى هيد عن سياسة حكومته موضحا ان التغييرات التى أحدثتها الأسلحة الحديثة في الحرب ومنها القنبلة الهيدروجينية قد غيرت من النظريات الاستراتيجية القديمة ، وقال ان الذين يعارضون الاتفاق مع مصر ليس أمامهم سوى أمرين : ان ينصحوا الحكومة ببقاء قوات كبيرة مكلفة لبريطانيا في القاعدة مما يحدث عجزا في القوات المسلحة البريطانية ، أو التمسك ببقاء قوات رمزية عديمة الجدوى ، واتباع الحكومة لأحد الأمرين ليس في صالحها مطلقا .

وأيد تشرشل رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية المستر ايدن وجهة نظر، هيد ، حيث أضاف ايدن قائلا : انه بتوقيع الاتفاقية تتمكن بريطانيا من إقامة علاقات ودية مع كل من مصر واسرائيل ، وتستطيع أن تزيد من قواتها الاحتياطية بعد انسحابها من السويس ، وعلى الحكومة أن تبدأ صفحة جديدة مع الدول العربية (٢٠) في المنطقة .

ومن هنا نالت الاتفاقية بشكلها المبسّط موافقة الأغلبية الحكومية والجماعية في كل من مصر وبريطانيا (٢١) ، ولم تؤثر تلك المعارضة على اتجاه الحكومتين نحو التوقيع بصورة نهائية عليها ، إذ طار انطوني ناتنج وكيل وزارة الخارجية البريطانية الى القاهرة في ٢٨ سبتمبر ليحضر توقيع النصوص الكاملة للاتفاقية وعاد مرة أخرى الى لندن في أوائل شهر أكتوبر ليستشير حكومته في مسألة التنظيمات الخاصة بالقاعدة عقب الجلاء عنها .

أما في إسرائيل فقد كان الموقف جد مختلف ، إذ أعلن المتحدث الرسمي لحكومتها في تل أبيب : ان خطرا يهدد سلامتنا سوف يترتب على جلاء الانجليز عن القناة ، وعبر السكرتير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية دكتور ولتر آتيان عن هذا المعنى قائلا : « اليوم نأكد ان العرب سيقومون بجولة ثانية في فلسطين .. » .

وقد كان اتفاق الجلاء سببا في حدوث أزمة سياسة خطيرة داخل الأوساط الحاكمة في إسرائيل ، إذ طالب رئيس الوزراء موسى شاريت بأن تقبل استقالته لفشله في احباط الاتفاق بين مصر وبريطانيا .

وقامت حكومة إسرائيل بإبلاغ الحكومتين البريطانية والأمريكية بأن الجلاء عن مصر يعتبر ثورة على الأوضاع المستقرة بالشرق الأوسط ، كما انه يهدد أمن وسلامة إسرائيل تهديدا خطيرا ، وطالبت بتحويل التصريح الثلاثي الى اتفاق يلزم الدول القريبة الثلاث بالدفاع عن إسرائيل اذا نشبت الحرب بينها وبين مصر (٢٢) .

وكانت إسرائيل قد أخطرت سفيرها في لندن الياهو ايلات بمقابلة انطوني ايدن وزير الخارجية البريطانية لابلاغه مقلق حكومته ازاء الضغوط التي تمارسها مصر على بريطانيا لانتهاء اتفاق الجلاء على نحو يحقق مصالحها .

. ولذا فإن إسرائيل تطالب بإصرار الجانب البريطانى على ربط توقيعها النهائي على الاتفاقية بتوقيع مصر لمعاهدة سلام دائمة مع إسرائيل ، لأن أمر الجلاء عن مصر يهمها من عدة نواح :

أولا : الصراع العربى - الاسرائيلى المسلح الذى توقف مؤقتا بعد الهدنة .

ثانيا : تواجد القوات البريطانية فى قاعدة السويس يشكل حاجزا بين مصر واسرائيل تطمئن اليه القيادة السياسية والعسكرية الاسرائيلية وتعتبره ضمانا لأمنها .

ثالثا : مسألة القناة ذاتها والخطر الذى تفرضه مصر على مرور ناقلات البترول من ايران والخليج الى ميناء حيفا ومعامل التكرير بها (٢٣) .

هذا فضلا عما سوف تكسبه القوات المسلحة المصرية بعد انهاء الجلاء البريطانى من مكاسب حربية تتمثل فى امتلاكها لمجموعة المطارات المهمة بمنطقة القناة والتى تهدد الاراضى الاسرائيلية تهديدا مباشرا ، واستيلائها على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والمنشآت الحربية المتكاملة ، ومن هنا فقد طالب السفير الاسرائيلى عند مقابلته لايدن ، أن تتضمن الاتفاقية النهائية نصا بعدم استخدام تلك المنشآت والمرافق الحربية ضد اسرائيل .

لكن وزارة الخارجية البريطانية وجدت فى مطالب اسرائيل تدخلا فى صميم شئونها السياسية ، وقيودا على سياستها الخارجية ، فقد كان من رأى رئيس الوزراء البريطانى تشرشل ، أن جيش اسرائيل هو أقوى قوة عسكرية فى الشرق الأوسط ، وأن بريطانيا قد تضطرها الظروف فى تعاملها مع القيادة المصرية الجديدة الى الاستعانة باسرائيل لتهديد مصر وكبح جماحها فى حالة فشل

المفاوضات واقدام المصريين على شن حرب عصابات ضد القاعدة البريطانية (٢٤) .

وعلى الجانب الآخر نشطت وحدة العمليات الخاصة التابعة للمخابرات الاسرائيلية وكانت قد توقفت عن النشاط قليلا بعد تيام الدولة الاسرائيلية (٢٥) ، وذلك بغرض تدبير عمليات خاطفة بمصر هدفها تغيير سياسة لندن وواشنطن تجاه مصر وتحميل عبد الناصر مسئولية مؤامرة معادية للانجليز والأمريكان عن طريق وضع المواد الحارقة والمتفجرة في الأماكن العامة بالقاهرة والاسكندرية واحداث خسائر في الممتلكات والأرواح وعلى وجه التحديد البريطانية والأمريكية منها بقصد احداث حالة من التوتر بين الحكومة المصرية وحكومتى البلدين حتى لا يتم تنفيذ الاتفاق بين مصر وبريطانيا ، ولاجهاض محاولات التفاهم الأولى بين موسى شاريت رئيس الوزراء الاسرائيلي وجمال عبد الناصر لتنفيذ ما سمي بمشاريع السلام ، وشهدت مدينة الاسكندرية عدة حوادث قامت بتنفيذها المخابرات الاسرائيلية بواسطة عملائها اليهود بمصر لتنفيذ هذا المخطط الذي كان مصيره الفشل في النهاية (٢٦) .

ولم تكن شركة قناة السويس بأقل خوفا من اسرائيل لتنفيذ الجلاء التام للقوات البريطانية من منطقة القناة وتأثير هذا الجلاء على نفوذها وسيطرتها على المجرى الملاحي العالمى ، اذ ان الحكومة المصرية فى هذه الحالة ومع سيطرتها التامة على تلك المنطقة بعد الجلاء سوف تعمل على عدم تجديد عقد امتياز القناة المنتهى فى عام ١٩٦٨ ، بل ان من الممكن ان تقوم بتأميم القناة قبل هذا الموعد . وكانت الحكومتان البريطانية والأمريكية قد طرحتا مبكرا موضوع انشاء هيئة للمنتفعين بالقناة اثناء المفاوضات المصرية البريطانية ثم رأت الحكومتان عرض افكارهما المبثية على الحكومة الفرنسية، التى تعتبر نفسها حامية لشركة القناة ، والتى كان يهمها كذلك تحجيم الاتجاهات والنزعات الوطنية فى مصر التى كشفت النقاب

عن ارتباطها وانتمائها العربى منذ البداية ، مما يؤثر على احكام سيطرة فرنسا الاستعمارية على دول المغرب العربى .

وقد رأت الحكومة الفرنسية أن الهيئة التى سوف تشكل من المنتفعين ستكون مهمتها استشارية فقط ، ويجب تقوية الصيغة المزمع الاتفاق عليها بحيث تكون لهيئة المنتفعين سلطة تموضها عن غياب القاعدة البريطانية العسكرية فى قناة السويس . وقدم اللورد سيسل هانكى أحد أعضاء مجلس إدارة القناة البريطانيين مذكرة الى تشرشل ووزير خارجيته ايدن مفادها أن القناة ستصبح غير صالحة للملاحة على الاطلاق فى ظرف سنة واحدة من الجلاء ، وأن المصريين لن يستطيعوا أن يقاوموا طويلا — نظرا اظروهم الاقتصادية السيئة الحالية — اغراء تأميم القناة . وفى نفس الوقت قدم رويين هانكى الوزير المفوض بالسفارة البريطانية بالقاهرة تقريراً لوزارة خارجيته يلح فى أن يتضمن الاتفاق مع مبرر نصاً يسمح بعودة قواتهم العسكرية الى قاعدة القناة فى حالة الخطر الوشيك أو التهديد لسلامة الملاحة فى القناة ، وأنه يجب عدم الفصل بين حرية الملاحة وحماية القناة ، وأن هناك مخاطر سوف تحيط بالشركة فى حالة الجلاء .

وحاول مجلس إدارة الشركة فى أحد اجتماعاته برئاسة « شارل رو » أن يبحث عن وسيلة لاقامة جسور بين الاتصال مع الحكومة المصرية من خلال عضوى المجلس المصريين وهما : احمد عبود باشا ، وعلى الشمسى باشا الذى طمأن المجلس بأنه لا مشاكل مع الحكومة المصرية يخشى منها قبل عام ١٩٦٨ ، كما نصح الشركة باظهار مبادرة من حسن النوايا مع النظام الجديد بمصر باستثمار بعض اموالها فى مشروعات التنمية بالبلاد مع زيادة نسبة الموظفين المصريين فيها ولو من غير الفنيين (٢٧) .

لكن المجلس اتخذ قراراته بضرورة القيام بحملة دعائية مكثفة ضد الحكومة المصرية ونواياها المعادية للغرب ومصالحه ، كما



ناقش تخفيض رسوم المرور في القناة ، حتى تقل أرباحها ولا تبدو أمام المصريين غنية تستحق المخاطرة كما خططت الشركة للاعتماد في جميع أعمال الصيانة والتشغيل على الأجانب والاستمرار في خفض الرسوم وزيادة المصروفات وزيادة أصول الشركة وحفظ كل أوراقها ومستنداتها وأصول مشروعاتها في باريس ، مع العمل على أن يكون جميع الموظفين والمرشدين والفنيين الأجانب والمصريين قد أحيوا إلى المعاش عند حلول عام ١٩٦٨ حتى لا تجد مصر من يدير هذا المرفق الحيوى (٢٨) .

### ٣ - التوقيع النهائي على الاتفاقية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وشروط التنفيذ :

تم التوقيع على النصوص الكاملة لاتفاقية الجلاء مساء التاسع عشر من أكتوبر ١٩٥٤ بين الجانبين المتفاوضين المصري والبريطاني (٢٩) ، وتضمنت ثلاث عشرة مادة تنص المادة الأولى على جلاء القوات البريطانية « جلاء تاما » عن الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق (٣٠) .

كما أقرت المادة الثانية على اعتراف حكومة المملكة المتحدة بانقضاء معاهدة ١٩٣٦ وكل ما يتعلق بها من محاضر ومذكرات متبادلة واتفاقات خاصة بالاعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية في مصر ، وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى ، وكانت بريطانيا لا تزال حتى تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية تعتبر المعاهدة سارية المفعول ولا تعترف بالفائتها من جانب الحكومة المصرية في أكتوبر ١٩٥١ .

كما تقرر أن تبقى أجزاء من القاعدة البريطانية في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام ، وعددها طبقا لما ورد بالمرفق (٣١) بالملاحق رقم ( ٢ ) سبع وثلاثون منشأة ومعدة وأهملها : منشآت

القاعدة فى الثلل الكبر بورشها ومخازنها وتوابعها بالسويس والفنارة ونفشة وعقاقة ، ومحطات توليد الكهرباء وترشيح المياه بأبى سلطان وغايد والقرش وفنارة والسويس وجنيقة ، ومخازن المهمات ومعدات المهندسين وورش السكك الحديدية بالسويس وعقاقة ، وشبكى البترول بفنارة والقرش ، ورياسة الطيران البريطانى فى الشرق الأوسط ومقره الاسماعيليه (٣١) ، وذلك فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الضمان الجماعى بين دول الجامعة العربية ، أو على تركيا ، وتقدم مصر التسهيلات اللازمة لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها من جانب بريطانيا ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى لتلك الأغراض وعلى أن تجلو القوات البريطانية فوراً عن القاعدة اثر انتهاء القتال (٣٢) .

كما يجرى التشاور فوراً بين مصر وبريطانيا فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة خارجية على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الضمان الجماعى العربى أو تركيا .

وأقرت الحكومتان أن قناة السويس - باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مصر - طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية مع احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى الآستانة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ (٣٣) .

ويظل الاتفاق سارى المفعول لمدة سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه حيث ينتهى العمل به اثر انتهاء هذه المدة ، وعلى أن يجرى التشاور بين الحكومتين خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق ، وعلى أن تنقل بريطانيا أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تتفق الحكومتان على مد هذا الاتفاق (٣٤) .

وهكذا تسلمت مصر هذه القاعدة الضخمة (٣٥) بموجب هذه الاتفاقية التي وقعت في عهد حكومة المحافظين برئاسة ونستون تشرشل ، وجلهم من غلاة الاستعماريين المتمسكين بأهذاب الامبراطورية العظمى التي لا تغيب عنها الشمس ، وذلك تحت وطأة الضغط الشديد لحكومة الثورة المؤيدة من الشعب المصري في جهودها وكفاحها من أجل تحقيق الجلاء الذي تالقت اليه نفس كل وطني حر .

وأعلن جمال عبد الناصر عقب التوقيع على الاتفاقية بيانا وطنيا عن طريق الاذاعة جاء فيه : « أيها المواطنون : ان مرحلة من كفاحنا قد انتهت ومرحلة جديدة على وشك أن تبدأ . هاتوا أيديكم وخذوا أيدينا وتعالوا نبن وطننا من جديد بالحسب والبسماح والنهم المتبادل . اللهم اعطنا المعرفة الحقبة كي لا يستخفنا النصر وتدور رموسنا غرورا مع نشوته .

اللهم اعطنا الأمل الذي يجعلنا نحلم بما سوف نحققه في الغد أكثر مما يجعلنا نفاخر بما حققناه في الأمس واليوم .

اللهم اعطنا الثقة بأنفسنا لنرى أننا على بداية الطريق ، وان الشوط أمامنا شاق وطويل . اللهم اعطنا الشجاعة لنستطيع ان نتحمل المسؤوليات التي لا بد أن نتحملها فلا نستعين بها ولا نهرب منها .

اللهم اعطنا القدرة على أن نواجه أنفسنا ونتقبل أن يواجهنا الآخرون بالحق والعدل .

اللهم اعطنا القوة لنذكر أن الخائنين لا يصنعون الحرية ، والضعفاء لا يخلقون الكرامة والمتمردين لن تقوى أيديهم المرتمشة على التعبير والبناء » .

وفي ١٣ يونيو ١٩٥٦ ووفقا للجدول الزمني المتفق عليه بين الطرفين تم جلاء آخر قوة بريطانية من أرض الوطن (٣٦) .

## ٤ - الاتفاقية في الميزان

على الرغم من أن الغالبية العظمى من الشعب المصرى تأملت نفاً توقيع الاتفاقية النهائية للجلاء بالترحيب والابتهاج ، بعد أن وضعت نهاية لاحتلال عسكري بريطانى لمصر استمر زهاء اثنين وسبعين عاماً ، عانت فيها أرض الكنانة من القهر والاستبداد اشد صنوفه ، فإن بعض العناصر والجماعات وفى مقدمتهم أفراد من جماعة الإخوان المسلمين التى صدر القرار بحلها فى ١٣ يناير ، نفس العام الذى وقعت فيه الاتفاقية ، وفئات من الشيوعيين ، وطائفة من المثقفين أبدوا معارضتهم الشديدة لها .

بل أن المعارضة بدت خافتة من بعض أفراد مجلس قيادة الثورة لكنها كانت غير مؤثرة أو فعالة أمام النجاح الذى حازت عليه الاتفاقية ، وبناء عليه صارت فى طريقها للتنفيذ العملى دون الالتفات الى الورا .

ونظراً لقيام الأحكام العرفية ووجود الرقابة على الصحف وبسبب سقوط الدستور فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، وحل الأحزاب السياسية فى ١٧ يناير ١٩٥٣ ، وقيام فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات ، فقد لجأ بعض المعارضين الى استخدام أساليب عنيفة للتعبير عن وجهة نظرهم (٣٧) .

وكان على رأس المعارضين من مجلس قيادة الثورة اللواء محمد نجيب ، الذى لم تتح له فرصة ابداء رأيه عندما وقعت الاتفاقية بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو ، إذ أن أحداث مارس ١٩٥٤ تسد باعدت بينه وبين عبد الناصر الذى ترأس وفد المفاوضات المصرى بصفته رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً للوزراء . وتمثلت ملاحظاته محمد نجيب فى الآتى :

أولا : أن وجود الفنيين الانجليز غير خاضعين اسلطة الحكومة المصرية يضعف من سيادة مصر ، ويحد من سيطرتها على أرضها .

ثانيا : قبول عودة القوات البريطانية في حالة الهجوم على تركيا سوف يورط مصر في مشاريع الدفاع الغربية لارتباط تركيا بجلف الاطلنطى .

ثالثا : ضرورة عرض الاتفاقية على الشعب في استفتاء عام لإبداء رايه فيها بعد إلغاء الأحكام العرفية .

وكان نجيب يفكر في رفض التصديق على الاتفاقية باعتباره حتى ذلك الحين رئيسا للجمهورية لكنه صار بعد مارس بلاسلطات تدعمه ، ولم يكن بالمستور المؤقت الذى تحكم به البلاد نص يعطيه الحق في رفض التصديق (٣٨) على المعاهدات .

والمظهر الآخر من مظاهر الاعتراض على اتفاقية الجلاء ومن أعضاء مجلس النورة هو ما ذكره انور السادات بعد أن جمع عيد الناصر أعضاء المجلس في استراحة الهرم ، وعرض عليهم المشروع بأكمله طالبا منهم ابداء كل عضو لرايه مسجلا .

وكانت هناك معارضة من البعض لكنها كانت « مجرد مزايدات وصراعات كالعادة » . « وقال السادات أن وجود ١٢٠٠ خبير لبيضوا عسكريين وتمت خراصة المصريين لن يؤثر على حرية واستقلال البلاد (٣٩) .

أما جماعة الإخوان المسلمين فقد سجلت أوجه نقدها للاتفاقية من خلال مذكرة شاملة تقدموا بها في الثاني من أغسطس ١٩٥٤ الى جمال عبد الناصر رئيس الوزراء (٤٠) وبعد خمسة أيام فقط من التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى ، وما ورد بها يعبر عن وجهة نظر كثير من المصريين المعارضين للاتفاقية في بعض نقاطها الشئ تنهت في :

١ - إذا كان الجلاء سيتم في خلال عشرين شهرا طبقا للمادة الأولى من الاتفاقية فما الداعى لجعل مدة الاتفاق سبع سنوات ( المادة الثانية ) من تاريخ التوقيع عليه والزام الحكومتين المصرية والبريطانية بالتشاور خلال السنة السابعة فيما يفخذ من تدابير عند انتهاء هذه المدة ، الا اذا كان الهدف شيئا آخر غير تنظيم عملية الاجلاء ذاتها ، وهو ربط مصر ببريطانيا طيلة هذه المدة بنوع من التحالف أو الارتباط قد يمتد الى ما بعد السنوات السبع ؟ ( ٤١ ) .

٢ - تمنح بريطانيا حق العودة الى قاعدة القناة ( طبقا للمادة الرابعة ) في حالة الهجوم على مصر او اى دولة من دول الجامعة العربية التى وقعت معاهدة الدفاع العربى المشترك ( ٤٢ ) ، أو اذا هوجمت تركيا - بحكم موقعها الاستراتيجى ومقاومتها لكل من سوريا والعراق - التى كانت لا تزال ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تحالف ، فى حالة هجوم « دولة من الخارج » .

وهذا النص يعطى لبريطانيا الحق فى العودة لاحتلال القناة فى حالة الهجوم على تركيا وهى ليست احدى دول الجامعة العربية ، مما يحمل مصر التزامات ليست قبل تركيا فقط ولكن قبل بريطانيا ذاتها ، مما يدل على أن المقصود هو تدعيم السياسة البريطانية فى المنطقة وحماية اهدافها الاستراتيجية ( ٤٣ ) .

لكن ملاحق الاتفاق ومرفقاته التى تعتبر جزءا لا يتجزأ منه ( المادة ١ ) قد تضمنت ايضاها لعبارة « دولة من الخارج » ، اذ نصت على أن المقصود بها أن تكون الدولة المعتدية واحدة من غير الدول التى حصرتها المادة الرابعة مضافا الى ذلك دولة اسرائيل ، لماذا وقع هجوم مسلح صهيونى على احداها فليس لبريطانيا فى جميع هذه الحالات حق العودة الى استخدام القاعدة .

ومصر بعد نوالها لحريتها واستقلالها لا يمكن أن تقبل أو تسمح بعمل يمس سيادتها أو ينتقص من استقلالها ، فإذا وقع هجوم مسلح من الخارج فسوف تكون مصر حريصة على أن تفسر هذه القيود تفسيراً دقيقاً يتشئ مع روح الاتفاقية ، ولن تقبل توسعاً في التفسيرات ، أو تجاوزاً في الأحكام كما كان يحدث في الموثيق السابقة حين كان « المحتل » مسيطراً على مقاليد الأمور في البلاد ، يملأ إرادته على سياستها وحكمها ، ويرغمهم على تفسير الموثيق والمعاهدات وفقاً لمصلحته ، فقد ظل الاحتلال في صورته غير المشروعة مخالفاً قواعد القانون الدولي منذ ١٨٨٢ حتى عام ١٩٣٦ عندما وقعت معاهدة الصداقة والتخالف وقد « ربح » من ورائها الكثير ووجد في ظلها سنداً من الشرعية القانونية لخدمة أهدافه (٤٤) .

كما أنه على الرغم من إعلان مصر رفضها الأحلاف أو الانضمام إليها فإن البعض رأى أنها نلفت إلى هذه الأحلاف بطريقة غير مباشرة لأن تركيا حليفة لباكستان ولبعض دول البلقان ، كما أنها مرتبطة بحلف الأطلسي الذي يسيطر عليه الغرب ، فإذا هوجمت أي دولة حليفة لتركيا ، واضطرت الأخيرة لدخول الحرب ضمن بريطانيا يحق لها احتلال القاعدة بحجة وقوع هجوم على تركيا ، وبذلك تدخل مصر الحرب بمساهمتها باستخدام أراضيها في القناة ومطاراتها وموانئها وبما تقدمه من معونة وتسهيلات لبريطانيا ، ويتروتب على ذلك الحق في نقل العتاد والجنود والمهمات الحربية للأنجليز على الطرق البرية والمائية والحديدية المرتبطة بالقاعدة (٤٥) .

لكن هذا النص قيد بحق عودة القوات البريطانية لمنشآت القاعدة فقط ولا يتعداه بحال من الأحوال إلى باتي القطر ، وإن ما ورد في الاتفاق عن استخدام بعض الموانئ الضرورية ، قد اتفق

الطرفان على أن يكون هذا الاستخدام مقصوراً على الضرورى منها فقط لتسهيل الوصول الى منشآت القاعدة بالقناة ، ولا يدخل في ذلك باقى موانئ ومواصلات القطر (٤٦) .

وكان البعض يخشى من وقوع تركيا غريسة للهجوم السوفيتى ، فيتبع الصراع ويشمل مصر مما يوقعها تحت طائلة الاجراءات الانتقامية الشديدة من جانب دول الكتلة الشرقية التى لن تقتصر آثارها على منطقة قناة السويس فقط ، بل ستمتد الى باقى أنحاء البلاد لتعرض المراكز المصرية المهمة والمدن الكبرى لأشد الأخطار ، وحتى في زمن السلم لا يستبعد أن ترد العول الشرقية على هذه الاتفاقية باخذ اجراءات اقتصادية مضادة لخنق الاقتصاد المصرى (٤٧) .

وقد اشارت مفكرات الاخوان الى ما ورد بالمادة السادسة من الاتفاقية التى نصت على إلزام مصر بالتشاور مع بريطانيا في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح على أى بلد عربى مشترك في معاهدة الدفاع المشترك او على تركيا ، واغفال هذه المادة بما هو المقصود بحالة التهديد بالهجوم المسلح مما يجعلها تكاد لا تختلف في مدلولها عن عبارة خطر الحرب (٤٨) ، لأن التهديد بالاعتداء لا يكفى لباحة استعمال القوات البريطانية للقاعدة وفقاً لأحكام الاتفاقية حيث أن التهديد لا يمثل سوى المرحلة الأولى من مراحل تصاعد الهجوم المسلح طبقاً لمعنى هذه العبارة من الناحية القانونية كما ورد بميثاق الأمم المتحدة (٤٩) .

كما اعترضت المفكرة على ما ورد بنص المادة الثامنة من تصميم الطرفين المتعاطدين على احترام اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ التى تكفل حرية الملاحة في قناة السويس ، واشارت الى أنه كان يجب أن يشتمل النص حق مضر في تعطيل هذه الملاحة في حالة



الدفاع عن النفس لأن المادة بهذا الوضع « الناقص » لن يستفيد منها سوى إسرائيل (٥٠) .

الا أن هذا النص أخذ على مواهنة لأن مصر آلت اليها الحقوق الإقليمية المنصوص عليها في اتفاقية القسطنطينية ذاتها وسيادتها على المجرى الملاحي للقناة بعد انفصالها عن الدولة العثمانية .

وليس أدل على ذلك من رفضها مرور أى سفن اسرائيلية في القناة أو تلك التي تحمل شحنات أو بضائع اسرائيلية طبقا لقرارات المقاطعة العربية بعد عسك ١٩٤٨ ، واصرار مصر على تمسك بسيادتها على القناة رغم تواجد القوات البريطانية على شاطئها ، ورفض جميع الاحتجاجات البريطانية والأمريكية لفتى مصر عن قراراتها .

على أن أكثر الموضوعات إثارة للجدل هو ما ورد بشأن تواجد الفنين الانجليز بالقاعدة وما قيل عن الالتزامات التي تعلقت بالمادة السابعة من الاتفاقية ، فعلى الرغم من أن هذه المادة نصت على جلاء القوات البريطانية جلاء تاما ناجزا في مدة لا تزيد على عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاقية ، فإن بعض الآراء رأت أن تلك الالتزامات جعلت الجلاء مشروطا وغير تام ولا ناجز طبقا لما ورد بالملاحق رقم ( ١ ) الذي استبدل بالجند الانجليز فنيين وموظفين انجليزا يديرون القاعدة ويحافظون عليها ، وهذا يجعل الجلاء سوريا ، اذ يحل محل الإنجليز المرتدين للباس العسكرية ، أولئك الذين يرتدون الملابس المدنية ومهمة الفريقين واحدة ، فإذا ما كانت مدة الاتفاقية سبع سنوات فمعنى ذلك أن القاعدة ستظل محتلة بالانجليز ومعرضة لدخول الجيش البريطانى اليها طيلة هذه المدة (٥١) .

لكنه بالنظر الى أن الاتفاق يظل نافذا لمدة سبع سنوات ، وسوف تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الاخيرة من تلك

المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق ( الفقرتين ١ ، ب من المادة ١٢ ) ، مع استقطاع مدة عشرين شهرا لاتمام الجلاء عن القاعدة ، فتصبح المدة الباقية للاتفاقية هي خمس سنوات وأربعة أشهر لا غير ، على أثرها سيكون الجيش المصري قد احتل منطقة القناة بأكملها وله السيادة العسكرية عليها مع تسلمه جانبيا كبيرا من المنشآت والمخازن الموجودة بالقاعدة .

أما الجزء الباقي من هذه المنشآت فسوف تترك فيه بريطانيا بعض ما تملكه من عتاد ومعدات ، وسوف تكون كلها تحت سيطرة القيادة المصرية بالقناة ، وسوف يدير هذه المنشآت والورش فنيون مدنيون ، مصريون وبريطانيون ، وعدد هؤلاء الفنيين الانجليز في حدود الالف (٥٢) ليست لهم أى حصانة أو أى مميزات ، ويخضعون تمام الخضوع لاحكام وقوانين « الدولة المصرية » ، وهؤلاء المدنيون العزل يوجد مثلهم الآلاف داخل الكثير من الشركات والمؤسسات الأجنبية العاملة في مصر ، وهذا وضع طبيعي في كل دولة من دول العالم .

وكما نصت الفقرة ( ب ) من المادة الثانية عشرة — السابق الاشارة اليها — من أنه قبل نهاية مدة الاتفاق بسنة كاملة تتشاور الدولتان حول مصير هذه المنشآت والورش ، وهذا التشاور لا يعنى مطلقا سوى تقرير مصير تلك المنشآت فلما أن تشترىها مصر وأما ألا تشترىها فتتقلها بريطانيا حيثما شاعت (٥٣) .

ومهما قيل في شأن الاتفاقية من مواضع النقد والهجوم ، اذ لم يكن يخطر على بال المعاصرين ، أن احدانا في طي الغيب سوف تغطي على هذه السلبيات التي راوها في الاتفاقية ، بعد سنتين فقط من التوقيع عليها ، فصارت خاتمة المطاف في تاريخ العلاقات المصرية — البريطانية .

واقيم احتفال شعبى بهذه المناسبة يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ بميدان المنشية بالاسكندرية وجرت محاولة لاغتيال جمال عبد الناصر أثناء القائه خطاب الاحتفال (٥٤) ، ولكن المحاولة فشلت ، وأطيح بالاخوان المسلمين من جراء ذلك ، وجاء الحادث فرصة موانية للتخلص من اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية بدعوى اتصاله بالاخوان (٥٥) .

وهكذا قدر لتاريخ مصر في هذه المرحلة الحاسمة من نضالها ان يكتب بسواعد أبنائها وارادتهم القوية ، فلم نستمر الانتفاضة حتى نهاية مدتها المحددة ، لانقضائها وهى سبع سنوات (٥٦) ، فلم يكد يخرج آخر جندي بعد عشرين شهرا من منطقة القناة في ١٨ يونيو ١٩٥٦ ، حتى عادت القوات البريطانية غازية مرة أخرى وبصحبتها القوات الفرنسية والاسرائيلية في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ انتقبا لتأميم مصر قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ (٥٧) .

وكللت فرصة لمصر لتأكيد ذاتها وهويتها الحرة حينما أصغر جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية ، القرار الجمهوري بالغاء الانتفاضة واعتبارها كان لم تكن في أول يناير ١٩٥٧ ، وانقطع بذلك آخر خيط بين مصر وبريطانيا ، وصارت قاذفة القناة بما تحويه من منشآت ومعدات بريطانية تقدر بمئات الملايين من الجنيهات غنيمة لمصر نتيجة للأضرار الجسيمة التي لحقت بمدن القناة أثناء العدوان الثلاثي .

وهكذا قدر لمصر في هذه الفترة المهمة من تاريخها الصديق والمعاصر ، ان تؤكد ذاتيتها وهويتها العربية والأمريكية .

## هوامش الفصل العاشر

- (١) Eden, Anthony ; The Suez Crisis of 1956, p. 15.  
كما قامت الحكومة الباكستانية ببعض المراسم في الأخرى بواسطة القائم بأعمالها بالقاهرة الذي أقام مأدبة غداء يوم ٢٢ ديسمبر ضمت كبار المسئولين المصريين والأتجليز بالقاهرة : محمد عبد الرحمن برج ( دكتور ) : قناة السويس ، ص ٢٠٩ .
- (٢) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، صص ٢٧١-٢٧٢ ، ٧٥٩ .
- (٣) كلفت الحكومة المصرية الصاغ صلاح سالم بالاتصال برؤساء وملوك الدول العربية فزار لبنان في أول يونيو ولجئ مع الرئيس اللبناني كميل شمعون ، ثم سافر إلى اليمن في نفس الشهر للفرص نفسه : محمد عبد الرحمن برج ( دكتور ) : المرجع السابق ، صص ٣٠٩ - ٣١٠ .
- (٤) أصدر مجلس قيادة الثورة قراره في ١٧ أبريل ١٩٥٤ بإسناد رئاسة مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة إلى عبد الناصر ، وأن يكتفى محمد نجيب برئاسة الجمهورية دون أي سلطات :
- Eden, Anthony ; Op. Cit., pp. 39-41.  
جمال حماد : دراسة عن أزمة مارس ١٩٥٤ ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .
- (٥) مفكرات كمال الدين رفعت ، حرب التحرير الوطنية ، صص ٣٢٢ ، ٣٢٩ .
- جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .
- (٦) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ، ٦ مارس ١٩٨٨ .
- Eden, Anthony ; Op. Cit., p. 25.

(٧) محمد عبد الرحمن برج ( دكتور ) : قناة السويس ، المرجع السابق ،  
حزب ٣١٠ - ٣١١ .

(٨) الوفد المصري برئاسة جمال عبد الناصر بعد انقضاء محمد نجيب عن  
السلطة وعضوية : اللواء عبد الحكيم عامر ، ولصالح صلاح سالم ، وقائد الجناح  
عبد اللطيف البغدادي ، والدكتور محمود فوزي . أما الوفد البريطاني لممثله :  
السير البريطاني سيد رالف ستيلنسون ، رئيسا ، وعضوية : ماجور جنرال  
ينسون رئيس هيئة أركان حرب القوات البرية في الشرق الأوسط ، ومستقر رالف  
موراي الوزير المفوض بالسفارة البريطانية : المرجع نفسه ، ص ٢١٠ ، جمال  
حماد ، أكتوبر ، الدراسة السابقة ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .

(٩) وقعا عن الجانب المصري : جمال عبد الناصر رئيس الوزراء وباقي  
أعضاء الوفد المصري للبريطاني : جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ -  
١٩٥٤ ، ص ٧٧٧ .

النص الكامل للمبادئ الرئيسية التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين  
بملاحق البحث .

Eden, Anthony ; Op. Cit., pp. 33-34. (١٠)

(١١) جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، ص ٧٧٥  
- ٧٧٧ .

(١٢) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٦ مارس ١٩٨٨ .

(١٣) محمد عبد الرحمن برج ( دكتور ) : قناة السويس ، المرجع السابق ،  
ص ٣١٣ .

(١٤) عبد العظيم رمضان ( دكتور ) : مقال بعنوان عيد الجلاء في التاريخ ،  
جريدة الوفد ، عدد ٢٠ يونيو ١٩٨٨ .

Eden, Anthony ; Op. Cit., pp. 33-34. (١٥)

(١٦) وحيد رافت ( دكتور ) : فصول من ثورة ٢٢ يوليو ، ص ٢٢٣ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ٢٣٤ .

(١٨) مذكرات كمال الدين رفعت ، المرجع السابق ، ص ٣٥٥ - ٣٥٧ .

(١٩) حمل اللورد كيلرن حملة هجوم واسعة النطاق على مصر في مجلس  
اللوردات مطالبا بعدم الخضوع لمطالبها ، وتطبيق بنود معاهدة القسطنطينية  
١٨٨٨ تطبيقا عمليا لضمان حرية الملاحة في القناة ، وتبنى سياسة أكثر تشددا  
في المنطقة بعد أن صار الموقف ميّتا تجاه بريطانيا في عبدان والسردان وفي  
السويس :

Parliamentary Debates, House of Lords, Vol. 189, pp. 271-273.  
Ibid, Vol. 186, pp. 698-699, 700-702.

(٢٠) محمد عبد الرحمن برج (كتور) . المرجع السابق ، صص

٢١٢ - ٢١٥ .

Parliamentary Debates, House of the Lords,

Vol. 189, pp. 274-275 .

مناقشة اللورد جلين Glyn .

وقام الفسكونت ستانسجيت اعلان تهنئته للحكومة المصرية ولتلك المجموعة الوطنية المخلصة من ابناء مصر منذ زمن عرابي الى سعد زغلول والنقراشي وصديق والنحاس وغيرهم ، ولذين لم يضيخوا وقتهم سدى في المفاوضات . وعلى عاتقهم الآن عبء زيادة الرقعة الزراعية لتوفير الغذاء لمواطنيهم ومجابهة للزيادة السكانية الكبيرة وتحقيق طموحاتهم الكثيرة لخدمة بلادهم . واخاف . ان مفهوم وحدة وادى النيل كان مفهوما حقيقيا ، ولم يكن شعاعا منذ حملة كشنر حتى الان .

Ibid : Pp. 280-282.

Ibid; pp. 280-282.

(٢١)

(٢٢) صلاح سالم الجلاء ، صص ٦٢ - ٦٣ .

(٢٣) محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، المرجع السابق . صص

٢٨٨ ؛ ٢٩٢ .

Vatikiotis, P. J. ; The History of Egypt, pp. 386-387.

(٢٤) جمال حماد : دراسة تحت عنوان : كيف اثرت اتفاقية الجلاء على

السياسة العسكرية الاسرائيلية ، اكتوبر ، عدد ٧ يناير ١٩٩٠ .

(٢٥) انشأت الوكالة اليهودية فرعا مريا في مصر عام ١٩٤٢ لجهاز الهابيت .

وهو الجهاز المسئول عن تجهيز اليهود الى فلسطين وتهريبهم عبر الحدود وتراسه اليهودي روث كليجر :

عادل حمودة : دراسة تاريخية عن امراء فضيحة لافون ، اكتوبر ، عدد

٤ سبتمبر ١٩٨٨ .

(٢٦) من اشهر هذه العمليات : عملية سوزانا وهو الاسم السري لما يعرف

باسم « فضيحة لافون » عادل حمودة : الدراسة السابقة ، اكتوبر ، عدد ٤ سبتمبر

١٩٨٨ .

محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، صص ٧١٣ -

٧١٥ .

(٢٧) محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، المرجع السابق ، صص

٢٩٤ - ٢٩٨ .

Eden, Anthony ; Op. Cit., p. 30.

عبد الحميد أبو بكر : دراسة عن قناة السويس ، أكتوبر ، عدد ٤ يناير ١٩٨٧ :

(٢٨) عبد الحميد أبو بكر . الدراسة السابقة ، نفس العدد .  
(٢٩) وقمنا من الجانب المصري بالبهو الفرعوني بمبنى البرلمان المصري كل من : جمال عبد الناصر ، وعبد الحكيم عامر ، وعبد المظيف البغدادي ، وصالح مالم ، ومحمود فوزي . ومن الجانب البريطاني : هـ ١٠٥ ناتج - وكيل وزارة للخارجية ، ر . س ستيفنسون الوزير المفوض لدى السفارة البريطانية بالقاهرة ، وذلك من تسختين باللغتين العربية والانجليزية :  
*Revue Egyptienne de droit international*, Vol. 10, 1954 pp. 297-300.

(٣٠) نظم الجزء رقم ( ١ ) من الملحق (١) للاتفاقية طريقة الجلاء ، إذ تقرر ضرورة جلاء نسبة ٢٢٪ من القوات البريطانية المتواجدة بقاعدة السويس خلال الشهور الأربعة من تاريخ توقيع الاتفاقية ، وبعد أربعة أشهر أخرى يكون نسبة ما تم جلائه من القوات ٢٥٪ ، ثم بعد أربعة أشهر أخرى تجلو ٥٤٪ ، وبعد أربعة أشهر تالية ٧٥٪ وفي الأربعة أشهر الأخيرة تكون القوات البريطانية قد تم جلائها بالكامل :

*Ibid*, p. 301.

جمهورية مصر : القضية المصرية ، مصدر سابق ، حرم ٧٨٢ - ٨٥٤ .  
(٣١) المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد العاشر ، ١٩٥٤ ، حرم ١٥٨ - ١٦١ .

(٣٢) *Les documents sur le Canal de Suez, Extrait à : Abou Nosseir, Mohammed, et autres ; Le Canal de Suez, p. 201.*  
(٣٣) عمر عبد العزيز عمر ( دكتور ) : دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧ - ١٩٥٢ ، ص ٥١١ .

*Ibid*, Articles : 6, 8, 12, pp. 201-202. (٢٤)

(٣٥) كانت تمتد بطول القناة من بورسعيد شمالا حتى ميناء الادبية على خليج السويس جنوبا . وقدرت منشآتها ومعداتنا بنحو خمسمائة مليون جنيه استرليني حينئذ .

(٣٦) وغادرت ميناء بورسعيد الباخرة البريطانية ايفان جيب تحمل آخر الانزاج العسكرية البريطانية ، وفي ١٨ يونيو ١٩٥٦ رفع عبد الناصر العلم المصري على مبنى البحرية في بورسعيد ، وصار هذا اليوم عيداً للجلاء كل عام .  
جمال حماد : دراسة عن اتفاقية الجلاء ، أكتوبر ، عدد ٦ مارس ١٩٨٨ .  
١٧ يونيو ١٩٩٠ .

- (٢٧) جمال حماد : دراسة بعنوان : لماذا هبت عاصفة من النقد ضد اتفاقية الجلاء ؟ أكتوبر ، عند ١٢ مارس ١٩٨٨ .  
A.C. Aulas, Besançon. J. et autres ; l'égypte d'aujourd'hui, 1805 - 1976, p. 154.
- فاروق فهمي : هيكل وعبد الناصر ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .
- (٢٨) محمد نجيب : كلمتي للتاريخ ، ص ١٥٨-١٥٩ .
- (٢٩) محمد أنور السادات : البحث عن الذات ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .
- (٤٠) يلاحظ أنه قد تم صياغة المذكرة وإرسالها لمجلس الوزراء في غيبة المرشد العام للاخوان الذي كان يزور بعض البلدان العربية حينئذ ومنها لبنان وسورية ، وبشرت له إحدى الصحف البيروتية انتقاده للاتفاقية في ٢١ يوليو ١٩٥٤
- محمود عبد الحليم : الاخوان المسلمون ، أحداث صنعت التاريخ ، ج ٢ ، ١٩٥٢ - ١٩٧١ ، ص ٢١٨ .
- Vatikiotis ; Nasser and his generation, p. 88.
- (٤١) المرجع نفسه ، ص ٢٢٢ .
- (٤٢) الموقعة في ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ بين الأردن وسوريا ، والعراق ، والملكة العربية السعودية ، ولبنان ، ومصر ، واليمن ، أما باقي الدول العربية فلا يشملها نص الاتفاق .
- بطرس غالي ( دكتور ) . الاحتلال في القانون الدولي ، دراسة تضمنها كتاب كفاح الشعب والجملة ، ص ١٢٢ .
- (٤٣) محمود عبد الحليم : الاخوان المسلمون ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .
- Vatikiotis P. J. ; The Modern history of Egypt, p. 389.
- (٤٤) بطرس غالي ( دكتور ) المرجع السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٤ .
- (٤٥) محمود عبد الحليم . المرجع السابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٤ .
- كما أنه في حالة الهجوم على تركيا وهي ملصقة لسوريا والعراق وهي مناطق الموارد البترولية والموقع الاستراتيجي المتحكم في منطقة الشرق الأوسط لا تلتزم مصر بالتدخل الا في حالة الاعتداء المسلح فقط أما حلفاء تركيا فليس لهم أي التزام نوعي : صلاح مبرلم : الجلاء ، مرجع سابق ، ص ٢٧ - ٤١ .
- Girke, George ; A short history of the midrle East, pp. 274-275.
- (٤٦) صلاح مبرلم : المرجع نفسه ، ص ٢٧ .
- (٤٧) وحيد رافت ( دكتور ) . فصول من ثورة ٢٢ يوليو ، المرجع السابق .
- ص ٢٢٩ - ٢٤٠ .



- (٤٨) محمود عبد الحليم : الاخوان المسلمون ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤  
Eden, Anthony ; Op. Cit, p. 37.
- (٤٩) وهي مراحل : تهديد السلم ، والاخلال بالسلم ، ثم العدوان وعلى اثره يقع الهجوم المسلح . بطرس غالى ( دكتور ) : المرجع السابق ، ص ١٢١ .
- (٥٠) محمود عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .
- (٥١) المرجع نفسه ، ص ٣٢٤ - ٣٢٥ .
- (٥٢) لا يزيد عددهم على ١٢٠٠ فنى بريطانى كما جاء بالجزء رقم ( ١ )  
بالمحق رقم (٢) : المجلة المصرية للقانون الدوائى ، المجلد العاشر ، ١٩٥٤ . مصدر سابق ، ص ١٥٣ .
- (٥٣) صلاح سالم : الجلاء ، المرجع السابق ، ص ٣٤ - ٣٥ .
- (٥٤) اتهم فى هذه المحاولة عامل يدعى محمود عبد اللطيف ينتمى لجماعة الاخوان المسلمين وتمت محاكمته مع مائة من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين .  
الاهرام ، عدد ٩ نوفمبر ١٩٥٤ .
- Erskine ; The Road to Suez p. 106.
- (٥٥) صدر قرار مجلس الثورة باعقائه من منصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤  
وتحديد اقامته ، على ان يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .  
Eden, Anthony ; Op. Cit., pp. 41-42.
- Aulas, M.C., J. Besancon ; Op. Cit., p. 154.
- (٥٦) كان مقدرًا لها ان تنتهى فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٦١ .
- (٥٧) بدأ الغزو الثلاثى فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ .





## الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الجلاء ووحدة وادى النيل ينضج لنا أن هذه القضية كانت الإطار الذى انضوى تحته كل مظاهر الحركة الوطنية فى مصر والسودان على السواء منذ أكثر من خمسين عاماً ، وتبعتها مصر قبل أن تنضج معالم الحركة الوطنية السودانية ، تلك الحركة التى انقسمت على نفسها ما بين مؤيد للانضواء تحت راية مصر ومعارض لها ، بل أن الحركة الوطنية السودانية ذاتها لم تكن فى البداية منذ ثورة المهدي ، إلا مطلباً وهدفاً من أجل تحقيق وحدة الوادى وإجلاء القوى الأجنبية الحاكمة عنه ، وزاد هذا المطلب إلحاحاً بعد أن تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها بالقوة العسكرية على وادى النيل مصر ثم السودان على السواء ، ثم محاولاتها لحسم عرى الوحدة التاريخية بينهما بكافة السبل .

ولهذا فإن الدارس للحركة الوطنية المصرية منذ أوائل القرن العشرين ، بل منذ نهاية القرن التاسع عشر لا بد أن يتعرض بصورة متعمقة ولمزمة لموضوع السودان كجزء لا يتجزأ من تاريخ تلك الحركة مما يؤكد تلاصق وحدة الهدف والمصير المشترك لشمال الوادى وجنوبه على السواء .

ومن الملاحظ أن أغلب الكتابات التى تناولت موضوع وادى النيل تعرضت للسودان كقضية قائمة بذاتها وكان السودان قطراً

تابعاً لمصر وليس جزءاً لا يتجزأ من الوادى ، ولذا فقد أيقن الكثير من الوطنيين السودانيين فى غالب الأحيان أن وحدة مصر والسودان ما هى إلا شعار وقناع تتخفى تحت عباءته السيطرة والهيمنة المصرية على السودان ، بل أن بعض السياسيين المصريين ومن المتفauضين انفسهم كانوا يعتبرون الوجود المصرى فى السودان وجوداً « سيادياً » وليس « تكاملياً » . أو انحادياً منذ اتفاقية الحكم الثنائى مع بريطانيا ، وود السودانيون لو تخلصوا من النفوذ البريطانى والمصرى على السواء . وجاءت حكومة الثورة لتحقيق لهم هذه الرغبة ، عسى أن تكون رغبتهم فى الاتحاد مع مصر بعد التخلص من الوجود البريطانى اثر اتفاقية فبراير ١٩٥٣ نابعة من تدعيم حرية القرار السودانى وعدم وجود أى مؤثر خارجى عليه .

ولكن الموقع المصرى لم يكن فى محله اذ كانت التجربة السيادية للحكم المشترك قاسية على نفوسهم ووجد أنصار الانفصال أرضاً خصبة بين السودانيين خاصة من كان منهم مؤيداً لوحدة وادى النيل من قبل .

أوجزنا النتائج التى توصلنا اليها من خلال هذا البحث الى نتائج خاصة ونتائج عامة .

فأما النتائج الخاصة : فهى تلك النتائج التى تتعلق بموضوع البحث مباشرة وهى التى توصلنا اليها بشأن موضوع الجلاء ووحدة وادى النيل .

### أما النتائج العامة :

فهى النتائج التى تتصل بالبحث من قريب أو بعيد وما اعترض الباحث أثناء عمله من صعاب من الواجب تذليلها حتى لا تكون عقبة أمام الدارسين لتاريخ مصر الحديث فى المستقبل وهى نتائج تهم كل الباحثين فى هذا المجال .

## أولا : النتائج الخاصة

منذ احتلت إنجلترا مصر سنة ١٨٨٢ والمسألة السودانية تلعب دوراً مهماً وأساسياً في العلاقات المصرية البريطانية إذ كان تمسك المصريين بالسودان مرجعه إلى أن الجلاء عن مصر لا يساوى شيئاً بدون الجلاء عن السودان ذاته ولذا كانت المطالب الوطنية المصرية تتمثل في مطلبين أساسيين هما : الجلاء ووحدة وإدى النيل بلا انفصال بينهما .

### ١ - بالنسبة لخطر الوادى الجنوبى ( السودان ) :

#### تمثل نجاح السياسة البريطانية في السودان في أمرين :

غسل بريطانيا في تحقيق نوع من الاستقلال للسودان بهدف إبعاده عن الاتحاد مع مصر كخط ثابت للسياسة البريطانية في المنطقة .  
منذ بدء المفاوضات المصرية البريطانية بشأن السودان حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

لكنها بلا شك قد نجحت في خلق نوع من المعارضة السودانية من أبناء السودان نفسه لأى نوع من أنواع الارتباط الكامل مع مصر وبذلك اتفقت أهداف بريطانيا مع أهداف الانفصاليين السودانيين ، وساعدهما على ذلك إصرار العرش المصرى سواء في عهد غزاد الأول أو فاروق على بسط السيادة المصرية على السودان بأى شكل من الأشكال مما استفز الشعور القومى الضيق في نفوس بعض السيانين السودانيين ولم تجد دعوى السيادة المصرية على السودان تحت مسمى حق الفتوحات العسكرية أو الناتج (المثير) كآذانا صاغية مع مرور الوقت بل صارت دعوى معجوجة بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لتغير الظروف .

كما نجحت السياسة البريطانية في إيجاد نوع من الفرقة والعزلة  
الأبدية بين شمال السودان وجنوبه ساعدتها في ذلك الظروف  
الطبيعية والتباين الواضح بين الشمال والجنوب أرضاً ولفة  
ودينا . وكان لخطتها في تنفيذ مبدأ فرق تسد (Divide To Own)  
الأثر الواضح في نجاح هذه السياسة مما أدى في النهاية إلى الفصل  
شبه التام بين الشمال والجنوب وجعل الجنوب منطقة شبه منفقة،  
ولا نجاة الحقيقة إذا قلنا أن الجنوب السوداني أصبح الآن دولة  
منفصلة داخل الدولة السودانية لعبت بريطانيا الدور الرئيسي في  
هذا الانفصال .

ومن هذا المنطلق نجد أن اقتناع حكومة ثورة يوليو لم تشبه  
شائبة في التأكيد على حق السودانيين في أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم  
دون الضغط عليهم سواء اتحدوا مع مصر أو قرروا الانفصال عنها  
نهائياً بعد خروج الإنجليز والمصريين على السواء من أرض السودان  
وإن كان البعض يود لو قرر السودانيون أن يتحدوا مع مصر بعد  
أن تمكنت حكومة الثورة مع توقيع اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٢ مع  
بريطانيا بشأن حق تقرير المصير السودانيين .

ونستطيع أن نقرر باقتناع أن حكومة الثورة لم تفرط في السودان  
بل أن السودان هو الذي أختار طريقه بنفسه عندما أثر الاستقلال  
والابتعاد عن دولتي الحكم الثنائي ، وما يمكن قوله هو أنه كان  
للأحداث الداخلية في مصر عام ١٩٥٤ وللسياسة المصرية غير  
الموفقة في التعامل مع السودانيين أثرها الواضح في اتخاذ هذه  
القرارات .

## ٢ - بالنسبة لشطر الوادى الشمالى ( مصر ) :

### ( ١ ) على المستوى المحلى :

لا شك أن قضية الجلاء لم تكن عملية مفاوضات يجريها الجانبان المصرى والبريطانى فيما بينهما ، بل كان نتاج حركات اجتماعية وظواهر وطنية متواصلة للشعب المصرى شاركه فيها بقدر أو بآخر شعب جنوب الوادى فى السودان ، وكناح مستمر ، نستطيع القول بدون تحفظ أن هذا الكناح أدى الى الجلاء قبل التوقيع الرسمى عليه بين ممثلى الحكومتين المصرية والبريطانية إذ كانت بريطانيا قد قررت بالفعل أن تجلو بقواتها عن الأرض المصرية بعد ما وضع لها استحالة البقاء وسط شعب معاد لكل ما هو انجليزى .

ومن الجدير بالملاحظة أن القوى الشعبية والحزبية فى وادى النيل تحركت بصورة واضحة وفعالة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة لتطالب بالجلاء ووحدة وادى النيل ونوال البلاد لاستقلالها ، ورغم اختلاف سبل المطالب الوطنية بالتفاوض أحيانا وبالعنف أحيانا أخرى ضد الانجليز أو المتعاونين معهم من المصريين .

وقد كانت المطالب الوطنية منذ أوائل القرن العشرين تأخذ طابعا سياسيا وسلميا محضا على يد مصطفى كامل وخلفائه من زعماء الحزب الوطنى ، باستثناء أعوام ١٩٣٠ و ١٩٣٥ . إلا أن الحركة الوطنية المطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل منذ نهاية الحرب العظمى أخذت طابعا ثوريا ايجاليا تمثل فى تشدد المفاوضات المصرى أمام المفاوضات البريطانية خاصة أن مصر أصبحت بكيانها الدولى من خلال عضويتها فى هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ واتصالاتها الدولية المتعددة .

كما تمثل هذا الطابع الثورى فى مشاركة الشباىج المصرى الى جانب الطلبة والعمال والشباب فى المظاهرات والاضرابات فى الجامعة والمصانع والمواقع العمالية المختلفة. جلال الأعوام من ١٩٤٦ الى ١٩٥٢ ، وارتبطت المطالب الوطنية بتحقيق الجلاء بارتباطا وثيقا بسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لما خلفته الحرب من زيادة فى الأسعار وانتشار البطالة بالاستغناء عن عدد كبير من العمال فى الورش والمصانع التى كانت تعمل لخدمة قوات الحلفاء ، هذا الى جانب ما اقترضته بريطانيا من مصر من اموال ثلاثى على قواتها فقدرت بمئات الملايين من الجنيهات الى جانب المساعدات القليلة التى قدمتها مصر اثناء الحرب حتى تحقق النصر .

ولهذا لم تكن مطالب الجماهير بالجلاء مطلباً سياسياً بحتاً  
بمناى عن العوامل والدوافع الاقتصادية والاجتماعية .

وكبار من نتيجة تمسك بريطانيا ببقاء قواتها فى منطقة تنساة السويس والتلوك فى اجابة المطالب المصرية بضرورة اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ أن زاد الاصرار المصرى على المستويين الرسمى والشعبى ليس على ضرورة الغاء المعاهدة فقط وانما على ضرورة الغاء اتفاقيتي الحكم الثنائى الموقعتين عام ١٨٩٩ م مع بريطانيا التى بمقتضاها أصبح السودان يحكم مشاركة بين الجانبين ومن خلالها استطاعت بريطانيا أن تفرض نفوذها وسيطرتها على السودان وتمهد لفصله نهائيا عن مصر .

اذا كان قرار حكومة الوفد بالغاء المعاهدة واتفاقيتي ١٨٩٩ ضرورة ختمية أملتها ظروف الحال وتصنيحها لواقع فرض تنساة على البلاد قبل الحرب العالمية الثانية .



...ومن المجهف أن يذهب البعض بالقول بأن تاريخ مصر الحقيقي لم يبدأ إلا مع ثورة ٢٣ يوليو ويتناسون تلك الإهضات الوطنية السابقة عليها وتلك الجهود المبذولة والمتواصلة الحكومات المصرية المتتالية من أجل تحقيق وحدة البلاد واستقلالها الحقيقي ، إذ أن ثورة الجلاء النهائية كانت ناضجة بعد إلغاء المعاهدة وإزدياد أوار حركة الكفاح المسلح في القناة وارتفاع صوت مصر عاليا في المحافل الدولية وفشل احتوائها في سياسة الأحلاف العسكرية مهما كانت المبررات والدوافع الإقليمية والدولية .

ومن هنا لم يكن الجلاء النهائي الذي تحقق مع بدء رحيل القوات البريطانية عن أرض مصر عندما وقعت الاتفاقية في أكتوبر ١٩٥٤ ، قد جاء نتيجة جرة قلم من المفاوضين الثوار ، لكنه كان بمثابة اسدال الستار ونهاية المطاف لتلك الملحمة الشعبية الرائعة التي لعب كل مصري فيها دورا .

وكان أولئك الشهداء الذين سقطوا في شوارع مدن مصر المختلفة وعلى أرض القناة ولم يسجل التاريخ أسماءهم جزءا من هذه الملحمة الرائعة إذ سجلوا بدمائهم أروع آيات المجد والخلود لمصر .

وكان لاصرار رجال الثورة في « العهد الجديد » دورا رئيسيا مهما منذ البداية بضرورة تغيير الأوضاع السيئة والمتردية في البلاد وإنهاء الوصاية الأجنبية على مصر والمثلة في وجوب جلاء القوات البريطانية دون قيد أو شرط وأنهم لا رضون بديلا آخر عن هذا الجلاء ورفضهم لأسلوب الماطلة والتسويف الذي انتهجته بريطانيا لسنوات طويلة مع رجال العهد السابق الذي ظلنا نجح فيه المفاوض البريطاني تطبيقا للأطوار العلم للسياسة البريطانية في المنطقة معتقدا على أسلوب المراوغة وبقاء الوضع الراهن على

ما هو عليه لفترة طويلة وهو أسلوب يعتمد على مهارة السياسة  
الانجليزية ونكتاتهم .

وهو ما رفضه الضباط والشبان بفطرتهم الوطنية مع ايمانهم  
بضرورة حل مشكلة السودان في البداية قبل البدء في حل مشكلة  
اجلاء القوات البريطانية عن مصر اذ ان مشكلة جنوب الوادي بمثابة  
حجر عثرة امام المفاوضات الرسمية ، فالسودان هو الصخرة التي  
تحطمت عليها كل المفاوضات السابقة من قبل .

ولهذا كان الفصل ضروريا بل حتميا بين القضيتين حتى يتم  
علاج كل منهما على حدة .

وبشلت المحاولات البريطانية باعاقبة امداد مصر بالسلاح  
والوقوف امام مصادر التسليح الغربية التي حاولت مصر اللجوء  
اليها بعد وقف شحنات الاسلحة البريطانية المتفق عليها مع  
حكومات ما قبل الثورة . وكان الهدف من ذلك هو جر مصر الى  
الاشتراك في مشروعات الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأوسط  
بمساعدة وناييد الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى الوقوف امام  
اطماع المد الشيوعي بالشرق الأوسط .

وبفشلت محاولات بريطانيا والولايات المتحدة في جر مصر الى  
حظيرة تلك الأحلاف كما رفضت من قبل الاشتراك في الحرب الكورية  
عام ١٩٥٠ ولدت بداية فكرة عدم الانحياز الى احدى الكتلتين  
العظميين .

— التأكيد على ان القاعدة البريطانية بالقناة بوجودها على  
ارض مصرية يجب ان تتول ملكيتها الى مصر بما عليها من منشآت ،  
وان المحافظة عليها وتشغيلها لخدمة امن وسلامة الملاحة في القناة  
( طبقا لنص المعاهدة ) هي من مسئولية مصر بفردتها دون سواها  
وهي تادرة على الوفاء بهذه المسئولية والنهوض بها دون مساعدة  
من أي دولة خارجية .

## ( ب ) على المستوى الإقليمي والدولي :

تغيرت موازين القوى الدولية نتيجة الحرب العالمية الثانية وتمخضت عنها نتائج كان أهمها اضطلال امبراطوريات وظهور أخرى جديدة حلت محلها وكان لتأثير الدور المحلى والإقليمى فى هذا التغيير من خلال معطيات جديدة أن أدى الى ازدياد الشعور القومى أهية وتعاضلا اذ شهدت منطقة الشرق الأوسط تغييرات جذرية فى السنوات التالية : قيام الجامعة العربية وحركة الدكتور مصدق فى ايران ضد المصالح البريطانية ، وازدياد الدور العراقى والسعودى أهية .

واهم ما فى المتغير الدولى هو اضطلال امبراطوريتى بريطانيا العظمى وفرنسا وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى استطاعت أقلية مراكز ثابتة من العلاقات والأنشطة المتعددة مع دول الشرق العربى وخاصة مع مصر .

كما أنها استطاعت توطيد هذه العلاقة مع ثوار يوليو بعد أن تغير نظام الحكم بأكمله ، ولا شك أن الولايات المتحدة لعبت دورا مهما ورئيسيا فى الضغط على انجلترا لاستمرار حركة المفاوضات مع مصر بعد أن انقطعت السبل بينهما لفترة فكان على بريطانيا الذابلة الا تفضب ذلك العملاق الجديد الذى كان له الفضل فى قلب موازين الحرب العظمى بانحيازه الى صفه الجلاء بصفتهم المدافعين عن مصالح العالم الحر .

## ثانيا : النتائج ( العامة )

عند كتابة تاريخ مصر لا بد أن تثار قضية بالغة الأهمية ألا وهى قضية الوثائق المصرية وشحها فى امداد المشتغلين بالكتابة التاريخية بالمادة اللازمة للبناء التاريخى باعتبار هذه الوثائق هى المصدر الرئيسى والأساسى الذى لا مندوحة عنه عند مزاوله عملهم وفى

الحقيقة فان الدولة على المستوى الرسمي لم تنهض حتى الآن بكتابة تاريخ مصر وتنقيته عن طريق اعادة النظر بين الجين والآخر فيها يكتب واعتمدت على ما يكتبه الباحثون المصريون بمجهودهم الفردى داخل الجامعات واشباههم من الهواة من خارجها ، ولا بأس بشرط أن تقوم الدولة ذاتها بما ينهض على عاتقها لتسهيل المهمة للباحثين والدارسين عن طريق الآتى :

— تجميع الوثائق الرسمية وحفظها وترميمها وفهرستها بطريقة علمية سليمة لتصبح فى متناول الباحثين وفى خدمتهم وهى فى المقام الأول لخدمة الهدف العام .

— تشجيع كتابة المذكرات السياسية لأولئك الذين عاشوا الأحداث أو شاركوا فى صنعها سواء من شارك منهم فى أحداث ما قبل ثورة ٢٣ يوليو أو بعدها وعلى الرغم من أن المذكرات السياسية تحمل فى طياتها أحيانا دافعا من موقف أصحابها وجهة نظرهم إلا أنها فى النهاية سوف تخدم عملية الكتابة التاريخية وتدعمها ، ومن الممكن أن تنهض بهذه المهمة وزارة الثقافة عن طريق احدى اللجان المتخصصة التى تنشأ لهذا الغرض بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر التابع للهيئة المصرية العامة للكتاب مثلما هو متبع مع سلسلة تاريخ المصريين .

— تشجيع الأسر والعائلات المصرية على ايداع المكتبات الأوراق الموجودة لديهم مما توارثوها عن أسلافهم وذويهم وحفظها فى دار الوثائق أو دار الكتب المصرية ولدينا المنزل الواضح فى احتفاظ دار الكتب بمكتبات العقاد وطه حسين والزافعى وحسن عباس زكى فى موقع مستقل بالدار يطلق عليه قسم المكتبات الخاصة وهى ظاهرة طيبة بلا شك ويجب تجميعها .

— تجميع الوثائق الرسمية فى مكان واحد بدلا من بعثرتها فيها بين دار الكتب ودار الوثائق ومركز وثائق تاريخ مصر المعاصر

والمركز القومي للدراسات القضائية ودار المحفوظات العمومية وغيرها ، الى جانب احتفاظ كل وزارة بوثائقها كالدخالية والخارجية بل مجلس الوزراء ذاته فلا هي أخرجتها للباحثين للاطلاع عليها ولا هي أودعتها دار الوثائق ، وفي كلتا الحالتين لا يوجد تآتون ملزم ينص على تحديد مدة معينة يتم الاطلاع بعدها على هذه الوثائق ..

— لا بد من تشكيل لجنة قومية تضم من بين من تضم اساتذة التاريخ الحديث لوضع الأسس العملية لاجراج هذه الوثائق التي الوجود ، ووضع القواعد المنظمة لهذه المهمة الوطنية خاصة ان أصول وثائق فترة الخمسينيات مازالت محفوظة بأرشيف رئاسة الجمهورية في قصر عابدين بل ان المجموعة الكاملة منها ، وجودة بوزارة الخارجية ولدى جهاز المخابرات العامة ( الأهرام ١٩٨٦/١٢/١١ ) .

— عدم نشر وزارة الخارجية المصرية أو مجلس الوزراء المصرى لنصوص الاتفاقيات أو المعاهدات ونتائج الأنشطة السياسية والدبلوماسية بصفة دورية كما كان متبعاً من قبل عندما أصدرت رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصرى عن السودان عام ١٩٥٤ ، وأصدرت الحكومة المصرية عام ١٩٥٥ محاضر المحادثات الرسمية المصرية التى جرت بينها وبين الحكومة البريطانية منذ عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٥٤ .

— استحالة الاطلاع على أرشيف وزارة الخارجية المصرية أو مجلس الوزراء المصرى للاطلاع على وثائقها ، حتى لو كانت تلك الوثائق قد مر عليها الفترة المسموح بها للاطلاع على الوثائق بصفة رسمية .

— عدم تحديد الدولة لمدة معينة لاجراج وثائقها لاطلاع الباحثين والدارسين عليها .. كما هو متبع في الأرشيف البريطانى والأمريكى وغيرهما من أرشيفات الدول الأخرى .

— الاستفادة من كتابات غير المؤرخين وعلى وجه التحديد من كتابات بعض الصحفيين المصريين وعلى رأسهم محمد حسنين هيكل ومحسن محمد ومحمد زكى عبد القادر وجمال سليم وجمال الشرفلوى وحافظ محمود وصبرى أبو المجد ومحمد التابعى ، وتتميز كتاباتهم بخلوها من الجفاف العلمى الذى يتميز به كتابات المؤرخين الأكاديميين لكنها بلا شك دراسات جذابة وشائقة وأكثرها لا يخلو من الدقة العلمية اللازمة وعلى رأسها ما كتبه الأستاذ محمد حسنين هيكل من خلال مؤلفه : ملفات السويس وهو كصحفى امتحن الكتب السياسية منذ زمن ليس بقرىب الى جانب قرىبه من مراكز أصدار القرار السياسى فى مصر لمدة طويلة استطاع أن يجمع وثائق مهمة تحتاج منه الى كثير من الجراة لايداعها الأرشيف القومى لاندادة البلحن والدارسين منها ، الى جانب أنه قد تمكن من الاطلاع على وثائق الأرشيف البريطانى والحصول على عسدد وغير من الوثائق حديثة الامراج عنها واتى تصل بنا الى أزمة السويس ١٩٥٦ .

ولا بد من الاعتراف انى قد أفنت واستخدمت كثيراً من هذه الدراسات كمراجع فى هذا البحث وقد أثبتتها فى قائمة المصادر والمراجع اعترافاً بالفضل لأصحابها وتقديراً لجهودهم العلمية .

ولا ريب فى أن هذه الدراسات تفيد المدارس المتخصصة والفكرى العام على السواء فالتاريخ كعلم من العلوم الاجتماعية يدخل فى التكوين الثقافى العام للمواطن ولا بد من الألمم ولو ببعض جوانبه كأحد العناصر الثقافية اللازمة للبناء الشخصى لكل مواطن .

— التحيز الواضح لوجهة النظر البريطانية من خلال الوثائق البريطانية قبل الثورة وخطورة الاعتماد على التقارير الرسمية البريطانية ومن هنا تكن الخطورة فى اعتماد البعض كلية على

الوثائق الأجنبية مما يبعد الكتابة التاريخية عن روح الواقع الفعلى واعتماد الآخرين على شواهد العصر التى تكون غالبا خادعة لا تعبر عما يجيش فى النفوس أو يدور فى الخفاء ودهاليز العمل السياسى ، ولهذا فقد جمع البحث ما بين الوثيقة الرسمية وشواهد العصر وكتابات المعاصرين حتى يكتل المزج التاريخى بين العناصر المختلفة الفردية لاكتمال البناء التاريخى .

— ان سياسة مصر على وجه العموم لم يتركوا شهاداتهم عما عاشوه وشاهدوه من وقائع التاريخ فيها خلا د. محمد حسين هيكل ( باشا ) ، ومحمد على علوبة ( باشا ) ، ومحمد أحمد غرغلى ( باشا ) ، وأكثرها دقة وغزارة هي مذكرات د. هيكل لما كان يملكه من حس صادق ووعى سياسى كصحفى وسياسى مارس العمل السياسى كأحد قادة حزب الأحرار الدستوريين نلى جايب توليه منصب الوزارة ورئاسة مجلس الشيوخ . ولم نر مذكرات النحاس باشا أو غيره من كبار ساسة ذلك العصر .

أما مذكرات سياسة ما بعد الثورة فلم نجد سوى مذكرات عبد اللطيف البغدادى وفى الفترة الأخيرة كتب أحمد مرقضى المرافى من عصر ما قبل الثورة ، وصلاح نصر مذكراتها التى نشرت بالمجلات المصرية فى الأعوام السابقة .

أما عبد الناصر فلم يكتب مذكراته ولهذا فقد أنسخ المجلد لنضارب الأموال فبين كتب مذكراته من رجال الثورة تجاه كثير من الأحداث ومن أشهر تلك المذكرات التى تؤكد هذا التضارب مذكرات أنور السادات فيما جاء به « يا ولدى هذا عملك جمال » « وأسرار الثورة كاملة » ثم اختلاف ما جاء بهما عما أورده فى « البحث عن الذات » بعد توليه رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ .

وأحجم البعض ممن عاشوا أحداث البلاد المهمة في خلال الخمس والأربعين سنة الماضية. عن كتابة مذكراتهم مؤثرين السلامة ومن هؤلاء هؤلاء سراج الدين ثم كمال الدين حسين ،  
تلك كانت أهم نتائج البحث التي توصلنا إليها بإيجاز شديد ،  
وتفصيلها فيما احتواه هذا البحث بين دفتيه .

★★★



## الملاحق

### اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة بشأن الحكم الذاتي وتقدير المصير للسودان

نصت هذه المعاهدة على حق الشعب السوداني في تقرير مصيره ، بعد انتهاء فترة انتقال اتصفيه الادارة الثنائية ولتهيئة الجو لاجراء تقرير المصير وذلك بانضمامه الى مصر او الاستقلال عنها .

#### احكام اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ :

تتكون الاتفاقية من خمس عشرة مادة تناولت تنظيم المسائل التالية : (١)

#### اولا : اثبات الحق للشعب السوداني في تقرير مصيره :

وذلك من خلال ما نصت عليه ديباجة الاتفاق ؛ وهو انه : « لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

---

(١) رئاسة الوزراء : السودان ( الكتاب الأخضر المصري ) ، ص ٢٨٤ - ٢٨٧ .  
سمير المنقبادي ( دكتور ) : تطور المركز الدولي للسودان ، ص ١٥٠ وما يليها .

وشمال ايرلندا ( المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة ) تؤمنان  
ايامنا ثابتا بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسته  
له ممارسة فعلية في وقت مناسب وبالضمانات اللازمة . . » .

### ثانيا : تقرير مبدأ وحدة السودان :

طبقا لما نصت عليه المادة الخامسة : « لما كان الاحتفاظ  
بوحدة السودان بوصفه اقليةا واحدا مبدأ أساسيا للسياسة  
المشتركة للحكومتين المتعاقبتين ، فقد اتفقتا على الا يمارس  
الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون  
الحكم الذاتى (١) على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة » .

وقد انتزع الجانب المصرى موافقة الجانب البريطانى على تقرير  
مبدأ وحدة السودان بعد مناقشات طويلة . وكان المفاوضون  
المصريون يرون أن السياسة البريطانية تعمل على فصل شمال  
السودان عن جنوبه ، وأحداث الاضطرابات في الجنوب . .

### ثالثا : انشاء فترة انتقال :

طبقا لما جاء في المادة الأولى بأنه « رغبة في تمكين الشعب  
السودانى من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد ، تبدأ في  
اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد ، فترة انتقال يتولاه  
للسودانيين فيها الحكم الذاتى الكامل » .

كما أن : « فترة الانتقال تمهيدا لانتهاء الادارة الثنائية انهاء فعليا  
فإنها تعتبر تصفية لهذه الادارة ويحتفظ ابان فترة الانتقال بسيادة  
السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير » (٢) .

(١) صدر قانون الحكم الذاتى فى ٢٦ مارس ١٩٥٢ .

(٢) طبقا لنص للمادة الثانية من الاتفاقية .

وتبدأ فترة الانتقال في اليوم « المعين » بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي ، ومع مراعاة اتمام السودنة على « الوجه المبين » بالملحق الثالث لهذا الاتفاق ، « وتتمهد الحكومتان المتعاقدتان بانتهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، وينبغي على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام » (١) .

وفترة الانتقال هي فترة تصفية للإدارة الانتوائية ، ولتهيئة الجو لتقرير المصير ، وتبدأ من اليوم الذي يتم تحديده ولدة لا تتجاوز ثلاث سنوات (٢) .

#### رابعاً : تقييد سلطة الحاكم العام :

وورد هذا التقييد في المواد : الثالثة والرابعة والسادسة :  
فيما مرس الحاكم العام سلطته الدستورية العليا داخل السودان  
إبان فترة الانتقال ، كما « يمارس سلطانه وفقاً لقانون الحكم  
الذاتي بمعاونة لجنة خبائية تسمى لجنة الحاكم العام .. »  
طبقاً للمادة الثالثة .

أما المادة الرابعة فتتص على أن : « تشكل هذه اللجنة من  
اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق  
بينهما ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني  
يرشح كلا منهما حكومته . على أن يتم تعيين العضوين السودانيين  
بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه .

(١) وفقاً لما جاء بالمادة الخامسة من الاتفاقية .

(٢) واليوم المعين هو اليوم الذي يشهد فيه الحاكم العام كتابة بيده بأن  
مؤسسات الحكم الذاتي المزمع انشاؤها وهي مجلس الوزراء ومجلس النواب  
ومجلس الشيوخ ( البرلمان ) قد تم تكوينها .

رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصري عن السودان ، مصدر  
سابق ، ص ٤٠٦ .

Documents on the Sudan, p. 107.

ويكون للبرلمان في حالة عدم موافقته حتى تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسمياً تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية » .

اما المادة السادسة فتحدد مسؤولية الحاكم العام مباشرة أمام الحكومتين المصرية والبريطانية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية وتجاه أى تغيير يطلبه البرلمان السوداني طبقاً لقانون الحكم الذاتي ، أو أى قرار تتخذه اللجنة الخماسية (١) ويرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسؤولياته ، وفي هذه الحالة يرفع الأمر الى الحكومتين المتعاقبتين .

#### خامساً : ضمانات هيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير :

(١) لجنة الانتخابات : وتشكل من سبعة أعضاء : « ثلاثة منهم من السودانيون يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصري ، وعضو من المملكة المتحدة ، وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية ، وعضو هندي ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم ، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي ، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليقات الحكومتين المتعاقبتين » (٢) .

ووظيفة هذه اللجنة هي دراسة قواعد الانتخاب ، وإعادة النظر فيه عند الاقتضاء ، بحيث تتم في جميع أنحاء السودان في وقت

---

(١) هذه اللجنة تتألف من خمسة أعضاء : عضوين سودانيين وعضو مصري وآخر انجليزي والخامس باكستاني وتكون له الرياسة وتكون مهمتها النظر في المسائل التي يعرضها عليها الحاكم العام لاعلان موافقتها أو رفضها لها .

(٢) Documents on International affairs, 1952, p: 326.  
A Documentary history of United States Foreign Policy, 1945-1973, Vol. 5, p. 816.

واحد ، وتخديد مؤهلات الناخبين ، وقوائم الانتخاب ، ورفع التقارير للحكومتين عن سير الانتخابات (١) .

( ب ) لجنة السودة : من أجل تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير وتشكل من عضو مصري وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما حكومته ثم يعينها الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين ويكون تعيينهم باختيار الحاكم العام ، ثم عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية دون إعطائه حق التصويت .

والغرض من هذه اللجنة هو سودة جميع الوظائف في الإدارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية ، وغير ذلك من الوظائف الحكومية التي تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير ، على أن تتم مهنتها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أعوام (٢) .

#### سادسا : إجراءات تقرير المصير :

وتتم بقرار يصدر عن البرلمان السوداني ويخطر به الحاكم العام لحكومتى مصر وبريطانيا ، وتضع الحكومة السودانية مشروعا بقانون انتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان لاقتراره ، وتخضع عملية تقرير المصير لضمانات تكفل حيذة الانتخابات ، راية تدابير أخرى تهدف الى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية .

كما تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار البرلمان السوداني لقراره برغبته في الشروع في اتخاذ

(١) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ( الكتاب الأخضر المصري ) المصدر السابق ، الملحق رقم (٢) ، ص ٣٩٤ . وقد جرت الانتخابات في اواخر شهر نوفمبر ١٩٥٣ .

(٢) Documents on International affairs, 1953, p. 326.

الملحق رقم (٣) من الكتاب الأخضر المصري عن السودان ، ص ٣٩٥ .

التدابير اللازمة لتقرير المصير ، وتنعهد الحكومتان المتعاقدتان باتهام سحب قواتهما في فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

وتكون وظيفة الجمعية التأسيسية هي تقرير مصير السودان كوحدة لا تتجزأ ، وان تعد دستوراً للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد ، كما تضع قانوناً بانتخاب برلمان سوداني دائم (١) .

ويتقرر مصير السودان :

( أ ) اما باختيار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

( ب ) واما باختيار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام (٢) .

---

(١) كما تنص المادة (١٢) من الاتفاقية .

رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .  
(٢) وقد وقع في ٢ ديسمبر ١٩٥٥ وثيقة تعديل للمواد ١٠ و ١٢ و ١٣ على اثر اعلان رغبة البرلمان السوداني في ٢٩ أغسطس ١٩٥٥ بأن يتقرر مصير السودان عن طريق الاستفتاء ، ثم قرر البرلمان السوداني اعلان استقلال السودان بموافقة اجماعية في ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ .

سمير المنقبادي (كتور) ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ - ١٥٩ .

## المبادئ الرئيسية

الموقع عليها بالأحرف الأولى بين الطرفين المصرى والبريطانى  
فى ٢٧ يولية سنة ١٩٥٤

١ — تم الاتفاق بين الوفدين المصرى والبريطانى على أنه  
رغبة فى قيام العلاقات المصرية — الانجليزية على أساس جديد من  
التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة ، ومع مراعاة التزاماتها بمقتضى  
ميثاق الأمم المتحدة ، قد أصبح من الضرورى الآن اعداد مشروع  
اتفاق خاص بقاعدة قناة السويس على النحو التالى :

٢ — يسرى الاتفاق حتى نهاية السبع السنوات من تاريخ  
توقيعه . وتتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من  
هذه المدة لاتخاذ ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

٣ — تبقى بعض أجزاء قاعدة قناة السويس الحالية فى حالة  
صالحة وفق الحاجات المبينة فى ملحق رقم ( ١ ) وتكون معدة  
للاستخدام فوراً وفق الفقرة التالية .

٤ — ( ١ ) فى حالة حدوث هجوم مسلح من دولة اجنبية على  
مصر ، أو على أى بلد عربى يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً  
فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ،  
تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازماً لتهيئة

القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة . وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية في حدود الضرورة القصوى للأغراض السالفة الذكر .

( م ) في حالة قيام تهديد بهجوم على أى بلد من البلاد السالفة الذكر يجرى التشاور فوراً بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية .

٥ - يكون تنظيم القاعدة وفقاً للملحق رقم ( ١ ) المرفق .

٦ - تمنح الحكومة المصرية للحكومة المملكة المتحدة حق نقل أية مهمات بريطانية من القاعدة واليها حسب تقديرها بحيث لا يزيد هذه المهمات على القدر الذى سيتم الاتفاق عليه الا بموافقة الحكومة المصرية .

٧ - يتم جلاء جميع قوات جلالة الملكة جلاء تاماً عن الأراضي المصرية في مدة لا تزيد على عشرين شهراً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق وفقاً للتجدول الذى يعلق عليه في أقرب وقت ، وتقدم الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لهذا الغرض لنقل الجنود والمعدات .

٨ - يقرر هذا الاتفاق أن قناة السويس البحرية التى تعد جزءاً لا يتجزأ من مصر هى طريق مائى له أهمية دولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والأستراتيجية ، ويعبر عن تصميم كل من الطرفين على احترام اتفاق سنة ١٨٨٨ الذى يكفل حرية الملاحة فى القناة .

٩ - تقدم الحكومة المصرية التسهيلات الخاصة بالطيران والنزول والصيانة للطائرات التى يتم الاخطار عنها وتكون تابعة لشبلح الطيران الملكى وتمنح الحكومة المصرية شرط الدولة الأكثر رعاية للطائرات المسبوح بها ،



## نص اتفاق الجلاء فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

### قــــــــــــــــرار

باصدار الاتفاق وملحقه والخطابات المتبادلة الملحقة ، والمحضر  
المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة  
المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا .

والموقع عليها بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م .

### مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير  
سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على الاتفاق  
وملحقه والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه ،  
المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وشمال أيرلندا الموقع عليه بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة  
١٩٥٤ .

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية .

## قـرـر :

مادة ١ — يعمل اعتباراً من ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالاتفاق وملحقيه والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ والمرافق نصه لهذا القرار .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .

رئيس مجلس الوزراء  
جمال عبد الناصر حسين  
(يكباشى) (أ. ح .)

نص اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤  
بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة (١)

ان حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا ، اذ ترغبان في اقامة العلاقات المصرية - الانجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوظيدة .

قد اتفقتا على ما يأتى :

المادة ( ١ )

تجلو قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الأراضي المصرية وفقا للجدول المبين في الجزء رقم ( ١ ) من الملحق رقم ( ١ ) خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى .

المادة ( ٢ )

تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ وكذلك المحضر المتفق عليه والذكرات المتبادلة ، والاتفاق الخاص

---

(١) المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد العاشر ، ١٩٥٤ ، ص ١٤٥ -

بالاعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية في مصر  
وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى .

### المادة ( ٣ )

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية وهي المبينة في  
المرفق ( ١ ) بالملحق رقم ( ٢ ) في حالة صالحة للاستعمال ومعدة  
للاستخدام فوراً وفق أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالي .  
وتحقيقاً لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق أحكام الملحق رقم ( ٢ ) .

### المادة ( ٤ )

في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد  
يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك، بين  
دول الجامعة العربية الموقع عليها في القاهرة في الثالث عشر من  
شهر أبريل ١٩٥٠ أو على تركيا ، تقدم مصر للمملكة المتحدة من  
التسهيلات ما قد يكون لازماً لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة  
فعالة . وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية في  
جبود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفه الذكر .

### المادة ( ٥ )

في حالة عودة القوات البريطانية الى منطقة قاعدة قناة السويس  
وفقاً لأحكام المادة ( ٤ ) تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال  
المشار اليه في تلك المادة .

### المادة ( ٦ )

في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على  
أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك

بين دول الجامعة العربية أو على تركيا بجرى الشاور غورا بين مصر والمملكة المتحدة .

#### المادة ( ٧ )

تقدم حكومة مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلح الطيران الملكى التى يتم الاخطار عنها . وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالاذن بأية رحلة لها معاملة لا تقل من معاملتها لطائرات أية دولة اجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها آنفا فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس ؛

#### المادة ( ٨ )

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية — التى هى جزء لا يتجزأ من مصر — طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، وتعريان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

#### المادة ( ٩ )

( ١ ) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها حسب تقديرها ؛

( ب ) لا يجوز أن تتجاوز المهمات المقر المتفق عليه فى الجزء

( ج ) من الملحق رقم ( ٢ ) الا بموافقة حكومة جمهورية مصر .

#### المادة ( ١٠ )

لا يمس الاتفاق الحالى ولا يجوز تفسيره على أنه بىس بآية  
حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

#### المادة ( ١١ )

تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءا لا يتجزأ منه .

#### المادة ( ١٢ )

( أ ) يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تسارىخ  
توقيعه .

( ب ) تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من  
تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

( ج ) ينتهى العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تسارىخ  
التوقيع عليه . وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل أو تتصرف  
فيما قد يبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تتفق الحكومتان  
المعاهدتان على مد هذا الاتفاق .

#### المادة ( ١٣ )

يعمل بالاتفاق الحالى على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه  
وتتبادل وثائق التصديق عليه فى القاهرة فى اقرب وقت ممكن .

وأقراراً بما تقدم وقع المفاوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق  
ووضعوا أختامهم عليه . تحرر في القاهرة في اليوم التاسع عشر  
من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والانجليزية  
ويعتبر كلا النصين متساويين في الرسمية .

عن حكومة المملكة المتحدة

ه . ا . ه . نتج

ر . س . ستيفنسون

ر . بنسون

عن حكومة جمهورية مصر

جمال عبد الناصر حسين

محمود فوزى

عبد اللطيف محمود البغدادي

محمد عبد الحكيم عامر

صلاح الدين مصطفى سالم





EGYPT AND SUDAN

June 7, 1946

CONFIDENTIAL

SECTION 1.

AL-NAHAR

Copy No. 61

Sir R L Campbell to Mr. Rowan - (Received 7th June)

(No 1038)

(Telegraphic)

Cairo, 7th June, 1946

## WEEKLY appreciation

The week has been full of rumours of the possible fall of the Cabinet. The trouble arose out of the statement in the Senate on the 27th May regarding the negotiations. When asked whether this statement was approved by the Egyptian delegation or Cabinet, he replied it was a personal statement of his own and had to admit that neither the Cabinet nor the delegation had seen it beforehand. This independent action of his annoyed both the delegation and his Cabinet, particularly the Liberals and, of course, Makram El-Din. It is reported that Hefni Mahmoud, who apparently provoked the above question, wished to resign but was deterred from doing so by the Palace. Makram El-Din in his newspaper attacked Sidki Pasha for acting on his own without consulting anyone. Sidki Pasha was apparently very annoyed, as he had hoped to be acclaimed by the Senate as a popular hero. It seems probable that the Palace intervened to prevent the break up of the Cabinet.

2. The Committee for Foreign Affairs presented its report to the Senate on Sidki Pasha's statement, and when the discussion showed signs of going into details of the explanations which Sidki Pasha had furnished confidentially to the Attorney, Sidki Pasha asked that the discussion should continue *in camera*. After the secret sitting was over the motion adopted by the Senate was given publicly—this motion approved the delegation's attitude, particularly its adherence to evacuate Nile Valley. According to the report from well informed source Sidki Pasha's statement in the secret Senate was an extremist that it was heartily approved by Hafez, Ramadan, Wafdist leader, and Wafd as a body could not very well vote against him. The majority of them therefore abstained from voting—Sidki Pasha obtained a majority of eighty-five against fifteen (Wafdist). Sidki Pasha is reported to have informed the Senate of our draft treaty and of the Egyptian one, to have made it clear that he would stand on the Egyptian draft treaty and would not take any action to disavow the Sudan from the present negotiations. The Senator confidentially reported to the embassy that Wafd had actually approved the treaty position made by Sidki Pasha, but not the resolution because it expressed confidence in Sidki Pasha and the Egyptian delegation.

3. Sidki Pasha's handling of this question in the Senate was no doubt dictated by his desire to veil the popularity of the hero, but it must really seem now to make difficult any concessions by the Egyptian delegation.

4. Departure of Lord Slansgate has been exploited by the Opposition to demonstrate that negotiations are virtually broken off. The Government supporters were depressed by this departure, but on the whole have been able to present it as favourable to the Egyptian cause in that Lord Slansgate, they maintain, is going back to persuade London to yield to the Egyptian demands. General impression appears to be that sooner than face the inconvenience of a rupture Great Britain will yield to Egyptian claims. If, however, Lord Slansgate's return is much delayed there seems considerable likelihood that internal situation must deteriorate.

5. Moslem Brothers have published a resolution of General Assembly urging the Government to break off negotiations and to annul the treaty of 1936.

6. Weekly *Al-Nahar* has published a statement made by Hafez Agha opposing the [group undecipherable] of the Egyptian cause to secure safeguard and favouring an Anglo-Egyptian alliance.

7. Egyptian Prime Minister has written to the Governor-General of the Sudan protesting against the alleged formulation of proposals for a legislative council without consulting the Egyptian Government.

8. There has been much labour unrest owing to a renewal of the strike of textile workers at Shubra el-Kheima and at Alexandria, and by workers thrown out of employment by the closing down of Allied military establishments. A

[78-61]

تقرير من السفير رونالد كامبل السفير البريطاني بالقاهرة الى مستر بيغن.

وزير الخارجية بلندن عن الاحوال السياسية في مصر - يونيو ١٩٤٦ -

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

[CYPHER]

CABINET DISTRIBUTION

FROM CAIRO TO KURNAH OFFICE

10 JUN 1946

Air R.I. Campbell. D. 11.52. a.m. 7th June, 1946.  
No. 1034  
7th June, 1946. R. 1.58. p.m. 7th June, 1946.

6 6 6 6 6

Weekly appreciation.

The week has been full of rumours of the possible fall of the Cabinet. The trouble arose out of the statement in the Senate on May 27th regarding the negotiations. When asked whether this statement was approved by the Egyptian delegation or Cabinet he replied it was a personal statement of his own and had to admit that neither the Cabinet nor the Delegation had seen it beforehand. This independent action of his annoyed both the delegation and his Cabinet, particularly the liberals and of course Makram Ebeid. It is reported that Hefni Mahmoud who apparently provoked the above question wished to resign but was deterred from doing so by the Palace. Makram Ebeid in his newspaper attacked Sidki Pasha for acting on his own without consulting anyone. Sidki Pasha was apparently very annoyed as he had hoped to be acclaimed by the Senate as a popular hero. It seems probable that the Palace intervened to prevent the break up of the Cabinet.

2. The Committee for Foreign Affairs presented its report to the Senate on Sidki Pasha's statement and when the discussion showed signs of going into details of the explanations which Sidki Pasha had furnished confidentially to the ~~Secretary~~, Sidki Pasha asked that the discussion should continue in camera. After the secret sitting was over the motion adopted by the Senate was given publicly - this

(١) تقرير من رونالد كاميل لوزارة الخارجية بلندن يوضح الخلافات بين  
صندقي باشا وأعضاء وفد المفاوضين البصري - يونيو ١٩٤٦ من خلال مناقشات  
مجلس الشيوخ المصري \*

can get  
"evangelical"  
and "study" 40  
change  
debate  
change 13  
opposed an  
injection

this motion approved the delegation's attitude particularly its adherence to evacuate <sup>new 1/2 of the</sup> and ~~the~~ Nile Valley. According to the report from well-informed source Sidki Pasha's statement in the ~~secret~~ <sup>Senate</sup> ~~Senate~~ <sup>was so extremist that it was</sup> ~~heavily~~ <sup>heavily</sup> approved by <sup>Dr. FAY</sup> ~~Dr. FAY~~ <sup>Dr. FAY</sup> Ramadan, ~~Wafist~~ <sup>Wafist</sup> leader, and Ward as a body could not very well vote against him. The majority of them therefore abstained from voting - Sidki Pasha obtained a majority of 85 against 15 (Wafists). Sidki Pasha is reported to have informed the Senate of our draft treaty and of the Egyptian one, to have made it clear that he would stand on the Egyptian draft treaty and would not take any action to dissociate the Sudan from the present negotiations. The Senator confidentially reported to the Embassy that ~~Wafid~~ <sup>Wafid</sup> had actually approved the treaty position made by Sidki Pasha but not the resolution because it expressed confidence in Sidki Pasha and the Egyptian delegation.

3. Sidki Pasha's handling of this question in the Senate was no doubt dictated by his desire to ~~preserve the~~ <sup>preserve the</sup> ~~position~~ <sup>position</sup> ~~hero~~ <sup>hero</sup>, but it must really seem now [?grp. cmd. ? to] make difficult any concessions by the Egyptian delegation.

4. Departure of Lord Stanagate has been exploited by the Opposition to demonstrate that negotiations are virtually broken off. The Government supporters were depressed by this departure but on the whole have been able to represent it as favourable to the Egyptian cause in that Lord Stanagate, they insinuate, is going back to persuade London to yield to the Egyptian demands. General impression appears to be that sooner than face the

To Clair  
By Confidential Bag

ADVANCE COPY

FROM CAIRO TO PORTION OFFICE

Sip Ralph Stevenson

No. 7 Saving

5th January, 1961.

E 1013/3

4/10 Whitelaw  
data

Repeated for information saving to:

Ragdad	No. 5
Beirut	5
Amman	5
Damascus	5
Jedda	5
Jerusalem	1
Addis Ababa	1
Port Said	1
Athens	1
Alexandria	1
Tripoli	5
Benghazi	1
Karachi	5
B.M.E.O.	u/a

CONFIDENTIAL

CAIRO FORTNIGHTLY POLITICAL SUMMARY

Period 22nd December 1960 - 4th January 1961.

Addressed to Foreign Office telegram No. 7 saving of 5th January, repeated for information saving to Ragdad, Beirut, Amman, Damascus, Jedda, Jerusalem, Addis Ababa, Port Said, Athens, Alexandria, Tripoli, Benghazi, Karachi, B.M.E.O.

Political General

During the main part of the period under review the combined celebration of the Silver Jubilee of Cairo University and the seventy-fifth anniversary of the Egyptian Royal Geographical Society has afforded the Egyptian Government and academic circles the satisfaction of entertaining a considerable number of eminent foreign educationists among whom were the Vice-Chancellors of Oxford and Cambridge Universities. The official celebrations lasted a whole week and the visitors had a tightly packed programme which they found instructive but somewhat exhausting. King Farouk, whose public appearances have for some time been infrequent, attended the principal ceremony at each of those institutions and gave a reception at Abdin Palace; he also marked the occasion by conferring the rank of Pasha on Dr. Taha Hussein, Minister of Education. It would be unsafe, however, to assume that His Majesty's patronage of this particular occasion may denote a more conspicuous interest in public affairs generally. So far as the general public is concerned, affairs of state continue to drift and neither the Monarch nor the Prime Minister has lately done or said anything to arrest this tendency.

/S. A source



تقرير من سير رالف ستيفنسون بالقاهرة الى وزارة الخارجية في لندن  
مؤرخ في يناير ١٩٥١ من الموقف السياسي في مصر خلال الفترة من ٢٢ ديسمبر  
١٩٥٠ الى ٤ يناير ١٩٥١  
والعلاقات الانجلو مصرية خلال هذه الفترة

3. A source in touch with the Palace has given some inkling of a desire on the part of Ibrahim Abdul Hadi Pasha for reconciliation with the Palace in anticipation of Senate elections and nominations next May, but it is still uncertain how and when any move in this direction may take place or whether the other Opposition elements might follow suit.

5. The newspaper "Misri", followed by its rivals "Ahram" and "Kawane", has again defied the Public Prosecutor's ban on the publication of information about the arms scandal and between them the three newspapers have disclosed certain information which, although not authenticated, bears the stamp of verisimilitude and is thought to be based on leaks from subordinates in the Ministry of Justice. It is now generally anticipated, however, that the results of the impending trials will be rather an anticlimax.

4. There has been some unrest among Government doctors who are dissatisfied with their grading and salaries. Some of them are reported to have urged that they should strike in order to secure redress of their grievances. ---

#### Anglo-Egyptian Relations

5. Apart from an over-optimistic declaration by Nahas Pasha to Reuters's chief diplomatic correspondent, whose version of the interview was amended by Nahas Pasha after a Foreign Office spokesman had given out what Nahas took to be an excessively chilling corrective, Egyptian circles have been commendably sceptical about the Foreign Minister's recent talks in London and even the Egyptian press has noticeably toned down its comparisons on the subject of Anglo-Egyptian relations. At the same time, however, it is apparent that the Egyptian side (including the press) is showing great curiosity about the views on the Egyptian question held by the Commonwealth Prime Ministers who have passed through Cairo on their way to the Commonwealth Conference in London. Some encouragement was derived from a statement by the Pakistani Minister of Education who was in Cairo for the university celebrations but Mr. Nehru, when pressed by local journalists, was far more realistic and caused corresponding disappointment. Husain Haikal Pasha spoke about foreign policy in a 60 minute debate on December 25th; he expressed dislike of the Arab collective security pact and, as regards Anglo-Egyptian relations, he is reported to have stated that he failed to see how the international situation justified the retention of the British forces in the Canal Zone. Referring to the Sudan, he declared that the Sudanese should have autonomy and then make a mutually satisfactory agreement with Egypt; it was Great Britain who stood in the way of an agreement between Egyptians and Sudanese.

#### Foreign Relations

6. Egyptian official circles appear to have been disconcerted and puzzled by Nuri Pasha's recent proposition, as reported in the press, to the effect that there should be only administrative frontiers between the various Arab States. There has, however, been no comment from Egyptian official circles on the ground that no notification of what Nuri Pasha actually said has yet been received through official channels.

COPIES TO: A.M.E.J. (20)  
C.O.C. S.T.E.  
Mr. Parkes  
Information Department  
Sudan Agent  
Mr. Hinton  
Mr. Duff



## ثبت المصادر والمراجع

### أولاً : وثائق غير منشورة :

١ - ثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصر والسودان والمحفوظة بأرشيف وزارة الخارجية البريطانية في لندن Public Record office (F.O.) عن السنوات من ١٩٤٥ ، والتي أخرج عن بعضها مؤخراً طبقاً لقانون حرية النشر البريطانى .

٢ - مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصر والسودان المصورة بالميكروفيلم والمحفوظة بمركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس . Public Record-office (F.O.)

٣ - مضابط مجلس النواب المصرى .

٤ - مضابط مجلس الشيوخ المصرى .

### ثانياً : وثائق منشورة :

#### ( ١ ) عربية :

١ - وزارة الخارجية : محاضر جلسات المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، ١٩٢١ ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٣٦ .

٢ — وزارة الخارجية : معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا  
العظمى ( ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ) القاهرة ، المطبعة الأميرية ،  
١٩٣٦ .

٣ — الحكومة المصرية : المفاوضات الرسمية بين الحكومتين  
المصرية والبريطانية ١٩٣٠ ( مفاوضات التحاس — هندرسن من  
٣١ مارس ١٩٣٠ الى ٨ مايو ١٩٣٠ ) ، القاهرة المطبعة الأميرية ،  
١٩٣٦ .

٤ — مجلس الشيوخ : قانون رقم ( ٨٠ ) لسنة ١٩٣٦  
بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا  
العظمى منيل بجميع مانشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات  
السابقة والمحادثات من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٢ ووفد  
السودان وتقرير اللورد ملنر ، وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، القاهرة  
المطبعة الأميرية ، ١٩٣٧ .

٥ — مجلس الشيوخ : قانون رقم ( ٤٨ ) لسنة ١٩٣٧ بشأن  
الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية بمصر الموقع عليه  
بموننترو في ٨ مايو ١٩٣٧ ، القاهرة المطبعة الأميرية ببولاك ،  
١٩٣٩ .

٦ — الوقائع المصرية : عدد ( ٩٠ ) غير اعتيادي ، يوم السبت  
١٧ رجب ١٣٥٨ هـ ٢ سبتمبر ١٩٣٩ م .

عدد ( ٩١ ) غير اعتيادي ، يوم الاثنين ١٩ رجب ١٣٥٨ هـ  
٤ سبتمبر ١٩٣٩ م .

عدد ( ٩٢ ) غير اعتيادي ، يوم الاثنين ١٩ رجب ١٣٥٨ هـ  
٤ سبتمبر ١٩٣٩ م .



٧ — رئاسة مجلس الوزراء : بيان عن الحادثات التي دارت بين حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبة باشا ( وزير الخارجية ) وسعادة سير رونالد كامل السفير البريطانى فى شأن قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان ( ٦ مايو ١٩٤٨ — ٢٨ مايو ١٩٤٨ ) . القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٨ .

٨ — خطب السير الكسندر كادوجان — رئيس الوفد البريطانى — أمام مجلس الأمن أثناء نظر القضية المصرية عام ١٩٤٧ .

٩ — رئاسة مجلس الوزراء ( هيئة المستشارين ) : قضية السودان ، القاهرة المطبعة الأميرية ، ١٩٤٧ .

١٠ — محمود فهمى النقراشى : قضية وادى النيل ، بيانات محمود فهمى النقراشى رئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن ١٩٤٧ . القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٧ .

١١ — وزارة الخارجية الملكية : محاضر الحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ — نوفمبر ١٩٥١ ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٥١ .

١٢ — رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ( الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ) القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣ .

١٣ — المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة الكتاب الأول ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

١٤ — ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ، الجزء الأول ، القاهرة ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، د. ت.

١٥ — جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ ( الكتاب الأبيض المصرى ) ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٥ .

١٦ — عبد العزيز الشناوى (مكتور ، جلال يحيى (مكتور) :  
وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، الاسكندرية ، دار  
المعارف ، ١٩٦٩ .

١٧ — تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان ، اصدار بنك  
المعلومات السودانى ، الخرطوم ، ١٩٨٦ .

١٨ — وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة بجريدة  
الأهرام المصرية تحيل وتعاقب السير أنطونى ناتنج ، الأهرام عددى  
٢٩ مارس و ٢٤ يونيو ١٩٨٦ .

١٩ — الوثائق التاريخية للحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ —  
١٩٧٠ ، المجلد الأول ، القاهرة ، الجامعة العمالية ، ١٩٨٦ .

٢٠ — Documents on the Sudan 1899-1953, Cairo,  
Egyptian Society of international law, Brochure No.  
14, March, 1953.

٢١ — Revue Egyptienne de droit international, Vol. —  
10, 1954.

### ( ب ) انجليزية :

١ — The parliamentary Debates (Hansard), House  
House of the Lords.

٢ — The Parliamentary Debates (Hansard), House  
of Commons.

٣ — Documents on International Affairs, 1951, 1952,  
1953, Selected and edited by Denise folliot, issued  
under the auspices of the Royal institute of interna-  
tional affairs, London, Oxford University Press,  
1954, 1955, 1956.

## ( ج ) أمريكية :

Documentary History of United States foreign — ١  
Policy 1945-1973, Vol. V, introduced and edited by  
Arther M. Schlesinger, New York, Chelsea House,

A History of American Foreign Policy, 3rd edi- — ٢  
tion, edited by Alexander Deconde, New York,  
1978.

## ثالثا : مناقشات وثائقية ومقابلات شخصية :

١ — مناقشة وثائقية خطبة مع المهندس حسن عزت أحد  
الضباط الوطنيين قبل ثورة ٢٣ يوليو المؤسسين لتنظيم الضباط  
الأحرار بسلاح الطيران ، ورفيق السادات في المعتقل ، وذلك من  
خلال مراسلته بمقر إقامته بسويسرا وإيطاليا في نوفمبر ١٩٨٦ .

٢ — جلسة نقاشية مع المؤرخ الفنى عبد الله أحمد عبد الله  
أحد الصحفيين الوطنيين المنتمين لحزب مصر الفتاة من خلال ذكرياته  
عن أحداث الكفاح الشعبى فى سنوات ١٩٣٠ و ١٩٣٥ ، وذلك  
إثناء مقابلة شخصية يوم ٩ ديسمبر ١٩٨٦ بالاسكندرية ، ومراسلات  
متفرقة عام ١٩٨٧ .

٣ — جلسة نقاشية موثقة مع الأستاذ إبراهيم فرج ( باشا )  
وزير الشئون البلدية والقروية ووزير الخارجية بالانابة فى حكومة  
الوفد الأخيرة ، يوم الأحد ٣ أبريل ١٩٨٨ بمقر حزب الوفد الجديد  
بالمنيرة بالقاهرة .

٤ — جلسة نقاشية مع السيد كمال الدين حسيبىن أحد الضباط الأحرار وعضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ، يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩ بالمنتزه بالاسكندرية .

٥ — مناقشات حول مشكلة الجنوب السودانى مع بعض أبنائه الدارسين بمصر والموفدين من قبل الحكومة السودانية للدراسة بجامعة الاسكندرية فى شهرى فبراير ومارس ١٩٩٠ م .

#### رابعاً : موسوعات :

. موسوعة التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية ، الجزء التاسع ( ثورة ٢٣ يوليو ) ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

#### خامساً : تقارير :

حكومة السودان : تقرير عن ادارة السودان فى عام ١٩٤٩ ، قدمه الحاكم العام لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وللحكومة الملكية المصرية ، الخرطوم شركة ماكوركوديل المتحدة بالسودان ، ١٩٥١ .

#### سادساً : مذكرات شخصية :

١ — مذكرات شيخ الإسلام الظواهرى ( السياسة والأزهر ) ، القاهرة ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٤٥ .

٢ — مذكرات اسماعيل صدقى ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٥٠ .

٣ — مذكرات كمال اتدين رفعت ( حرب التحرير الوطنية ) ، اعداد مصطفى طيبة القاهرة ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .



٣. — العربية : الباحث العربى ( تصدر فى لندن ) العربى  
( الكويتية ) الدوحة ( القطرية ) .

٤. — الأجنبية : الجارديان — ايكونومست — التايمز — الديلى  
تلجراف ( البريطانية ) ، نيويورك تايمز ، نيويورك هيرالد تريبيون  
( الامريكية ) نقلا عن الصحف المصرية .

### ثامنا : الخطب والتصريحات :

١ — خطاب النحاس باشا فى ذكرى سعد زغلول مساء يوم ٢٣  
أغسطس ١٩٥١ بلجنة الوفد العامة بالاسكندرية .

٢ — خطاب مكرم عبيد باشا زعيم الكتلة الوفدية فى ذكرى  
سعد زغلول يوم ٢٣ أغسطس ١٩٥١ بميدان عابدين — بالقاهرة .

٣ — خطاب الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى ،  
وزير الدولة لشئون السودان بدار الغرمة التجارية بالاسكندرية  
مساء ٩ يوليو ١٩٥٣ .

٤ — خطاب الرئيس جمال عبد الناصر ، عبد الناصر الفكر  
والطريق ، القاهرة ، منظمة الشباب الاشتراكى ، ١٩٧٢ .

### تاسعا : دراسات وابحاث ومقالات :

احمد عبد الرحيم مصطفى ( دكتور ) : مصطفى النحاس ،  
مجلة الهلال ، عدد ديسمبر ١٩٨٧ .

جمال حماد : معاهدة ١٩٣٦ والسودان ، أكتوبر ، عدد ٣١  
يناير ١٩٨٨ .

— : حق تقرير المصير للسودان ، أكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر  
١٩٨٧ .

- — : نقد اتفاقية الجلاء ، أكتوبر ، عدد ١٣ مارس ١٩٨٨ .
- ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أكتوبر ، عدد ٢٦ يوليو ١٩٨٧ .
- قضية الأسلحة الفاسدة . أكتوبر ، عددي ١٨ و ٢٥ فبراير ١٩٩٠ .
- كيف دعمت الشرطة كفاح الشعب ، أكتوبر ، عدد ٢٩ يناير ١٩٨٩ .
- قبول بريطانيا للجلاء ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .
- حركة الكفاح المسلح بالقناة بالقناة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ .
- كيف أثرت اتفاقية الجلاء على السياسة العسكرية الاسرائيلية ، أكتوبر ، عدد ٧ يناير ١٩٩٠ .
- قضية اتحاد مصر والسودان ، أكتوبر ، أعداد ٢٩ نوفمبر ١٩٨٧ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٩ ، ٦ ديسمبر ١٩٨٧ ، ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ .
- حسين مؤنس ( دكتور ) : صاحب الدولة رئيس الوزراء ( ٢٣ ) ، أكتوبر ، عدد ١٢ أبريل ١٩٨٧ .
- صلاح العقاد ( دكتور ) : الوفد والغاء الامتيازات الاجنبية ، الوفد ، عدد ٢٠ نوفمبر ١٩٨٦ .
- عادل حمودة : عملية سوزانا أو فضيحة لافون ، أكتوبر ، عدد ٤ سبتمبر ١٩٨٨ .
- عبد الحيد أبو بكر : قناة السويس ، أكتوبر ، عدد ٤ يناير ١٩٨٧ .

عبد العظيم رمضان ( دكتور ) : السادات بين العمالة والالتزام ، أكتوبر ، عدد ٩ مارس ١٩٨٦ .

: عيد الجلاء في التاريخ ، الوفد ، عدد ٢٠ يونيو ١٩٨٨ .

: تنظيم الضباط الاحرار ، السياسة الدولية ، العدد ٢٦ ، أكتوبر ١٩٧١ .

فتحي رضوان : حوار سياسى ، مجلة العربى الكويتية ، فبراير ١٩٨٨ .

محمد انور السادات : كيف أخرجنا الملك فاروق من مصر ، مايو ، عدد ٢٤ أغسطس ١٩٨١ .

محمد أنيس ( دكتور ) : قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مجلة الكاتب ، عدد نوفمبر ١٩٦٥ .

— : التناقضات الاساسية فى المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ مجلة الكاتب ، العدد (٥٥) ، أكتوبر ١٩٦٥ .

— : ٢١ فبراير فى التاريخ المصرى ، روز اليوسف ، عدد ٢١ فبراير ١٩٧٢ .

نجدة فتحى صفوة : الشئون العربية فى الوثائق البريطانية ، مجلة الباحث العربى ، تصدر فى لندن ، عدد يناير — مارس ١٩٨٦ .

بونان لبيب رزق ( دكتور ) : العلاقات المصرية السودانية ، الاهرام ، ٢١ مايو ١٩٨٦ .

— : السودان ، السياسة الدولية ، عدد أبريل ١٩٧١ .



## عاشرا : المراجع العربية

ابراهيم محمد حاج موسى ( دكتور ) : النجربة الديمقراطية  
وتطور نظم الحكم في السودان ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

أحمد حمروث : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الأول ، القاهرة ،  
مكتبة مبدولي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى ( دكتور ) : تاريخ مصر السياسى  
من الاحتلال الى المعاهدة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٧ .

أحمد عطية الله : ليلة ٢٣ يوليو ، القاهرة ، مكتبة النهضة  
المصرية الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

أحمد محمد الحوفى ( دكتور ) : بطولة وبطل ، القاهرة ،  
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ،  
١٩٦٣ .

الحزب الوطنى : الحزب الوطنى فى عام ١٣٦٧ / ١٩٤٧ ،  
القاهرة ، مطبعة منبر الشرق .

أ. ه. هتشيون : الهدنة الدائمة ، مترجم ، القاهرة ، دار  
المعرفة د . ت .

الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا  
السياسة الانجليزية للباحث المطلع محزون ( حامد القرضاوى ) ،  
الاسكندرية ، مطبعة السفير الطبعة الثالثة ، ١٩٣٥ .

بطرس غالى ( دكتور ) : الاحتلال فى القانون الدولى ، دراسه  
تضمنها كتاب كفاح الشعب والجلء ، القاهرة ، دار الجمهورية  
للطباعة ، ١٩٥٧ .

جاكوب لاندو : الحياة النيلية والأحزاب في مصر ١٨٦٦ . —  
١٩٥٣ ، مترجم ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، د . ت .

جلال يحيى ( دكتور ) : العالم العربى الحديث منذ الحرب  
العالمية الثانية الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

— : مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع  
عشر ، الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٧ .

جمال الشرفاوى : حريق القاهرة ، القاهرة ، دار الثقافة  
الجديدة الطبعة الاولى ، ١٩٧٦ .

جمال حماد : ٢٢ يوليو ، أطول يوم فى تاريخ مصر ، القاهرة ،  
دار الهلال ، ١٩٨٣ .

جمال سليم : قراءة جديدة لحادث { فبراير ، القاهرة ،  
مؤسسة دار الشعب ، ١٩٧٥ .

جى ديورين : الحرب المالية الثانية من وجهة النظر السوفيتية  
تعريب خيرى حماد ، القاهرة ، دار الكتب العربى للطباعة والنشر ،  
١٩٦٧ .

حافظ محمود : أسرار الماضى من ١٩٠٧ الى ١٩٥٢ ، كتاب  
روز اليوسف العدد الخامس ، يولييه ١٩٧٣ .

حسن عزت : أسرار معركة الحرية ، القاهرة ١٩٥٣ .

حسن يوسف : الممارسة الديمقراطية فى مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٢ ،  
دراسة تضمنها كتاب الديمقراطية فى مصر ، ربع قرن بعد ثورة ٢٣  
يوليو ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية بالاهرام ، ١٩٧٧ .

رافت غنيمى الشيخ ( دكتور ) : مصر والسودان فى العلاقات  
الدولية . القاهرة عالم الكتب ، ١٩٧٩ .

- رؤوف عباس ( دكتور ) : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ —  
١٩٥٢ ، القاهرة دار الكاتب العربي ، ١٩٦٨ .
- رفعت السعيد ( دكتور ) : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية  
١٩٤٠ — ١٩٥٠ ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الأولى  
نومبر ١٩٧٦ .
- سعد ماهر حمزة ( دكتور ) : اقتصاديات السودان ، ملحق  
للأهرام الاقتصادي ، عدد أول سبتمبر ١٩٦٥ .
- سمير المنقبادي ( دكتور ) : تطور المركز الدولي للسودان ،  
رسالة دكتوراه منشورة في القانون الدولي ، الاسكندرية ، كلية  
الحقوق ، ١٩٥٨ .
- سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ —  
١٩٥٢ ، القاهرة دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٥ .
- سيف الدين الغزالي : الوفد والاشتراكية ، القاهرة ، مكتبة  
مبدولى ط ٢ ، ١٩٧٧ .
- شحاتة عيسى ابراهيم : الكتاب الاسود للاستعمار البريطاني  
في مصر ، القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .
- شهدى عطية الشانمى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ —  
١٩٥٦ ، القاهرة ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، الطبعة  
الأولى ، ١٩٥٧ .
- شوقي مطا الله الجمل ( دكتور ) : دور مصر في أفريقيا في  
العصر الحديث ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مطبوعات  
مصر التهنئة الصادرة من مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ،  
١٩٨٤ .

صبرى أبو المجد : الجلاء ، القاهرة ، مطبعة جريدة الصباح ،  
١٩٥٤ .

صلاح سالم : الجلاء ، القاهرة ، دار المعارف ، د . ت .

صلاح نصر ( اليوزباشى ) ، كمال الدين الحناوى ( اليوزباشى ) :  
الشرق الأوسط فى مهب الريح ، القاهرة ، مكتبة النهضة الطبعة  
الأولى ، ١٩٤٩ .

طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، القاهرة ،  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

— : المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية ، القاهرة ،  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

— : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، القاهرة  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ .

عادل ثابت : فاروق الأول الملك الذى غدر به الجميع ، القاهرة  
أخبار اليوم ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ .

عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، القاهرة ، مكتبة  
النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٥١ .

— : مذكراتى ١٨٨٩ - ١٩٥١ ، القاهرة ، أخبار اليوم  
الطبعة الثانية ، سبتمبر ١٩٨٩ .

— : مصطفى كامل ، القاهرة ، مطبعة الشرق ، الطبعة  
الأولى ، ١٩٣٩ .

— : فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثانى ، القاهرة  
الدار القومية للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦ .

— : مصر بين ثورة ١٩١٩ وبورة يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة  
مركز النيل للاعلام ، ١٩٨٠ .

عبد الرزاق السنهورى ( دكتور ) : قضية وادى النيل ، مصر  
والسودان ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٩ .

عبد العزيز رفاعى ( دكتور ) : الديمقراطية والأحزاب السياسية  
فى مصر الحديثة والمعاصرة ، القاهرة ، دار الشروق ، الطبعة  
الأولى ، ١٩٧٧ .

عبد العظيم رمضان ( دكتور ) : الجيش المصرى فى السياسة  
١٨٨٢ — ١٩٣٦ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

— : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، القاهرة  
مكتبة مدبولى ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

— : اكثوية الاستعمار المصرى للسودان ، القاهرة ، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

عبد المتعال الجبرى : لماذا اغتيل الامام الشهيد حسن البنا ،  
القاهرة دار الاعتصام ، الطبعة الثانية الثانية ، ١٩٧٨ .

عبد المقتى سعيد : أسرار السياسة المصرية فى ربيع تـمـرن ،  
القاهرة ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ،  
١٩٨٥ .

— : العمال ونورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ، الدار القومية  
للطباعة والنشر ، د . ت .

عـلـنـى ابراهيم عبده : مصر وافريقية فى العصر الحديث ، القاهرة  
دار القلم ، الطبعة الاولى ، ١٩٦٢ .

على شلبى ( دكتور ) ، مصطفى الفحاس جبر ( دكتور ) :  
الانتخابات الدستورية في مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ ، القاهرة ، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ .

عمر عبد العزيز عمر ( دكتور ) : دراسات في تاريخ مصر  
الحديث والمعاصر ١٥١٧ - ١٩٥٢ ، الاسكندرية ، دار المعرفة  
الجامعية ، ١٩٨٨ .

فاروق نهى : هيكل وعبد الناصر ، القاهرة ، مؤسسة آمون  
للطبوع والنشر الطبعة الاولى ، ١٩٨٧ .

فؤاد مطسر : بصراحة عن عبد الناصر ، القاهرة ، دار  
القضايا ١٩٧٥ .

ف . تروخا نوفسكى : سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب  
العالمية الثانية ، ترجمة عبد الحميد عبد العال ، القاهرة مكتبة  
سعيد رافت ، ١٩٧٦ .

لطيفة محمد سالم ( دكتور ) الصحافة والحركة الوطنية المصرية  
١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مطبوعات مصر النهضة الصادرة عن مركز وثائق  
مصر المعاصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ترجمة زهير  
الشايب ، القاهرة ، مكتبة مبدولى ، د . ت .

محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ، القاهرة ، دار المعارف ،  
١٩٧٩ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التوازنات  
الدولية في منطقة شرق البحر المتوسط ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

مصطفى الحفناوى ( دكتور ) : نعمة قناة السويس ، القاهرة ،  
مطبعة أحمد بخير ، الطبعة الاولى ، ١٩٥٨ .

مكرم عبيد ( بائثا ) : محاضرة معالى الأستاذ مكرم عبيد بائثا  
فى الجامعة المصرية ، بحث مقارن تحليلى للمعاهدة المصرية الانجليزية  
القاهرة ، دار النشر الحديث ، الطبعة الاولى .

منظمة الشباب الاشتراكى : عبد الناصر — الفكر والطريق  
( من اقوال الزعيم ) ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

موسى صبرى : قصة ملك و ٤ وزارات ، القاهرة ،  
مؤسسة أخبار اليوم ، اكتوبر ١٩٧٣ .

محمد التابعى : مصر ما قبل الثورة — من اسرار السياسة  
والسياسيين القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .

محمد الطويل : لعبة الامم وعبد الناصر ، القاهرة ، المكتب  
المصرى الحديث ، ١٩٨٦ .

محمد انور السادات : قصة الثورة كاملة ، القاهرة ، دار  
الهلل ، د . ت .

— : صفحات مجهولة ، ضمن موسوعة مؤلفات الرئيس  
محمد انور السادات ، القاهرة ، الجامعة العربية للموسوعات  
القانونية ، ١٩٧٣ .

— : يا ولدى هذا عمك جمال ، ضمن موسوعة مؤلفات  
الرئيس محمد انور السادات ، القاهرة ، الجامعة العربية  
للموسوعات القانونية ، ١٩٧٣ .

— : البحث عن الذات ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث  
الطبعة الثالثة ، اكتوبر ١٩٧٩ .

محمد انيس ( دكتور ) : التناقضات الأساسية فى المجتمع المصرى  
فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ ، القاهرة ،  
الاتحاد الاشتراكى العربى ، د . ت .

— : حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، على ضوء وثائق  
تنشر لأول مرة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،  
١٩٧٢ .

محمد حافظ اسماعيل وآخرون : الحرب العالمية الثانية فى  
البحر الأبيض المتوسط ، القاهرة ، دار الكاتب العربى للطبعة  
الثالثة ، ١٩٦٤ .

محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ( حرب الثلاثين سنة ) ،  
القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ .

— : خبايا السويس ، القاهرة ، دار العصر الحديث ،  
د . ت .

محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ،  
كتاب روز اليوسف العدد السادس ، القاهرة .

— : مذكرات ... وفكرات ، القاهرة ، مطابع الأخبار  
د . ت .

محمد سليمان : دور الأزهر فى السودان ، القاهرة ، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ .

محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ،  
الجزء الأول ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

محمد صابر عرب ( دكتور ) : حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة  
السياسية المصرية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥ .

محمد عبد الرحمن برج ( دكتور ) : قناة السويس ، أهميتها  
السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية  
من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٥٦ ، القاهرة دار الكاتب العربى  
للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .



— : عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية ، القاهرة ،  
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٠ .

محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ،  
الخرطوم ، الدار السودانية للكتب ، ١٩٧٨ .

محمد كامل سليم : صراع سعد فى أوروبا ، القاهرة ، مؤسسة  
أخبار اليوم ، ١٩٧٥ .

— : أزمة الوفد الكبرى ، سعد وعدلى ، القاهرة ، مؤسسة  
أخبار اليوم ، ١٩٧٦ .

محمد محمود السروجى ( دكتور ) : ثورة ٢٣ يوليو ،  
الاسكندرية ، مطبعة المصرى ، ١٩٦٥ .

— : سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال الى  
منتصف القرن العشرين ، الاسكندرية ، مطبعة المصرى ، ١٩٦٥ .

محمد نجيب : كلامتى للتاريخ ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى  
١٩٨١ .

— : كنت رئيسا لمصر ( مذكرات محمد نجيب ) ، القاهرة  
المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ .

— : رسالة عن السودان ، القاهرة ، المطبعة الأميرية  
١٩٥٤ .

محمود عبد الحليم : الاخوان المسلمون ، أحداث صنعت التاريخ ،  
الجزء الثالث ١٩٥٢ — ١٩٧١ ، القاهرة ، دار الدعوة للطباعة  
الثانية ، ١٩٨٦ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : الثورة  
والتغير الاجتماعى القاهرة ، ١٩٧٧ .

نتيلة راشد : حكاية كفاح ضد الاستعمار ، القاهرة ،  
الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١ .

وحيد رأيت ( دكتور ) : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ،  
دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ .

وغنيق عبد العزيز فهمي : قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو سنة  
١٩٥٢ ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، سلسلة كتب  
قومية العدد ٢٤٦ ، د . ت .

ولتر لاسور : الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط ، بيروت ،  
المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، الطبعة الأولى ،  
١٩٥٩ .

ونستون تشرشل : مذكرات تشرشل ، الجزء الثاني ، مترجم ،  
بغداد ، مكتبة المنار ، د . ت .

يوانان لبیب رزق ( دكتور ) : السودان في المفاوضات المصرية  
البريطانية ١٩٣٠ - ١٩٣٦ ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات  
العربية ، ١٩٧٤ .

يوانان لبیب رزق ( دكتور ) : الأحزاب السياسية في مصر  
١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٨٤ .

— : تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة ، مركز الدراسات  
السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٥ .

## احد عشر : المراجع الأجنبية :

- Abd Allah, Ahmed : The students and the political movements in Egypt, London, Oxford University Press, 1985.
- Abdul Quyyum, Shah : Egypt Reborn, A study of Egypt's freedom movement 1945 - 1952, New Delhi, S. Chend & Co., First Published, 1973.
- Abou Nosseir, Mohammed ; Hatem, Abd-el Kader et autres : le Canal de Suez, le Caire, le Comite etudes selectionneess, Non date.
- Aulas, A. C. Besançon J. : et outres : L'Egypte d'aujourd'hui 1805-1976, Paris, Centre national de la recherche scientifique, 1977.
- Childers. Erskine B. : The Road to Suez, London, Macgibbon & Kee, 1962.
- Dawishe A. I. : Egypt in the Arab World, London, Redwood Cambridge. The university Press, 1967.
- Eden, Anthony : The Suez Crisis of 1956, Boston, Beacon Press, 1968.
- Hill, Richard : Egypt in the Sudan 1820-1881, London, Oxford University Press, 1966.
- Holt, P. : A modern History of the Sudan, New York, Grove Press, 1961.
- Killearn, Lord (Sir miles lampos) : The Killearn Diaries, 1936 - 1946, edited and introduced by Trefor E. Evans, London, Sidgwick & Jackson, 1972.

- Kirk, George, : A Short history of the middle east, from the rise of Islam to modern times, London, Methuen & Co., 1955.
- Kirk, George : The Middle East in the War, 1939 - 1946, London, Oxford University Press, 1954.
- Lutfi al-Seyyid, Afaf : Egypt and Cromer, A Study in Anglo. Egyptian Relations, London, John Murray, 1968.
- Macmicfael, Harold : The Anglo Egyptian Sudan, London, Faber & Faber limited, 1st published, 1934.
- Maher, Soad : Al Azhar, Cairo, The Supreme Council for Islamic Affairs, 1983.
- Merlow, John : Anglo-Egyptian Relations, 1800-1953, London, The Gesset Press, 1954.
- Richmond, J. C.B. : Egypt 1798 - 1952, London, Methuen & Co., 1977.
- Vatikiotis P. J. : The History of Egypt, London, weidenfeld & Nicolson, 2nd edition, 1986.
- Vatikiotis P. J. : Egypt Since the Revolution, London, George Allen and Unwin LTD, 1968.
- Vatikiotis P. J. : The modern history of Egypt, London, weidenfeld and Nicolas, 1976.
- Vatikiotis P. J. : Nasser and his generation, London, Croom helm, 1978.



## صدر فى هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ،  
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - على ماهر  
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة :  
عبد السلام عبد الحميد عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة ،  
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧ .
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية فى العصور الوسطى ،  
عليه عبد السميع الجنزورى ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ ،  
لمى المطيعى ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي ،  
د . عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧ .
- ٨ - رؤية الجبرتي لثمة الحياة الفكرية ،  
د . على بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،  
د . محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية :  
محمود فوزى . ١٩٨٧

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية ،  
شكري القاضي ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير ،  
د. نبيل راغب ، ١٩٨٨
- ١٣ - اكدوية الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية ،  
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر من عصر الولاة . من الفتح العربي الى قيام الدولة  
الطولونية .  
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي ،  
د. علي حسني آخريوطي ، ١٩٨٨
- ١٦ - مسير من تاريخ حركة الاسلحة الاجتماعية في مصر : دراسة  
عن دور الجمعية الخيرية ( ١٨٩٧ - ١٩٥٢ ) ،  
د. حامى أحمد شنبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني ،  
د. محمد نور برحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - البوارى في مجتمع انتاهرة المملوكية ،  
د. على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة ونسبة توحيد الفصرين  
د. أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات في وثائق ثورة ١٩١٦ ، المراسلات السرية بين  
سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي  
د. محمد انيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨

- ٢١ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ، ج ١ ،  
د : توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر ،  
جمال بدوي ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ، ج ٢ ، امام  
التصوف في مصر : الشعراوى ،  
د : توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ( ١٩١٩ - ١٩٣٦ ) .  
د : نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،  
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د : احمد  
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر القربوى في مصر الحديثة ،  
د : سعد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١  
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد ابو حديد  
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،  
تأليف : ألفريد ج . بتلر : ترجمة : محمد فريد ابو حديد  
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر في عصر الاخشيديين ،  
د : سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموقظون في مصر في عصر محمد على ،  
د : حلمى أحمد شلبي ، ١٩٨٠

- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،  
شكرى القاضى ، ١٩٨٩
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،  
لمى الطيعى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع  
الراهنة ورؤية مستقبلية ،  
د. خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة  
حتى عام ١٩١٢ ،  
د. يونان رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،  
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢  
تأليف : هاملتون بورين : ترجمة : د. احمد عبد الرحيم  
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية  
فى ربع قرن .  
د. سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر  
العثمانى ،  
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان ( ١٨٢٤ - ١٨٢٧ ) ،  
د. جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،  
د. عبد المنعم الدسوقي الجميعى ، ١٩٩٠



- ٤١ - محمد فريد : الموقف والأساسة ، رؤية عصرية ،  
د . رفعت السعيد ، ١٩٩١
- ٤٢ - تئودين مصر غير العصور ،  
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية ،  
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الآؤاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ،  
د . محمد عفيقى ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية هـ ١ ،  
تاليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم : د . حسن حبشى ، ١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ( ١٩٣٩ - ١٩٥٧ ) ،  
ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث ،  
د . لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - اتصلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى ،  
د . زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية لإسرائيلية ( ١٩٤٨ - ١٩٧٩ ) ،  
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ( ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ) ،  
د . سهير أسكندر ، ١٩٩٢
- ٥١ - قارىخ المدارس في مصر الإسلامية ،  
( أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس  
الأعلى للثقافة فى أبريل ١٩٩١ ) أعدها للنشر :  
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

- ٥٢ - مصر فى كتابات الرحالة والتقناصل الفرنسيين ، فى القرن  
الثامن عشر ،  
د . الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،  
د . محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الإقباط فى مصر فى العصر العلمانى ،  
د . محمد عفيفى ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،  
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن  
حبشى ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفى فى عصر محمد على : دراسة عن اقليم  
المنوفية ،  
د . حلمى أحمد شلبى فى ١٩٩٢
- ٥٧ - مصر الاسلامية وأهل الذمة  
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة ،  
د . ابراهيم عبد الله المسلمى ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية فى مصر ، من التمهيد الى التأسيس  
( ١٩٥٧ - ١٩٦١ ) ،  
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،  
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث ،  
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٣ ،  
لمعى المطبعى ، ١٩٩٣ .
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الإسلامية ،  
تأليف : د . سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،  
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم  
رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان ، بين الحقيقة والافتراء : دراسة  
وثائقية ،  
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣ .
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية ( ١٨٩٧ - ١٩١٧ ) .  
د . سهام نصار ، ١٩٩٣ .
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي ،  
د . نريمان عبد العزيز أحمد ، ١٩٩٣ .
- ٦٧ - مساعى السلام العربية الإسرائيلية : الأصول التاريخية ،  
( أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس  
الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات  
جامعة عين شمس ، فى أبريل ١٩٩٣ ) أعدها للنشر :  
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ .  
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن  
حبشى ، ١٩٩٣ .
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية ( ١٨٨٦ - ١٩٥١ ) ،  
د . محمد أبو الانعام ، ١٩٩٤ .
- ٧٠ - اهل الذمة فى الاسلام ،  
تأليف : س . ترتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ،  
ط ٢ ، ١٩٩٤ .

- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن ( ١٩٣٤ - ١٩٤٦ )  
اعداد : تريفور ايتانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد  
عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر  
فى العصر الفاطمى ( ٣٥٨ - ٥٦٧ هـ ) ،  
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤
- ٧٣ - تاريخ جامعه القاهرة ،  
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، فى العصر الفرعونى ،  
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - أهل الذمة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الأول ،  
د. سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصرى فى التماس الوطنى ( زمن الاحتلال  
البريطانى )  
د. سعيد اسماعيل على ، ١٩٩٥
- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،  
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د. حسن  
حبشى ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية ( ١٩٧٣ - ١٨٩٩ ) ،  
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية فى مصر ، فى القرن التاسع عشر ،  
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمى  
الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قنائة السبؤيس والتنافس الاستعمارى الأوروبى  
( ١٨٨٢ - ١٩٠٤ ) ،  
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥

- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى  
نصر أكتوبر ،  
د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الإسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة  
الطولونية ،  
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥ .
- ٨٥ - تاريخ الإذاعة المصرية : دراسة تاريخية ( ١٩٣٤ - ١٩٥٢ ) ،  
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في مصر الحرة الاقتصادية  
( ١٨٤٠ - ١٩١٤ ) ،  
د . أحمد الشربيني ، ١٩٩٥
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ١ ، ( ١٩٣٤ - ١٩٤٦ ) ،  
إعداد : تريفور أيفانز ، ترجمة وتمحيق : د . عبد الرؤوف  
أحمد عمر ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية ،  
عبد الحميد توفيق زكلي ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني ،  
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية ،  
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،  
تأليف : بيتر مانسفيلد : ترجمة : عبد الحميد فهمي  
الجمال ، ١٩٩٦

- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ( ١٩١٩ - ١٩٣٦ )  
 ج ٢ ،  
 نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري ( ١٩٢٤ - ١٩٥٨ ) ،  
 د. نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ( ١٩٤٦ - ١٩٥٤ )  
 ج ٢ ،  
 د. سهير اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا .. الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،  
 ( أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس  
 الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات  
 الأفريقية بجامعة القاهرة )  
 أعدها للنشر د. عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الباردة ( ١٩٥٨ - ١٩٧٠ ) ،  
 تأليف : مالكولم كير ، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من  
 القرن التاسع عشر ،  
 د. ايمان محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،  
 د. محمد سيد محمد
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ( العصر اليونانى -  
 الرومانى ) ج ٢ ،  
 د. سمير يحيى الجمل
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،  
 ١ د. عبد العزيز صالح ، ١ د. جمال مختار ،  
 ١ د. محمد إبراهيم بكر ، ١ د. إبراهيم نصحي ،  
 ١ د. فاروق القاضى ، أعدها للنشر : ١ د. عبد العظيم  
 رمضان

- ١٠١- ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،  
 اللواء / مصطفى عبد الحميد نصير ، اللواء /  
 عبد الحميد كفاي ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفيز /  
 جمال منصور
- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ،  
 د. تيسير أبو عرجة .
- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،  
 د. علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر ( ١٩١٤ - ١٩٥٢ ) ،  
 د. فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية ١٨٠٥ -  
 ١٩٨٧ ،  
 د. أحمد فارس عبد اللطيف
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد ، ( تاريخ الحركة الوطنية  
 في ربيع قرن ) ، ج ٢ ،  
 د. سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية ، تأليف « داجب هير » ، وترجمة  
 عبد اللطيف فهمي الحبال
- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،  
 سليم خليل النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،  
 سليم خليل النقاش
- ١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية ( عصر سلاطين  
 المماليك ) ج ١ ،  
 تأليف د. البيومي اسماعيل الشربيني

- ١١١ - مصابرة الأملاك فى الدولة الإسلامية ( عصر سلاطين  
المماليك ، ج ٢ ،  
تأليف د<sup>و</sup> البيومى اسماعيل الشربينى
- ١١٢ - اسماعيل باشا صدقى ،  
د<sup>و</sup> محمد محمد الجوادى
- ١١٣ - الزبير باشا وبوره فى السودان ( فى عصر الحكم  
المصرى ) ،  
د<sup>و</sup> عز الدين اسماعيل
- ١١٤ - دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ،  
أحمد رشدى صالح
- ١١٥ - مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ،  
أحمد شفيق باشا
- ١١٦ - أديب اسحق ( عاشق الحرية ) ،  
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاء فى مصر العثمانية - ( ١٥١٧ - ١٧٩٨ )  
عبد الرازق إبراهيم عيد
- ١١٨ - القظم المالية فى مصر والشام ،  
( زمن سلاطين المماليك )  
د<sup>و</sup> البيومى اسماعيل الشربينى
- ١١٩ - النقابات فى مصر الرومانية ،  
حسين محمد أحمد يوسف
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصرى الحديث ،  
تأليف لويس جرجس
- ١٢١ - الجلاء ووحدة وأدى النيل ( ١٩٤٥ - ١٩٥٤ )  
د<sup>و</sup> محمد عبد الحميد الحناوى



# فهرس

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم
٧	المقدمة

## الباب الأول

٢٢	المفاوضات الأولى وقشلها ( ١٩٤٥ - ١٩٤٦ م )
----	---

## الفصل الأول

٢٧	نهاية الحرب العالمية الثانية وضرورة إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦
٣٠	١ - وادى النيل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية
٤٢	٢ - التطبيق العملى للمعاهدة أثناء الحرب
٥٢	٣ - المطالب المصرية بضرورة تعديل المعاهدة
٥٧	٤ - مذكرة الحكومة المصرية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥
٦٠	٥ - رد الحكومة البريطانية على المذكرة المصرية
٦٤	٦ - وجهة النظر الحزبية والشعبية فى وادى النيل تجاه الرد البريطانى
٦٩	هوامش الفصل الأول

## الفصل الثانى

- ٧٩ . مشروع معاهدة صدقى - ييفن ( ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ م )  
٨٤ . . . . . ١ - أحداث فبراير وبدء المفاوضات  
٩٢ ٢ - توقف المفاوضات وفشل مشروع بروتوكول السودان  
٩٩ . . . . . ٣ - العودة للتفاوض والخلاف مع بريطانيا  
١٠١ . ٤ - فشل مشروع المعاهدة وعودة النقراشى للحكم  
١٠٧ . . . . . هوامش الفصل الثانى

## الفصل الثالث

- استمرار المطالب الوطنية بالجلء عن وادى النيل ١٩٤٦ -  
١١٢ . . . . . ١٩٤٧  
١١٦ . ١ - مباحثات النقراشى - كامبل ( ١٩٤٦ - ١٩٤٧ )  
١٢٢ . ٢ - المذكرة المصرية لمجلس الأمن فى يناير ١٩٤٧  
١٢٦ . . . . . ٣ - بيان النقراشى ومناقشة القضية  
١٣٨ . . . . . ٤ - الرد البريطانى  
١٤٢ . ٥ - توالى الجلسات ومشروعات الدول الأعضاء  
١٤٨ . . . . . ٦ - عدم التوصل لقرار وتعليق النزاع  
١٥٢ . . . . . هوامش الفصل الثالث

## الباب الثانى

- ١٥٩ . استمرار المباحثات والغاء المعاهدة ( ١٩٤٨ - ١٩٥٢ )

## الفصل الرابع

- ١٦١ . . . . . السياسة الاستعمارية البريطانية فى وادى النيل  
١٦٥ - ١ - السياسة البريطانية لفصل شمال الوادى عن جنوبه

١٨٢	٢ - المخططات البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله . . . . .
١٩٢	هوامش الفصل الرابع . . . . .

## الفصل الخامس

١٩٩	طرح مبادئ الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وعمق الازمة المصرية عام ١٩٤٨ . . . . .
٢٠٤	١ - طرح مبادئ الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين . . . . .
٢١٢	٢ - محادثات خشبة - كامبل ونتائجها . . . . .
٢٢١	٣ - الاصرار على تنفيذ قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية . . . . .
٢٢٣	٤ - عمق الازمة المصرية عام ١٩٤٨ . . . . .
٢٣١	هوامش الفصل الخامس . . . . .

## الفصل السادس

٢٣٧	مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ - ١٩٥١ والفشل فى معالجة قضية الجلاء ووحدة وادى النيل . . . . .
٢٤٢	١ - محاولات الوفد الأخيرة لحل القضية . . . . .
٢٤٨	٢ - المذكرات المتبادلة وبداية المباحثات . . . . .
٢٥٥	٣ - مباحثات صلاح الدين - بيفن . . . . .
٢٦١	٤ - الخلاف حول موضوع الدفاع المشترك . . . . .
٢٦٨	٥ - استئناف المباحثات . . . . .
٢٧٧	هوامش الفصل السادس . . . . .

## الفصل السابع

٢٨٣	مصر تقرر الغناء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى للسودان ( ١٨٩٩ م ) . . . . .
-----	--

٢٨٦	١ - بيان مستر موريسون . . . . .
٢٨٨	٢ - بيان الدكتور محمد صلاح الدين . . . . .
٢٩٢	٣ - نحو إلغاء معاهدة ١٩٢٦ . . . . .
٢٩٨	٤ - إلغاء المعاهدة واتفاقيتي الحكم الثنائي ١٨٩٩ . . . . .
٣٠٥	٥ - تصاعد حركة التحرر الوطني بعد إلغاء المعاهدة . . . . .
٣١٣	هوامش الفصل السابع . . . . .

### الباب الثالث

٣١٩	الثورة والاتفاق مع بريطانيا ( ١٩٥٢ - ١٩٥٤ ) . . . . .
-----	---

### الفصل الثامن

٣٢١	ثورة ٢٢ يوليو وموقفها من قضية وحدة وادي النيل . . . . .
٣٢٦	١ - مجهودات حكومة الثورة لحل مشكلة السودان . . . . .
٣٢٣	٢ - محاولات بريطانيا تقسيم السودان قبل الجلاء . . . . .
٣٤٢	٣ - اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٢ . . . . .
٣٥١	٤ - الانتخابات السودانية وفتائجها . . . . .
٣٥٧	هوامش الفصل الثامن . . . . .

### الفصل التاسع

٣٦٥	الثورة وقضية الجلاء . . . . .
٣٦٨	١ - التصميم على تحقيق الجلاء وبدء المفاوضات . . . . .
٣٨٦	٢ - اعلان الكفاح المسلح . . . . .
٣٩٧	هوامش الفصل التاسع . . . . .

### الفصل العاشر

٤٠٥	توقيع اتفاقية الجلاء . . . . .
٤٠٨	١ - توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى في ٢٧ يوليو ١٩٥٤ . . . . .

٤١١	٢ - آثار توقيع الاتفاقية ونتائجها . . . . .
٤١٩	٣ - التوقيع النهائي على الاتفاقية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وشروط التنفيذ . . . . .
٤٢٢	٤ - الاتفاق في الميزان . . . . .
٤٣٠	هوامش الفصل العاشر . . . . .
٤٣٧	الخاتمة . . . . .
٤٥١	الملاحق . . . . .
٤٧٣	ثبت المصادر والمراجع . . . . .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٧/١١٧٣٤

---

ISBN — 977 — 01 — 5478 — 4



هذه الدراسة التي بين أيدينا تتناول معركة من أهم المعارك التاريخية التي شغلت الحياة السياسية في مصر، وشكلت جوهر الحركة الوطنية في مصر بعد الحرب العالمية الثانية، وهي المعركة التي خاضها الشعب المصري من أجل جلاء القوات البريطانية في مصر الموجودة بحكم معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل وحدة وادي النيل وهي معركة ازدحمت بالشهداء من الشباب المصري على طول الفترة الزمنية التي احتلتها من ١٩٤٥ - ١٩٥٤.